الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الكلية : الحقوق والعلوم السياسية
القسم: العلوم السياسية

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د

التخصص: إدارة دولية

من إعداد الطالبة:
كنزة عشاشة

بعنوان

دور المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة قضايا اللجوء: مسألة اللاجئين السوريين نموذجا

بتاريخ:..... أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
.....وداد غزلاني.....	.....أستاذ تعليم عالي.....	.... جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
.....رابح زغوني.....	..... أستاذ تعليم عالي.....	....جامعة 8 ماي 1945 قالمة.....	مشرفا ومقررا
.....لزهر وناسي.....	..... أستاذ تعليم عالي.....	..... جامعة باتنة 1	مشرفا مساعدا
.....طلال لموشي.....	..... أستاذ تعليم عالي.....	..... جامعة باتنة 1	عضوا ممتحنا
.....سليم حميداني...	.....أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة.....	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

سورة المجادلة الآية 11

صدق الله العظيم

شكـــر وعـــرفان

بعد الشكر لله تعالى الذي أعانني على هذا العمل المتواضع :

أتوجه بخالص الشكر والعرفان ،

- إلى فضيلة الأستاذ المشرف زغوني رابح الذي شرّفني بالعمل تحت إشرافه والذي كان نعم المرشد والمعين؛
- إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين تفضلوا على مناقشة هذا العمل المتواضع؛
- إلى كل أساتذة وموظفي قسم العلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

إلى كل أولئك أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجزيهم عني خير الجزاء.

إهـــــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد:

إلى جميع أفراد عائلتي.

إلى جميع أصدقائي وزملائي

وإلى إبني فلذة كبدي " فارح محمد أرسلان "

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع

الملخص

العنـوان: دور المنظمـات الدوليـة والإقليميـة فـي إدارة قضـايا اللجـوء: مسـألة اللاجئين السوريين نموذجا.

يناقش موضوع دور المنظَّمات الدّولية والإقليمية في إدارة قضايا اللُّجوء لاسيما مسألة اللاجئين السُّوريين بوصفها أنموذجا متغيِّراً مهمّاً في مجال العلوم السّياسية وبالتّحديد الإدارة الدُّولية، وذلك من خلال تحليل مدى مساهمة المنظمات الدُّولية والإقليمية في الحدِّ من تفاقم أزمة اللاجئين السُّوريين باعتبارها تهديدا أمنيا جديدا أفرزته أحداث الرَّبيع العربي بعد 2010م، وتَسبَّبت في هروب الآلاف من السُّوريين بين نازح داخل البلاد ولاجئ نحو دول الجوار وإلى دول أوروبا، لتنتقل بذلك المسألة من حيِّزها المحلِّي والإقليمي بوصفها أزمة تخُّص منطقة الشَّرق الأوسط إلى أزمة عالمية باتت تهدِّد السِّلم والأمن الدَّوليين.

ركَّزت الدِّراسة على تشخيص تعامل المنظمات الدُّولية وبالتَّحديد المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع ظاهرة اللَّجوء السُّوري انطلاقا من إدراكها لطبيعة التَّداعيات والمخاطر التي تفرزها هذه الظَّاهرة على دول المنطقة والعالم بصفة عامة، ممَّا استوجب من المفوضية الأممية البحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين ضمن استراتيجياتها الثلاث: إدماج اللاجئين، إعادة توطينهم أو إعادتهم إلى الوطن. أمَّا على مستوى المنظمات الإقليمية، فقد أفرز التَّدفق الهائل لموجات اللاجئين السُّوريين نحو القارة الأوروبية – والذي بلغ ذروته عام 2015م– تَحدِّيات أمنية واقتصادية واجتماعية فرضت على الإتِّحاد الأوروبي ضرورة التَّحرك والاستجابة للأزمة ومواجهة هذه التَّحديات، وفي نفس الوقت تبنِّي مقاربة ذات فاعلية ونجاعة تؤكِّد على حماية حقوق اللاجئين السُّوريين.

غير أنَّ أداء المفوضية الأممية والإتحاد الأوروبي في إدارة مسألة اللاجئين السُّوريين خضع لحتمية التَّعارض بين التزامات حماية اللاَّجئين السُّوريين المنصوص عليها، وطغيان المصالح القومية للدُّول؛ وهو تعارض عجزت المنظمات الدُّولية والإقليمية عن تجاوزه بسبب صعوبة تغليب كفَّة الاعتبارات الإنسانية على كفَّة المصالح القومية وهو ما شكَّل تحدِّياً أمام عمل المنظمات الدُّولية والإقليمية في التَّعامل مع التَّبعات المترتبة عن أزمة اللاَّجئين السُّوريين لتُشكِّل بذلك مهمّة صعبة في ظل غياب الحلّ السِّياسي للأزمة.

الكلمـات المفتاحيـة: اللاّجئـون السُّـوريون، المفوضـية السّـامية لشـؤون اللاجئـين، الإتِّحـاد الأوروبـي، المجتمعات المضيفة، الإدارة الدولية.

Abstract :

Title: Role of international and regional organisations in managing Asylum cause: Syrian refugees Issue

Abstract :

The current topic discusses the role of international and regional organizations in managing asylum cases. It takes the issue of Syrian refugees as an important variable model in the field of political science, specifically international management. It would discuss such an issue through analyzing the extent at which of international and regional organizations contribute to limiting the exacerbation of the Syrian refugee crisis as a new security threat yielded by the events of the Arab Spring. After 2010, it caused thousands of Syrians to flee their dwelling either displaced inside the country; or refugees who oved towards neighboring countries and to Europe, thus shifting the issue from its local and regional scope as a crisis pertaining to the Middle East region to a global crisis that threatens international peace and security. Out of its awareness of the nature of the repercussions and risks posed by this phenomenon on the countries of the region and the world in general, which necessitated the UNHCR to search for sustainable solutions to refugee problems within its three strategies: refugee integration, refugee resettlement or repatriation. As for the level of regional organizations, the massive influx of Syrian refugees towards the European continent has resulted in a massive influx of Syrian refugees. Such a move reached its climax in 2015 with security, economic and social challenges that imposed on the European Union the need to move to respond to the crisis and confront these challenges, while adopting an effective and efficient approach that emphasizes protecting the rights of Syrian refugees.

However, the performance of the UN Commission and the European Union in managing the refugee issue The Syrians were subject to the inevitability of the contradiction between the obligations to protect the Syrian refugees provided for, and the tyranny of the national interests of states. Such a contradiction that international and regional organizations were unable to overcome due to the difficulty of giving priority to humanitarian considerations over national interests, which resulted in a challenge to the work of international and regional organizations in dealing with the consequences of the crisis Syrian refugees, thus posing a difficult task in the absence of a political solution to the crisis. .

Key words:

Syrian refugees, UNHCR, European, Host communities, International Administration

الخطـــة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

المبحث الأول: البناء المفاهيمي لظاهرة اللجوء في المجال الدولي

المطلب الاول: ضبط مفهوم اللجوء والمفاهيم المشابهة له

المطلب الثاني: معايير تصنيف حقوق وواجبات اللاجئين

المطلب الثالث: بروز ظاهرة اللجوء بوصفها تهديدا أمنيا جديدا، وتَحوُّل اللاجئ من مُهَدَّد إلى مُهَدِّد

المبحث الثاني: المنظمات الدولية والاقليمية كفاعل في إدارة قضايا اللجوء

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية لدراسة المنظمات الدولية

المطلب الثاني: علاقة المنظمات الدولية والاقليمية بقضايا اللجوء

المطلب الثالث: التدابير التنظيمية والأمنية للمنظمات الدولية في إدارة اللجوء

المبحث الثالث: المقاربات النظرية التفسيرية للإدارة الدولية واللجوء

المطلب الأول: المقاربة الواقعية

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية المؤسساتية

المطلب الثالث: المقاربة البنائية الاجتماعية

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المبحث الأول: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بوصفها فاعلا في إدارة قضايا اللاجئين

المطلب الاول: الظروف الدولية لنشأة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المطلب الثاني: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين: طبيعة عملها، وسائل وأساليب تمويلها

المطلب الثالث: تكاثف الجهود بين المفوضية السامية والهيئات الدولية الأخرى

المبحث الثاني: بروز قضية اللاجئين السوريين

المطلب الأول: كرونولوجيا ظاهرة اللاجئين السوريين

المطلب الثاني: عوامل تفاقم أزمة اللاجئين السوريين

المطلب الثالث: أثار اللجوء السوري إقليميا ودوليا

المبحث الثالث: جهود المفوضية العليا للأمم المتحدة في إدارة قضية اللاجئين السوريين: البرامج، الاستراتيجيات، المساعدات

المطلب الأول: جهود المفوضية الأممية بمشاركة الدول المضيفة: سياسات إدماج اللاجئين السوريين

المطلب الثاني: جهود المفوضة الأممية بمشاركة المجتمع الدولي: دور مفوضية الأمم المتحدة في إعادة توطين اللاجئين السوريين في بلد ثالث

المطلب الثالث: جهود المفوضة الأممية بمشاركة دولة المنشأ: دور مفوضية الأمم المتحدة في إعادة اللاجئين السوريين لأوطانهم

الفصل الثالث: إدارة قضية اللاجئين في إطار الإتحاد الأوروبي، بين الجهود المؤسسية والقيود الوطنية

المبحث الأول: اشكالية تعدد المواقف الأوروبية على قضية إدارة اللاجئين السوريين في أوروبا

المطلب الأول: المنظورات الأوروبية المتعددة في مقاربة قضايا الهجرة

المطلب الثاني: المواقف الأوروبية المتعددة في إدارة الأزمة: القبول والرفض والتحفظ

المطلب الثالث: أسباب وظروف تصاعد موجة اللاجئين السوريين نحو أوروبا

المطلب الرابع: الآليات التنظيمية والأمنية لإدارة قضية اللاجئين

المبحث الثاني: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: التداعيات على المستوى السياسي والأمني

المطلب الثاني: التداعيات على المستوى الاقتصادي

المطلب الثالث: التداعيات على المستوى المجتمعي: الاختلاف الثقافي والديني وإشكالات الهوية.

المبحث الثالث: إدارة الإتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين السوريين: السياسات والاستراتيجيات والبرامج

المطلب الأول: برنامج إعادة التوطين والقبول الإنساني للاجئين السوريين.

المطلب الثاني: توظيف الأدوات الاقتصادية كآلية لإدارة الأزمة: الدعم المادي كآلية استجابة لأزمة اللاجئين السوريين

المطلب الثالث: سياسة تصدير اللاجئين ال سوريين نحو تركيا: قمة بروكسل للاتفاق الأوروبي التركي

الفصل الرابع: مؤشرات تقييم دور الإدارة الدولية والإقليمية إزاء أزمة اللاجئين السوريين

المبحث الأول: مؤشرات تقييم دور المفوضية الأممية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين

المطلب الأول: مؤشر التعارض بين التزامات حماية اللاجئين وطغيان المصالح القومية للدول

المطلب الثاني: مؤشر فجوة التمويل: نقص المخصصات التمويلية قياسا بالمطالب المتزايدة

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم دور الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة اللاجئين السوريين

المطلب الأول: مؤشر غياب مبدأ التضامن والتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي إزاء أزمة اللاجئين السوريين

المطلب الثاني: مؤشر التأثير التركي على الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة اللاجئين السوريين

المطلب الثالث: مؤشر التوظيف السياسي لدول الإتحاد الأوروبي لملف اللاجئين السوريين

خاتمـــة

مقدمـــــة

دفع التغير الحاصل في بنية ومواضيع العلاقات الدولية منذ بداية النصف الثاني من القرن الواحد والعشرين، إلى تغير واضح في إدراك الوحدات الدولية لمصادر وأطراف التهديدات الأمنية والقيود المؤثرة على أسس السلم والاستقرار في العالم، فيما صارت أدبيات دراسات الأمن الدولي إلى تسميته بالتهديدات اللاتماثلية. ولقد أفضى ذلك إلى إعطاء مزيد من الشرعية لتلك الأصوات التي طالما كانت تنادي بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات وفك الارتباط التقليدي بين مفهوم الأمن والدولة، مع ضرورة إشراك فواعل جديدة إلى جانب الدولة في تحقيق الأمن، خاصة وأنه –وفي مسائل عدة– لم تعد الدولة تظهر بمظهر حامي المواطنين بالمعنى الهوبزي بل قد تكون على عكس ذلك مصدرا التهديد. لذا بدا من الضروري فسح المجال أمام الفاعلين من غير الدول خاصة من المنظمات الدولية والإقليمية قصد خلق أدوار جديدة لها تساهم في مواجهة المشاكل الأمنية العابرة للحدود، التي يصعب على الدولة منفردة مواجهتها في عالم الاعتماد المتبادل المعقد أين لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال أن تتحرك بمفردها لتجاوز الأخطار والتهديدات العابرة للحدود والقومية.

إنه وفي ظل موجات العنف في العديد من المناطق عبر العالم التي تتسبب في تصاعد عمليات الهجرة القسرية واللجوء نحو دول أخرى، باتت مسألة اللجوء واحدة من أهم المسائل الأمنية في أجندة السياسة العالمية باعتبارها من الأزمات العابرة للحدود؛ بسبب تداعياتها على اللاجئين أنفسهم وعلى المجتمعات المضيفة والمجتمع الدولي بصفة عامة. وفي هذا السياق تبرز المنظمات الدولية بوصفها واحدة من أهم الفواعل على الصعيد العالمي التي يمكنها الاهتمام بمواضيع اللجوء خاصة وأنها تتعامل معها بوصفها قضية إنسانية واجتماعية بالدرجة الأولى، إذ يبدو الرابط بين حالة اللجوء والمنظمات الدولية رابطا وثيقا؛ نظرا لقدرة الأخيرة على رفع وطرح انشغالات شرائح معينة يتم اضطهادها أو التعدي على حقوقها، لتبدو المنظمات الدولية كآلية مؤسساتية مناسبة لتوفير الحماية الضرورية للاجئين وإدارة شؤونهم ومراعاة مشاكلهم، من خلال إبرام المواثيق والاتفاقيات الدولية وعقد المؤتمرات التي تعكف على تنظيم القانون الأساسي للاجئين.

لقد أرغمت الأزمة الدّاخليّة التي بدأت في سوريا منذ2011 المدنيين السوريين على الفرار والتّدفق إلى البلدان المجاورة وحتى البعيدة طلبا للجوء، وقد أشارت تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى أن عدد اللاّجئين الفارّين من الصّراع في سوريا نحو الخارج قارب الستّة ملايين لاجئ، وقد توزعت النسبة الغالبة منهم في البداية على دول الجوار الإقليمي لسوريا (تركيا، العراق، لبنان، الأردن)، لكن ولأن هذه البلدان يعاني أكثرها عجزاً اقتصادياً؛ فقد تجاوز توافدهم دول الجوار تدريجيّا واتّسعت اتجاهات حركتهم مع تزايد حدّة الصّراع واتّساع نطاقه الجغرافي تدريجيّا ليصل إلى دول وأوروبا وحتى أمريكا، ليبلغ حجم اللاجئين السوريين مستويات قياسيّة تؤكد أن الأزمة السورية هي الأكبر في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لذا أصبحت مسألة إدارة أزمة اللاجئين السوريين مسألة دولية مانحة المنظمات الدولية والإقليمية دورا أهم في محاولة إيجاد حلول واستراتيجيات مناسبة للخروج من الأزمة ومعالجتها بالسرعة الممكنة.

تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم اللجوء بوصفه تهديدا أمنيا جديدا يندرج ضمن أولويات قضايا المجتمع الدولي التي لا يمكن للدول مواجهته منفردة دون تكاثف الجهود وتنسيقها مع المنظمات الدولية والإقليمية، ويبحث تحديدا في دور كل من المفوضيّة العليا للأمم المتحدة لشئون اللاّجئين بوصفها منظمة دولية، والإتحاد الأوربي بوصفه منظمة إقليمية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين منذ 2014.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث إنها تعالج إحدى أهم المسائل الراهنة المرتبطة بالأمن والسلم الدوليين، وعموما يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأهمية عملية:

1/ الأهمية العلمية: تكتسي دراسة المنظمات الدولية والإقليمية أهمية علمية كبيرة، كونها أصبحت إحدى الفواعل البارزة في العلاقات الدولية، وذلك بتوجيه اهتماماتها إلى القضايا المطروحة على الساحة الدولية والتي من أهمها قضية اللجوء وحماية اللاجئين من مختلف الانتهاكات. بالإضافة إلى أن هذا الموضوع ينتمي إلى مجال دراسات القانون الدولي التي تعنى بتقديم دراسة منهجية عن المبادئ والقواعد التي وضعها القانون الدولي لحماية حقوق اللاجئين، والإحاطة المعرفية والنظرية بموضوع اللجوء وتداعياته على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. كما تندرج الدراسة ضمن مجال الإدارة الدولية؛ من خلال التفصيل في كيفية إدارة المنظمات الدولية والإقليمية لمسألة اللجوء وإبراز مختلف السياسات

والإستراتيجيات المتبعة في مواجهة التدفق الهائل للاجئين وتقديم المساعدة القانونية والإنسانية لهم أمام استمرار انتشار الأزمات والنزاعات الداخلية والدولية وبيان نقاط القوة والضعف فيها.

2/الأهمية العملية: إلى جانب الأهمية العلمية فإن هذا الموضوع يضطلع بأهمية عملية بالغة، تتعلق بطبيعة الدراسة والمرتبطة بالإدارة الدولية لمسألة اللاجئين السوريين، في محاولة لربط ما هو نظري من أدوار للمفوضية الأممية لشؤون اللاجئين والإتحاد الأوروبي بما هو واقعي ومطبق على اللاجئين السوريين، وبالتالي إبراز الأدوار الفعلية للمنظمات الدولية والإقليمية عبر مجموعة من المؤشرات التحليلية والتطرق إلى العوامل المؤثرة على فاعلية أدائها، خاصة حين تتعارض المصالح القومية للدول مع الاعتبارات الإنسانية.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع للعديد من الأسباب منها ما هو دافع ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

1/ الأسباب الذاتية : تتمثل الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع في الدوافع المرتبطة بالباحث، وقد اقترنت هنا الدوافع الذاتية على وجه خاص بالميول الشخصية والشغف المعرفي لتحليل ودراسة الموضوع الذي يندرج في إطار القانون الدولي والإدارة الدولية، ومحاولة البحث والتعمق في استراتيجيات المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة اللجوء، رغبة منا في تزويد المكتبة الجامعية بمادة علمية تساعد الطلبة في الرجوع إليها في بحوثهم العلمية.

2/ الأسباب الموضوعية:

- بروز المنظمات الدولية والإقليمية بقوة؛ خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لمواجهة أزمة اللاجئين باعتبارها أزمة عابرة للحدود لا يمكن للدول مواجهتها منفردة، وكذا الدور البارز الذي أصبحت تقوم به في مجال حماية حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق اللاجئين بشكل خاص على جميع المستويات.
- طبيعة التخصص وهو الإدارة الدولية والذي يفرض توجها معينا في الأبحاث والدراسات، وبالتالي كان توجها نحو دراسة أدوار المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة قضايا اللجوء وتحديدا مسألة اللاجئين السوريين.
- حداثة الموضوع وارتباطه بطبيعة الوضع في منطقة الشرق الأوسط وما يحدث فيها من نزاعات داخلية بعد موجة ما سمي بـ"الربيع العربي" التي شهدتها جل الدول العربية، و خاصة سوريا التي

تعاني منذ أكثر من اثنتي عشر سنة من الصراع والحرب الأهلية، والتي أفرزت أكبر أزمة لجوء منذ الحرب العالمية الثانية.

- محاولة فهم أزمة اللاجئين السوريين وما تحمله من تعقيدات أمنية، وكيفية معالجتها على مستوى المنظمات الدولية (المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين) والإقليمية (الإتحاد الأوروبي) في ظل احتدام الأزمة داخل سوريا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة أساسا إلى تبيان الخطوات العملية التي باشرتها المنظمات الدولية والإقليمية في مجال إدارة قضايا اللجوء واللاجئين لأجل إيجاد حل قانوني وواقعي لهم. كما تبرز أهدافها الفرعية فيما يلي:

- التركيز على تداعيات الظاهرة من خلال استخلاص حجم تأثير أزمة اللاجئين السوريين على دول الجوار والمنطقة والعالم ككل.
- التعرف على مدى فعالية التطبيق العملي لسياسات واستراتيجيات المنظمات الدولية والإقليمية في التخفيض والحد من تداعيات المهجّرين قسراً وتوفير الحماية اللازمة لهم.
- استخلاص مواطن الخلل في الإدارة الدولية إزاء أزمة اللاجئين السوريين.

مجال الدراسة:

هي الإطار الذي تتم فيه دراسة الموضوع، ويقسم إلى ثلاثة أنماط:

1/المجال المعرفي:

ينتمي هذا الموضوع إلى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وبالتحديد مجال دراسات القانون الدولي، التي تهتم بدراسة معايير تصنيف حقوق وواجبات اللاجئين المستمدة من اتفاقيات اللاجئين، مع التركيز على الأسباب والأبعاد والتداعيات التي تخلفها ظاهرة اللجوء، ومجال الإدارة الدولية من خلال قياس مدى فعالية المنظمات الدولية والإقليمية في احتواء هذه الظاهرة والحد منها أو على الأقل التخفيف من حدتها.

2/المجال المكاني:

يمثل المجال المكاني الإطار الجغرافي الذي تجري فيه الدراسة، وبالنسبة لموضوع دراستنا فهو يبحث أساسا في الفضاء الجغرافي الذي انتقل إليه اللاجئون السوريون بعد الأحداث في سوريا منذ

2011، وهي بالأساس دول الشرق الأوسط المحيطة بسوريا ودول الاتحاد الأوربي، وهي التي شهدت أكبر تدفق للاجئين السوريين .

3/المجال الزماني :

يمثل هذا العنصر الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة، ودراستنا انطلقت منذ ثورات الربيع العربي وبالتحديد الثورة السورية بدءا من 2011 بوصفه تاريخا رسميا حتى الزمن الحاضر، ففي أوائل 2011 شهدت سوريا موجة من الاحتجاجات العنيفة كان الهدف منها إحداث تغيرات ديمقراطية حقيقية، غير أن ربيعها تحول إلى خريف دامي نتج عنه هروب الملايين من المدنيين إلى دول أخرى بحثا عن الأمن والاستقرار، ووصلت أرقام النزوح واللجوء لمستويات قياسية لم يشهدها العالم منذ عقود، لتتحول إلى تهديد عابر للحدود لحد الساعة.

إشكالية الدراسة:

تعتبر ظاهرة اللجوء إحدى المعضلات العالمية في طابعها ونطاقها التي يواجهها المجتمع الدولي؛ لأنها تعكس الكثير من الآثار السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية على الأفراد والدول على حد سواء، وهي في حاجة إلى حلول ومعالجات عالمية لا يمكن الحصول عليها دون توافر أعلى مستوى من روح التضامن والتعاون الدوليين. لكن عمل المنظمات الدولية وفق أولوية الاعتبارات الإنسانية في حماية اللاجئين يمكن أي يتعارض مع متطلبات الأمن الاقتصادي، السياسي والاجتماعي الواقعية للدول المضيفة للاجئين، وهو تعارض قد تعجز الإدارة الدولية عن تجاوزه بسبب تفضيل الدول لمصالحها القومية على حساب الاعتبارات الإنسانية. ومن خلال دراسة أزمة اللاجئين السوريين، تعالج الدراسة هذه الإشكالية من خلال طرح السؤال التالي: **ما هي طبيعة الفرص ونوع القيود المؤثرة على فاعلية دور المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة مسالة اللاجئين السوريين عالميا؟**

يندرج في إطار هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي أبرز الترتيبات القانونية المؤطرة لقضايا اللجوء في العالم وكيف تحول اللاجئ من مُهَدَّد إلى مُهدِّد؟
- ماهي السياسات التي انتهجتها كل من المفوضية الأممية والإتحاد الأوروبي لإدارة مسألة اللاجئين السوريين؟

- ماهي المؤشرات المناسبة لتقييم مدى نجاعة وفعالية كل من المفوضية الأممية والإتحاد الأوروبي في إدارتهما لمسألة اللاجئين السوريين؟

فرضيات الدراسة:

- **فرضية 1:** تغليب الدول المضيفة لمصالحها القومية على حساب التزاماتها المعيارية الدولية، يقلص من فرص نجاح المنظمات الدولية في تطبيق المعايير القانونية لحماية اللاجئين السوريين.
- **فرضية 2:** غياب التعاون والتنسيق المشترك في سياسات دول الإتحاد الأوروبي لإدارة أزمة اللاجئين السوريين، أدى إلى عجز الاتحاد عن السيطرة على تدفقات اللاجئين نحو أوروبا.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على تكاملية منهجية فرضتها طبيعة الدراسة، شملت مجموعة من المناهج للإحاطة بالموضوع، تمثلت هذه المناهج في:

- **منهج دراسة حالة:**

هو المنهج المعتمد في حصر الدراسة في نموذج واحد وحالة واحدة يقوم الباحث بدراستها، بهدف التركيز عليها، وحصر المعلومات والفرضيات، ونظرا لعدم القدرة على الإلمام بمظاهر إدارة اللجوء في مختلف مناطق العالم ومختلف أدوار المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين والإتحاد الأوروبي في ذلك، فقد اعتمدنا على هذا المنهج من خلال اختيار الحالة السورية مع تسليط الضوء على الجهود العالمية لكل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بشؤون اللاجئين، وعلى مستوى المنظمات الإقليمية تم التركيز على الاتحاد الأوروبي الذي أصبح مرغما على وضع آليات وسياسات لإدارة الأزمة بعدما أصبحت دول هذا الأخير الوجهة الأولى للاجئين السوريين.

- **المنهج القانوني:**

هو أحد مناهج البحث العلمي التي تم الاعتماد عليها في دراستنا من خلال تحديد مجموعة المعايير والضوابط القانونية التي تحدد صفة اللاجئ بالإضافة إلى مختلف الترتيبات القانونية المؤطرة لحقوق وواجبات اللاجئين في دولة الملجأ.

أدبيات الدراسة:

إياد ياسين حسين، "اللجوء في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة" (لبنان: منشورات زين الحقوقية،2017).

حاولت هذه الدراسة معالجة قضية اللجوء بوصفه ظاهرة ارتبطت بالحروب وتطورت لتصبح إحدى المعضلات المعاصرة التي يواجهها المجتمع الإنساني الدولي في وقتنا الحاضر وتعكس الكثير من الآثار السياسية والقانونية والاجتماعية الاقتصادية، مما يتطلب معالجة اللجوء وفق رؤية قانونية شاملة وتعاون دولي ملموس لتبنى قواعد معايير مشتركة تضع الحلول القانونية العملية لمجابهة هذه الإشكالية، وذلك من خلال تحليل مختلف نصوص الاتفاقيات الدولية وأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بحماية اللاجئين، إلا أن التطرق لأدوار المنظمات الإقليمية وبالتحديد الاتحاد الأوروبي كان غائبا عن التحليل.

UNHCR, "Countries hosting Syrian refugees :solidarity and burden sharing" (Geneva:UNHCR,2013).

حاولت هذه الدراسة إبراز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الدول المضيفة خاصة دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان الأردن، العراق ومصر)، بالإضافة الى تحليل ومناقشة وضعية اللاجئين السوريين في تلك الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن غياب المشاركة الدولية في تحمل الأعباء والمسؤولية أدى إلى تحميل دول الجوار العبء الأكبر للاجئين السوريين؛ وهو الأمر الذي شكل ضغطا كبيرا على قدراتها، وبذلك فإن الدراسة اقتصرت على تحليل جانب معين يتمثل في تداعيات اللجوء السوري على دول اللجوء المجاورة مع إهمال التركيز على جهود المفوضية الأممية والاتحاد الأوروبي في التخفيف من أعباء اللاجئين في تلك الدول.

وبالتالي ما يميز هذه الدراسة هو التركيز على مسألة اللاجئين السوريين وتداعياتها الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية إقليميا ودوليا، مع تسليط الضوء على جهود المنظمات الدولية والإقليمية في احتواء الأزمة والتخفيف من حدّة تداعياتها، فقد حاولت دراستنا توضيح الطابع التحولي لمسألة اللاجئين السوريين من أزمة إقليمية تخص منطقة الشرق الأوسط الى أزمة عالمية تتطلب تبني رؤية مشتركة بين الدول المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة خاصة المفوضية السامية والإتحاد الأوروبي، وفي الأخير توصلت الدراسة الى استنتاج مجموعة من المؤشرات التي تشكل عائقا أمام عمل المنظمات الدولية والاقليمية في إدارة مسألة اللاجئين السوريين.

دراسة الأخرى كانت بعنوان:

Sergio Carrera and others" ,The EU's Response to the Refugee CrisisTaking Stock and Setting Policy Priorities", Centre for European Policy Studies, No 20(2015)

ركّزت هذه الدراسة على التدفق الكبير وغير المسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين واللاجئين السوريين صوب أوروبا، الأمر الذي جعل ملف السوريين على أولويات أجندة الاتحاد الأوروبي، ودفع بهذا الأخير لضرورة التحرك وتبنى استراتيجيات للاستجابة لأزمة السوريين، إلا أن الدراسة أهملت التركيز على أهم التداعيات الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة اللاجئين السوريين على دول الإتحاد الأوروبي.

صالح خليل أبو الصقور في دراسة "المنظمات الدولية الإنسانية والإعلام الدولي" ركزت الدراسة على دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها الجهاز الأول لإدارة ومعالجة مشكلة اللاجئين، غير أن المتصفح لهذه الدراسة يلاحظ أنها لم تتطرق لأهم المؤشرات التي كانت عائقا أمام عمل المفوضية الأممية في احتواء أزمات اللجوء، ولم تسلط الضوء بشكل معمق على أدور المنظمات الإقليمية في إدارة قضايا اللاجئين.

وقد جاءت دراستنا لتحليل ومناقشة أهم السياسات والاستجابات التي تبنتها المنظمات الدولية (المفوضية الأممية) والمنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي) للحد من تفاقم أزمة اللاجئين السوريين والتخفيف من أعبائهم على دول اللجوء المجاورة، مع تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه عمل المنظمات الدولية والإقليمية في حل أزمة اللاجئين السوريين.

صعوبات الدراسة:

- طبيعة الموضوع تتطلب إجراء دراسة استطلاعية ومقابلات مع مسؤولين في فرع المفوضية السامية بالجزائر، حيث لم نغفل عن هذه الآلية المنهجية فقد حاولنا التواصل معهم هاتفيا وحتى الذهاب الى مقر المفوضية بالجزائر العاصمة، إلا أن رفضهم اجراء مقابلات وعدم افصاحهم عن المعلومات اللازمة كان عائقا كبيرا أمامنا للاستفادة من معلوماتهم.

تفصيل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى أربعة فصول تضمن كل فصل مجموعة من المعطيات والمعلومات المرتبطة بالعنوان الأساسي:

الفصل الأول: ركّز الفصل الأول من الدراسة على تحديد مفهوم اللجوء تماشيا وطبيعة الموضوع، بهدف التفريق بينه وبين مختلف المفاهيم التي تتداخل مع اللجوء وتتشارك معه في نقاط معينة، مع التطرق إلى البنية القانونية للاجئين في مختلف دول العالم الذي أصبح يمثل تَهديداً للدول المضيفة له بعد أن كان هو المُهدَّد في الدولة الأم، كما ركزنا في هذا الفصل على ماهية المنظمات الدولية والإقليمية التي أصبحت فاعلا دوليا بامتياز في إدارة القضايا العابرة للحدود والتي لا يمكن للدول مواجهتها منفردة خاصة قضية اللجوء، ناهيك عن تحديد أبرز المقاربات النظرية التفسيرية للإدارة الدولية واللجوء وقد كان هذا الفصل بمثابة مدخل للإلمام بالجانب المفاهيمي النظري لظاهرة اللجوء والمنظمات الدولية.

الفصل الثاني: تم تطرق في الفصل الثاني لمفوضية الأمم المتحدة لشون اللاجئين باعتبارها فاعلا دوليا في إدارة قضايا اللاجئين وهذا ما يخوِّل لها التدخل لحماية اللاجئين ومعالجة قضيتهم، وهنا الحديث عن بداية أزمة اللاجئين السوريين والأسباب الحقيقية التي كانت وراء انفجار هذه الأزمة وفرار الملايين من المدنيين بحثا عن الأمن والاستقرار، ومختلف التداعيات التي خلفتها الظاهرة على دول اللجوء سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو أمنيا، ليتم التركيز في المبحث الثالث على مختلف الآليات القانونية والإنسانية للمفوضية الأممية في معالجتها لمسألة اللاجئين السوريين، وبالتالي جاء الفصل الثاني للإحاطة بأدوار المفوضية الأممية بوصفها منظمة دولية في إدارة مسألة اللاجئين السوريين من خلال تحديد مختلف السياسات المعتمدة في إدارة اللجوء.

الفصل الثالث: خصصنا هذا الفصل للتركيز على المنظمات الإقليمية في إدارة مسألة اللاجئين السوريين وبالتحديد الإتحاد الأوروبي، بعد أن أصبحت أوروبا وجهة السوريين وشهدت أكبر أزمة لجوء نحوها، مما فرض على الإتحاد الأوروبي ضرورة التحرك وتبنى سياسات واستراتيجيات لاحتواء هذه الأزمة حيث تم التطرق إلى مختلف الجهود التي بذلها هذا الأخير لإدارة الأزمة، غير أن تباين المواقف بين الدول الأوروبية في تبني سياسة مشتركة اتجاه السوريين أدى إلى فقدان عنصر التضامن وتقاسم الأعباء وفقدان أهم دعامة للاتحاد وهي دعامة الوحدة، كما تطرقنا إلى أهم التداعيات التي خلفتها أزمة اللاجئين السوريين على الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن هذا الفصل قد ركز على جهود الإتحاد الأوروبي في إدارة مسألة اللاجئين السوريين.

الفصل الرابع: كان هذا الفصل بمثابة فصل تقييمي لدور الإدارة الدولية إزاء أزمة اللاجئين السوريين وقياس مدى نجاحها وتحقيقها الأهداف المنشودة، مع تحديد أوجه القصور التي ثَبطت عمل المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة هذه المسألة.

الفصل الأول

ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري.

إنَّ التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة فتحت آفاقاً كبرى لظهور العديد من التهديدات متعددة المصادر والفواعل لا يمكن للدول مواجهتها منفردة، وإنما تتطلب استجابات عالمية مشتركة بإشراك العديد من الفواعل إلى جانب الدولة كالمنظمات الدولية والإقليمية لمواجهة هاته التهديدات والتي من بينها مشكلة اللجوء، ففي بعض الأحيان قد لا تكون الدولة هي حامي المواطنين بالمعنى الهوبزي بل قد تكون على عكس ذلك، أي مصدر التهديد وجزء من المشكلة بدلا من حلِّها خصوصا بعد تزايد حدة النزاعات الداخلية وتصاعد مستويات العنف الذي تمارسه عديد الأنظمة على مواطنيها، وهو الأمر الذي أدَّى بدوره إلى تصاعد عمليات الهجرة القسرية واللجوء نحو دول أخرى بحثا عن الأمن والاستقرار.

واستنادا إلى ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم اللجوء بوصفه تهديدا أمنيا جديدا يندرج ضمن أولويات قضايا المجتمع الدولي مع التركيز على مختلف القواعد القانونية التي تحدد حقوق وواجبات اللاجئين والمهجَّرِين قسراً. أما في المبحث الثاني فقد تم ضبط مفهوم المنظمات الدولية والإقليمية وبروزها بوصفها فاعلا دوليا في إدارة القضايا العالمية، وتحديدا قضية اللجوء والتي لا يمكن للدول مواجهتها منفردة دون تكاثف الجهود وتنسيقها مع هذه الأخيرة. في حين تم التطرق في المبحث الثالث للمقاربات النظرية المفسرة لدور المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة القضايا الدولية خاصة قضية اللجوء.

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

المبحث الأول: البناء المفاهيمي لظاهرة اللجوء في المجال الدولي

يرتبط تزايد الاهتمام بقضايا اللجوء بتزايد حدة النزاعات الداخلية والدولية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وأضحت من أكثر المشاكل خطورة في عالمنا المعاصر، ما أدى للاهتمام بها على المستوى الدولي والإقليمي في إطار القانون الدولي العام من أجل التعامل معها وإيجاد حلول لها.

المطلب الاول: ضبط مفهوم اللجوء والمفاهيم المشابهة له

يعد مفهوم "اللجوء" من بين المفاهيم الأكثر تعقيدا والأشد احتياجا للتوضيح والتعريف، فمفهوم اللجوء بحد ذاته مفهوم متغير بتغير الزمان والمكان، ولذلك كان لزاما على المجتمع الدولي وضع تعريف دقيق وجامع، وتجنب الخلط بينه وبين المفاهيم المشابهة له.

وهناك العديد من التعريفات المقدمة لظاهرة اللجوء بصفة عامة، مع اختلاف الجهة التي أصدرتها، ومن هذه التعريفات ما يلي:

1- مفهوم اللجوء لغة:

اللجوء هو اسم مصدر مشتق من الفعل لَجَأَ، فيقال: لَجَأَ لَجْأً، ويقال: لَجَأَ لُجُوءًا، ويقال: لَجَّأَ فلاناً، بمعنى اضطَرَهُ اليه، ويقال: لَجَأَ أمره إلى الله، بمعنى أسْنَدَ وأَوْكَلَ أَمْرَهُ إلى الله. ويقال: لَجَأَ من القوم، بمعنى انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم كأنه تحصَّن منهم.[1]

الالتجاء أو اللَوذُ بمعنى (لاَذَ بـه) أي الالتجاء بقوي من أجل أن يجلب لك الخير، أما الاستعاذة فهي الالتجاء إلى قوي والعَوذُ أو عَاذَ اتقاء الشر بالالتجاء بقوي لكي تتقي به الشر، وليس هناك أقوى من الله. ويقال: إلتجأَ إلى الحِصنْ أو غيره، بمعنى: لاذ إليه واعتصم به[2].

---

[1] – اياد ياسين حسين، "اللجوء في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة" (لبنان: منشورات زين الحقوقية،2017)، ص15.

[2] – كرم البستاني وآخرون، "المنجد في اللغة والأعلام" (لبنان: دار المشرق، 2000)، ص713.

والمَلْجأ هو المعقل، ويقصد به أيضا في اللغة العربية المكان الذي لا يجوز الاعتداء عليه نظرا لما يتمتع به من قداسة أو حماية[1].

2- تعريف اللجوء اصطلاحا:

يعتبر تعريف مصطلح اللاجئ أضيق كثيرا بشكل عام من التعريف الشائع له، فاللاجئ في المفهوم الشائع غالبا ما ينظر إليه على أنه من اضطر إلى الهجرة، أي أجبر على ترك وطنه الأصلي أو مكان إقامته المعهود، أما التعريفات القانونية وردت بصور متعددة في الوثائق والقوانين الدولية والإقليمية التي تطرقت لهذا المفهوم، ونجد من أبرزها إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين (UNHCR) لسنة 1951م بجنيف، والبروتوكول المكمل لها بنيويورك لسنة 1967م، ومختلف الاتفاقيات الإقليمية الخاصة باللاجئين.

ففي العلاقات الدولية نجد التعريف القانوني الأكثر حصرا للاجئ حسب اتفاقية عام 1951م التي عرفت اللاجئ في المادة (01/أ/الفقرة 02)، على أنه: **" كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 01 جانفي 1951م، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع لدينه أو جنسيته أو عرقه أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية، ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"**[2].

بالرغم من أن اتفاقية جنيف الخاصة بمركز اللاجئين لعام 1951م تمثل أول وثيقة دولية قدمت تعريفا للاجئ إلا أنها جاءت على خلفية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من ويلات ودمار

[1] – علي يوسف شكري، "التنظيم الدستوري لحق اللجوء السياسي: دراسة مقارنة في الدساتير العربية،" مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 18(2010)، ص 173.

[2]– Peter willetts, "Transnational Actors and International Organizations in Global Politics," in John Baylis and Steve Smith(eds.) The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations (New York: Oxford University Press , 2001),p123.

وتشتت، لذا صيغت لامتصاص آثار الحرب وبالرغم من دوليتها إلا أنها تعد خاصة بشعوب محددة "أوروبية"، علاوة على ذلك جاءت مقيدة بقيد الزمان والمكان في تحديد صفة اللاجئ، وذلك بورود عبارة "**نتيجة لأحداث وقعت قبل 01 جانفي 1951 في أوروبا**" ولتجاوز هاذين القيدين قامت الأمم المتحدة بعقد البروتوكول المتعلق بأوضاع اللاجئين وذلك عام **1967**، وعرفت المادة الأولى منه اللاجئ أنه" **أي شخص يدخل ضمن تعريف المادة الأولى من إتفاقية الأمم المتحدة لوضع اللاجئين لعام 1951، وذلك بحذف عبارة – نتيجة الأحداث التي وقعت قبل 01 جانفي 1951**-"ليصبح لفظ اللاجئ ينطبق على كل الشروط الأخرى مع إلغاء القيد الزماني والمكاني الوارد في اتفاقية 1951"[1].

وبقراءة متفحصة لتعريف اتفاقية اللاجئين لعام 1951م والبرتوكول التابع لها 1967، يتضح أن حالات اللجوء مرتبطة بالضغوط السياسية، الإجتماعية، الثقافية أو العرقية التي تدفعهم لمغادرة مكان إقامتهم بشكل قسري وفي الغالب بشكل سريع وغير مخطط له، وهو ما يؤدي إلى خلق حالة سيكولوجية ترتبط بالانفصال عن البلد الأم بصفة إرادية أو قسرية، والبحث عن الحماية من دولة أجنبية، وبالتالي ينطبق هذا التعريف على اللاجئ السوري الذي غادر حدود سوريا بسبب الخوف على حياته وتعرض حياته للخطر، وعدم قدرة هذا البلد على حمايته في ظل الحرب الدائرة في سوريا.

أدى القصور الواضح في اتفاقية اللاجئين 1951م وبروتوكول الملحق بها 1967م، إلى محاولات إقليمية لصياغة تعريف أكثر تحديدا وشمولا، حيث وسعت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لشؤون اللاجئين المعروفة حاليا – بالاتحاد الإفريقي– سنة 1969م تعريف اللاجئ ليشمل "**الأشخاص الذين فروا من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم بسبب العنف المنظم، الاعتداء الأجنبي، النزاعات الداخلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولة الأصل كله أو في جزء منه**"[2].

[1] – محمد أنيس زياد، "التطور التاريخي للمنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 16، العدد 03 (2019)، ص 129.

[2] – اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا عام1969، اعتمدتها الجمعية العامة لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء لمنظمة الوحدة الافريقية في 10 سبتمبر 1969ودخلت حيز التنفيذ في 20 جوان 1974، صادقت عليها الجزائر بموجب الأمر رقم 34-73 المؤرخ في 25 جويلية 1973 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 67 في 24 أوت 1973.

نلاحظ من خلال قراءة هذا التعريف، جاء متوسعا في تحديد صفة اللاجئ مقارنة لما جاء في اتفاقية 1951م، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية في إفريقيا، ليتميز تعريف اللاجئ عن تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بنقطتين: أولاهما أنه شمل تعريف اللاجئ فئة جديدة من الأشخاص لم يكونوا مشمولين ضمن تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951م، وهؤلاء هم الذين اضطروا للهرب عبر الحدود نتيجة عدوان خارجي أو سيطرة أجنبية، بالإضافة إلى النزاعات الداخلية التي باتت تهدد حياة الملايين من الناس خصوصا مع تصاعد مستويات القمع الذي تمارسه عديد الأنظمة ضد مواطنيها وهو ما يضطرهم إلى اللجوء، وثانيهما تمثلت في أنها لم تعلق حق اللجوء أو تعريف الشخص الذي ينطبق عليه وصف اللاجئ على قيد زمني معين حيث جاءت الإتفاقية متحررة من القيد الزمني التي نصت عليه إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951م.

كما قدَّمت المواثيق الأوروبية الصادرة عن الإتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين توصيفا أكثر دقة وشمولية لمفهوم اللاجئ عن اتفاقية1951م، والمعاهدة الإفريقية 1969م، فقد ركزت الإتفاقيات الأوروبية في تعريفها للاجئ على أولئك الذين لا يستطيعون ولا يودون لأسباب شتى العودة الى وطنهم الأصلي، حيث نص القرار 14 لسنة 1967 بمنح حق الملجأ للأشخاص المعرضين لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي 1980 إلى تحمل تبعيات اللجوء، وكذلك توصية 1984 بغرض الحماية للمستوفين شروط معاهدة جنيف، وألزمت معاهدة دبلن لسنة 1990 أي دولة عضو في الإتحاد بأنها تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب الشخص باللجوء إلى دولة أو أكثر من دول الإتحاد الأوروبي[1].

تدفع الضغوط المشار إليها الأفراد إلى اللجوء والهجرة القسرية، كما أن هناك عددا من الظروف البيئية والتغيرات المناخية التي تؤدي إلى تنامي معدلات الهجرة القسرية وتسريع وتيرة نزوح

[1] – سميرة ناصري وانصاف بن عمران، "اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول للدول المستقبلة"(ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي الأول حول للاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديمان تركيا، 13-14 ماي، 2016)، ص 123.

الأفراد لمناطق أو دول أخرى، ضمن ما صار يعرف "**بلاجئي المناخ**" Climate Refugees [1]، "**وهم الأشخاص الذين لم يعودوا قادرين على كسب العيش الآمن في مناطقهم الجغرافية بسبب المشكلات البيئية مثل الجفاف، التصحر، تآكل التربة وارتفاع مستوى البحار وغيرها من المشكلات البيئية والتغير المناخي**"[2]، والواقع أنه على الرغم من محاولات الحركات المناخية إلا أن لاجئي المناخ يعانون من عدم وجود اتفاقيات تحدد حقوقهم أو توفر الحماية لهم.

وبشكل عام، وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا للجوء، بأنه صفة الحماية القانونية التي تمنحها دولة لشخص أجنبي وجد نفسه مجبراً على ترك وطنه نتيجة ضغوط سياسية، إجتماعية، دينية وثقافية، كما قد يتحتَّم اللجوء إذا كان نتيجة تصاعد مستويات العنف الذي تمارسه عديد الأنظمة الحاكمة على مواطنيها أو بسبب جماعات إرهابية أو غزو عسكري أو حتى بسبب ظروف بيئية، واختيار الإقامة والعيش في دولة أخرى تسمى دولة الملجأ بصورة دائمة أو مؤقتة إلى حين زوال بواعث اللجوء، ويشترط في صفة اللاجئ توافر مجموعة من العناصر:

- وجوده خارج دولته الأصل، أو خارج اقليم دولة جنسيته.
- أن يكون الخوف من الاضطهاد قائما على أسباب معقولة مبررة.
- عدم تمتعه بالحماية الدبلوماسية لأية دولة.

لابد من التطرق للمصطلحات الأخرى التي تتقاطع مع اللجوء وتصب في سياق هذا الموضوع كالآتي:

1- الفرق بين المهاجر واللاجئ: يعتبر مفهوم الهجرة من المفاهيم الأكثر ارتباطا باللجوء على الرغم من أنهما مختلفان في المعنى اللغوي والاصطلاحي، فيمكن تعريف الهجرة لغة على أنها "اسم مصدر

[1] – مريم فلكاوي وسليم حميداني، "الهجرة واللجوء ضمن الاحتياج الإنساني للأمن: أي اهتمام؟"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02 (2021)، ص 850.

[2] – خالد كاظم أبو دوح، "التغير المناخي واللاجئون البيئيون في مصر"، أفاق استراتيجية، العدد 02(2021)،ص39.

مشتق من الفعل هَجَر، فيقال هجر هجرا، ويقال: هجر هجرانا، بمعنى تركه وأعرض عنه، ونجد في مفهوم الهجرة في اللغة العربية يقصد بها ترك البلد الأصلي للإنسان والخروج منه الى بلد اخر"[1].

وتعني الهجرة بصفة عامة كل شخص ينتقل إراديا وبرغبة منه وقانونيا للعيش من مكان إلى آخر من أجل التماس وضع إجتماعي أو إقتصادي أفضل ويتمتع بحماية دولته، وتنقسم الهجرة إلى قسمين: الهجرة الداخلية وهي التي تكون من مدينة لأخرى داخل حدود الوطن الواحد، وهجرة خارجية وهي التي يعبر فيها الأفراد الحدود الدولية[2]، ورغم وجود عنصر الترحال بوصفه قاسما مشتركا بين المهاجر واللاجئ إلا أن عنصر الإرادة يفصل بينهما، وهنا نلتمس الفرق بين المهاجر واللاجئ من حيث الدوافع المسببة للفعل، فالأول(الشخص المهاجر) إذا اختار العودة إلى وطنه فسوف يستمر في حماية حكومته يبقى كذلك متمتعا بكامل حقوقه بوصفه مواطنا والتي توفرها له حكومته من ناحية الحماية والحقوق الدستورية بمعنى أن المهاجر تضل علاقته طبيعية بدولته، هذا بعكس الشخص اللاجئ الذي يقوم بالفرار والهروب بشكل مفاجئ وبدون تخطيط مسبق ولا يستطيع العودة إلى بلده الأصلي إلا عندما تسمح الأحوال السائدة في بلده بالعودة الآمنة[3].

2- الفرق بين اللاجئ والمهاجر غير الشرعي:

لاعتبارات سياسية وأخلاقية قد يختلط المصطلحين ويردفان في مصطلح واحد قصداً من طرف الدول المستقبلة للاجئين، وأحيانا أخرى قد تستغل بعض الأطراف أزمة اللجوء للضغط على حكومات دول أخرى، فيتم تسييس اللجوء الذي هو حق قانوني تنص عليه المواثيق الدولية ويصبح بذلك اللاجئ مهاجر غير شرعي وتتم أمننته ليصبح تهديدا أمنيا، وقد يستغلها بعض الأشخاص من

---

[1] – نجوى مصطفى حساوي، "حقوق اللاجئين الفلسطينيين: بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية" (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص ص 65. 66.

[2] – محمد نور عثمان الحسن وياسر عوض الكريم المبارك، "الهجرة غير المشروعة والجريمة "(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص 16.

[3] – يحي علي الصرابي، "حق الهجرة واللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، صحيفة 1496 (2010)، اطلع عليه يوم 01 جانفي، 2020 ، الساعة 14:56
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=49129

غير جنسية الدول المصدرة للاجئين وانتحالهم شخصية لاجئين من أجل الدخول إلى الدول المستقبلة للاجئين هروبا من الظروف المعاشة داخل دولهم[1].

وتعددت تعريفات ودلالات الهجرة غير الشرعية بين الهجرة السرية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية والتي تَعنِي "**انتقال الأفراد أو الجماعات بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا في ظل عدم خضوعهم للرقابة القانونية والقيود الجمركية**"[2].

اعتبر الأستاذ **عبد المالك بلغربي** في دراسة له معنونة ب"**استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين**" أن السياسيين والإعلاميين اختلفوا في تحديد وصف دقيق لطالبي الأمان والاستقرار: **هل هم مهاجرون أم لاجئون؟** غير أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكدت أن هناك فرقا مهما بين المصطلحين، وبيَّنت في موقعها على الأنترنت أن اللاجئين هم أشخاص تركوا بلدانهم والتجئوا إلى مناطق أخرى أكثر أمناً في الدول المجاورة أو في بلدان أخرى هرباً من تداعيات الصراع المسلح والاضطهاد والقمع الذي يتعرضون له في أوطانهم، وعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بهم دوليا بوصفهم لاجئين من حقهم الحصول على الحماية من طرف الدول والمفوضية السامية ومنظمات أخرى، لأن عودتهم إلى أوطانهم تشكل خطراً على حياتهم وحرياتهم وحرمانهم من اللجوء يعرضهم لعواقب مميتة[3].

غير أن بعض التدابير التي تتخذها بعض الدول للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية إليها قد تكون عائقاً أمام وصول اللاجئين إلى هاته الدول وحصولهم على الحماية الدولية التي يحتاجونها، خاصة إذا اعتبرنا أن معسكرات اللاجئين تضم أشخاصا ليسوا بحاجة لتلك الحماية، ولهذا السبب تؤكد

---

[1] – وليد يونسي،" تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على أمن الإتحاد الأوروبي: التحدي والاستجابة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد10، العدد 01 (2019)، ص 446.

[2] – عبد المالك بلغربي، "استجابة أوروبا لازمة اللاجئين السوريين" (ورقة بحث قدمت للملتقى العلمي الدولي الأول حول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة اديامان تركيا، 13-14 ماي، 2016)، ص 774.

[3] – المرجع نفسه، ص 775.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن التدابير المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب ألا تمنع اللاجئين من الوصول إلى الدول الأخرى[1].

وبذلك الفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في المركز القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير الشرعي، وفي هذا السياق يحاول المهاجر غير الشرعي عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من الوسائل من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن دوافع الهجرة غير الشرعية تعود إلى عوامل سياسية اقتصادية على عكس اللجوء الذي يسببه الخوف من الحالات السالفة الذكر[2].

وبناء عليه، يمكن القول أن المهاجرين غير الشرعيين هم أشخاص يختارون الانتقال لتحسين حياتهم بشكل أساسي ويكون انتقالهم خارج الحدود الإقليمية لدولتهم بطرق غير مقننة، فإذا اختاروا العودة الى الوطن سيستمرون في الحصول على الحماية من حكومتهم رغم خروجهم غير المقنن من دولهم، على عكس اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة الى وطنهم بأمان.

3- الفرق بين اللجوء والنزوح:

النزوح هو ترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر ولكن تقتصر حركته على التحرك داخل إقليم الدولة، وقد صدر في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي لعام 1997 تعريف النازحين داخليا بأنهم "**مجموعة من الأشخاص أرغموا على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجةً أو سعيا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها**" [3]. تكمن العلاقة بين اللاجئ والنازح داخليا في أن كلاهما خرج من دياره مرغماً قد تكون الأسباب واحدة،

[1] – عثمان حسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، "الهجرة غير المشروعة والجريمة"(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008)، ص 23.

[2] – دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 02، العدد 05 (2014)، ص 128.

[3] – Guiding Principles on Internal Displacement, annexed to United Nations Commission on Human Rights Report of the Representative of the SecretaryGeneral, February 1998, p. 5

ولكن الفارق الجوهري بين الاثنين يمكن في أمرين: أوَّلاً اللاجئ هو الشخص الذي اضطر للهرب وترك مكان إقامته وعَبَرَ حدود الدولة على عكس النازح الذي لم يعبر حدود الدولة واقتصر تنقله على الانتقال من مكان لآخر داخل بلده، وثانياً المركز القانوني لكليهما، فاللاجئون لهم القوانين الدولية التي تحمي حقوقهم أينما حلوا، فإجراء مقارنة دقيقة بين ما هو مقرر من حقوق وردت الإشارة إليها في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة 1997 وحقوق اللاجئين المقررة في اتفاقية 1951 والبرتوكول التابع لها 1967 يبين أن حقوق اللاجئين تتميز بشمولية ونطاق أوسع من تلك المقررة للنازحين وهذا التمايز سببه بلا شك عبور اللاجئين حدود دولهم وقيام علاقة بينهم وبين الدول التي تستقبلهم حيث توفر لهم حين وصولهم المأوى والأمن، والغذاء[1]، كما تعمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات المعنية بالعمل الإنساني والإغاثي لمساعدتهم في بدء حياة جديدة في الدولة المُهاجر إليها، أما النازحون داخليا فأمرهم مختلف تماما فهم لا يحصلون على وضع قانوني خاص، فهم مواطنون مقيمون بصفة اعتيادية في الدولة التي يعيشون فيها ويتحركون بداخلها[2]، إلا أنهم يخضعون للحماية بموجب مجموعة من القوانين وهي[3]:

- القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الوطني بوصفهم مدنيين.
- القانون الدولي الإنساني في حالة نزاع مسلح.
- المبادئ الإرشادية المتعلقة بالنزوح الداخلي التي تقوم على هذين القانونين والتي توفر إرشادات مفيدة بشأن جوانب محددة للنزوح.

[1] – عبد الله علي عبو، "الحماية الدولية للنازحين داخليا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم سياسية، المجلد 01، العدد 02 (2015)، ص 07.

[2] – ناصر غزالي، " النازحون في سورية واللاجئون السوريون في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر" (سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012)، ص 08.

[3] – وليد يونسي، مرجع سابق، ص447.

4- اللاجئ وعديم الجنسية (Refugee and stateless):

وفقا لتعريف القانون الدولي، واتفاقية اللاجئين 1951 في الفقرة الأولى فان الشخص العديم الجنسية "**هو الشخص الذي لا تعتبره أي دولة مواطنا فيها بمقتضى تشريعها**"[1]، أي أن الشخص العديم الجنسية لا يحمل جنسية أي بلد، ويولد بعض الأشخاص وهم عديموا الجنسية، لكن البعض الآخر قد يتحول إلى عديمي الجنسية، ويمكن أن يحدث انعدام الجنسية لعدة أسباب، منها التمييز ضد مجموعات إثنية أو دينية معينة، أو على أساس نوع الجنس، ونشوء دول جديدة ونقل ملكية الأراضي بين الدول القائمة، والثغرات في قوانين الجنسية وأيا كان السبب فإن لانعدام الجنسية عواقب وخيمة على الناس في كل بلد تقريبا وفي كل مناطق العالم[2]. فالشخص عديم الجنسية يكون مجردا من أية حماية وطنية، وقد يتعرض للتفرقة عندما يتعلق الأمر بحصوله على الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، وبما أن مشاكل اللجوء وانعدام الجنسية تتداخل وتتشابك في بعض الأحيان فقد أوكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) مهمة مساعدة الأشخاص عديمي الجنسية إلى مفوضية اللاجئين، ذلك وفقا للقرار رقم (152/50) الصادر عام 1995[3].

ومفهوم اللاجئ يشمل الأشخاص عديمي الجنسية الذين يضطرون إلى مغادرة دول إقامتهم المعتادة نتيجة وجود خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، وهذا لا يعني أن كل لاجئ عديم جنسية، كما أنه ليس كل عديم جنسية لاجئ مما يدل على عدم وجود علاقة طردية بين اللجوء وانعدام الجنسية. غير أنهما يتشابهان في بعض النقاط كعدم التمتع بحماية أية دولة، وما يميز عديم الجنسية العادي عن اللاجئ أنه لا يوجد خلاف ذو طابع سياسي يدفع بعديم الجنسية إلى ترك بلد إقامته المعتاد[4].

---

[1]- Andreas Krieg , The motivation for humanitarian intervention: Theoretical and empirical considerations (London: Springer Press, 2013),201 .

[2]Andreas Krieg , op.cit, p201.

[3] – ادريس عطية، "قضايا اللاجئين في الاستراتيجية الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي: دراسة حالة السوريين"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة والعلاقات الدولية، المجلد 12، العدد 16(2021)، ص 131.

[4] –Andreas Krieg, op cit , p.202.

المطلب الثاني: معايير تصنيف حقوق وواجبات اللاجئين

يترتب على الاعتراف باللاجئ التمتع بمجموعة من الحقوق التي لا تستمد فحسب من اتفاقيات اللاجئين، فاللاجئ قبل كل شيء هو إنسان يواجه مشكلات ومصاعب، وفي هذه الحالة تجد الدول نفسها مجبرة على الالتزام بما صادقت عليه دوليا من مواثيق خاصة بحماية اللاجئ والتخفيف من معاناته بل ومنحه الحقوق المقررة له، وفي المقابل يقع على عاتق اللاجئ التزامات وواجبات تحددها دولة الملجأ ويخضع لها بهدف الحفاظ على النظام العام والأمن داخل الدولة المضيفة.

الفرع الأول: معايير تصنيف حقوق اللاجئ

تتعدد وتتنوع معايير تصنيف حقوق اللاجئين، وفي هذا المقام يمكن اعتماد المعايير التالية:

1- الحقوق المستمدة من كونهم أجانب:

في البداية، لابد من الإشارة إلى أن اللاجئ عندما يدخل إقليم أي دولة فإنه سيكون أجنبيا فيها مما يقتضي أيضا البحث عن حقوقه بصفته هذه، كأي أجنبي خاصة في ظل التوافق الدولي على منح حد أدنى من الحقوق للأجانب التي لا يجوز التنازل عنها.

وعليه الأجنبي في دولة معينة هو "**كل شخص لا يتمتع بجنسيتها، سواء كان يحمل جنسية دولة ما أم كان لا يحمل جنسية دولة ما، أي عديم الجنسية، وسواء كان مقيما على إقليمها أم لا**"، فعادة ما تحدد الدول ضمن نصوص تشريعاتها الوطنية الحقوق التي يتمتع بها الأجانب على إقليمها استنادا إلى مبادئ القانون الدولي، من دون الإخلال بالتزاماتها الدولية التعاقدية أو غيرها، فيما يحرص البعض منها على ضمان الحقوق الأساسية للأجانب بنصوص دستورية[1].

أما بالنسبة لمضمون الحد الأدنى من هذه الحقوق، فلا يوجد إجماع دولي أو فقهي على تحديدها بدقة، ويمكن تقسيم هذه الحقوق الى مجموعتين أساسيتين:

أ- **الحقوق العامة:** وتشمل تمتع الأجنبي بالحريات العامة والاستفادة من المرافق العامة، فبمقتضى تواجد الأجنبي على إقليم دولة ما يعترف له بالحريات اللازمة والمرتبطة بكونه إنسانا، مثل حرية

[1] – ابراهيم دراجي، "مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها، مشكلة اللاجئ وسبل معالجتها (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2011).ص 09.

العقيدة، الديانة، المساواة في الكرامة والحقوق، الانتقال داخل إقليم الدولة المضيفة دون قيود أو شروط، بالإضافة إلى غياب التمييز سواء بسبب العنصر واللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، وهكذا يستفيد الأجانب من الخدمات والمرافق الضرورية لإشباع حاجاتهم[1].

ب- حقوق خاصة: وتنقسم إلى:

***حقوق الأسرة:** وتشمل الحق في انشاء أسرة في إقليم الدولة المضيفة وتكوين علاقات قرابة وكل ما تقتضيه الأسرة.

***حقوق مالية:** تشمل التصرفات المالية اللازمة لحياته وإدارة شؤونه في إقليم الدولة الأجنبية.

2- حقوق اللاجئ المستمدة من الاتفاقيات الخاصة باللاجئين: نصت اتفاقية اللاجئين 1951 والبروتوكول التابع لها لعام 1967 على مجموعة من الحقوق الأساسية للاجئ التي يتعين على الدول مراعاتها، بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات[2]:

أ- **المجموعة الاولى:** حيث يستفيد اللاجئ بموجب اتفاقية 1951م من جميع التسهيلات والامتيازات التي تقدمها الدول للأجانب المقيمين على أراضيها، ومن أمثلة هذه الحقوق ما يلي:

*الحق في اكتساب ملكية الأموال.

*حق الانتماء للجمعيات غير السياسية وذات المنافع غير المادية.

ب- المجموعة الثانية: تشمل الحقوق التي لا تقل عن تلك الممنوحة للمواطنين بناء على ما جاء في إتفاقية 1951م والتي فرضت نصوصا على الدول المتعاقدة بمعاملة اللاجئ معاملة توازي تلك التي تقدمها الدول لرعاياها ومن أمثلتها:

*حق ممارسة الشعائر الدينية والتربية الدينية للأولاد.

*الحق بالملكية الفكرية والصناعية.

*الحق في الضمان الاجتماعي.

*الحق في التعليم.

---

[1] - ابراهيم دراجي، مرجع سابق، ص 11.

[2] - المرجع نفسه، ص 12.

*حق التقاضي والإعفاء من الرسوم.

ج- **المجموعة الثالثة:** تشمل الحقوق التي تقل عن تلك الممنوحة للمواطنين وتفوق تلك الممنوحة للأجانب، فقد نصت الإتفاقية على جملة من الحقوق التي تضمن للاجئ معاملة أفضل من المعامل المقررة للأجنبي العادي، لكنها لا ترقى لمستوى الحقوق المقررة للمواطن، من أمثلتها:

*الإعفاء من شرط المعاملة بالمثل.

*الإعفاء من التدابير الاستثنائية.

*الحق في الحصول على بطاقة هوية شخصية ووثائق السفر.

*الحق في تكوين الجمعيات والتنظيمات غير السياسية.

*الحق في العمل المأجور.

*الحق في التجنيس.

سمحت اتفاقية اللاجئين 1951 والبروتوكول التابع لها 1967 للدول الأطراف بالتحفظ على الكثير من الحقوق السابقة، إلا أنها أبدت تحفظها على الحقوق التالية:

• **الحماية من الإعادة القسرية للاجئين:** يعد مبدأ عدم الرد والطرد القسري للاجئين من مظاهر الحماية الدولية للاجئين ويشكل أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها قانون حماية اللاجئين والقانون الدولي الإنساني باعتباره أحد الركائز التي تقوم عليه فكرة الملجأ، ويقضي هذا المبدأ بعدم جواز إعادة الشخص طالب اللجوء تحت أي ذريعة كانت من قبل البلد المضيف إلى البد الذي يكون فيه معرضا للاضطهاد[1]، حيث تلتزم الدول الموقعة على اتفاقية 1951م، بعدم رد اللاجئين بأي شكل من الأشكال إلى بلدانهم أو الأراضي التي تكون فيها حياتهم وحرياتهم مهددة بناءا على نص المادة 33 من الاتفاقية المذكورة، وقد أخذ هذا المبدأ بعداً دوليا وأصبح قاعدة عرفية في القانون الدولي ومبدأ من المبادئ المنصوص عليها في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية[2].

[1] – المادة 33 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة بالقرار رقم 429(د-5) المؤرخ في 14 ديسمبر 1950، تاريخ بدء النفاذ 22 أفريل 1954.

[2] – ربيعة رضوان، "حقوق والتزامات الدول المضيفة"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الادارية، العدد 01 (2018)، ص 263.

• **الحماية من العقاب على الدخول غير الشرعي للبلد المضيف:** نصت المادة 31 من اتفاقية اللاجئين 1951م على امتناع الدول المتعاقدة في الإتفاقية من فرض عقوبات على اللاجئين بسبب دخولهم غير القانوني لإقليمها وذلك شريطة أن يكونوا قادمين مباشرة من دولة الاضطهاد، وأن يقدموا أنفسهم دون إبطاء للسلطات المعنية، ويبرهنوا أسباب دخولهم غير القانوني[1].

• **عدم التمييز في تطبيق أحكام اتفاقية 1951:** جاءت المادة 03 من الإتفاقية لتنص على صرورة تطبيق الدول المتعاقدة أحكام هذه الإتفاقية على اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ[2].

3- الحقوق المستمدة من إتفاقيات حقوق الانسان: إن البحث عن حقوق اللاجئين لا يقتصر فحسب على اتفاقيات اللجوء، باعتبار أن كثيرا منها كان مصدره اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية والتي يستفيد منها اللاجئ بوصفه إنسانا أولا قبل أن يكون لاجئا، وتشمل اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان[3]:

*العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الإقتصادية، الحقوق الإجتماعية والثقافية 1969م.

*إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري1969م.

*إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2003.

*إتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية 2004.

*إتفاقية حقوق الطفل 1993.

*إتفاقية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم2005.

*إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2009.

---

[1] – المادة 32 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة بالقرار رقم 429(د-5) المؤرخ في 14 ديسمبر 1950، تاريخ بدء النفاذ 22 أفريل 1954.

[2] – المادة 03 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة بالقرار رقم 429(د-5) المؤرخ في 14 ديسمبر 1950، تاريخ بدء النفاذ 22 أفريل 1954.

[3] – فاطمة حرب سليمان الغصين، "السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين: دراسة مقارنة بين اليونان وألمانيا"(رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2018)، ص 26.

4- **الحقوق المستمدة المواثيق الدولية الأخرى:** إضافة للحقوق سالفة الذكر فإن هناك حقوق تتمتع بها بعض فئات اللاجئين في ظروف معينة وتتعلق غالبتها بظروف النزاعات المسلحة كحق الإتصال ولم الشمل وغيرها من الحقوق الأخرى، من بينها ما يلي[1]:

*إتفاقية جنيف 1949م والبروتوكولين الملحقين بالإتفاقيات لسنة 1977م، هذه المعاهدات التي تشكل القانون الدولي الإنساني والتي ترمي إلى حماية المدنيين بشكل عام خلال النزاعات المسلحة بما فيهم اللاجئين فهم جزء من المدنيين المشمولين بحماية القانون الدولي الإنساني.

*إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي 1967م له دور مهم في تكريس مبدأ عدم إبعاد اللاجئ أو رده القسري.

*إتفاقيتي الأمم المتحدة لسنة 1954م و 1961م للاجئين وعديمي الجنسية.

الفرع الثاني: التزامات اللاجئين اتجاه الدول المضيفة لهم

يخضع اللاجئون إلى مجموعة من الالتزامات التي وجب عليهم التقيد بها في الدولة المستضيفة لهم، ونذكر من هذه الالتزامات ما يأتي:

1- الحفاظ على النظام الداخلي والأمن القومي للبلد المضيف

فرضت اتفاقيات اللاجئين مجموعة من الالتزامات التي يجب أن يتقيد بها اللاجئ في البلد المضيف من أجل المحافظة على النظام العام والأمن القومي لدولة الملجأ، حيث أن علاقة اللاجئ بالدولة المضيفة له تقوم على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وذلك ضمن إطار علاقة الدولة بالفرد، ففي حال لم يلتزم اللاجئ بالانصياع للقوانين والتدابير المتخذة للمحافظة على نظامها الداخلي أو ارتكب أفعالا تهدد أمن أو سلامة مواطنيها، يحق للدول المضيفة التنصل من التزاماتها بمنحه الحقوق المقررة

[1] – مرابط زهرة، "الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة"(رسالة ماجيستير في العلوم القانونية، جامعة تيزي وزو، 2011)، ص ص 38. 58.

له أو الكف عن إفادته بها، وهو ما يعني اعتبارات الحفاظ على النظام العام والأمن القومي للدولة قد تدفعها للتنصل من التزاماتها بمبدأ عدم الطرد[1].

استنادا لنصوص الاتفاقيات الخاصة باللاجئين ولاسيما اتفاقية 1951م، في حال مخالفة اللاجئ لهذه الالتزامات فإنه يصبح عرضة لتوقيع عقوبات تتخذها الدولة المضيفة على أساس فردي، مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المقررة للاجئ بموجب تلك الاتفاقيات، ومن ذلك قيام الدولة باحتجاز اللاجئ أو طرده عندما تقرر اعتباره يشكل خطرا على الأمن القومي والنظام العام، لذلك غالبا ما تلجأ الدول المضيفة للاجئين لاتخاذ مجموعة من التدابير مثل تقييد حقوق اللاجئ على غرار حقه في اختيار محل إقامته ببلد اللجوء والتنقل الحر ضمن أراضيه مع التقيد بأي انظمة تنطبق على الأجانب عامة في نفس الظروف (المادة 26)* فهذه المادة أثارت تحفظات العديد من الدول كون الحق الوارد بها يثير لدولة المأوى مشاكل على مستويين[3]:

*في حالة تقاسم الدولة المضيفة الحدود مع البلد الأصل للاجئ، ومن ثم تصبح إقامة اللاجئين لديها مشكلة محتملة في حالة قيامهم بأية أنشطة عدائية ضد دولة الأصل.

*عندما يقود توطين اللاجئين في دولة معينة إلى خلق نوع من التوتر الاجتماعي المهدِّد للأمن القومي.

بناء على ما سبق، فإنه يحق للدولة المضيفة للاجئين أن تلجأ إلى استخدام كافة اجراءاتها للتأكد إذا ما كان اللاجئ يشكل خطرا وتهديدا على أمنها القومي، ويكون ذلك عند توافر الأدلة فلابد من مجموعة من الأدلة كأن يكون التهديد جسيمًا ومؤسسًا بشكل صحيح وفي حالة ما تم التأكد بوجود تهديد قائم بالفعل فإنه لا مجال لإبقاء اللاجئ على إقليم هذه الدولة.

---

[1] – سليم معروق، "حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة الدولية" (رسالة ماجيستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة1، 2009)، ص 77.

* – تنص المادة 26 من اتفاقية 1951م الخاصة باللاجئين على أن تمنح كل من الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها حق اختيار محل إقامتهم والتنقل الحر ضمن أراضيها، على أن يكون ذلك رهنا بأية أنظمة تنطبق على الأجانب عامة في نفس الظروف.

[3] – المرجع نفسه، ص 79.

2- المحافظة على حسن العلاقات مع البلد المضيف والبلدان الأخرى.

يستند حق الدولة المضيفة في استقبال اللاجئين والسماح لهم بالإقامة في أراضيها، هذا الحق قائم على اعتبارات إنسانية في المقام الأول لا سياسية، ومع ذلك، فقد يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدولة المضيفة ودولة المنشأ إذا ارتكب اللاجئ أنشطة ضد دولته، فتعتبرها الأخيرة بمثابة أنشطة عدائية مست أمنها العام، ولذلك فإن غالبية الاتفاقيات والإعلانات الخاصة باللاجئين تفرض على الدول المضيفة وضع قيود على اللاجئين لمنعهم من ممارسة الأنشطة السياسية التي تهدد أنظمة الحكم في أية دولة أخرى، حتى لا تترتب عليها أي مسؤولية دولية، وتجنب أن تصبح مشكلة اللاجئين سببا في توتر العلاقات بين الدول، وهو ما أكدت عليه المفوضية السامية للأمم المتحدة من خلال دعوة الدول المضيفة للاجئين إلى بذل كل ما في وسعها للعناية الواجبة من أجل منع تحول تجمعات اللاجئين إلى قواعد للقيام بأنشطة عسكرية أو شبه عسكرية ضد دولة الأصل[1].

المطلب الثالث: بروز ظاهرة اللجوء بوصفها تهديدا أمنيا جديدا، وتَحوُّل اللاجئ من مُهَدَّد إلى مُهَدِّد

إن تزايد الاهتمام الدولي بمسألة اللاجئين لا يعزى فقط إلى حقيقة أن العالم يشهد بداية تطور جديد على صعيد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، وإنما يرجع أيضا إلى أنّ مشكلة اللاجئين قد أخذت في التفاقم بدرجة كبيرة مع تزايد حدة النزاعات الداخلية والدولية، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان[2].

أضحت ظاهرة اللجوء واحدة من القضايا الآنية المستأثرة باهتمام قوي نظرا لخطورتها في عالمنا المعاصر، مُشكِّلَةً تهديد أمني جديد يمكن النظر إليه من خلال زاويتين الأولى بروز هذه الظاهرة كانعكاس لغياب الأمن الإنساني نتيجة تعرض الأفراد أو اللاجئين إلى الاضطهاد والعنف وهو

[1] – بن سهلة علي ثاني وكامل أيمن عليوة، "حقوق اللاجئ الانساني وواجباته تجاه الدولة المضيفة"، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد 27 (2018)، ص 114.

[2] – نور الدين بيدكان، "الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 12(2018)، ص 178.

ما يهدد حياتهم وحرياتهم، والثانية لما تمثله من موجات اللجوء الجماعي من أعباء ثقيلة على إقتصاد الدول المضيفة، بالإضافة إلى ما قد تؤدي إليه من تهديد لأمنها الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: اللجوء بوصفه انعكاسا لغياب الأمن الإنساني

إن غياب الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة سواء السياسية، الأمنية، الإقتصادية، الاجتماعية، الصحية والبيئية من العوامل الأساسية التي تدفع الأفراد نحو اختيار طريق الهجرة القسرية واللجوء لمناطق أخرى أكثر أمنا واستقرارا.

أولا: في مفهوم الأمن الإنساني

شكلت بداية التسعينيات محطة بارزة لظهور مجموعة من المتغيرات دفعت الباحثين للتركيز على مفهوم جديد للأمن ألا وهو الأمن البشري وتآكل سيادة الدولة بالمفهوم الوستفالي في التفكير الأمني، ويمكن إرجاع ظهور مقاربة الأمن الإنساني الى ثلاثة عوامل أساسية[1]:

1- نهاية الحرب الباردة التي أدت الى تآكل البناء الثنائي القطب للعلاقات الدولية والشعور المتزايد بالمعضلة الأمنية التي وفرت ذريعة لتطرف نموذج الأمن القومي الضيق في الأوساط السياسية والأكاديمية.

2- التحول في طبيعة مصادر التهديدات، فمع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة لم يعد التهديد قاصراً على الجانب العسكري أو العدوان من طرف دولة أخرى بل تشمل كل التهديدات التي تحيط بالإنسان وحياته وتحد من فرصه مثل التغيرات المناخية والإرهاب والصراعات الإثنية وقضايا الهجرة واللجوء.

3- تعدد الفواعل الدولية، فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد لإدارة القضايا الدولية ولكن ظهر فاعلون جدد سواء على المستوى الداخلي أم الدولي باتوا يهتموا بمعالجة القضايا العالمية وإدارة المشاكل العابرة

[1]- علي بلعربي، "سياسات الاتحاد الأوروبي في إدارة ازمة المهاجرين في المتوسط بعد 2011 بين الاعتبارات الأمنية والإنسانية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 05، العدد 02 (2021)، ص 194.

للحدود أين لا يمكن للدول في أي حال من الأحوال مواجهتها منفردة، ومن بين هؤلاء الفاعلين المنظمات الدولية والإقليمية[1].

جاء مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم جديد للأمن وحدته الأساسية الفرد، ويهدف إلى تحقيق أمن الفرد، وقد أشار التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1999م إلى أن العولمة وفرت فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات، نظرا لسرعة انتقال التكنولوجيا والمعرفة، وحرية انتقال السلع والخدمات لكن في المقابل فرضت مجموعة من المخاطر والتهديدات قيدت الأمن الإنساني وأثرت عليه، وهذه المخاطر تصيب الفرد والدول والجماعات الغنية والفقيرة على حد سواء، وقد حدد التقرير سبعة مفردات أمنية تهدد الامن الانساني تتمثل فيما يلي [2]:

1-**غياب الأمن الصحي:** خاصة مع انتشار الأمراض حيث تم رصد 33 مليون فرد مصاب بفيروس السيدا سنة 1998، جائحة الكورونا سنة 2020 التي مست كل دول العالم.

2-**غياب الاستقرار المالي:** ويتمثل في التذبذبات المصاحبة للأزمات المالية، بين الحين والآخر، ومثالها أزمة جنوب شرقي آسيا في منتصف عام 1997، إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال أزمات مماثلة غير مستبعدة.

3-**غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل:** إذ دفعت سياسات المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى اتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

4- **غياب الأمن الثقافي:** فالعولمة أدت إلى امتزاج الثقافات والأفكار عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية، وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، تقوم على انتقال الأفكار والمعرفة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدا على القيم الثقافية المحلية.

---

[1] – مراد لطالي، "الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 02، العدد 05(2017)، ص ص 176.179.

[2] – عبد العظيم بن صغير، "الأمن الانساني والحرب على البيئة"، مجلة المفكر، المجلد01، العدد 05 (2010)، ص 90.

5-**غياب الأمان الشخصي:** ساهمت التكنولوجيا المتطورة في انتشار الجريمة المنظمة وسهلت عمل الجماعات الإرهابية وأصبحت الجريمة مثلا بكل أنواعها تتم في دولة ما، بواسطة أفراد من دولة ثانية، بأسلحة من دول ثالثة وفي حق أفراد من دولة رابعة.

6- **غياب الأمن البيئي:** ففي ظل الاستخدام غير المتوازن للموارد الطبيعية والسعي الهمجي وراء الثروة، جعلا من البيئة أولى المتضررين من جراء العولمة، إذ أصبح التغير المناخي يهدد حياة الأفراد بسبب التلوث وكذا تسارع نفاذ المخزون من الموارد المستنزفة والتي تشكل تحديا يتطلب توعية البشرية حول مخاطره.

7- **غياب الأمن السياسي والمجتمعي:** إذ تعد الحروب أكثر مهددات الإنسانية وأفتكها بسبب ما تخلفه على مختلف الصعد ومن أسبابها سباق التسلح والذي يستنزف موارد الدول على حساب التنمية البشرية فضلا عن وتراجع قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة وهو ما يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني.

وما زاد من خطورة التحديات التي تواجه الأمن الإنساني استمرار الصراعات الداخلية أو الدولية التي تعقبها الكثير من الأضرار والانتهاكات الجسيمة للبشرية واستخدام مختلف الأسلحة المحرمة دوليا كانبعاث غاز الفسفور الأبيض الذي يسبب حروق بليغة تخترق العظم وهو أكبر دليل على خطورة وضعية حقوق الانسان، الأمر الذي يدفع الانسان للبحث عن مكان آخر آمن لتوفير سبل الحياة الا أن الصراعات الداخلية للدول ليست وحدها التي تدفع الانسان للبحث عن سبل الحياة فهناك الاضرابات الداخلية للدول والفساد الاداري داخل أنظمة بعض الدول التي تتسبب في عدم المساواة في الحقوق بين المواطنين فذلك أيضا يدفعهم للالتجاء الى مكان أفضل للحصول على حقوقهم وأولهم الحق في الحياة ومن بين هذه الفئة هم اللاجئين الوافدين من مختلف دول العالم متجهين الى دول أخرى بحثا عن ملجأ.

ثانيا: مشكلة اللجوء وانعكاسها على الأمن الإنساني للاجئ نفسه

تترجم علاقة اللجوء بالأمن الإنساني بطريقة أو بأخرى، فالرابط بين حالة اللجوء وأثارها على الأمن الانساني هو رابط وثيق، ذلك أن غياب أبعاد هذا الأخير(الأمن الإنساني) يتسبب في ظهور

الأول(اللجوء)، أي أن ظاهرة اللجوء ماهي إلا انعكاس لغياب الأمن الإنساني الذي يركز على الفرد وليس الدولة، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها، بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدراً من مصادر تهديد أمن مواطنيها ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما.

الأمن الإنساني مهدّد أيمّا تهديد بحالة اللجوء نفسها، وتبعاتها وآثارها، وأول تهديد للأمن الإنساني هو اللاجئين أنفسهم، فهم في حالة من الخوف والقلق، وكذلك فان من تبعات حالة اللجوء أن يُهَدِّدَ الأمن الإنساني للمجتمعات المضيفة، إذ أن القلق والخوف ينتقل الى هذه المجتمعات التي هي – في الغالب– في حالة من الفقر والبطالة، فتدفق أعداد هائلة من اللاجئين يجعلهم ينافسون ويشاركون المجتمعات المحلية في فرص العمل والخدمات العامة وكل تفاصيل الحياة، الأمر الذي قد يُولِّد احتقانا وتشنجا في العلاقة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، فتلجأ هذه الأخيرة إلى غلق أبوابها اتجاه اللاجئين ما يجعله يواجه مصيره لوحده لاعتباره انسان مجرد من كل مقومات القوة يفتقد حقه كانسان[1].

تعتبر ظاهرة اللجوء من بين القضايا الأمنية الجديدة التي ترتبط بوحدة ما تحت الدولاتية وهي الفرد أي اللاجئ، ومن هنا يمكن الحديث عن الأمن الإنساني في ظل الأوضاع المزرية التي يتعرض لها اللاجئون والتي باتت تمثل كارثة إنسانية متعددة الأبعاد حيث أصبح اللاجئون يعيشون أوضاعا إنسانية صعبة من الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم وحرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم الدكتاتوري أو بسبب جماعات مسلحة خارجة عن القانون مع ضعف الدولة المركزية، أو جراء الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية والدولية مما ينشأ عنه وضع إنساني صعب جدا وآثار وخيمة على أوضاع اللاجئين نتج عنها تدهور كبير لحقوق الانسان والأمن الانساني، فالحق في الحياة هو حق أساسي ومقدس لكل إنسان في هذا الكون، فيسعى الإنسان إلى التمتع بهذا الحق في موطنه أو

[1] – أسحار سعد عبد اللطيف جاسم، "ضمان حقوق اللاجئين ضمانة لمفهوم الأمن الإنساني"(ورقة بحث قدمت للملقى الدولي الثاني حول اللاجئون في الشرق الأوسط: الأمن الإنساني، التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة، جامعة اليرموك، الأردن، 2017) ص 91.

في بلد ينزح إليها ويضطر إلى طلب اللجوء بسبب الظلم والاضطهاد الذي يتعرض له في دولة المنشأ.

أثارت التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين عدة قضايا تستدعي الوقوف عندها لأن هذه الأخيرة أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا على اللاجئين أنفسهم، فهي تخلق آثارا سيئة على الأفراد والأسر التي تتواجد في مناطق الحروب أو التي نزحت بسبب الحرب والاضطهاد بعد فقدان المسكن والمأوى وبالتالي تولد الحاجة والخوف، وتولّد كل ما يهدِّد الأمن السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي للأفراد الذي تتسبب فيه الدولة اتجاه مواطنيها أو بسبب النزاعات المسلحة والحروب التي اجتاحت العالم، حيث أثرت بصورة مباشرة على الأوضاع الإنسانية لتصبح هاته الاوضاع سببا في تفاقم اللاجئين ونزوحهم الى دول مجاورة ودول أخرى بحثا عن الأمن والأمان، فقد أجبرت الحروب في العديد من الدول على غرار الأفراد على مغادرة بلادهم بعدما باتوا يواجهون خيارين لا ثالث لهما، إما البقاء ومواجهة خطر الموت إما الهروب إلى الدول المجاورة ودول أخرى ومواجهة مستقبل غامض يحتاجون فيه إلى تأمين أبسط احتياجاتهم الإنسانية اليومية من مأكل وملبس ومأوى، ومما سبق يتضح بأن لظاهرة اللجوء ارتباطا وثيقا بالأمن الإنساني[1].

الفرع الثاني: التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين على الدول المضيفة: تحول اللاجئ من مهدَّد إلى مُهَدِّد

إن تفاقم ظاهرة اللجوء بات يمثل في الواقع مشكلة كبيرة وتهديد حقيقي، حيث أصبح اللاجئون غير مرحب بهم في أغلب الدول لما يجلبون لها من آثار ومشاكل أمنية، إجتماعية، إقتصادية وثقافية، ويظهر تأثير اللاجئين من خلال تحولهم إلى تهديد أمني للدول المضيفة، وتتمثل طبيعة هذه التهديدات فيما يأتي:

[1] – أبكر علي عبد المجيد أحمد ومعاذ علي فضل المولى خير الله، "أثار النزاعات المسلحة على الأوضاع الانسانية للاجئين في الشرق الأوسط: دراسة نظرية تحليلية وصفية من منظور القانون الدولي الإنساني" (ورقة بحث قدمت للمؤتمر الدولي الثالث حول اللاجئون في الشرق الأوسط: المجتمع الدولي: الفرص والتحديات، جامعة الأردن،14-15 مارس، 2018)، ص ص 90. 94.

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

أولا: التداعيات على المستوى الاقتصادي

يشكل اللاجئون عبئا اقتصاديا على الدول المضيفة وضغطا كبيرا على مواردها المالية، وبالتالي له تأثير على الاقتصاد الجزئي **micro-economy**، كما له تأثير على الاقتصاد الكلي **macro-economy**، وذلك من خلال[1]:

- تضطر الدول المضيفة للاجئين أن تزيد من انفاقها العام بشكل كبير ومفاجئ على قطاعاتها المختلفة، كقطاع الصحة، التعليم، المواصلات.....الخ وهذا بسبب زيادة عدد المستفيدين من تلك الخدمات وه ما يشكل عبئا كبيرا على ميزانيتها ويحدث عجزا مستمرا فيما يضطرها عادة إلى اللجوء إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فبالرجوع الى تقرير أجراها صندق النقد الدولي والبنك العالمي تتراوح نسبة الديون المترتبة عن استضافة اللاجئين من خلال المساعدات المالية والإنسانية التي تطلبها الدول المضيفة من أجل توفير الخدمات الضرورية للاجئين ما بين 50 مليون الى 150 مليون دولار

- تؤثر أزمة اللاجئين على الميزان التجاري للدول المضيفة لأنها تؤدي إلى ارتفاع واردات هذه الدول من المنتجات والسلع المختلفة اللازمة لتأمين حاجيات السكان الذين ازداد عددهم على أثر تدفق اللاجئين إلى الدولة وقد ظهر ذلك جليا في الدول منخفضة الموارد كلبنان والأردن.

- التضخم الناتج عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين إلى جانب عدد السكان الأصليين نتيجة الضغوط على الموارد والسلع والخدمات ولاسيما في مجال الإيواء حيث الارتفاع الهائل في الإجارات.

- تؤدي أزمة اللاجئين إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي أو ما يعرف باقتصاد الظل مما يؤثر سلبيا على اقتصاد الدولة المضيفة ويفقدها حجم كبير من الايرادات الضريبية نتيجة انتشار الانشطة غير الرسمية.

[1] – ابتسام قويدر، " اللاجئون: فرصة أم عبء على اقتصاديات الدول المضيفة: دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن"، مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية، العدد 20(2018)، ص 57.

– الضغط الكبير على البنية التحتية وتحمل الدول المضيفة عبئ تكلفة الخدمات المختلفة التي يقدمها هذا البلد من صحة وتعليم وإسكان ومواصلات وغيرها وهو ما يقلل من جودة تلك الخدمات بسبب زيادة عدد المستفيدين عن العدد المخطط له للاستفادة ويقلل من فرص أبناء البلد المضيف في التمتع بتلك الخدمات وبالتالي خلق حالة من التنافس بين السكان المحليين واللاجئين.

– تؤدي أزمة اللاجئين إلى مزاحمة أبناء الدولة المضيفة على فرص العمل المختلفة وهذا ما يزيد من نسبة البطالة المسجلة خاصة وأن اللاجئين عادة ما يقبلون بوظائف باجور منخفضة.

ثانيا: التداعيات على المستوى الإجتماعي

تتمثل هذه التداعيات في مجموعة من المؤشرات، نذكر[1]:

– وجود اللاجئين في الدول المضيفة له تأثيرات اجتماعية كبيرة تتضمن هذه التأثيرات قياس الضغوط الديمغرافية، بالإضافة الى تأثيرات تمس نسق التوافق الثقافي والاجتماعي، فتدفقات اللاجئين تؤثر على الخدمات الاجتماعية، التركيبة المجتمعية، كما تؤدي الى صعوبة بناء علاقات اجتماعية مع الوسيط المحيط بسبب الاختلاف الكبير بين ثقافات الشعوب في البلد المضيف.

– يؤثر اللاجئون على التوازن المجتمعي للدول المضيفة خاصة تلك الدول التي تعاني من صراعات داخلية مبنية على الخلاف العرقي أو المذهبي أو الطائفي، فإن ازدياد هذه الطوائف أو الأعراق على حساب الطوائف الأخرى بسبب انتماء اللاجئين إلى هذه الطائفة يؤدي إلى اختلال توازن المجتمع قد ينتج عنه تفاقم في الأوضاع والانقسامات الداخلية.

– التمييز بين اللاجئين وغير اللاجئين قد يؤدي إلى تصاعد التوتر الاجتماعي.

– العنف المتصاعد والانتهاكات والخروقات التي تتعرض لها النساء في المجتمعات المضيفة، ومن أجل ذلك تم توظيفهن في العديد من الأنشطة في إطار برنامج إنمائي للبنك العالمي تجاوزا لهذا النوع من الخروقات.

[1] - World Development Report,"The Impact of refugees on neighboring countries, a development hallenges," Background Note (2010),p p 9.11.

ثالثا: التداعيات على المستوى السياسي والأمني

لقد طغى الهاجس الأمني على كل الخطابات السياسية الرسمية لكثير من الدول، فحسب **Salehyan and Gleditsh** ترتبط التداعيات السياسية والأمنية للاجئين في الدول المضيفة بالفترة الزمنية التي يتواجد بها اللاجئون في تلك الدول، فكلما طال تواجد اللاجئين في الدول المضيفة كلما شكل ذلك تهديد للنظام السياسي وبالتالي تهديدا لأمن هذه الدولة، فقد بات حماية الدول أمنها وسلامتها له أولوية على الطابع الإنساني لقضايا اللجوء ناهيك عن ارتباط أزمة اللاجئين بأخطر الجرائم، ويمكن لتدفق اللاجئين أن يؤثر على استقرار النظام السياسي والأمني للدول المجاورة والمضيفة من خلال[1]:

– ارتباط أزمة اللاجئين بالإرهاب وانتشار شبكات التمرد الاجتماعي والعنف ومخاطر التطرف بين اللاجئين، فمخيمات اللاجئين الواقعة على حدود الدولة المصدرة للاجئين يمكن ان تكون ملاذا لانتشار وتشكيل جماعات متمردة، وقاعدة خصبة للتجنيد الغير مشروع، من جهة أخرى اذا لم يتم تمويل الاحتياجات الانسانية الاساسية للاجئين المتواجدين في الدول المضيفة لهم وللنازحين داخليا فان هذا سيضعف من قدرة الدولة المضيفة على تلبية احتياجات ضرورية لهؤلاء اللاجئين الذين فروا من جحيم النزاعات والحرب وبالتالي يصبحون عرضة للتجنيد من طرف العمليات الإرهابية المتطرفة والشبكات الإجرامية وذلك من خلال السماح لبعض المجموعات والتنظيمات السياسية أو العسكرية بالمشاركة في عمليات الإغاثة أو بمساندة فصائل معينة مما قد يجعل الدول المستضيفة جزءا من النزاع.

– سهولة انتشار الأسلحة والمقاتلين ونشر الايديولوجيات المعززة للنزاع: قد تؤدي أزمة اللاجئين إلى ارتفاع معدلات العنف في الدول المضيفة وانتشار الأسلحة والمقاتلين الذين يتسللون إلى المجتمع المضيف في صورة لاجئين عاديين، ثم يعملون على نشر أفكارهم وايديولوجياتهم المتطرفة عند اندماجهم في المجتمع المضيف.

[1]– World Development Report, op, cit, p 11.

– ارتباط أزمة اللاجئين بجريمة الإتجار بالبشر فغالبا ما يكون اللاجئون ضحايا لهذا النوع من الجرائم.

– خلق توترات ثنائية الأبعاد: تؤدي أزمة اللاجئين الى احتقان التوتر بين الدول المضيفة والبلدان المجاورة لها، التي قد تشعر أن وجودهم في هذه الدولة التي تقع على حدودها هو تهديد لأمنها أيضا.

رابعا: التداعيات على المستوى البيئي

ترتبط هذه التداعيات بشكل كبير بالموارد الطبيعية والمياه وانتشار الأمراض وتنامي أحياء الضواحي، خصوصا في ظل عمليات التهجير والترحيل المستمرة للاجئين من أجل تلبية حاجياتهم الأساسية، فالكثير من اللاجئين يعتمدون على البيئة من أجل البقاء على قيد الحياة للحصول على الطعام والمأوى وممارسة الزراعة ويمكن أن يؤدي الاستخدام الغير مستدام للموارد الطبيعية إلى التدهور البيئي مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات دائمة على الموارد الطبيعية، وتظهر التأثيرات البيئية بشكل كبير من خلال[1]:

*اكتظاظ المخيمات بأعداد كبيرة من اللاجئين.

*يفتقر أغلب اللاجئون من القدرة على الوصول إلى مصدر مياه صالحة ما يرفع خطر الإصابة بأمراض بسبب المياه الملوثة

*الاستغلال غير العقلاني للموارد من طرف اللاجئين

*تراجع المصادر المائية والتلوث المائي.

بالنتيجة، تفاقم ظاهرة اللجوء وبروزها كتهديد أمني جديد ما هو إلا صورة عكست سياسات حكومية غير ملائمة في التعامل مع الأزمة من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة هذا التهديد صعب من مهمة الدولة ولم يعد بمقدورها مواجهته بمفردها بل يتطلب تكاثف وتضافر الجهود وتعدد الفواعل لمواجهتها ومن أهم هذه الفواعل المنظمات الدولية والاقليمية.

[1]– World Development Report, op cit, p 11.

المبحث الثاني: المنظمات الدولية والاقليمية كفاعل في إدارة قضايا اللجوء

تعتبر ظاهرة اللجوء من الظواهر التي طرحت نفسها بقوة بعد الحرب الباردة باعتبارها من الأزمات العابرة للحدود الوطنية ولا يمكن مواجهتها من طرف دولة وحيدة أو منفردة دون تكاثف الجهود والفواعل الدولية، وهذا لا يكون إلا من خلال المنظمات الدولية والإقليمية.

ساهم هذا التوجه في بلورة أدوار جديدة للمنظمات الدولية بصورتها العالمية والاقليمية، وصارت أحد الفواعل غير الدولاتية الضرورية التي تضطلع بتأدية أدوار فاعلة على المستوى الدولي وإدارة الشؤون الدولية المختلفة.

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية لدراسة المنظمات الدولية

أصبحت قدرة الدول أقل في الانفراد بالبث في الشؤون الدولية وفقا لما يتراءى لها وتبعا لمصالحها كما كان الحال في الماضي، بل أصبح لهذا المجتمع فاعلين دوليين من غير الدول وكيانات قانونية وسياسية عديدة أهمها المنظماتت الدولية.

قبل التطرق إلى تعريف المنظمات الدولية لابد من الحديث عن تطور هذه المنظمات بشكل عام حتى نتمكن من معرفة خلفية هذه المنظمات بالإضافة إلى الظروف التي نشأت فيها.

الفرع الأول: ظروف نشأة المنظمات الدولية

التنظيم الدولي فكرة تاريخية وواقع سياسي دولي، يتطلب تضامن الدول على الصعيد العالمي من أجل تحقيق أهداف معينة، كما هو الحال في التنظيم الداخلي، وحتى تكون المنظمة فاعلة يجب أن تحتوي على عدد من الدول التي تقبل إخضاع منازعاتها مع الدول الأخرى للقانون الدولي، والتي يجب أن يضمن احترامها للمبادئ الاساسية، والتنظيم الدولي أرسى فكرة المنظمة الدولية.

يعتبر ظهور وتزايد المنظمات الدولية الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر19 أبرز خصائص المجتمع الدولي المعاصر، عندما تبلورت فكرة الدولة القومية، وما طرأ من تحولات هامة في مفهوم المصالح ونوعية العلاقات بين الدول، فوجود هذه المنظمات كان نتيجة لتطور هذه العلاقات الدولية، غير أن هذا لا يعني أن وجود المنظمات الدولية لا يقترن باقتران وجود تلك المنظمات وظهورها بوجود العلاقات الدولية، كون هذه الأخيرة قد تزامنت مع أولى صور الاحتكاك بين المجتمعات، فالمجتمعات

عندما كانت صغيرة تعيش حالة الاكتفاء الذاتي مع انعدام أو قلة وسائل الاتصال وتباعد المسافات بين تلك المجتمعات وهذا ما انعكس على طبيعة وجود تلك العلاقات بين الجماعات والتجمعات[1].

غير أن تطور تلك الجماعات بازدياد عدد نفوسها واستقرارها ودخول التنظيم السياسي لها ووجود وتطور وسائل الاتصال والانتقال، لكنها أدت الى تقليص الفجوة وتقصير المسافات بينها مما ادى الى تقاربها ومن ثم احتكاكها، سواء بالصراع أو التعاون، ذلك لان تلك المجتمعات البدائية قد احتاجت الى التوسع والانتشار لأسباب مختلفة، أخذت هذه الموجات صيغة العنف والغزو والحروب لتحقيق مطامحها[2].

أوضحت كتب التاريخ الدبلوماسي أن كثرة الصراعات والحروب دفعت بالعلاقات الدولية باتجاه صورة أخرى هي صورة التعاون والمتمثلة في الاتفاقيات والتحالفات لتحقيق القوة المادية اللازمة للحصول عل المكاسب عن طريق الهجوم أو الدفاع عن النفس من أجل البقاء والاستمرار، غير أن تلك العلاقات التي كانت سائدة بين المجتمعات البدائية لم ترقى إلى مستوى العلاقات السائدة الآن بين الدول، لكنها مثلت البداية إذ أن وجود هذه العلاقات إنما يقتضي بالضرورة وجود تنظيم لها يتلاءم معها، ذلك لأن حالات الحرب والسلم والهدنة والأحلاف والاتفاقيات تتطلب إطارا معينا تحل في نطاقه تلك الحالات، غير أن ذلك لا يعني حتما وجود منظمات تقوم بهذا الدور لأن هذه الأخيرة هي صورة من صور التنظيم الدولي ووسيلة من وسائله وليست هي التنظيم ذاته.

استمر الحال على ذلك حتى القرن الرابع عشر، إذ بدأت الدعوات بالتصاعد لإيجاد منظمات دولية تتسم بصفة الديمومة والثبات لتنظيم العلاقات بين الدول، وتم فيما بعد طرح العديد من المشاريع لذلك، ويأتي في طليعة هذه المؤتمرات معاهدة "**صلح وستفاليا**" **Westphalia** الذي عقد عام

[1] – توفيق بوستي، "المنظمات الدولية: دراسة في الإطار المفاهيمي والسياق التاريخي" (ورقة بحث قدمت للملتقى الوطني حول المنظمات الدولية في الواقع العالمي: دراسة في المأسسة والأداء، قالمة، هيليوبوليس، 10أفريل، 2017)، ص 03.

[2] – المرجع نفسه.

1648، من أهم المعاهدات التي عملت على تنظيم العلاقات بين الدول، ثم مشروع الأب سان بيير عام 1713م المقدم إلى مؤتمر " **أوتراخت**" لإنشاء عصبة أمم أوروبية[1].

كل هذه العوامل عززت الدعوة لقيام المنظمات الدولية، والتي كانت تركز على الدول الغربية وتسعى لإيجاد نوع من التنظيمات والمنظمات التي تحقق الأمن والاستقرار في أوروبا بعد معاناتها من حروب طويلة وقاسية، ورغم كثرة تلك المشاريع وتعددها إلا أنها ظلت مجرد مشاريع حتى القرن التاسع عشر، حيث لجأت الدول الأوروبية في أعقاب الحرب النابليونية تضع فكرة إيجاد منظمات دولية موضع التنفيذ، وذلك من خلال المؤتمرات التي عقدت في القرون اللاحقة كوسيلة للتفاوض المباشر ومواجهة بعضها، كمؤتمر فيينا 1815 الذي أعاد التوازن على أساس عدم الاعتراف بغير الملكيات الشرعية في بروسيا والنمسا، ومؤتمر باريس 1856 لضمان استقلال الصرب بعد حرب القرم، ومؤتمر برلين 1878 لتعزيز استقلال الصرب ومونتيجيرو ورومانيا وبلغاريا، وبعدها مؤتمر لاهاي 1899- 1907 الخاصين بقوانين الحرب والحياد وبعدها مؤتمر لندن 1912-1913[2]، ورغم أهمية هذه المؤتمرات إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الامن والسلم وإقامة التعاون الدولي وذلك لعدة أسباب منها[3]:

1- أنها تعقد لتحقيق غايات محدودة، فهي وقتية لمعالجة حالات آنية وتنتهي بمجرد بلوغ الغرض منها أو استحال تنفيذه

2- غالبا ما يكون انعقادها بعد وقوع الحدث ومن ثم فحلولها علاجية وليست وقائية وبخاصة في حالة الحرب

3- لا ينبثق عنها أجهزة لمتابعة تنفيذ قراراتها لذلك يبقى الكثير من القرارات حبرا على ورق

---

[1] - كمال عبد حامد آل زيارة، "محاضرات مادة المنظمات الدولية للعام الدراسي 2019"، جامعة أهل البيت، كلية القانون، أطلع عليه بتاريخ 13جانفي، 2020، الساعة 19:57
https://abu.edu.iq/law/courses/4/international-organizations/1

[2] - توفيق بوستي، مرجع سابق، ص 04.

[3] - صابرين عبد الرحمان القريناوي، "دول الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى احداث 11 سبتمبر 2001، ومن أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى عام 2007"(رسالة ماجيستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008)، ص ص 23.24.

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

ويلاحظ فكرة التنظيم الدولي السائدة في القرن التاسع عشر هيمن عليها الطابع الإقليمي العنصري بذلك ظهرت تلك المنظمات، منظمات إقليمية تقتصر العضوية فيها على دول أوروبا فقط كنتيجة للمؤتمرات السابق الحديث عنها وإلى القارة الأمريكية بفضل مؤتمر" **بنما** "عام 1826 ومنظمات متخصصة غالبا ما يقتصر نشاطها على القضايا الفنية وليس السياسية وذلك بسبب تمسك الدول بمبدأ السيادة المطلقة ورفضها ان تعرض قضاياها السياسة على منظمات دولية[1].

يقترن ظهور المنظمات الدولية وتطورها إلى مصادر عديدة:

1. مبادرة تأتي من دولة أو مجموعة من الدول مثل إنشاء عصبة الأمم، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

2. مبادرة تنشأ عن مؤتمر يشكل توصية أو قرار قد يتحول على أساسها المؤتمر إلى منظمة أو ينشأ عنه لاحقا منظمة، مثال على ذلك القرار الذي صدر عن مؤتمر قادة الدول الجماعة الأوربية 1974 بمأسسة مؤتمرهم حيث صار هناك مجلس لقادة أو رؤساء دول الجماعة الأوربية يجتمع بشكل دوري وحسب وقواعد وإجراءات معروفة وأيضا على سبيل المثال مأسسة مؤتمر الغذاء العالمي 1974 وتحوله إلى مجلس الغذاء العالمي.

3. منظمات أخرى تأخذ مبادرة أو تقوم بدعم أو تبني إنشاء منظمات فرعية أو منظمات متخصصة مستقلة وذلك نتيجة قيام مهام ووظائف جديدة بحاجة لإعطائها صفة تنظيمية والأمثلة على ذلك كثيرة في إطار نظام الأمم المتحدة، هناك كثير من المنظمات التي قد تكون ذات أهداف عامة تقوم بإنشاء منظمات أو أجهزة فرعية للقيام بمهام محددة في مجالات متخصصة، كما توجد هناك أربع اعتبارات لإنشاء المنظمات الدولية هي[2]:

أ. الازدياد في عدد الدول خاصة مع ترسخ مفهوم السيادة القومية في أوربا، وبالتالي ازدياد عدد التفاعلات الدولية الثنائية والمتعددة.

[1] - Angelo J.Golia and Anne Peters, "the concept of international organization"(Cambridge: max Planck institute,2020),p 3.

[2] – ناصيف يوسف حتى، "النظرية في العلاقات الدولية"(لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 254 .

ب. التطورات التكنولوجية وقيام الثورة الصناعية بما ينتج عنها من أوضاع اقتصادية وتبادل تجاري دولي، وذلك بالتقارب الكبير بين القارات جميعها مما اقتضى وجود منظمات التعاون والتبادل الاقتصادية والعلمية والتجارية اتصفت بصفة التنظيم والاستقرار والدوام الثبات[1].

ج. ازدياد الوعي بعد الحروب النابليونية بضرورة إقامة نظام أوربي جديد، وكذلك ازدياد انتشار أفكار التحديث والعصرنة. ساهم ذلك كله في الاهتمام بضرورة ضبط وتنظيم التفاعلات الدولية ومسألتها عبر إنشاء أجهزة للقيام بمهام تتصل بمجالات وظيفية تهم أكثر من الدول أو وظائف سياسية توفر على الدولة أحيانا الدخول في نزاعات قد تكون ذات انعكاسات خطيرة وسيئة عليها ويمكن تلافيها لو وجدت الآلية لذلك.

د. انتشار الأفكار اللبيرالية التي تدعو إلى التعاون بين الدول وهذه الأفكار هي وليدة عصر النهضة التي قدم بعض مفكريها مشاريع وخطط وتطورات لخدمة قضايا السلام عبر اقامة وحدة اوروبية بالنسبة للبعض أو وحدة عالمية بالنسبة للبعض الاخر.

تعددت هذه المنظمات وتفرعت نشاطاتها وأهدافها وباتت المكان الذي تلتقي فيه الدول لبحث ومناقشة الكثير من الامور التي تهمها على أساس رابطة العضوية مما يساعد على ايجاد تقارب فيما بينها كما أخذت تلعب دورا مهما في حل الكثير من المشاكل الدولية وعلى كافة الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والثقافية، ليقوم أول تنظيم عالمي في أعقاب الحرب العالمية الاولى عبر إنشاء عصبة الأمم التي كانت أول منظمة عالمية العضوية عامة الاهداف، ومن ثم ظهرت هيئة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

الفرع الثاني: تعريف المنظمات الدولية وتصنيفاتها

تعددت تعاريف وتصنيفات المنظمات الدولية بتعدد الباحثين واختلاف الزوايا التي يدرس من خلالها كل باحث المنظمة الدولية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

[1] – كمال عبد حامد آل زيارة، مرجع سابق، https://abu.edu.iq/law/courses/4/international-organizations/1

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

أولا: تعريف المنظمة الدولية:

1- تعريف **رجب عبد الحميد:** المنظمة الدولية هي "الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعيا وراء تحقيق أغراض مشتركة بينها، وتتمتع هذه الهيئة باستقلال وأهلية للتعبير عن ارادة ذاتية في المجال الدولي" [1].

2- تعريف **محمد سامي عبد الحميد:** "المنظمة هي هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية بالشخصية القانونية تتفق مجموعة من الدول على إنشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الإنفاق المنشئ للمنظمة"[2].

3- تعريف **ستانلي هوفمان:** "هي كافة صور التعاون الدولي المستهدفة من خلال تضافرها لتحقيق وضع معين في المجتمع الدولي، والمنشأة بإرادة الدول والعاملة في وسط كون فيه الدول هي الأشخاص القانونية ... ولا يهم في هذه الحالة أن يكون التعاون بين الدول منظم أو غير منظم"[3].

4- عرفها **بطرس غالي:** بأنها "هيئة دائمة تشترك فيها مجموعة من الدول رغبة في السعي لتنمية مصالحها المشتركة ببذل مجهود تعاوني تتعهد بسببه أن تخضع لبعض القواعد القانونية لتحقيق هذه المصالح" [4].

بناء على جل التعريفات المقدمة للمنظمات الدولية فإنها تتشابه جميعا في المضمون فهي الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعيا وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة فيما بينهم ذلك الكيان التي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان ارادة ذاتية، ومن هنا يتضح جليا ان للمنظمة الدولية جانبين اساسيين لا يمكن إغفال أحدهما:

1- الجانب الشكلي: والمتمثل في وجود هيئة دائمة هي التي تتمتع بالإرادة الذاتية والشخصية القانونية، وتقوم هذه الهيئة باتفاق الدول الاعضاء، وعليه فإنها تجسد المظهر المادي للمنظمة الدولية، اي بمثابة الجسد للإنسان أو الكائن الحي

[1] – رجب عبد الحميد، "المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق" (مصر: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص 15.

[2] – تونسي بن عامر، "قانون المجتمع الدولي المعاصر"(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1994)، ص 157.

[3] – حسن العطار، "المنظمات الدولية" (العراق: مطبعة الشفيق، 1970)، ص 10.

[4] – المرجع نفسه، ص 16.

2- **الجانب الوظيفي:** والمتمثل في الاهداف المشتركة التي تسعى المنظمة الى تحقيقها والتي تضم الدول الاعضاء فيها.

ثانيا: تصنيف أنواع المنظمات الدولية

تتعدد التقسيمات بتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر الى المنظمة الدولية من خلالها الى عدة تقسيمات تتداخل فيما بينها من حيث أهداف المنظمة **(منظمات عامة، منظمات متخصصة)**، من حيث نطاق العضوية **(منظمات عالمية، منظمات اقليمية)**، ومن حيث نشاطها **(ذات اهداف تشريعية، ذات اهداف قضائية، ذات اهداف تنفيذية)** إلا ان هذه التقسيمات ليست مستقلة بل تتداخل مع بعضها ويمكن حصرها فيما يلي:

أ/ تقسيم المنظمات الدولية من حيث الطبيعة موضوعية لأهدافها: تقسم المنظمات الدولية من حيث اهدافها الى منظمات عامة الاهداف ومنظمات متخصصة، فالمنظمة تكون عامة اذا اتسع نطاق الاهداف التي تسعى اليها لتشمل اوجها متعددة من أوجه التعاون الدولي كالسياسي، الاجتماعي ولاقتصادي وغيرها، فالمعيار هنا تعدد الأهداف فان تعددت كانت عامة وقد تكون هذه المنظمات اقليمية كجامعة الدول العربية أو عالمية كالأمم المتحدة[1].

أما المنظمات المتخصصة يقتصر هدفها على هدف محدد وهي ما نطلقه على الوكالات المتخصصة وتمتاز هذه المنظمات بكثرة عددها واتساع قاعدتها، فقد تكون:

1/ المنظمات دولية اقتصادية: تشمل كل منظمة تهدف الى تحقيق التعاون بين اعضائها في مجال ذي طبيعة اقتصادية أيا كان النطاق الجغرافي لنشاطها (عالمية كانت او اقليمية) ومن أمثلة المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

2/ منظمات اجتماعية وانسانية دولية: وتشمل كل منظمة دولية تهدف الى تحقيق التعاون بين اعضائها في مجال اجتماعي أو انساني كمنظمة العمل الدولية، اليونيسكو.

[1] – صابرين عبد الرحمان القريناوي، مرجع سابق، ص 28.

3/ منظمات دولية علمية: وتشمل كل منظمة دولية تهدف الى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال بحث علمي، كالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

4/ منظمات دولية للموصلات: وتشمل كل منظمة دولية تهدف لتحقيق تعاون دولي في مجال الاتصالات كمنظمة الطيران المدني الدولية، اتحاد البريد العالمي.

ب/ تقسيم المنظمات الدولية بالنظر الى نطاق العضوية: يقصد بالمنظمة الدولية ذات اتجاه عالمي تلك التي يقتضي تكوينها واختصاصها على النطاق العالمي، حيث تكون العضوية فيها مفتوحة لكل الدول تريد العضوية متى توافرت فيها الشروط التي يتطلبها ميثاق المنظمة التي ترمي في العادة الى التحقق من ان الدولة طالبة الانضمام راغبة حقا وقادرة فعلا على تنفيذ الالتزامات التي ينص عليها ميثاق المنظمة[2].

ويقصد بالمنظمة الاقليمية كل منظمة دولية لا تتجه بالضبط اهدافها نحو العالمية وانما يقتضي تحقيق الهدف من انشائها قصر عضويتها على طائفة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برباط خاص يبرر تعاونها في سبيل تحقيق مصالح مشتركة لها، ويتنازع تعريف الإقليمية ثلاث اتجاهات أساسية:

1/ المفهوم الجغرافي للإقليمية: يشترط اصحاب هذا الاتجاه قيام رابطة جغرافية واضحة تربط بين الدول الاعضاء، ويفسر الاقليمية الجوار الجغرافي، فتضم المنظمات الاقليمية دولا متجاورة جغرافيا.

2/ المفهوم الحضاري للإقليمية: لا يشترط هذا الاتجاه قيام رابطة الجوار الجغرافي حتى توصف بالإقليمية إنما يكفي التقارب السياسي والأيديولوجي ووجود مصالح وأهداف مشتركة سواء كانت دولا متقاربة أو متباعدة مثل الحلف الأطلسي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

لا يكتفي أنصار هذا الاتجاه بقيام رابطة الجوار الجغرافي حتى توصف بالإقليمية بل يشترطون للقول بثبوت هذا الوصف لها علاوة على الجوار الجغرافي توافر شروط اخرى الى جانب

[1] – توفيق بوستي، مرجع سابق، ص 07.

[2] – المرجع نفسه، ص 08.

الجوار الجغرافي تربط بين الدول ذات طابع حضاري كوحدة أو تقارب الدين، اللغة، الثقافة، التاريخ، فضلا عن المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة.

3/ المفهوم الفني للإقليمية: كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية، وإنما يقتضى تحقيق الهدف من إنشائها قصر عضويتها على طائفة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برباط خاص (جغرافي، سياسي، قومي، اقتصادي) بشكل دائم أو مؤقت يبرز تعاونها في سبيل تحقيق مصالح مشتركة لها[1].

يمكن القول أن المنظمات الإقليمية هي منظمات دولية، إلا أن هذا لا يغفل عن وجود مظاهر للتفريق بينهما:

* أول مظاهر التفرقة وأكثرها تحديدا للمنظمة الإقليمية عن العالمية يرتبط بنطاق العضوية، فالمنظمة العالمية هي التي يمكن أن تشترك في عضويتها أي دولة من دول العالم بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو مفهومها السياسي أو الحضاري أو غير ذلك، أما المنظمة الإقليمية فهي تقتصر فيها العضوية على عدد من الدول بعينها بحيث لا يمكن اشتراك الدول الأخرى في عضويتها.

* أما ثاني مظاهر التفرقة فيتمثل في الاختصاص حيث يكون اختصاص المنظمة الإقليمية محدد النطاق ويغلب عليه الطابع التنسيقي بين الدول أعضاء المنظمة الإقليمية عكس المنظمة العالمية اختصاصها واسع ويكاد يشمل كافة مجالات العلاقات بين الدول.

ج- تقسيم المنظمات وفق الطبيعية القانونية لنشاطها: إلى منظمات دولية قضائية وأخرى إدارية وثالثة ذات نشاط تشريعي أو شبيه تشريعي.

ويقصد بالنوع الأول المنظمات الدولية التي لا تختص إلا بالفصل في المنازعات الدولية ذات الطبيعة القانونية (المحكمة الدائمة للعدل الدولي ومحكمة العدل الدولية)، ويقصد بالنوع الثاني تلك المنظمات الدولية التي ينصرف نشاطها إلى إدارة مرفق عام دولي معين (اتحاد البريد العالمي)، أما

[1]- محمد سامي عبد الحميد، "قانون المنظمات الدولية الأمم المتحدة" (لبنان: دار المطبوعات الجامعية،1997)، ص 18.

النوع الثالث فتنحصر مهمته في السعي إلى توحيد القواعد القانونية المتبعة بشأن علاقة دولية معينة (منظمة العمل الدولية)[1].

الجدول رقم01: تصنيف أنواع المنظمات الدولية

التصنيف من حيث النطاق الجغرافي	أمثلة
عالمية Global	منظمة الأمم المتحدة UN منظمة التجارة العالمية OWT
إقليمية Regional	الإتحاد الأوروبي EU الآسيان ASEAN الإتحاد الافريقي AU
التصنيف من حيث نشاطها	
قضائية	محكمة العدل الدولية
إدارية	اتحاد البريد العالمي
التصنيف وفقا للهدف (الغرض)	
متخصصة	منظمة الصحة العالمية WHO منظمة التجارة العالمية WTO الوكالة الدولية للطاقة الذرية
عامة	منظمة الأمم المتحدة UN

المصدر: حسين طلال مقلد، "المنظمات ونظريات العلاقات الدولية" (جامعة الشام الخاصة: كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية،2011)، ص 05.

[1] – علي حسن السعدني، "أنواع المنظمات الدولية"، الحوار المتمدن، العدد 4110(2013)، أطلع عليه يوم 22 جانفي ،2020، الساعة 15:25

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361996&r=0

المطلب الثاني: علاقة المنظمات الدولية والاقليمية بقضايا اللجوء

أفرز الوضع الدولي بعد الحرب الباردة تحولات هامة واقعيا ونظريا، ساهمت في بلوة مفاهيم ورؤى جديدة لظواهر العلاقات الدولية، فلم تعد هذه الأخيرة تقتصر على دراسة وتحليل سلوكيات الوحدات السياسية وحسب، وإنما امتدت لتشمل دراسة فواعل من غير الدول كنتيجة لحجم التأثير في ظواهر وقضايا العلاقات الدولية.

وقد شهد العالم تحولات كثيفة تميزت بالعمق وسرعة الوتيرة عززت من دعاوي استبدال نموذج السياسة الدولية بنموذج السياسة العالمية، إذ بدا ضرورة فسح المجال أمام الفاعلين من غير الدول بقصد خلق أدوار جديدة لها تساهم في مواجهة المشاكل العابرة للحدود، وقد استفادت هذه الدعاوى بترسيخ أسس هذا النموذج من تزايد الوعي بالتهديدات ذات الصبغة العالمية، الأمر الذي فتح المجال أمام المنظمات الدولية والاقليمية لتشارك في صياغة السياسة العامة العالمية وتتناول العديد من القضايا في مختلف المجالات عابرة للحدود يصعب على الدولة منفردة مقاومتها وهو ما أدى لتعزيز وضرورة تكثيف التعاون الدولي لمواجهتها[1].

وقد كان للتحولات التي طرأت بعد نهاية الحرب البادرة الأثر البالغ في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الدولية فبعدما كانت توصف بالمنظمات الفنية التي سيطر أعضائها على قراراتها، صارت بعد نهابة الحرب الباردة أحد فواعل العلاقات الدولية المضطلعة ليس فقط بالقضايا الدنيا، بل أكثر من ذلك احتضنت قضايا السياسة العليا خصوصا مع بروز التهديدات الأمنية الجديدة التي تتميز باختراق الحدود الوطنية والقارية، وسهولة انتشارها وصعوبة السيطرة عليها دونما تكاثف الجهود الدولية والعالمية، وهذا لا يكون إلا من خلال المنظمات الدولية[2].

---

[1] – رابح زغوني، "المنظمات الدولية والتغير في السياسة العالمية: صناعة للتغيير أم خضوع له" (ورقة بحث قدمت للملتقى الوطني حول المنظمات الدولية في الواقع العالمي: دراسة في المأسسة والاداء، جامعة قالمة،10هيليوبوليس، 10 أفريل، 2017)، ص 6.

[2] – لبنى جصاص، "المتغير الأمني وأثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، الحوار المتمدن، العدد 3827(2012)، اطلع عليه يوم 04 فيفري، 2020 الساعة 19:53
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=320931

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

ساهم هذا التوجه في بلورة أدوار جديدة للمنظمات الدولية، إذ صار السلم والأمن الدوليين، وفض النزاعات من أهم أدوار المنظمات الدولية، كما دفعت العديد من القضايا في السياسة العالمية لا يمكن معالجتها إلا على أساس تعدد الأطراف، وتميل هذه القضايا الى أن تكون حالات تشبه "**معضلة السجين**"* حيث توجد دوافع جماعية قوية للتعاون، مثل قضايا التلوث، الارهاب، الهجرة واللجوء، الأمراض ...الخ والتي لا يمكن معالجتها إلا في إطار عالمي وهو ما عزز دور المنظمات الدولية والإقليمية[2].

يعتبر اللجوء من المواضيع التي برزت بقوة بعد نهاية الحرب الباردة وأضحت من القضايا الإنسانية الأكثر إلحاحا التي يواجهها المجتمع الدولي كون هذا الفئات معرضة للمعاناة، سواء كان ذلك نتيجة صراع أو اضطهاد أو غير ذلك من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، وفي ظل تزايد النزاعات والمخاطر تزايدت مظاهر انتهاك حقوق الأفراد والجماعات التي نتج عنها تشريد الملايين من البشر الذين يتدفقون نحو بلدان مجاورة وبلدان أخرى بهدف الحصول مكان آمن، هذا الأمر أدى إلى زيادة أعباء إضافية ومفاجئة على الدول المضيفة وولد ضغطا كبيرا على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وبالتالي لا يمكنها مواجهة مشكلة اللجوء بمفردها وبمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى.

---

* – **معضلة السجين prisoners' Dilmma** : تندرج معضلة السجين في إطار نظرية اللعبة التي تثبت كيف ولماذا تكون طائفة منتخبة من الاستراتيجيات العقلانية أقل فائدة من طائفة أخرى لا عقلانية في بعض الأوضاع، فهي عبارة عن لعبة لا صفر الأرباح يؤديها سجينان يشتبه في انهما ارتكبا معا جريمة ولكن لم يعترف أي منهما بعد، فبتم وضعها في زنزانتين منفصلتين لمنعهما من التواصل مع بعضهما البعض ويقال لكل سجين: في حال لم يعترف كل منهما يخرج كلاهما من السجن، وفي حال اعترف كلاهما يسجن كل منهما، وفي حال اعترف واحد منهما وأعطى دليلا واضحا يدين الآخر يكافأ على اعترافه فيما يبقى الآخر مسجون، وما ان الاعتراف يمثل الحل الافضل بالنسبة لكل سجين بصرف النظر عما يفعله الآخر فمن الطبيعي حينئذ في غياب التعاون بين السجينين، أن يعترف كلاهما وكان يمكن أن يكونا بحال أفضل من هذه المعادلة لو وافقا على التعاون وعدم الاعتراف ولكن لسوء حظهما يصعب التعاون بما أن لكل منهما حافز يرمي إلى فسخ أي اتفاق بمجرد الاعتراف.

[2] – لبنى جصاص، مرجع سابق، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=320931

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

باتت مسألة اللجوء واللاجئين واحدة من أهم المسائل الحاضرة والضاغطة على مختلف دول العالم باعتبارها من الأزمات العابرة للحدود بسبب تداعياتها على اللاجئين أنفسهم وعلى المجتمعات المضيفة و المجتمع الدولي ككل، لتصبح من أهم القضايا الأمنية البارزة في أجندة السياسة الدولية، لذلك أدرك المجتمع هذه المشكلة التي باتت تمثل في الواقع أزمة عالمية وموضوع مشترك لمختلف الفواعل والمستويات وأخذ على عاتقه التصدي لها ومحاولة الحد منها أو التخفيف من أثارها من خلال تكثيف الجهود وانتهاج آليات لحماية اللاجئين بمختلف النصوص القانونية الدولية والإقليمية، وتبلورت هذه الجهود في عقد اتفاقيات ترعاها منظمات دولية وإقليمية لمحاولة وضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الظاهرة.

تترجم علاقة المنظمات الدولية باللجوء بطريقة أو بأخرى، فالرابط بين حالة اللجوء والمنظمات الدولية هو رابط وثيق، فهذه الأخيرة تمثل أهم الفواعل على الصعيد الدولي التي يمكنها الاهتمام بمواضيع تتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام وموضوع اللجوء بشكل خاص نظرا للإمكانات التي تزخر بها والمكانة الدولية التي تمكنها من رفع وطرح شرائح معينة يتم اضطهادها أو التعدي على حقوقها[1]. وعليه فالمنظمات الدولية هي الآليات المؤسساتية الخاصة بتوفير الحماية الضرورية للاجئين وإدارة شؤونهم، وتراعي مشاكل ومعاناة اللاجئين.

سعت مختلف الوكالات والأجهزة الدولية والاقليمية على غرار المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى خلق سياسة موحدة وشاملة للجوء واللاجئين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين لمغادرة دولهم الأصلية بشكل سريع وغير مخطط له نتيجة التحديات التي يفرضها تزايد النزاعات المسلحة والطبيعة المتغيرة للنزاعات الدولية والداخلية.

تلعب المنظمات الدولية والاقليمية دورا كبيرا في تعزيز حقوق اللاجئين وتوفير الحماية القانونية لهم من خلال عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من المواثيق التي عكفت إلى تنظيم القانون الأساسي للاجئين، كما أنها تتعامل مع مشكلة اللجوء كقضية إنسانية واجتماعية بالدرجة

[1] – أمال بنت أحمد بن صويلح، "اللاجئون في العالم بين تفاقم الأوضاع ومساعي المنظمات الدولية،" مجلة العلوم السياسية، العدد 59 (2020)، ص 287.

الأولى بعيدا عن أي اعتبارات أخرى، فهي تعمل على مساعدة مجموعات اللاجئين أيا كان دينهم أو عرقهم أو اتجاههم السياسي، وتقديم الدعم على أوسع نطاق في مجال المعونات الإغاثية الإنسانية، ومحاولة إيجاد حلول دائمة لهم.

إن هذه المنظمات الدولية المسؤولة عن اللاجئين تلعب دورا كبيرا في مجال إدارة قضايا اللجوء وذلك من خلال ما يلي[1]:

1. تشجيع إبرام الإتفاقيات الدولية التي تتناول حماية اللاجئين على المستوى العالمي وبشكل متزايد على المستوى الإقليمي والإشراف على تطبيقها.

2. ضمان سلامة ورفاهية اللاجئين ومنحهم الوضع المناسب وتحديد مستوى معاملتهم في بلدان اللجوء

3. منح اللاجئين حماية دبلوماسية محددة، كالتدخل لدى بعض الحكومات لمصلحة اللاجئين في حالة إعادتهم قسرا إلى أوطانهم

4. بذل مختلف المنظمات الدولية والإقليمية قصارى جهدها من أجل التوصل لعقد اتفاقات دولية وإقليمية لتحسين أوضاع اللاجئين والتي لعبت دورا كبيرا في إنشاء وتطوير قانون اللجوء.

5. تشجيع الدول على قبول اللاجئين على أقاليمها وتوزيع المساعدات الانسانية على قدر من المساواة دون تمييز بين فئات اللاجئين

6. تنسيق جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حماية اللاجئين.

إضافة إلى ذلك تعمل هذه المنظمات على التنسيق والتعاون مع دول اللجوء لتنفيذ أية تدابير ترمي إلى تحسين أحوال اللاجئين و توفير الحماية الدولية للفئات التي تستحقها من خلال عدة جوانب منها حث الدول على السماح بدخول طالبي اللجوء وعدم طردهم أو ردهم إلى دولة الاضطهاد ومعاملتهم وفقا للمعايير الانسانية الدولية، والعمل على إيجاد حلول لمشاكلهم والتركيز على الفئات الأشد احتياجا كالنساء، الأطفال وغيرهم وتوفير الاحتياجات الخاصة، كذلك من خلال الترويج

[1] – قصراوي حنان، "آليات الحماية الدولية للاجئين،" مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 03، العدد 05 (2018)، ص 126.

للمواثيق الدولية التي تتعلق باللاجئين وحث الدول على الانضمام إليها ومراقبة حسن تنفيذ الدول لتلك المواثيق[1].

كما تقوم المنظمات الدولية والإقليمية بخدمات متعددة لصالح اللاجئين إلى جانب المنظمات غير الحكومية فبعضها يقوم بمراقبة الممارسات التي تتعلق بحقوق الإنسان في البلدان الأصل لملتمسي اللجوء وتوثيق الانتهاكات و تقارير هذه المنظمات تؤدي دورا مهما أثناء مرحلة دراسة طلبات اللجوء حيث تقوم الجهات المختصة بالاعتماد عليها في تقييم دور أقوال ملتمسي اللجوء في تلك المرحلة، والبعض الآخر يتولى مهمة تقديم الخدمات للاجئين وطالبي اللجوء في دول اللجوء كتقديم المأوى، والمياه الصالحة للشرب، والخدمات الصحية من أجل الحفاظ و استعادة الأحوال المعيشية وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الفرد.

المطلب الثالث: التدابير التنظيمية والأمنية للمنظمات الدولية في إدارة اللجوء

تضطلع المنظمات الدولية بدور هام في معالجة وإدارة قضايا اللاجئين انطلاقا من أن هذه الإدارة هي جزء من مهمة أساسية تقوم بها المنظمات المعنية بحماية اللاجئين معتمدة على مجموعة من الإجراءات التنظيمية الإدارية والأمنية وفق ما تنص عليه الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

الفرع الأول: الإجراءات التنظيمية للمنظمات الدولية

تشمل الإجراءات التنظيمية للمنظمات الدولية في إدارة شؤون اللاجئين مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات التي تنص على حماية اللاجئين.

إن الدافع وراء إبرام العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي عكفت أساسا على تنظيم المركز القانوني للاجئين سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، إنما يتبين من خلال اعتبارين أساسيين هما[2]:

[1] – بلال حميد بديوي حسن، "دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجا"، رسالة ماجيستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2016)، ص 119.

[2] – أحمد الرشيدي، "الحماية الدولية للاجئين"(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997)، ص 364.

*تزايد الاهتمام الدولي بالفرد وظهور الأفكار والاتجاهات الحديثة بشأن حماية حقوقه وحرياته الأساسية.

*ظهور العديد من النظم غير الديمقراطية وما قاد إليه ذلك من تعاظم ظاهرة الاضطهاد والقهر السياسيين، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى زيادة مطردة في أعداد الأشخاص الذين سعوا إلى التماس الملجأ الآمن لهما خارج بلدانهم.

أولا: الاتفاقيات والآليات التنظيمية لإدارة حقوق اللاجئين على المستوى الدولي

تتمثل أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين فيما يأتي:

أ/ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951

اعتمدت هذه الاتفاقية في 28 جوان 1951م من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرارها 429 المؤرخ في 14 ديسمبر 1950 ودخل حيز التنفيذ في 22 أفريل 1954، وقد صادقت هذه الاتفاقية حتى سبتمبر 2001، 141 دولة[1].

تمثل إتفاقية 1951 الأساس القانوني الدولي للاجئين حيث صيغت الإتفاقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية للتعامل مع الكم الكبير للاجئين الذي اجتاح أوروبا، وتعرف هذه الإتفاقية بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية وغير ذلك من المساعدات والحقوق الإجتماعية التي يجب أن يحصل عليها اللاجئ في الدول المضيفة له كحرية العقيدة والتنقل من مكان لآخر، والحق في التعليم والسفر وإتاحة الفرصة للعمل، كما أنها تحدِّد وبقدرٍ متساوٍ التزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيفة له، فضلا عن الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين لا تشملهم هذه الاتفاقية[2].

[1] – علي بوكريطة، "الحماية القانونية للاجئين في المواثيق الدولية: سوريا نموذجا"(ورقة بحث قدمت للملتقى العلمي الدولي الأول حول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديمان تركيا، 13-14 ماي، 2016)، 192.

[2] – اتفاقية 1951 الخاصة بوضع للاجئين " أسئلة وأجوبة "، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005، ص 6.

ب/ البرتوكول الخاص بوضع اللاجئين 1967:

إن الهدف من بروتوكول 1967 هو إزالة القيدين الجغرافي والزمني اللذان تضمنتهما اتفاقية 1951 والاعتراف بإمكانية تطبيق اتفاقية 1951م على تحركات اللاجئين المعاصرة، والبروتوكول هو وثيقة مستقلة يمكن للدول الانضمام إليها دون أن تكون طرفا في الاتفاقية، وتغطي اتفاقية اللاجئين والبروتوكول الملحق 1967 معا ثلاث موضوعات رئيسية[1]:

*التعريف الأساسي للاجئ بالإضافة إلى شروط توقف وضع اللاجئ.

*الوضع القانوني للاجئين والذي يحدد حقوقهم والتزاماتهم في الدول المضيفة لهم.

*التزامات الدول التي تتمثل أساسا في التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة في ممارسة وظائفها وتسهيل مهمتها على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

ثانيا: الاتفاقيات والآليات التنظيمية لإدارة حقوق اللاجئين على المستوى الإقليمي

شجعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجمعية العامة للأمم المتحدة مختلف المبادرات والمعاهدات الإقليمية التي ترمي الى مساعدة اللاجئين وحمايتهم وذلك في سبيل تحقيق الاستقرار العالمي للمجتمعات واحترام حقوق مواطنيها بمن فيهم اللاجئون[2].

أ/ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969

اعتمدها مجلس رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السادسة بأديس أبابا بتاريخ 10 سبتمبر 1969م دخلت حيز النفاذ في 20 جويلية 1984 وانضمت إلى هذه الاتفاقية 45 دولة حتى سبتمبر 2001، وتعتبر هذه الاتفاقية هي معاهدة اللاجئين الاقليمية الوحيدة الملزمة قانونا[3].

ب/ إعلان قرطاجنة حول اللاجئين 1984

تم إقراره سنة 1984 غداة أزمات اللاجئين التي شهدتها أمريكا الوسطى في الثمانينات والمرتبطة بالحروب الأهلية، يتضمن الإعلان التعريف الوارد في اتفاقية 1951م، كما وضع توصيات

[1] – علي بوكريطة، مرجع سابق، ص 198.

[2] – فاطمة حرب سليمان الغصين، مرجع سابق، ص 29.

[3] – علي بوكريطة، مرجع سابق، 199.

لتوفير المعاملة الانسانية والحلول الدائمة للاجئين ومع أنه ليس ملزم قانونا للدول فان معظم دول امريكا اللاتينية تطبق هذا التعريف عملياً حتى أن بعض الدول ادخلته في تشريعاتها، وقد صادفت على هذا الإعلان منظمة الدول الأمريكية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، واللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين[1].

ج/ مبادئ بانكوك حول وضع ومعاملة اللاجئين:

أقرتها عدد من دول آسيا والشرق الأوسط وافريقيا في سنة 1966م وتم تحديثها في سنة 2001، تتبلور أهمية هذه المبادئ في كونها تعكس وجهة نظر العديد من الدول التي كان لها تجربة واسعة في توفير اللجوء بما فيها دول ليست طرفا في اتفاقية 1951م وبروتوكول 1967م[2].

د/ وثائق الإتحاد الأوروبي:

عملت حكومات الاتحاد الأوروبي على توثيق سياساتها وممارساتها حول اللجوء، بدأت بوضع نظام أوروبي مشترك للجوء سنة 1999 يرتكز على التطبيق الكامل لاتفاقية 1951، وفي عام 2004 سعت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الى العمل على انشاء نظام لجوء موحد تضمن عدة مسائل مثل: الحماية المؤقتة، المعاير الدنيا لاستقبال طالبي اللجوء، نظام يحدد الدولة العو المسؤولة عن النظر في طلبات اللجوء، نظام لمقارنة بصمات أصابع طالبي اللجوء المعروف ب"**أورودك**" والمعمول به منذ سنة 2003، وغيرها من الوثائق والاتفاقيات التي جرت خلال السنوات الأخيرة[3].

الفرع الثاني: التدابير الأمنية للمنظمات الدولية

تضطلع المنظمات الدولية دورا كبيرا في إدارة قضية اللاجئين من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية والظروف الآمنة للاجئين من جهة، والمحافظة على كيان الدولة المضيفة للاجئين من خلال منع وقوع الحوادث التي من شأنها إلحاق الضرر بالمجتمع المضيف من جهة أخرى.

---

[1] – وسام الدين العكلة، "الحماية الدولية للاجئين زمن النزاعات المسلحة وآليات تفعيلها: دراسة تطبيقية على واقع اللاجئين السوريين في تركيا"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 03(2018)، ص 1165.

[2] – علي بوكريطة، مرجع سابق، ص 200.

[3] – وسام العلكة، مرجع سابق، ص 1165.

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

يعتمد غالبية المتنقلون قسرا من المهاجرين واللاجئين بدرجة كبيرة على المنظمات الدولية للوفاء بحاجاتهم الأساسية خصوصا في دول اللجوء الضعيفة، ونجد أن كثير من الدول تفضل ذلك لسببن رئيسيين أولهما لأنها ترى أن ذلك يقلل المخاطر الاجتماعية والسياسية المترتبة من عبئ استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين خصوصا في المجتمعات الضعيفة، وثانيهما أن الغالبية من اللاجئين تتخذ من المخيمات ملجأ لها وهو ما شجع المنظمات الدولية على تحمل نسبة كبيرة من التكاليف المالية التي تصرف على إقامة اللاجئين وتوفير ما يحتاجونه من خدمات[1].

وبما أن الأمن بجوانبه المختلفة مطلب أساسي يسعى اللاجئون للحصول عليه من خلال تركهم لوطنهم الاصلي والنزوح لأماكن أكثر أمنا، تتخذ المنظمات الدولية بالتنسيق مع دولة الملجأ الأجهزة المسؤولة عن التدابير والإجراءات الأمنية التي تحقق أمن اللاجئين وحمايتهم وأمن دولة الملجأ في نفس الوقت.

ويبدأ مفهوم الأمن في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين من مفهوم المجتمع الدولي للأمن والذي يتجسد بمبدأ الحماية الدولية للاجئين وذلك من خلال توفير الحماية القانونية للاجئين وتوفير الإغاثة العاجلة لهم وتأمين الملاذ الآمن عن طريق الاعتراف بهم كلاجئين سواء من قبل المنظمات المعنية أو من قبل دولة الملجأ[2].

ولهذا فإن الأمن اكتسب جانبا إنسانيا بدرجة كبيرة حيث أصبح يركز على الشعوب أكثر من تركيزه على الانظمة والحكومات ولذلك فالمنظمات الدولية ترى بأن أمن اللاجئين يتركز في جانبين لا بد من العمل على توفيرهما وهما كالتالي[3]:

أولا: الأمن الجسدي

ضمان الأمن الجسدي للاجئ يعتبر واحد من أكثر القضايا الملحة في مجال الحماية بالنسبة للمنظمات الدولية والحديث عنه يتم بالعمل على ضمان السلامة البدنية للاجئ عن طريق حمايته من

[1] – ماهر فيصل صالح ذياب الدليمي، "المسؤولية الإدارية والأمنية للمنظمات الدولية داخل مخيمات اللاجئين"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 03(2018)، ص 1587.

[2] – ممدوح شوقي كامل، "الامن القومي والامن الاجتماعي للدول" (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985)، ص 22.

[3] – ماهر فيصل صالح ذياب الدليمي، مرجع سابق، ص 1588.

الإعادة القسرية وتقليل خطر العنف سواء في المخيمات أو الأماكن الحضرية بما في ذلك الاعتداء الجنسي الذي يخضع له الكثير مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالنساء والاطفال وكبار السن والمعوقين[1].

ثانيا: الأمن الإنساني

غالبا ما يصل اللاجئون لدولة الملجأ من دون موارد ومن دون التمكن من دخول سوق العمل الرسمي وبالتالي لا يستطيعون التكفل بأنفسهم وعائلاتهم كتوفير الطعام والايواء وغيرها وهنا تتولى المنظمات الدولية المعنية تحديد صفتهم كلاجئين وتلبية الاحتياجات المادية والاجتماعية والنفسية للاجئين من أجل رفاهيتهم وتحقيق الحياة الكريمة لهم، وذلك بالتركيز بشكل كبير على الاحتياجات الاساسية خاصة فيما يتعلق بالمأوى والغذاء والرعاية الطبية. بالرغم من وجود إهمال في برامج التعليم وتدريب المهارات وتوفير فرص العمل للاجئين، وتتجه المنظمات الدولية المعنية باللاجئين في عملها الى تحقيق مشاركة اللاجئين في ادارة مخيماتهم لإضفاء درجة من الكرامة على حياتهم وان يشعروا بأنهم ليسوا مهمشين كليا. وتجري ايضا انشطة الحماية كالمراقبة والتدخل في حالات الاحتجاز وتقديم المساعدة القانونية للناجين من العنف الجسدي فضلا عن إطلاق حملات توعية لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان[2].

على الرغم أن المنظمات الدولية التي تعنى بشؤون اللاجئين ليست وكالات أمنية بل هي وكالات تعنى بالشئون الانسانية وبالحماية ومكلفة بالعمل مع الدول لضمان الحماية والحلول للاجئين إلا أنها أعطت الأهمية للاعتبارات الأمنية باعتبار أن الحماية والأمن أمران لا ينفصلان أي أن أحدهما غير ممكن دون الآخر، ويعكس هذا الواقع النظام القانوني الدولي الذي يقوم عليه حماية اللاجئين، ويوفر الضمانات والآليات لحماية المحتاجين الى الحماية الدولية من الاضطهاد والعنف والصراع، مع الأخذ بعين الإعتبار المصالح الأمنية للبلدان المضيفة ومجتمعاتها.

[1] – هبة سعيد، "منظومة حماية اللاجئين في الأردن: السوريون كحالة دراسية"(رسالة ماجيستيرفي الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015)، ص 120.

[2] – ماهر فيصل صالح ذياب الدليمي، مرجع سابق، ص 1588.

ويأتي في مقدمة التدابير الأمنية للمنظمات الدولية في إدارة وحماية اللاجئين ما يلي:

1/ وضع أنظمة مناسبة لاستقبال اللاجئين واستعمال التقنيات الأمنية الحديثة

تعمل المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين على وضع ضمانات مناسبة لمنع احتمال تسلل المجرمين أو جماعات إرهابية في وسط اللاجئين، حيث تعمل المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين على غرار المفوضية الأممية الى جانب الدول المضيفة لوضع وتنفيذ أنظمة ادارة الحدود المراعية للحماية وتشمل الممارسات في هذا الصدد[1]:

أ- التسجيل المناسب، بما في ذلك التسجيل القائم على السمات البيولوجية، من قبل سلطات الحدود المدربة على جوانب ذات صلة بالأمن وحماية حقوق اللاجئين والإنسان.

ب- إحالة الأشخاص الذين يسعون إلى الحصول على الحماية الدولية إلى إجراءات اللجوء

ج- تحديد الأشخاص المعرضين للإتجار بالبشر أو المعرضين لخطر الإتجار بهم أو إعادة الاتجار بهم للتأكد من إمكانية وصولهم إلى الأمان وحصولهم على الحماية والدعم.

2/ مراقبة أصحاب السوابق

عندما يتم تسجيل طالبي اللجوء واللاجئين بسرعة وتحديد صفتهم بطريقة عادلة وفعالة، تثق الدول والمنظمات الدولية بشكل أكبر بالأشخاص المتواجدين على أراضيها. ويمكّن التسجيل وتحديد الصفة من التحديد المبكر للأشخاص المحتاجين إلى الحماية أو الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى الحماية أو الذين يمكن أن يشكلوا خطراً أمنياً والتحقيق بشأن عصابات الاتجار بالبشر الذين يستغلون اللاجئين[2].

[1] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "حماية اللاجئين والهجرة المختلطة "تطبيق خطة العمل المكونة من 10 نقاط"، أطلع عليه بتاريخ 26ماي، 2020، الساعة 20:20 https://bit.ly/3hxojau

[2] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوضية: الأمن وحماية اللاجئين أمران متكاملان"، أطلع عليه بتاريخ 28 ماي، 2020، الساعة 15:49
https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2017/4/58eb49734.html

3/ التواجد الأمني لمراقبة اللاجئين وتوفير الأمن والحماية لهم

نشر وتكثيف عمليات المراقبة المنتظمة الميدانية لحقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين وذلك لحمايتهم من المخاطر التي قد يتعرضون لها، حيث تقوم المنظمات الدولية في هذا الجانب بعقد اتفاقات شراكة مع مختلف المنظمات غير الحكومية في سائر أنحاء العالم تعمل بصفتها شريكة عملية في تنفيذ المشاريع والبرامج الخاصة باللاجئين، ويتجلى نطاق عملهم في مراقبة ورصد أوضاع الضحايا الفارين من بؤر الصراعات سواء في المخيمات أو داخل المجتمع المضيف وإعداد التقارير وفقاً لما ينص عليه النظام الدولي لحقوق اللاجئين، وتهدف عمليات الرصد والتوثيق إلى نشر تقاريرها بشأن انتهاكات حقوق اللاجئين على المستوى العالمي وذلك من أجل إظهار الممارسات التي تقوم بها بعض الدول المضيفة والتي تمثل انتهاكات جسيمه وصارخة لحقوق الإنسان.

كما تعمل على تشجيع الدول بشكل عام على الانضمام إلى اتفاقية 1951 والطلب من الدول عدم طرد اللاجئين إلى الدول التي يمكن أن تتعرض فيها حياتهم إلى الخطر، وفي مجال قانون اللجوء تعمل على التدخل في الكثير من الحالات نيابة عن طالبي اللجوء إذا كان هناك احتمال أن يتعرضوا للتعذيب في حال عودتهم إلى دولتهم الأصلية، بالإضافة إلى مراجعة تشريعات الدول المختلفة وممارساتها المتعلقة بالأجانب للتأكد من عدم مخالفتها للاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الخصوص وإعداد التقارير والتوصيات اللازمة ومناقشاتها مع الحكومات أو عرضها على المجتمع الدولي من خلال تقارير الظل أو التقارير الأخرى[1].

4/ تمكين اللاجئين من التمتع بحقوقهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية

تعمل المنظمات الدولية المعنية بإدارة قضايا اللاجئين بالتنسيق مع المجتمع المضيف على توفير الحماية للاجئ من خلال تقدم وثائق تثبت صفة اللجوء لتجنيبهم أي متابعات قضائية أو اي انتهاكات يتعرضون لها وتوفر لهم الأمن مثلهم مثل مواطن البلد المضيف بالإضافة إلى ذلك تتولى تقديم المساعدات المتمثلة في المأوى، والغذاء، والرعاية الصحية...وغيرها.

[1] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوضية: الأمن وحماية اللاجئين أمران متكاملان"، مرجع سابق، https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2017/4/58eb49734.html

5/ توعية جمهور اللاجئين أمنيا

تضطلع أغلب المنظمات الدولية المعنية بإدارة شؤون اللاجئين بمهمة إطلاق الحملات والقيام بدورات إعلامية جماعية في مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا لتوعيتهم بمخاطر التحركات غير النظامية وإذكاء الوعي بالمسارات البديلة. وتتم هذه العملية داخل بلدان المغادرة، في المخيمات المخصصة للاجئين الذين ينتظرون إما فرزهم أو إرجاعهم من حيث أتوا[1].

6/ تعزيز عمليات الدعم الإغاثية للاجئين

تعمل المنظمات الدولية على تحسين الظروف الصحية والمعيشية للاجئين من خلال توفير الضروريات الأساسية لهم مثل: الغذاء، المياه، الرعاية الصحية...وغيرها، واتخاذ التدابير الملائمة لحماية القاصرين والأطفال، ويشترك في زمام المبادرة مختلف المنظمات الدولية كالمفوضية الأممية لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الكبرى سواء داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة.

7/ اتخاذ التدابير الملائمة لتسهيل عودة اللاجئين طوعا

تسعى المنظمات الدولية لاتخاذ جميع الخطوات من أجل تسهيل العودة الآمنة للاجئين الراغبين في العودة للوطن من خلال تسجيل الأشخاص الذين يقررون العودة والقيام بحملات إعلامية لتوعية اللاجئين بالحالة المتغيرة في بلدهم الأصلي، وإسداء أي مشورة ورصد الأمن القانوني والبدني والمادي للعائدين[2].

المبحث الثالث: المقاربات النظرية التفسيرية للإدارة الدولية واللجوء

مع بداية السبعينيات حدث نقاش نظري حول أدوار المنظمات الدولية أدى إلى اجتهاد مختلف نظريات العلاقات الدولية لتقديم إطار نظري متميز يسمح بدراسة أنماط تأثيرهم في العلاقات الدولية، ومن بين النظريات التي تم الاعتماد عليها في تحليل أدوار المنظمات الدولية ما يلي:

[1] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين والهجرة المختلطة "تطبيق خطة العمل المكونة من 10 نقاط"، مرجع سابق، https://bit.ly/3uY0bRu

[2] – المرجع نفسه.

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

المطلب الأول: المقاربة الواقعية

يكمن الاختلاف والانقسام بين الواقعيين في السؤال: لماذا تريد الدولة القوة؟ ويتحدد الجواب بالنسبة إلى الواقعيين الكلاسيكيين أمثال "**هانس مورغانتو**"**Hans Morganto** في الطبيعة البشرية، في حين يرى الواقعيون البنيويون أن للطبيعة البشرية علاقة ضئيلة بسبب رغبة الدول في امتلاك القوة في حين أن بنية النظام الدولي هي التي تجبر الدول على السعي إلى الحصول على القوة في نظام تغيب فيه السلطة المركزية[1].

ينكر أنصار المدرسة الواقعية أن المنظمات الدولية فاعل مستقل في السياسة الدولية، وينتقدون مخالفيهم الذين يرون بأن الفاعليين الدوليين من غير الدول– بما فيهم المنظمات الدولية– لهم تأثير قوي في السياسة الدولية معتبرين أن هذا التصور مثالي، فقد أكد الواقعيون أن السلوك السياسي الدولي لا يمكن أن يتغير إلا في حدود ضيقة جدا، لأنه مبني على حقيقة غياب سلطة في بنية النظام الدولي تخضع لها الدول، وعلى الطبيعة البشرية المتصفة بعدم الكمال[2].

تجادل الواقعية بأن المنظمات الدولية كانت دائما وستضل أبدا غير فعالة، لأنها لا تستطيع أن تمنع الدول من التفكير بمنطق الاعتماد على الذات في نهج سياسات القوة باعتبارها المرجعية التحليلية الأولى بالرعاية والاهتمام، بينما المنظمات الدولية قنوات لتمرير مصالح الدول تنتهي صلاحياتها بانتفاء الوظيفة المنوطة بها وبالتالي فهي معرضة للسيطرة من قبل أقوى الدول الأعضاء وأكثرها نفوذا وهكذا تصبح هذه المنظمة تعبيرا وامتدادا للسياسة الخارجية للدولة أو للطرف المسيطر[3]، وفي هذا الإطار يشير رائد التيار الواقعي **هانس مورغانتو** إلى أنه عندما يتطابق سلوك دولة ما مع قواعد السلوك التي تمليها المنظمات الدولية فإن ذلك مرده تقاطع مصالح تلك الدولة أو علاقات القوة السائدة مع تلك القواعد فالحكومات تعمل دوما على الالتفاف على القيود التي يفرضها القانون الدولي

---

[1] – قاسم حسين،" نظريات العلاقات الدولية :التخصص والتنوع"، مجلة السياسات العربية، العدد20 (2016)، ص 127.

[2] – أحمد علي سالم، "الامن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية" (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016)، ص 37.

[3] – رابح زغوني، مرجع سابق، ص 05 .

وترفض الخضوع لأي معايير أو قوانين –فوق قومية – وبالتالي تعمل على توظيف القانون الدولي لخدمة مصالحها الوطنية[1].

وذهب جيل جديد من الواقعية الى أبعد من ذلك، ففي أواخر الستينيات وبداية السبعينيات ظهرت "الواقعية البنيوية" يقودها **"كينيث والتز " Kenneth Waltz**الذي أعاد هيكلة الواقعية بوصفها مدرسة للتنظير في العلاقات الدولية منطلقا من أن القوة هي عملة التفاعلات الدولية، مع تأكيد فوضوية النظام الدولي وغياب سلطة عليا تلجأ إليها الدول في الأزمات والهدف الأسمى للدول هو البقاء، فعندما يتحقق هذا الشرط ستبحث الدول عن الهدوء والربح، ولعل أهم الافتراضات تتمثل في[2]:

- ✓ الدولة وحدة التحليل الأساسية مع تأكيد على سعيها لتحقيق المكاسب المطلقة، لكنها حسب **"جوزيف غريكو" Jozeph Grieco** على استعداد للتضحية بالمكاسب المطلقة "إذا كان ذلك يمنع الآخرين من تحقيق مكسب أعظم".
- ✓ رغم هذا التحول في طبيعة الفواعل، إلا أن جوهر التحليل في السياسية الدولية لم يتغير كثيرا[3].
- ✓ علاقات صراعية وعلاقات تعاونية يحكمها اللايقين، ومن الصعب تفسير التعاون من خلال المنظمات الدولية على المستوى العالمي في إطار الواقعية البنيوية، فحسب والتز الدول الأكثر القوة تستخدم المؤسسات الدولية لتحقيق مصالحها الخاصة.
- ✓ الاعتراف بالفواعل الأخرى في النظام الدولي: كالمؤسسات الدولية حيث يقر الواقعيون أن الدول تلجأ في بعض الأحيان للعمل من خلال المنظمات الدولية، فهذه المنظمات تعمل لتحقيق مصالحها الذاتية للدول القائمة في المقام الأول على التوزيع الدولي للقوة، فالدول الأكثر قوة تسعى لإنشاء وتشكيل المنظمات الدولية حتى تتمكن من الحفاظ على حصتها في القوة العالمية أو حتى زيادتها وهذا

---

[1] – Beth Simmons and Lisa Martin," International Organizations and Institutions", Handbook of International Relations (California: Sage Publications ,2002) ,p 330.

[2] – Remi Maier-Rigaud,"International Organizations as Corporate Actors: Agency and Emergence in Theories of International Relations" **(**Bonn :Max Planck Institute for Research on Collective Goods,2008) , p7.

[3] – توفيق بوستي،" مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية"(تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019)،ص 11.

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

حسب **جون ميرشايمر "John Mearsheimer** وبالتالي للمنظمات الدولية هي مجرد ترتيبات تتعاون وفقها الدول[1].

إن المنظمات الدولية طبقا لواقعية **كنيث والتز** البنيوية ظاهرة مرضية في السياسة الدولية لأسباب ثلاثة، الأول هو أن كثير من هذه المنظمات معني باستمرار وجودها أكثر من القيام بما عليها من أعمال، أما السبب الثاني فهذه المنظمات تشتت انتباه الدول فعند عرض مشكلة ما على منظمة دولية لا تركز دولها الأعضاء على حل المشكلة بل على إدارتها بما يحقق أعلى درجات الإتفاق فيما بينها للحفاظ على تمسك المنظمة، ثالثا وأخيرا تعمل المنظمات وفق نظم محكمة من القواعد فتضبط العلاقات بين أعضائها إذا كانت لديها صلاحيات[2]، وبذلك سعى البنيويون إلى إعطاء دور ثانوي لفاعلين من غير الدول تحت مبرر أن المنظمات الدولية نادرا ما تقيد سلوك الدولة في المناطق التي تكون فيها المصالح متنوعة ومتعارضة، حيث يبين **ميرشايمر** الموقف الواقعي من خلال قوله "أن الدول الأكثر قوة في النظام تعمل على إنشاء وتشكيل المؤسسات، حتى تتمكن من الحفاظ على حصتها في القوة العالمية، أو حتى زيادتها"، وبالتالي لا يعتبرون المنظمات الدولية سلطة فوق الدول فالزعم بأن تلك المنظمات تحد من ممارسة الدول لسيادتها وتفرض قيودا عليها هو زعم لم يختبر في الواقع فالمنظمات الدولية مجرد وكلاء يخضعون للدول الأعضاء ولا يمكن تصور العكس[3].

ميّز الشك وعدم الثقة كتابات الواقعيين حول قدرة هذه المؤسسات على تحقيق المصالح المشتركة للدول لأن القوة التي تمارس التأثير الحقيقي موجودة داخل هيكل المؤسسات الدولية وليست المؤسسات نفسها، فهم ينظرون للمنظمات الدولية على أساس انها قنوات لتمرير مصالح الدول وتزول بزوال وظيفتها[4]، فقد أكدت كتابات كل من **جون ميرشايمر John Mearsheimer** وجوزيف

---

[1] – Remi Maier-Rigaud, International Organizations, 9.

[2] – أحمد علي سالم، "الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية"(قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)،ص 38.

[3] – جاسم محمد طه، "أثر ادوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والامني في المنطقة العربية"، مجلة تكريب للعلوم السياسية، العدد 14(2018)، ص 281.

[4] – رابح زغوني، مرجع سابق، ص05.

غريكو **Jozeph Grieco** رفضها عن الاعتراف بأهمية المنظمات الدولية التي تدعو الى التعاون في عالم تنافسي بالفطرة، تحت مبرر أن الدول ستضل تبحث عن تحقيق مكاسب افضل على وجه مقارن مع الدول الاخرى(**المكاسب النسبية**) وهو ما يمنعها من المضي قدما في اتجاه تعميق التعاون، كما أن القواعد التي تؤطر التعاون الدولي يمكن أن تحول إلى أفضليات عسكرية دون تحقيق التعاون الجوهري ولذلك فإن القلق بشأن التوزيع غير المتكافئ للمكاسب يعمل على عرقلة التعاون، وعلى هذا الأساس فلا جدوى من الإعتماد على المنظمات الدولية لأنها غير قادرة على تغيير خاصية الفوضوية التي يتسم بها النسق الدولي[1].

إلا أن هذا الرفض للمنظمات الدولية وعدم الثقة التي ميزت كتابات الواقعيين يتناقض مع ضرورات الواقع الذي شهد نموا مطردا لهذه المنظمات وتوسعها في مجالات عملها، لذلك عمد الواقعيون الجدد مع بداية الثمانينيات إلى تقديم أهم تفسير تجسد في نظرية "**الاستقرار بالهيمنة**"* **Hegemonic Stabiliity Theory** بوصفه تصورا ابتكاريا يربط بين توزيع القوة مع انشاء واستقرار المنظمات الدولية إلا بتزكية القوى المهيمنة لها، وبتعبير آخر أنشئت نظرية المنظمات نتيجة رغبة طرف مهيمن يملك الموارد لتدعيم المنظمة والحفاظ عليها فبقدر ما استمرت الهيمنة استمر الطرف المهيمن في الحفاظ على مصلحته فيها، والتحكم بأنشطة المنظمة فحالة التفاوت الشديد في القوة بين اعضاء المنظمة الدولية تدفع دولها الضعيفة –العاجزة عن تحديد مصائرها بنفسها وتحمل الضغوط الخارجية– إلى الموافقة على قيام المنظمة بالفعل الذي ترغبه الدولة أو التحالف الأشد قوة وهيمنة فيها[3].

---

[1] – رابح زغوني، مرجع سابق، ص5.

* تم تطوير هذه النظرية ضمن نطاق الاقتصاد السياسي من قبل الأكاديميين في الولايات المتحدة الامريكية في سبعينيات القرن العشرين واقترنت بشكل خاص بكتابات كيندلبيرغر(bergerlekind) وكراسنر (rasnerk) وكيوهان (keohane)وغيلبين (Gilpin)، ومفادها أن النظام الدولي لا يستقر الا باستقرار النظام الاقتصادي والمالي الدولي، والذي لا يتحقق الا بوجود قوة مهيمنة تضمن قيامه بوظيفته بشكل جيد.

[3] – "المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية"، أطلع عليه بتاريخ 02 فيفري، 2020، الساعة 17:45
https://math37.yoo7.com/t4821-topic

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

المنظمات الدولية لا تستطيع البقاء إلا إذا استمرت خدمة المصالح الرئيسية للدول التي أنشأتها فعلى سبيل المثال استمرار حلف الشمال الأطلسي وتوسعه على الرغم من زوال الظروف التي أنشأته دليل على قوة الولايات المتحدة وتأثيرها فيؤكد والتز أن" قدرة الولايات المتحدة على مَدِّ أَجَلْ منظمة متهالكة كهذا الحلف، توضح بجلاء كيف تنشئ الدول القوية المؤسسات الدولية وتحافظ عليها لخدمة ما تتصوره، بحق أو بغير حق مصالحها الوطنية"[1]، ما يجعل من المنظمات الدولية أدوات في أيدي أعضائها الأشد قوة وهيمنة.

طبقا لأنصار الواقعية الجديدة، فإن المنظمات الدولية لا تضطلع بدور هام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وذلك لأن المنظمات الدولية نادرا ما تقيد سلوك الدولة في المناطق التي تكون فيها المصالح متنوعة ومتعارضة، وبالتالي فإن هذه المنظمات تعمل لتحقيق المصالح الذاتية لدول القائمة في المقام الأول على التوزيع الدولي للقوة أي أن الدول الأكثر قوة تسعى لإنشاء المنظمات حفاظا على حصتها في القوة العالمية[2]، ومثال ذلك منظمة الأمم المتحدة حيث يرفض **والتز** الدور الذي تقوم به معتبرا " أن الأمم المتحدة هي مؤسسة لا تلعب أي دور تنظيمي في النظام، لأنها تعكس ببساطة مصالح الدولة"، فخدمة مصالح الدولة أو التحالف الأشد قوة وهيمنة في المنظمة شرط ضروري لقيام المنظمة بنشاط ما ولا مانع بعد ذلك أن يخدم مصالح الأعضاء الآخرين[3].

على الرغم من أن رؤى المدرسة الواقعية وغيرها من مدارس العلاقات الدولية – للمنظمات الدولية– تتعلق أساسا بالمنظمات الدولية كالأمم المتحدة فإنها تنطبق أيضا على المنظمات الاقليمية، إذ تعتبر أن الأنشطة ذات الأهمية العالمية التي تقوم بها المنظمة الإقليمية تخدم دائما الحلفاء العالميين للدولة أو التحالف الأشد قوة وهيمنة فيها[4]، فقد نبه أنصار الواقعية بأن توازن القوى ليس نظاما واحدا بل يتكون النظام العالمي من عدد من النظم الدولية الإقليمية، كل منها يحافظ على بقائه بتوازن القوى داخله، وبهذا فإن توازن القوى في كل إقليم يفرض على دوله حسب الواقعيين مواجهة

[1] – أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص ص 39. 40.

[2]– Remi Maier-Rigaud, International Organizations, p. 9.

[3] - FULYA SÖNMEZ, " Reform at united natios: reconciling theory and practice"(stanbul: information university), 37.

[4] – أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص 46

تهديدات الدول الأخرى في الاقليم، وليس أقوى دولة في النظام العالمي ومن أجل مواجهة تهديدات الدولة المعادية في الإقليم تلجأ الدول إلى إقامة تحالفات مع قوى اقليمية وعالمية هذه الأخيرة التي تساعد حلفائها الإقليمين في تعزيز مصالحهم في أقاليمهم والعكس صحيح أيضا، فالقوى الإقليمية تساعد حلفائها العالميين على تعزيز مصالحهم في النظام العالمي وقد يفعلون ذلك بتوجيه منظمة دولية ينتمون إليها للقيام بعمل يساعد حلفائهم العالميين على مواجهة قوى عالمية أخرى[1].

أساس هذا الرأي الرؤية الواقعية لهرمية النظام الدولي، ذلك أن العلاقة بين النظم العالمية والاقليمية تقوم على خضوع الثانية للأولى، فالنظام الدولي العالمي يهيمن على النظم الفرعية الاقليمية نتيجة وزنه النسبي الكبير مقارنة بها، وبهذا فالواقعيون ينظرون إلى السياسة الإقليمية من منظور السياسة العالمية، ويهتمون بتحليل مكانة كل اقليم في النظام العالمي ويشددون على القيود الخارجية التي تضبط السياسة الدولية في الأقاليم الفرعية، ما يجعل استقلالية النظم الإقليمية بحسب الواقعيين مرتبطة بدرجة ومدى اهتمام القوى الكبرى بها[2].

ومن هنا، يمكن القول أن الواقعية جاءت للتشكيك في الليبيرالية المثالية لدور المنظمات الدولية، فالإتحاد الأوروبي الذي يسعى لحماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وسيادة القانون وإحلال السلام خسر الرهان فسياسات دوله ومواقفها مقرونة بالحقائق والواقع، إذ إنّ افتصاد الدول ومساحتها وثقافة شعبها ومصالحها والعديد من العوامل لها دور كبير في تحديد سياسات الدول المتبعة بعيدا عن المثالية، وبالإسقاط على ظاهرة اللجوء نجد أن الدول هي التي تقود إدارة اللجوء وليس المنظمة بمعنى قيادة ذاتية وليس جماعية، فالدول الأوروبية تعاملت مع إدارة اللجوء كسياسات منفردة وليس في إطار إتحاد أوروبي.

ملاحظة: إن المنظمات الدولية تقوم بما يخدم مباشرة مصالح الدولة أو التحالف الأشد قوة وهيمنة فيها أي وكلاء يخضعون للدول الأعضاء ولا يتصور العكس بل أن ذلك الخضوع يزداد عندما تحاول تلك المنظمات الدولية القيام بأدوار مهمة في السياسة العالمية فكلما زاد تأثير الوكيل اشتدت الرغبة في

[1] – أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص 46.

[2] – المرجع نفسه، ص48.

السيطرة عليه، فالمؤسسات تنشأ ببساطة استجابة لمصالح الدول، وتبقى مجرد أداة خاضعة بشكل خاص لسيطرة من قبل أقوى الدول الأعضاء والأكثر نفوذا.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية المؤسساتية

تحتل النظرية الليبرالية مكانة متميزة في تحليل ظواهر العلاقات الدولية، نظرا لمكانتها وقدرتها العالية على تفسير الكثير من سلوك الدول[1]، وتعتبر الليبرالية المؤسساتية شكلا من أشكال النظرية الليبرالية حيث تركز على الدور الذي تضطلع به المؤسسات الدولية في الحصول على المخرجات الدولية[2].

تبدأ الليبيرالية المؤسساتية تحليلها من اعتبار الدولة فاعلا في العلاقات الدولية، إلا أن ذلك لا يمنعها من الاعتراف بالفاعلين من غير الدول – كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية– كأعضاء في النسق الدولي محل التحليل هذه الأخيرة تسمح بإقامة علاقات تعاونية تقلل من حدة الفوضى الدولية، والاعتقاد أن استقرار العلاقات الدولية مرتبط بسيادة القانون الدولي ودوره في ضبط وتنظيم سلوك الفاعلين الالدوليين وفض النزاعات التي تنشب بينهم[3]. كما ركزت الليبرالية على دراسة سلسلة من الجوانب الأخرى في السياسة الدولية مثل القانون الدولي وحقوق الإنسان والتعاون الإقتصادي والعدالة[4].

النقطة التي ينطلق منها جميع الليبراليون هي الإيمان بإمكانية تطور وتغير العلاقات الدولية تلك القاعدة تعني أنه ليس من المحتم علينا العيش في صراع دائم على عكس النظرية الواقعية، فقدرة الإنسان على التعلم والاستفادة من خبراته التاريخية ستساهم في إخراجه من حالة الخوف والشك والصراع ومن ثم الانتقال إلى حالة التعاون والاستقرار، فالأصل أن الإنسان كائن عقلاني وعقلانيته

[1] – مروة خليل محمد مصطفى، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: دراسة تقويمية" (مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والسياسية، 2021)، ص 160.

[2] – وفاء العمري، "الأمن القومي وحقوق الانسان بعد احداث 11 سبتمبر 2001: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016/2015)،38.

[3] – جصاص لبني، مرجع سابق، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=320931

[4] – Richard Devetak and Others, Marxism and Critical Theory, in:"Richard Devetak and Others, An Introduction to International Relations" (Cambridge University Press, 2012) ,p 49.

ستدفعه للتعاون مع الآخرين بدلا من التصادم معهم[1]، فلطالما ترافق تطور الليبرالية مع الكثير من الدعوات المطالبة بإمكانية إقرار قانون دولي وإنشاء منظمات دولية تنظم العلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية بين الدول، فعلى سبيل المثال "**ايمانويل كانط" Immanuel Kant** كان يتنبأ بإمكانية تأسيس نظام فدرالي عالمي تجتمع تحت سقفه جميع دول العالم ويتعاون بعضها البعض للوصول الى حالة سلام واستقرار دائمين وكي يصل العالم لتحقيق هذا النموذج يلزم تنفيذ ثلاثة شروط الأول نشر الديمقراطية عالميا، والثاني التركيز على ربط الدول بعدد من المنظمات الدولية والعمل على تعزيزها، وأخيرا تمتين الترابط الإقتصادي والثقافي والأمني بين دول العالم[2]. وإذا أردنا ترجمة هذه الفكرة نجد أنها أقرب إلى الإتحاد الأوروبي ولكن على مستوى أوسع يشمل كل دول العالم.

شكك الليبراليون في الرأي المحدود عن المنظمات الدولية، إذ يجادلون بأن مجرد وجود المنظمات يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا في سياسات الدول الأعضاء من خلال خلق حوافز قوية للتعاون وقيود على عدم الالتزام بها، حيث تعترف الليبرالية الجديدة أن تحقيق ذلك التعاون إنما يعد أمرا صعبا في ظل ظروف الفوضى الدولية وبالتالي فهي تؤكد أن المؤسسات الدولية هي أفضل وسيلة لتحقيق ذلك التعاون. يحدث التعاون عندما تضبط الدول سلوكاتها مع تفضيلات الآخرين بحيث تخرج السياسات متسقة مع سياسات شركائها من خلال معرفة أهدافهم وأخذها في الاعتبار[3]، فحسبهم الأمم المتحدة هي الأداة الجماعية لدول العالم لإحلال القانون محل الحرب عبر القضاء، التحكيم، الوساطة والمفاوضات وبذلك تصبح إطارا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودعم تطوير التفاهم الدولي فهي تساعد على بناء الثقة بين الدول واحتواء الخلافات وتجنب الصراع، وعليه تراجع دور الدولة لصالح فواعل أخرى عبر قومية جعل السياسات العالمية لم تعد حكرا على الدولة كما كانت في القرون الثلاثة من النظام الوستفالي، أيضا يسود اعتقاد بين الليبراليين بأن إخفاض عدد الحروب في مطلع القرن

[1] – يوسف عوض العازمي، "الليبرالية في العلاقات الدولية"، اطلع عليه بتاريخ 24 مارس 2020، الساعة 12:12 https://bit.ly/3HEDzNd

[2] – المرجع نفسه.

[3] – مروة خليل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 172.

العشرين يعود إلى التزايد المطرد في عدد المنظمات والاتحادات العالمية. إضافة إلى ازدياد عدد المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وعلى نفس الشاكلة، أشار كل من "**جوزيف ناي**" **Nay Josef** و"**روبرت كيوهن**" **Robert Keohn** إلى تأثير الأطراف الفاعلة المتنوعة مثل المنظمات الدولية، جماعات المصالح، الشركات العابرة للقوميات في تخطي الحدود الوطنية، الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من اللاعبين من غير الدول خصوصا بعد التزايد المفرط للقضايا التي تتجاوز الحدود السياسية فديناميكيات العلاقات الدولية تنشأ من مصادر متعددة تنطوي على خليط من التفاعلات، ومن هنا فإن صورة العلاقات الدولية يجب أن ينظر لها كشبكة عنكبوتية من فواعل مختلطة مرتبطة عبر قنوات تفاعلية متنوعة.[1]

أبرز ما يميز المدخل الليبرالي المؤسسي في دراسة المنظمات الدولية، الاعتقاد بأنها أداة للحوار والاتفاقيات المتعددة الأطراف وتعمل على تنسيق جهود الدول لأجل مجتمع دولي متناغم وهي تسهل قدرة الدول على الوجود، والتفاعل والتعاون ضمن المجتمع الدولي وتساعدها على تحقيق أهداف قومية أخرى تتضمن حتى الحفاظ على السيادة، لذا فهي بحاجة للاندماج المؤسساتي من أجل تحقيق أهدافها بفعالية أكبر وبالتالي إذا ما تمت مؤسسة التعاون ما بين الدول، فإن الأخيرة سوف لن تفكر في الخروج عن ترتيباته خوفا من الأسوأ، لأن المنظمات الدولية أرضية للنقاش والتفاوض ومنتدى للحوار يمكن أن يجتمع تحت سقفها الكثير من الدول في مختلف التوجهات والمستويات، مما يساعد على تقريب المواقف ووجهات النظر لحل المشاكل المشتركة، إذ إن الجهود الفردية المعزولة للدول تبقى غير كافية لتحقيق كل مصالحها القومية في عالم معقد قوامه الاعتماد المتبادل **Interdependence**.[2]

لقد وضع كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهن بذور فكرة الاعتماد المتبادل المركب في بداية السبعينيات وذلك لتفسير التطورات الجديدة آنذاك في البيئة الدولية والمرتبطة باتساع نطاق الفاعلين من غير الدول وتزايد دورهم واكتسابهم مزيدا من المكانة والتأثير. ويرى كل من ناي وكيوهن أن عالم

[1]– John.w.barton , **world society**(London: Cambridge university press,1972), p.p.36.37.

[2] – رابح زغوني، مرجع سابق، ص 06.

العلاقات عبر القومية يتميز بدرجة عالية من الاعتماد المجتمعي المتبادل، والتفاعل الكثيف عبر الحكومات والسياسات الداخلية ومن ثم يمثل نموذجا مثاليا للاعتماد المتبادل المركب، حيث لا يمكن الفصل بين تحليل الاعتماد المتبادل بين القوى العابرة للقوميات والقوى الداخلية[1]، كما يرى كل منهم أن أهم تأثير للتفاعلات عبر القومية في الدول إنما يتمثل في تغيير التوجهات الداخلية، سواء للأفراد أو النخب، هذا فضلا عن تشجيع "التعددية الدولية" والتي يعني بها ناي "ربط جماعات المصالح الوطنية بالبنى والهياكل عبر القومية بما يؤدي إلى الإسهام في تدويل السياسة الداخلية"[2].

وقد جاء تركيز **روبرت كيوهان** و**جوزيف ناي** على فكرة الاعتماد المتبادل **interdependance** تحت مبرر ظهور تحديات إنسانية مشتركة في العديد من المجالات، ففي المجال الأمني مثلا انتشار أسلحة الدمار الشامل وسقوطها في يد الجماعات المتطرفة، أما المجال التجاري تحرير الأسواق وتسوية الخلافات التجارية، في حين يشمل المجال البيئي مكافحة التلوث بأنواعه، أما من الناحية الصحية تشمل محاصرة الأوبئة العابرة للحدود، مثل هذه التحديات يستحيل على الدول مواجهتها بصورة منفردة، وهنا فرضت الحاجة إيجاد إطار لتنسيق الجهود بغية اتخاذ خطوات ملائمة، وبالتالي فالمنظمات الدولية تعتبر قناة تساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي وبالتالي تساهم في التخفيف من حدة الشكوك المتبادلة[3]. حيث أشار **ناي** في كتابه **power andInterdépendance** إلى تأثير الأطراف الفاعلة المتنوعة في تخطي الحدد الوطنية وخلق مفهوم الترابط، ولقد كان لهذا الاعتراف دور هام في إقرار الليبرالية بالتفاعلية التعددية الدولية واعترافها بمستويات التحليل الجديدة فضمن مفهومها عقلانية الدول ستدفعها لحل مشكلاتها بالتعاون

[1] – مروة خليل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 173.

[2] – سعاد محمود أبو ليلة، "عدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفواعل العابرين للقومية: ملحق اتجاهات نظرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 192(2013)، ص7.

[3] – خيرة لكمين، "استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ: العراق 2016/2003 نموذجا" (أطروحة دكتوراه في الإدارة الدولية، جامعة قالمة، 2018/2017)، ص 75.

الدولي مع شركائها الذين تتفاعل معهم بشبكة معقدة ومتنوعة من المستويات من دول وغير دول، لكونه سيعظم المكاسب المطلقة للجميع[1].

وتشير الملاحظة إلى أن القضايا الدولية في النظرية الليبرالية تتسم بالتوسع والتشعب، فالليبراليون يرفضون فكرة هيمنة القضايا الأمنية العسكرية على السياسة الدولية، ويرون أن الخطوط الفاصلة بين السياسات العليا والدنيا قد رسمت بصورة خاطئة، فالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا تتسم بالأهمية بل قد يراها البعض قضايا أمنية من وجهة نظر مختلفة، بل وقد تفوق في أهميتها القضايا الأمنية العسكرية[2]، وهي بذلك تهتم بما يسمى السياسات الدنيا أي القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ما يسمى بالسياسات العليا، وهي القضايا المتعلقة بالأمن، حيث تمثل العلاقات الدولية التي تتعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية (السياسات الدنيا) جزءا كبيرا من العلاقات الدولية[3]، هذا النوع من العلاقات السياسية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للدول، فالدولة التي ترجح الأمن على حساب التعاون الاقتصادي قد تخسر الكثير على مستوى الفرص التعاونية الرابحة، ولهذا تؤكد الليبرالية المؤسساتية على ضرورة تلطيف الفوضى التي تملأ عن طريق العمليات والمؤسسات وتشجيع الاعتماد المتبادل الذي يؤدي إلى تحقيق التعاون الدولي[4]، فالأمم المتحدة نظام المُراد منه أن يكون مظلة العلاقات التعاونية عبر المجالات المتعددة من القضايا، لأنه توجد قضايا في السياسة العالمية لا يمكن معالجتها إلا على أساس تعدد الأطراف، وهنا يرى **دافيد ميترانـي**" **David Mitterrani** بأنه لابد من التعاون الذي يتخطى الحدود الوطنية لحل المشاكل المشتركة". تميل مجالات القضايا هذه إلى أن تكون حالات تشبه "**معضلة السجين**" حيث توجد دوافع جماعية قوية للتعاون مثل التلوث، انتشار أسلحة الدمار الشامل، قضايا الهجرة واللجوء.....الخ. فإذا كان للدول أن تتصرف جماعيا في هذه المجالات ويكون لها أي احتمال للنجاح فلا بد أن تؤسس نظاما

[1] – محمد عقيل وصفي ، "التحولات المعرفية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة،" مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 01 (2015)، ص 107.

[2] – مروة خليل محمد مصطفى، مرجع سابق، ص173.

[3] – المرجع نفسه.

[4] - Tim Dunne and others," International Relations theories: Discipline and Diversity" (Oxford: University of Oxford Press,2017), p117.

لعلاقات تحكمها القواعد بما في ذلك نظام للجزاءات يمكن تطبيقه من قبل المنظمات، وهو ما يتيح مقدار من الاستقلالية للمنظمات الدولية[1].

كما أن القوة العسكرية ليست حاسمة في كل الجوانب، فظاهرة اللجوء حسب الليبراليين الجدد لا يمكن معالجتها بالقوة العسكرية كما أنه لا يمكن للدول مواجهتها بشكل منفرد بل تتطلب تكثيف الجهود والتعاون بين الدول والذي يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات الناجمة عن ظاهرة اللجوء وتحقيق الأمن، هذا الأخير الذي ينظر إليه الليبراليون الجدد بتصور مخالف للتصور الواقعي، حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي عند الواقعيين بالأمن الجماعي من خلال إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان تحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية، وبالتالي وجود فاعلين من غير الدول كما أن المأزق الأمني عند الليبراليين هو انعدام جود اتصال ونقص المعلومات بين الأطراف والفاعلين مما يولد أزمة ثقة وتخوف بين الدول مما يؤدي إلى ظهور حالة اللاأمن بالنسبة للدول وحتى بالنسبة للقوى الكبرى، وبالتالي فإن وجود الاتصال"Communication" بين الدول عن طريق هذه المؤسسات والمنظمات شيء ضروري ومهم ومركزي لتحقيق الأمن، فعندما تتصل الجماعات والشعوب مع بعضها فإن ذلك يعني تكوين أنساق إجتماعية فاعلة **Social systems**[2].

ومن هنا يرى كيوهن أن المؤسسات الدولية من شأنها أن تغير استراتيجيات الدول، ويضيف دويل على أفكار كيوهن في هذا الشأن أن عمل المؤسسات الدولية لابد أن يكون أكثر استقلالية وأكثر عمقا وأنه لابد لها أن تتوسع في دورها، وأن ذلك كله لا يعد أمرا مرغوبا فقط بل هو أمر ضروري لأن المؤسسات الدولية من شأنها حل العديد من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية.

ما يمكن قوله أن المنظمات الدولية تعتبر أحد الفواعل الهامة والمؤثرة التي برزت في الساحة الدولية إلى جانب الدول، وتعتبر ظاهرة اللجوء ضمن العديد من الظواهر في السياسية العالمية العابرة

[1] – مارتن غريفيش و تري أوكالاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، تر. مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ، 2008)، ص 326.

[2] – يوسف عوض العازمي، مرجع سابق، https://bit.ly/3HEDzNd

للحدود الوطنية التي لا يمكن للدول إدارتها بصورة منفردة بل تتطلب التنسيق والتعاون الجماعي، هذا الأخير يكون عن طريق هياكل مؤسسية رسمية تتجاوز الحدود القومية تضطلع بدور هام في تشكيل وتغيير سلوكيات الدول، وبالتالي المساهمة في إدارة وتسيير مجموعة واسعة من القضايا العالمية والإقليمية. فالمنظمات الدولية تحاول بناء نوع من التوافق يركزون فيه على المعايير القواعد والقوانين والتعاون من أجل حل مشكلة اللاجئين فهم يعتبرون أن المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والإتحاد الأوروبي لهم دور مركزي وأساسي ولديهم فرصة أكبر للتعامل مع أزمة اللجوء.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية الاجتماعية

تعتبر النظرية البنائية جسر هوة يربط بين النظريات التفسيرية والتكوينية فهذه النظرية التي استطاعت أن تفسر نهاية الحرب الباردة خاصة مع ظهور قضايا جديدة على الساحة الدولية، تنطلق من المفاهيم التالية: البناء، والهوية والثقافة.

ظهرت هذه النظرية مع بداية عقد التسعينيات في ظل إدراك بعض محللي العلاقات الدولية أن النظريات السائدة ممثلة في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة ليس بمقدورها تقديم تفسير للتغيرات الحادثة على المستوى الدولي، وقد تم إدخال مصطلح البنائية في العلاقات الدولية من خلال كتابات "**نيكولاس أونف**" **Nicholas Onuf** عام 1989م، ثم كان تطويره بوصفه مدخلا تحليليا بعد ذلك من قبل **"ألكسندر وينت" Alexander wande**، فالبنائية ليست مجرد نظرية وإنما مدخل تحليلي عام قوامه أن العلاقات الدولية قد شيدت اجتماعيا[1].

إن قوام هذا المدخل بإيجاز هو أن العوامل الاجتماعية تؤثر في التفاعل البشري، والبنى الإجتماعية تساعد في تشكيل مصالح وهويات الفاعلين، كما أن الفاعلين والبنى يشكل كل منهما الآخر، فمثلا مسائل كالفوضى والسيادة والهويات والبحث عن الأمن ليست قدرا محتوما دائما، إنما هي أمور تم بناؤها اجتماعيا وبالتالي فبالمقدور تعديلها حالما تقتضي الضرورة، وعليه تركز البنائية

[1] – أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانتو إلى ميرشايمر :دراسة تقويمية"(مصر: كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية ، 2016)، ص 45.

على تأثير الأفكار فهي تنظر إلى المصالح وهوية الدولة باعتبارهما نتاجا طبيعيا لعمليات تاريخية محددة، كما ينصب اهتمامها على تحليل طبيعة الخطاب السائد في المجتمع باعتبار أنه يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويحدد القواعد المقبولة للسلوك، فمثلا هم يفسرون التغيرات الجذرية التي أحدثها جورباتشوف في السياسة الخارجية السوفييتية باعتناقه لأفكار جديدة مثل فكرة الامن الدولي المشترك[1].

ويعترف البنائيون أن الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية، لكنها ليست الفاعل الوحيد فهناك المنظمات الدولية التي تعرفها على أنها "مجموعة من الهياكل ساكنة نسبيا من الهويات والمصالح، والتي عادة ما تتنوع على شكل قواعد ومعايير ليست إلا قوة تحفيزية بمقتضى تفاعل جهة فاعلة اجتماعيا من المعرفة الاجتماعية ومشاركتها فيها"[2].

يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة من غير الدولة مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وتركز على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل الوحدات، فالبنائية تتمحور وفقا "**ووندت**" **wundt** "**روج**"**rouge** ، "**فينمور**" **Fenmore** حول الاعتراف بدور الأفكار والقيم والمصالح في تجسيد العلاقات والتفاهمات بين اللاعبين الأساسيين في السياسية الدولية، فالقيم والمبادئ يتم صنعها من قبل الإنسان كذلك المصلحة والواقع يتم بنائه بشكل اجتماعي.

أنصار المدرسة البنائية يرفضون القول أن المصالح المادية الثابتة للدول وتوزيع القوة بينهما هما المحددان الرئيسيان للسياسة الدولية، ويرون أن المكونات الاجتماعية – كالهويات والأعراف والمبادئ– تقوم بأدوار رئيسية في تحديد مصالح الدول ومن ثم السياسة الدولية، فقد أضافت البنائية بعدا ابستمولوجيا جديدا يسهم في دراسة دوافع السلوك الدولي لوحدات النظام الدولي، والأحداث والظواهر الدولية وذلك بمفاهيم تحليلية، فقد أضافت البنائية في تحليلها مفاهيم كلية **concepts macro** تستوعب دراسة القيم والأفكار والهويات والبناء الإجتماعي، بصفتها عوامل تدخل في تشكيل

[1] – أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 46.

[2] – تيم دان، وآخرون، "نظريات العلاقات الدولية بين التنوع والتخصص"، تر. ديما خضرا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016)، ص 450.

الدوافع الرئيسية لسلوك الفاعلين في النظام الدولي بناء على التفاعل القائم الدائم والمستمر بين البنى والفاعلين، والذين ليسوا فقط الدول، بل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية كذلك والتي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه بالإضافة إلى الفواعل عبر الوطنية والحركات الاجتماعية المختلفة من بينها الحركات العرقية ذات شخصية مستقلة عن أعضائها[1]، دون التخلي عن اعتبار الدولة هي الفاعل الرئيسي ودون اهمال المصلحة الوطنية، مع التركيز على أهمية التفاعل بين هذه المكونات والأفكار والهويات. يرى **أونوف** "أن المجتمع والدول من صنع الإنسان من خلال تفاعلاتهم والإنسان من صنع المجتمع".

والمتغير السوسيولوجي له أهمية في منح القدرة على الفهم الأفضل لديناميكيات العلاقات الدولية، فحسب "**ليزا مارتن**" **Lisa Marrtin** تعتبر المدرسة الإنجليزية السباقة لتبني المنظور السوسيولوجي، حيث تعرف المنظمات الدولية على أنها : "**مجموعة من القواعد والاتفاقيات والتوظيفات والممارسات الإجتماعية، فهي تعبر عن تلك الافتراضات الإتفاقية المهيمنة على الوسط الدولي، والتي تزود الأعضاء بإطار يساعدهم على تحديد ما يتوجب القيام به وما يجب تجنبه في ظروف معينة**"[2]، فمن وجهة نظر البنائيين فإن المؤسسات الرسمية كالأمم المتحدة مثلا، يستوجب الرجوع للمؤسسات غير الرسمية التي تحتضنها كالضوابط والمبادئ التي يقوم عليها النظام الإقتصادي والسياسي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، معتقدين أن "الفهم التذاتاني" **(**أي أن المؤسسات الدولية هي في الحقيقة نتاج المعايير المشتركة، الأفكار، والعلاقات**)** لمبادئ ومقاصد المؤسسات الدولية يؤدي إلى تصميم منظمة دولية بهوية معينة[3].

المنظمة الدولية عبارة عن توليفة من القواعد والإتفاقيات والوظائف والممارسات الإجتماعية وهي عبارة عن مجموعة من الافتراضات الإتفاقية المهيمنة وسط أعضاء المجتمع الدولي والتي تزود

[1] – خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02(2014)، ص 317.

[2] – خيرة لكمين، مرجع سابق، ص 76.

[3] – المرجع نفسه، ص 77.

الأعضاء بإطار يساعدهم على تحديد ما يتوجب القيام به ومالا يتوجب عمله في ظروف معينة[1]، فمثلا الأمم المتحدة هي بناء فكري ومنظومة من القيم والمعايير تتفاعل في سياق زماني ومكاني متصل وبالتالي هي فاعل مهم في العلاقات الدولية إلى جانب الدول وفواعل أخرى وتحظى بشخصية مستقلة وليست امتداد للدول بحسب الواقعيين، حيث أن إدراك الدول وفهمهم لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة يؤدي إلى تصميم الأمم المتحدة بهوية معينة فالمعايير والأفكار المشتركة خلقت نوع من الوعي والثقافة الإنسانية في الشؤون العالمية بوجود هيئة تحفظ السلم والأمن العالميين، إلا أن هذه المنظمة والمؤسسة وعقب تشكيلها تعمل على تقييد سلوك الفاعلين الذين وضعوا أسسها في المقام الأول، كما أن التفاعل البيني داخلها قد يؤدي إلى إسنادها مهام جديدة، وهو ما يعمل على إعادة تشكيل هوية الدول المؤسسة، ويترتب عن المؤسسة قيم وضوابط جديدة الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل هوية جديدة للمنظمة الدولية، لذلك فإن علاقة الدول والمنظمات الدولية من منظور بنائي هي علاقة التشكيل المتبادل[2].

كما أن مفهوم الهوية الإجتماعية قادر على الإسهام في فهم قضية اللاجئين من منظورين حسب البنائية الأول: متجه للخارج في العلاقة مع الآخر (المضيف) المتوجس منه، فاللاجئ ينظر إليه على أنه الآخر المختلف ثقافيا وعقائديا في مقابل نحن المواطنون مما يولد روح العداء ضد القادمين[3]، ومنظور متجه لداخل مجتمع اللاجئين، فظاهرة اللجوء تفرز شريحة تسعى للحفاظ على هويتها ومعتقداتها وهي مطالب يصعب تحقيقها فكثير من اللاجئين في الدول الغربية يفرض عليهم تحويل هوياتهم بحسب الوضع القائم من أجل إرساء هوية في الدولة المضيفة التي يغلب عليها الطابع البرغماتي وبالتالي يجد اللاجئ نفسه يقوم بتحويل هويته مقابل استقباله وتوفير المأوى له وبالتالي تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهدَّدَة.

---

[1] – إلياس سي ناصر ، "دور منظمة الامم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي"(رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2012)، ص 19.

[2] – المرجع نفسه،78.

[3] – خليفة الفضلي، "اللاجئون وسؤال الهوية"، أطلع عليه بتاريخ 26 أفريل، 2020، الساعة 19:38
https://a3wadqash.com/?p=350

الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري

أما على مستوى التحليل وفق معطيات من الواقع العملي لتفاعلات الوحدات والفواعل داخل النظام الدولي حاولت البنائية تقديم تفسيرات وتحاليل مقبولة تنبثق من خلالها دور الأفكار وأهميتها في تحديد طبيعة الواقع وصياغته والتأثير على ممارسة الفاعلين فيه، تحول مفهوم اللجوء واعتباره تهديدا أمنيا مرتبطا بالأفكار وقيم النخب الحاكمة، فاللاجئ لما يصل الدولة المضيفة يتحول من مهدَّد إلى مهدِّد لاعتبارات سياسية ولأسباب عدة، فبالنسبة للمقاربة البنائية أهم الأسباب التي جعلت أوروبا تتعامل مع اللاجئين على أنهم تهديد للأمن الأوروبي هي قضية مدركات صانع القرار الأوروبي للمسألة في حد ذاتها، وهو الذي يحدد طبيعة تعامل الدولة أو المنظمة مع ظاهرة سياسية معينة بوصفها تهديد أم لا، حيث يقول الأستاذ عبد النور بن عنتر في هذا السياق أن" المسألة هنا، مسألة إدراك بالأساس إلا أن للإدراك الكلمة الفصل، ذلك أن ما يهم ليس الواقع كما هو، وإنما مدركات هذا الواقع، أي هذا الأخير كما يراه المعنيون الأوروبيون في هذه الحالة، وتلعب الصور النمطية والمخزون التاريخي وخصوصا الأحداث الجارية (وتضخيماتها وتوظيفاتها السياسية والإعلامية) دورا مهما في عملية المدركات هذه وتوجيهها[1].

اهتمت البنائية بالقوى الفاعلة من غير الدول مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وحاولت أن ترينا كيف يُصنع العالم ويلعب الفرد دورا رئيسيا في هذه النظرية، إلا أنها تضمنت العديد من التعاريف والمعاني التي من الصعب تقييمها، كما أن الفرد من الصعب أن يكون موضوعيا ومن الصعب الفصل بين الذات والموضوع ولا يوجد حقيقة مستقلة عن إرادة البشر يمكن اكتشافها بالطرائق العلمية فالعالم هو دائما قضية متجددة ومتطورة، كما ركزت البنائية على كيفية نشأة الهويات والأفكار وتطورها وكيف أنها تشكل وسيلة في فهم القضايا الدولية والتعامل معها، بمعنى هل يُعرف الأوروبيون أنفسهم ارتباطا بقومياتهم أم برابطة الإتحاد الأوروبي؟ وهل يضع الألمان واليابانيون في الاعتبار ماضيهم التوسعي وبالتالي يتطلعون إلى دور أكبر في الساحة الدولية[2].

---

[1] – عبد النور بن عنتر، "اللاجئ من الى المهدد"، مجلة العربي الجديد (2016)، اطلع عليه يوم 12 جويلية، 2020 الساعة 16:56 https://bit.ly/3YoLJiZ

[2] – Walt Stephen M, "International Relations: One World, Many Theories", Foreign Policy,N110(1998), pp 40.41.

الفصل الثاني

إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أدى الصراع الذي بدأ في سوريا أواخر عام 2011، إلى ظهور موجة هجرة هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية مشكِّلة بذلك أكبر كارثة إنسانية وصلت تداعياتها إلى مشارف دول الجوار والعالم بصفة عامة، وهو الأمر الذي جعل من أزمة اللاجئين السوريين تدق ناقوس الخطر وتدفع بالمنظمات الدولية لأن توليها الاهتمام اللازم بهدف الوصول لحلول واستراتيجيات مناسبة للخروج من هذه الأزمة ومعالجتها بأسرع ما يمكن.

واستنادا الى ما سبق قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، بحيث تم التركيز في المبحث الأول على تعريف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتبارها الهيئة الدولية التي تسهر على إدارة قضايا اللاجئين في كافة أرجاء العالم، أما في المبحث الثاني فقط تم التفصيل في كرونولوجيا أزمة اللجوء السوري وتداعياته على دول المنطقة والعالم ككل، في حين ناقشنا في المبحث الثالث مدى مساهمة المفوضية العليا للأمم المتحدة في شؤون اللاجئين؛ في الحد من تفاقم أزمة اللّجوء السوري عالميّا، وذلك ضمن استراتيجياتها الثلاث: إدماج اللاّجئين في الدّول المضيفة وفق تبنّي شروط إدماج تتيح لهم فرص الحياة الكريمة، توطين اللاجئين السوريين في بلدان ثالثة وأخيرا المساهمة في عمليات الإعادة الطوعية للاجئين السوريين.

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المبحث الأول: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بوصفها فاعلا في إدارة قضايا اللاجئين.

تعددت الهيئات والمنظمات التي تهتم وترعى اللاجئين في الفترة التي امتدت الى ما قبل 1950، ورغم ذلك فإنها تفتقر لسياسة شاملة واستراتيجية مرسومة ومتناسقة للجوء أدى فشلها النسبي في التعامل مع قضايا اللاجئين وهو الأمر الذي دفع بالمجتمع الدولي إلى إعادة النظر في كيفية التعامل مع مسألة اللجوء حيث استقر الرأي في إطار الأمم المتحدة على أنه من الضروري إنشاء هيئة موحدة تسهر على إدارة قضايا اللاجئين في كافة أرجاء العالم وتم تحقق ذلك بإنشاء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سنة 1950م.

المطلب الاول: الظروف الدولية لنشأة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تعتبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إحدى منظمات الأمم المتحدة واسمها الكامل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتعرف اختصارا ب(**مفوضية اللاجئين UNHCR**)، تأسست بموجب قرار الجمعية العامة رقم (319/د-4)، الصادر في 14 ديسمبر 1950م، وتتخذ من جنيف "السويسرية" مقرا لها[1]، وحصلت على جائزة نوبل للسلام عامي 1954 و1981، كما تعتبر الجسم الدولي الأساسي المفوض بتوفير الحماية للاجئين في كافة أرجاء العالم،

تعززت فكرة انشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعدما تبين أن كل ما أنشئ من وكالات وأجهزة سابقة لم يكن كافيا أمام ازدياد عدد اللاجئين وخطورة حالتهم، كما أن تلك الوكالات فشلت في الاستمرار في نيل رضا المجتمع الدولي[2]، وبعد نقاشات ومداولات طويلة وجدل حاد في الأمم المتحدة حول الشكل الذي يجب أن تتخذه الوكالة الجديدة، تم تأسيس مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصفها عضوا فرعيا في الجمعية العمومية وذلك بموجب القرار المذكور أعلاه، وقد شغل منصب المفوض السامي في الفترة التي سبقت سنة 2001 من طرف السيد

[1] – عقبة خضراوي ومنير بسكري، "المنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين" (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015)، ص ص110.111.

[2] -Michel rapoport, "les réfugiés :porion ou citoyen ",(France :édition le monde, 1998),p149 .

"**ساداكو أوجاتا**"، وبعده سنة 2001 شغل المنصب السيد "**رود لوبرز**" ثم خلفه السيد "**أونطونيو غوتيريس**"، وأتى بعد ذلك "**فيليبو غراندي**" وهو المفوض الحادي عشر في ترتيب المفوضين الساميين، انتخبته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1 جانفي 2016 لمدة 5 سنوات وأعيد انتخابه لولاية جديدة تنتهي بحلول عام 2023[1].

لقد كان للحرب العالمية الثانية وما خلفته من نزوح وتهجير قسري للأفراد، وتزايد عدد اللاجئين في أوروبا نتيجة التحولات السياسية التي عرفتها دول أوروبا الشرقية، والتي لم يكن بمقدورها أن تواجه التدفق الكبير والواسع للاجئين دور مهم في إنشاء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث أراد المجتمع الدولي أن يضمن وجود منظمة قوية وفعالة لرعاية وحماية مصالح اللاجئين في البلدان التي التمسوا فيها اللجوء، ولاسيما أن اللاجئ من أكثر الفئات تعرضا للانتهاكات من قبل أطراف النزاع[2]، وبالتالي كل هذه الظروف مجتمعة كانت دافعا قويا نحو عقد اتفاقية خاصة بوضع اللاجئين تجسدت في صورة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمراعاة حقوق اللاجئين وتوفير الحماية الدولية لهم من خطر التعدي عليهم أو اعادتهم لأوطانهم قسرا وبشكل غير قانوني، فضلا عن تقديم المساعدات بأنواعها كافة – صحية، اجتماعية وغذائية – والتنسيق مع الحكومات لإيجاد حلول دائمة للاجئين تمكنهم من العيش بكرامة وسلام[3].

والأصل في هذه المنظمة أنها مؤقتة؛ إلا أن تزايد أهمية دورها الإنساني بالنسبة للشعوب – خاصة في ظل تزايد أعداد اللاجئين بصفة مستمرة عبر أرجاء العالم– استجوب الحفاظ عليها من خلال تمديدها لفترات متتالية من طرف الجمعية العامة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بصفة دورية

[1] – حسام لعناني، "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ودورها في تسيير أزمة الهجرة واللجوء نحو الجزائر"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 06، العدد 01 (2022)، ص 744.

[2] – حورية آيت قاسي، "تطور الحماية الدولية للاجئين " (أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة تيزي وزو، 2014)، ص 173.

[3] – صالح خليل أبو الصقور، "المنظمات الدولية الإنسانية والاعلام الدولي "(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016)، ص 25.

وأعطت الاذن للاستمرار في العمل إلى أن تُحل مشكلة اللاجئين، وتم توسيع ولاية المفوضية بموجب قرارات الجمعية العامة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لها (CSOCOE)[1].

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة صلاحيات المفوض السامي خمس سنوات بناء على ترشيح من الأمين العام، والذي يقوم بدوره بتعيين نائب له، غير حامل لجنسيته ولنفس فترة ولايته، وفي كل سنة يلتزم المفوض السامي للجمعية العامة بتقديم تقرير عن أعمال منظمته، باعتباره مسؤولا أمامهما[2]، أما فيما يخص اللجنة التنفيذية وهي الجهاز التنفيذي للمفوضية الأممية فتتكون من ممثلي 54 دولة تم تعيينها من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي، ففي عام 2004 تكونت اللجنة من 66 شخصية ممثلة لـ: 54 دولة عضو في المجلس الإقتصادي والإجتماعي وتجتمع اللجنة في كل سنة في شهر أكتوبر لتقديم استنتاجاتها التي تحدد إطار العمل لنشاطات المفوضية، ونجد أن الدول التي لاتعد أعضاء في الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1954 ليست مستثناة من ولاية المفوضية[3].

إلى جانب المفوض السامي واللجنة التنفيذية تضم المفوضية السامية أيضا مجموعة من الدوائر: دائرة الحماية التنفيذية، دائرة الدعم التشغيلي، دائرة المعاينة والتقسيم دائرة الموارد البشرية، كما تضم أقساما إقليمية مثل المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في بيروت بلبنان ومكاتب في الكثير من عواصم العالم، ويدخل في بنية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وكخط دفاع أخير سفراء النوايا الحسنة الذين تعتمد المفوضية على خدماتهم[4]، وتعتبر استراتيجية الاعتماد على الشخصيات العامة والمشاهير وسيلة للفت الانتباه وتحريك الرأي العام العالمي لصالح هذه الفئة.

أما عن اختصاص المفوضية السامية فهي تختص وفق أسسها الإنسانية غير السياسية بمهام توفير الحماية الدولية الشاملة للاجئين؛ التي تعتبر وظيفتها القاعدية وذلك بالتنسيق مع الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والتي سنقوم بتوضيح معالمها ضمن العناصر التالية:

---

[1] – جمال فورار العيدي، "اللجوء السياسي في القانون الدولي"(أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، 2012/2011)، ص331.

[2] – عبد اللطيف فاصلة، "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 02، عدد 01(2008)، ص 57.

[3] – حسام لعناني، مرجع سابق، ص 745.

[4] – المرجع نفسه، ص 746.

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أولا: استراتيجية الحفاظ على حقوق اللاجئين وتوفير المساعدات المادية والمعنوية

نظرا لعدم تمتع اللاجئ بأي حماية وطنية، فقد حددت الفقرة الثامنة من النظام الأساسي للمفوضية اختصاص المفوض السامي والتي تكفل الحفاظ على الحقوق الأساسية للاجئين من خلال ما يلي[1]:

أ- التنسيق مع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل البحث عن حلول دائمة للاجئين، اتخاذ مختلف التدابير التي من شأنها الحفاظ على كرامة اللاجئين

ب- تشجيع الدول على الانضمام لإتفاقية 1951م المتعلقة بوضع اللاجئين؛ والبروتوكول التابع لها 1967م.

ت- إقناع الدول بقبول اللاجئين وهو ما يتطلب من المفوضية السامية تعبئة كل قدراتها من أجل التأثير على الدول المعنية.

ث- التعريف بحقوق اللاجئين؛ ومراقبة تطبيق الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين من قبل الدول الأعضاء وفق المعايير المتفق عليها دوليا.

ج- حماية اللاجئين بالعمل المنسق مع الدول ودراسة المشاكل الإدارية والقانونية والدبلوماسية والمالية والإنسانية التي تنتجها ظاهرة اللجوء.

ح- المساهمة في توفير كافة المساعدات الإنسانية للأشخاص النازحين داخليا في حالات الحروب الأهلية في مختلف أنحاء العالم وأن تصل كافة المساعدات لمستحقيها بشكل يكفل لهم الحياة الآمنة والكريمة، فضلا عن الترويج للإتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين ومراقبة مدى امتثال الحكومات للقانون الدولي، وتوفير المساعدات المادية والإغاثية مثل الأغذية والمياه والرعاية الطبية والمأوى للمدنيين الفارين[2].

---

[1] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، النظام الأساسي للمفوضية السامية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،" 14 جوان 1950، اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرار 428(د-5)، ص ص 9 .11.

[2] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ا، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، النظام الأساسي للمفوضية السامية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق، ص 12.

خ- تدريب موظفي الوكالات الحكومية وغير الحكومية والتواصل مع هيئات حقوق الإنسان ذات الصلة.

ثانيا: استراتيجية البحث عن حلول دائمة ومستديمة

على اعتبار أن المفوضية الأممية هي المسؤول الدولي عن حماية اللاجئين؛ وكونها احدى المؤسسات التي تعمل في إطار الأمم المتحدة؛ فإنها تضطلع بدور هام يتمثل في إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين في ثلاث مجالات رئيسية هي[1]:

أ- سياسة الإعادة إلى الوطن الأم: تتركز جهود المفوضية على تعزيز الإعادة إلى الوطن، ولهذا فهي تقيم مكتبا واحدا على الأقل في بلد اللجوء ومكتبا آخر في بلد المنشأ، ومن ثمة تتم أنشطة المفوضية القائمة على عملية الإعادة إلى الوطن على جانبي الحدود، حيث ينظم موظفوا المفوضية الميدانيين حملات إعلامية لتوعية اللاجئين بالحالة المتغيرة في بلدهم الأصلي أو منطقتهم الأصلية وبأي اتفاقيات سلام أو غيرها من الاتفاقيات التي تم إبرامها.

ب- إدماج اللاجئين في البلدان التي التمسوا اللجوء فيها: قد لا يستطيع اللاجئون العودة الى ديارهم أو لا يرغبون في ذلك لأنهم قد يواجهون الاضطهاد المتواصل، وفي مثل هذه الظروف إذا لم يتوقع حدوث عودة طوعية، تقوم المفوضية السامية بالمساعدة على إيجاد وطن جديد لهم في بلد اللجوء وبالتالي يكون من الأفضل توطين اللاجئين في البلد المضيف -بموافقة حكومة اللجوء-تحت مسمى الإدماج المحلي مع الحرص على أن تتم عملية الإدماج وفق أبعادها القانونية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

ت- اعادة التوطين في بلد ثالث: في كثير من الأحيان تصبح إعادة التوطين في بلد ثالث الحل الوحيد لمشكلة اللجوء، إذا ما تعذر على اللاجئ العودة إلى وطنه أو اندماجه أو بقاءه آمنا في البلد المضيف، حيث يمكن أن يعيش في بلد ثالث يمكن إعادة توطينه فيه بشكل دائم، لأجل ذلك تعمل

[1] - كنزة عشاشة ورابح زغوني، "جهود المفوضية الأممية في إدماج اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة: المعايير القانونية والقيود التطبيقية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد06، عدد 01(2021)، ص 453.

المفوضية السامية على زيادة أماكن التوطين ووجهاته وتطوير طرق جديدة لتمكين تنقل اللاجئين بين الدول بما في ذلك الكفالة الخاصة والقبول الإنساني وبرامج جمع الشمل[1].

ثالثا: الاستراتيجية الوقائية

نظرا لتفاقم أزمة اللجوء عالميا يتوجب على المفوضية السامية ألا تكتفي بسياسة "رد الفعل" ولكن ضرورة البحث عن العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى حدوثها واحتواءها، وذلك من خلال محاولة التحكم في الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى النزوح ومعالجتها بطريقة دبلوماسية، كالقيام بالمصالحة بين أطراف النزاع، تخصيص منطقة آمنة للنازحين، فضلا عن تكاثف الجهود بين الأجهزة السياسية والإقتصادية للمجتمع الدولي وهي تعتبر خطوة استباقية ترمي إلى الأمد البعيد بهدف معالجة الأوضاع التي يمكن أن تتأزم يوما ما وتؤدي إلى نزوح قسري للعديد من الأشخاص، ومعالجة هذه الأزمات تتطلب اتخاذ إجراءات وتستلزم وضع مؤسسات سياسية ديمقراطية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان والنهوض بالإقتصاد الوطني ومعالجة الأوضاع الداخلية . وإيجاد بيئة نظيفة... الخ[2].

المطلب الثاني: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين: طبيعة عملها، وسائل وأساليب تمويلها

عملت المفوضية السامية للأمم المتحدة منذ تأسيسها على تحقيق مهام إنسانية وإجتماعية بعيدا عن المسائل السياسية، وذلك من خلال توفير الحماية القانونية والمساعدة الانسانية للاجئين، كما تبحث المفوضية السامية تحت إشراف الأمم المتحدة عن ايجاد حلول دائمة لهم بمساعدة الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بهدف تسهيل عودة اللاجئين الإختيارية إلى دولهم الأصلية، أو ادماجهم في مجتمعات استقرار جديدة أو توطينهم في بلد ثالث، وهو ما يجعل مهمتها تخلوا من أي طابع سياسي خاصة في ظل منح المفوض السامي امكانية الاستقلال وعدم التأثر بتدخلات الحكومات

[1] – كنزة عشاشة ورابح زغوني، مرجع سابق، ص 454.

[2] – بوجمعة حنطاوي وحمحاوي مختار، "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولية الحماية في ظل المتغيرات الدولية،" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02(2017)، ص ص 404.402.

المختلفة من خلال انتخابه مباشرة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة [1]، وهو ما حدده نص المادة الثانية من النظام الأساسي للمفوضية السامية فيما يخص اختصاصات ووظائف المفوضية:" **ليس لعمل المفوض السامي سمة سياسية، بل هو عمل إنساني إجتماعي، القاعدة فيه أنه يعالج شؤون مجموعات وفئات من اللاجئين**"[2].

ورغم الجهود الإنسانية والإجتماعية التي تضطلع بها المفوضية السامية، إلا أنها لا تحوز أي سلطة لإجبار أو ارغام الدول على اتخاذ أي إجراءات لمصلحة اللاجئين، فهي تعتمد أساسا على محاولات لإقناع الدول ودعوتها لعقد المؤتمرات الدولية خاصة باللاجئين أو المشاركة فيها، والعمل على ابرام اتفاقيات مع الحكومات تهدف إلى تحسين أوضاع اللاجئين ومراقبة تطبيق هذه الاتفاقيات، ووضع آليات اتصال بالحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا اللاجئين. وهو ما تجسد عمليا على أرض الواقع، حيث نجد أن المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين اضطلعت بأدوار هامة، حيث إنّها ساهمت في عودة تقريبا 370000لاجئ كمبودي الفارين إلى تايلاند المجاورة بين عامي 1992 و1993، وأعادت عام 1994 حوالي 1.6 مليون موزمبيقي لاجئ إلى دولتهم قبل انتخابات 23 أكتوبر 1994م[3].

أما فيما يتعلق بالوسائل التي تعتمدها المفوضية الأممية في أداءها لمهامها الخاصة بإدارة قضايا اللاجئين وحمايتهم فقد رتب القرار428(5) على الحكومات مجموعة من الإلتزامات القانونية تعتبر وسائل وآليات قانونية لعمل المفوضية يمنحها إياها قانونها الأساسي، والتي تتمثل أساسا في صياغة ووضع مختلف الترتيبات القانونية التي تحدد حقوق وواجبات اللاجئين اتجاه الدولة التي التمسوا اللجوء فيها وتشجيع تنفيذ أي إجراءات الهدف منها هو تحسين أوضاع اللاجئين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها، بالإضافة إلى توثيق مختلف المعلومات والمستجدات المتعلقة بأوضاع

[1] – مصطفى سلامة حسين، "تسييس المنظمات الدولية المتخصصة "(بيروت: الدار الجامعية، 1991)، ص ص 18.22.

[2] – المفوضية السامية للأمم المتحدة، النظام الأساسي للمفوضية السامية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع اسابق، ص 08.

[3]– Haut commissariat des nation unies pour les réfugiés, " les réfugiés dans le monde de: Enquête de solution " (paris :édition la découverte,1995),p102. Vu le 15/11/2020 14:45

وأحوال اللاجئين[1]. وهو الأمر الذي حدده بدقة نص المادة الثامنة من النظام الأساسي للمفوضية: "**يجب على المفوض السامي توفير الحماية للاجئين الذين يشملون اختصاص مكتبه**"[2]، حيث تم حصر مهام المفوضية في الأفراد الذين ينطبق عليهم وصف "لاجئ" فقط، غير أنه تم توسيع نطاق المهام تدريجيا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لتشمل أشخاصا آخرين مثل الأشخاص النازحين داخليا وهذا بموجب القرار 2958 لعام 1972[3].

أما بالنسبة للوسائل المادية أو ما يعرف "**بالتمويل**" فتعتمد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الأموال التي تحصل عليها من مصادر حكومية وخاصة(الحكومات، المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية، الشركات والأفراد) في عمليات الإشراف على تنفيذ الاتفاقية المتعلقة باللاجئين وتلبية الاحتياجات الإنسانية للحفاظ على حياة اللاجئين، ووضع اجراءات فعالة وعادلة للجوء، وكذا الاضطلاع بتنفيذ برامجها الاعتيادية المتعلقة بمساعدة اللاجئين في العودة إلى أوطانهم أو ادماجهم في المجتمعات المضيفة وتقوم بتوزيعها على الوكالات الخاصة التي تعتبرها مؤهلة بشكل أفضل لتوفير تلك المساعدة، بالإضافة إلى ذلك تلقى المفوضية قسطا محدودا من المساعدة لا يتعدى 2% من الميزانية العادية للأمم المتحدة وهو لا يكاد يغطي النفقات الإدارية لها[4].

وعلى مدار الستين عاما الماضية منذ انشاءها، ارتفعت ميزانية المفوضية جذريا، يرجع ذلك من ناحية إلى اتساع أعمال المفوضية ونطاقها، ومن ناحية أخرى ارتفاع عدد الأشخاص الذين ترعاهم، ففي سنة 1951 كانت ميزانيتها السنوية تبلغ 300,000 دولار، لترتفع إلى أكثر من مليار دولار أمريكي في أوائل تسعينات القرن الماضي وتصل سنة 2012 الى 4,3 مليار دولار أمريكي، بعد أن

[1] – حسام لعناني، مرجع سابق، ص747.

[2] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق، ص06.

[3] – حسام العناني، مرجع سابق، ص 747.

[4] – جمال فورار العيدي، مرجع سابق، ص 362.

كانت 1,8 مليار دولار سنة 2008م[1]، هذا وتعد ميزانية المفوضية في تغير دائم حسب حركة الهجرة واللجوء عبر العالم.

ورغم أن المفوضية تعتمد في تمويلها على التبرعات والهبات من عدد كبير من الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، غير أن معظم تمويلها يأتي من عدد صغير من الدول الصناعية الرئيسية، ففي سنة 1999 على سبيل المثال بلغت التبرعات التي قدمتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلدان أوروبا الغربية 97 بالمائة من جميع التبرعات الحكومية المقدمة للمفوضية، إلا أن اتساع واستمرار أزمات اللاجئين وتعددها أسفر عن ما يمكن تسميته (بإرهاق الدول المانحة) وكان له أثر سلبي على عمليات التمويل، حيث أدى إلى انخفاض الدعم المالي المقدم للمفوضية بدرجة كبيرة من الاحتياجات المتوقعة، ولذلك فقد سعت المفوضية إلى توسيع قاعدة المانحين، فالتجأت إلى دول الخليج العربي الغنية، كما شجعت القطاع الخاص لتمويل برامجها الإنسانية[2]، وهو ما يعكس جليا بأن المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين تعتمد في إدارة أموالها على مدى رغبة الدول في تقديم التمويل اللازم لها وهي بذلك تفتقر إلى الإستقلال المالي، ما يعني أن إدارة مسألة اللاجئين تعتمد على رغبة وسياسة الدول ومصالحها في التعاون.

المطلب الثالث: تكاثف الجهود بين المفوضية السامية والهيئات الدولية الأخرى

بعد أن أصبح اللجوء من الأزمات الإنسانية الأكثر تعقيدا على اعتبار أنه يهدد السلم والأمن الدوليين ويستدعي ضرورة التدخل من قبل الدول والهيئات الدولية، ضاعفت المفوضية السامية جهودها المبذولة لتوسيع وتعزيز شراكاتها مع الدول ومختلف الأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، وذلك بهدف إدارة الأزمة وتوفير الحماية الكافية واللازمة للاجئين وسعيا منها لتحقيق أقصى قدر من التكامل والديمومة في عملها لمصلحة اللاجئين.

[1] – بلال حميد بديوي حسن، "دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"(رسالة ماجيستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2016)، ص 98.

[2] – جمال فورار العيدي، مرجع سابق، ص 363.

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الفرع الأول: شراكة المفوضية السامية مع الدول والمنظمات الدولية الحكومية

تعمل المفوضية السامية في سبيل توفير وتفعيل الحماية الدولية للاجئين على توسيع شبكة الشراكات والتعاون مع مختلف الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى، حتى تتمكن من تقديم المزيد من المساعدات الفعلية التي تعين اللاجئ على تحمل ومقاومة الظروف الصعبة التي يمر بها بسبب اللجوء، لذلك قامت المفوضية بفتح فروع ومكاتب لها في العديد من الدول ليكون هناك اتصال فعال مع تلك الحكومات إضافة إلى تقديم المساعدات القانونية والإدارية لها فيما يخص شؤون اللجوء.

أما فيما يتعلق بعلاقة المفوضية مع المنظمات الحكومية، فقد أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة عمل تقوم على التعاون الوثيق والتنسيق مع هذه المنظمات من أجل تفعيل الحماية الدولية، وذلك من خلال إدماج نصوص في نطاق الإتفاقيات التي تعقد في إطار هذه المنظمات لصالح الأشخاص الذين يعتبرون بحاجة للحماية الدولية مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالهجرة، واتفاقية الضمان الإجتماعي لمجلس أوروبا، بالإضافة إلى عقد المفوضية السامية العديد من الإتفاقيات مع البنك الدولي من أجل الحصول على الأموال لبعض المشاريع الخاصة باللاجئين من أجل تمكينهم من الإعتماد على أنفسهم في الحصول على قوتهم اليومي[1]، وذلك تجسيدا لمبدأ التعاون الدولي باعتباره مبدأ أساسي في القانون الدولي نابع من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين من خلال تظافر جهود الدول والمنظمات للوفاء بالتزاماتها القانونية وواجباتها الأخلاقية اتجاه هذه الفئة من الأشخاص–اللاجئين–، خاصة وأن تجارب الماضي أثبتت أن أكثر ترتيبات التضامن وتقاسم الأعباء نجاحا مع حالات التدفق الجماعي هي التي لا تقتصر على وجه الحصر على بلدان المنطقة المعنية* .

كما نصت المادة 12 من النظام الأساسي للمفوضية السامية لسنة 1950 على أنه "**يجوز للمفوض السامي أن يدعو الوكالات المتخصصة للتعاون معه**"[3]، وعليه يمكن للمفوضية السامية أن

---

[1] – بلال حميد بديوي حسن، مرجع سابق، ص 102.

* – من بين هذه التجارب مثلا يمكن الإشارة إلى حالة اللاجئين في كوسوفو 1999.

[3] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق، ص 12.

تستفيد من خبرة مختلف المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة فمثلا في مجال إنتاج الزراعة نجد (منظمة الأغذية والزراعة)، أما في مجال تعزيز الرعاية والخدمات الصحية لملايين اللاجئين والمشردين قسرا فنجد(منظمة الصحة العالمية)،وفي المجال التعليمي هناك منظمة (اليونيسكو)، أمّا في مجال رعاية الأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء ووضع برامج خاصة بهم فنجد منظمة (اليونيسيف)، أما في مجال توفير الأغذية الأساسية للاجئين فمثال ذلك (برنامج الغذاء العالمي) [1]. وفي ذات السياق، دعت المفوضية إلى الدخول في شراكات جديدة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على المستوى الإقليمي، فظهرت جوانب أخرى للتعاون والتنسيق الدائمين بين المفوضية السامية و المنظمات الحكومية الإقليمية من خلال عقد العديد من المؤتمرات والندوات الخاصة باللجوء ومن الأمثلة على ذلك اتصالها الدائم مع الإتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا بهدف اعتماد الآليات اللازمة لتفعيل الإتفاقيات والنصوص المعنية بالحماية الدولية للاجئين[2]، وتقديم حلول لهم والحصول على الدعم المادي من دول الإتحاد، وكذلك التعاون مع اللجنة الدولية للهجرة الأوروبية من أجل إعادة توطين العديد من اللاجئين في أوروبا وخارجها مع دعم المجتمعات المضيفة في نفس الوقت[3].

حافظت المفوضية على علاقة وثيقة مع مجموعة واسعة من المنظمات الإقليمية الأخرى على غرار منظمة الوحدة الإفريقية، جامعة الدول العربية وقد أسفرت هذه العلاقة عن صدور إعلان قرطاجنة لعام 1984م، وعقد المؤتمر الخاص باللاجئين في أمريكا الوسطى سنة 1989م، الإتفاقية الإفريقية الخاصة باللجوء لسنة 1969م وعقد مؤتمر دولي حول وضع اللاجئين في إفريقيا سنة 1979م، وإصدار إعلان القاهرة الخاص بحماية اللاجئين والنازحين في العالم العربي لسنة 1992، وإبرام الإتفاقية العربية الخاصة باللاجئين لسنة 1994م[4].

الفرع الثاني: شراكة المفوضية السامية مع المنظمات غير الحكومية (ONG):

يعتبر اللجوء إحدى التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تتجاوز قدرات المفوضية الأممية وامكانياتها، خاصة في مجال تقديم الإحتياجات المتزايدة للنازحين داخليا واللاجئين، الأمر الذي جعلها

[1] –بلال حميد بديوي حسن، مرجع سابق، ص 102

[2] – الهلسة أيمن اديب سلامة، "الحماية الدولية لطالب اللجوء" (مصر: دار النهضة العربية، 2002)، ص 342.

[3] – جمال العيدي فوراري، مرجع سابق، ص 364.

[4] – جمال العيدي فوراري، مرجع سابق، ص 364.

تُؤسس مبادرة تُعنى بالتعاون بينها وبين مئات المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم بهدف زيادة الاهتمام المشترك بقضايا اللاجئين، توزيع المساعدات والخدمات اللوجيستية (المأوى، الصحة، التغذية، مشاريع التعليم)[1]، خصوصا وأن الآونة الأخيرة عرفت ظهور العديد من المنظمات غير الحكومية ويعود ذلك إلى الوعي والإدراك بضرورة الاستجابة لمتطلبات المجتمع الدولي، وكذا الدور الذي تلعبه هذه المنظمات على الصعيد العالمي ما جعلها تنال اعتراف منظمة الأمم المتحدة بوصفها شريكا فعالا في إدارة مختلف القضايا الإنسانية لما لديها من المرونة والكفاءة والبعد عن التوترات السياسية حيث باتت هذه المنظمات تعتبر السلطة الثالثة في العالم بعد الحكومات والأحزاب السياسية[2].

وللمنظمات غير الحكومية تاريخ حافل في التعامل مع اللاجئين، فقد فرضت الطبيعة الإنسانية والبعد غير التنفيذي الذي كانت تتميز به المفوضية السامية في أيام نشأتها الأولى، بروز المنظمات غير الحكومية وازدياد نشاطها وحضورها على الصعيد العالمي بوصفها جهات فعالة تتولى مهمة تقديم الخدمات للاجئين، ففي حين أن المفوضية كانت مهتمة بالتخطيط والتنسيق كان الجانب التنفيذي للبرامج يقع إلى حد كبير على عاتق المنظمات غير الحكومية نظرا للخبرة الواسعة التي تمتاز بها في إطار حماية اللاجئين وذلك بسبب تعاملها المباشر معهم [3]، وكانت البوادر الأولى للتعاون بينهما في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي حين ساهمت حوالي 100 من الجمعيات الطوعية الوطنية والدولية في عمليات المساعدة الخاصة بالمهجرين قسرا جراء الحرب العالمية الثانية[4].

تَطوَّر عمل المفوضية وحجمه في التعامل مع أزمات اللاجئين الناشئة في ثمانينات القرن الماضي، ولاسيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى كما تطورت علاقاتها مع مجموعة واسعة من

---

[1] – فريد برق وسميحة برق،" دور الهيئة الاممية في حماية حقوق اللاجئ السوري"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد03 (2018)،ص 1026 .

[2] – جوني حسن، "المنظمات غير الحكومية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان"، مجلة صادرة عن كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، العدد 89 (2014)، ص 02.

[3] – جمال العيدي فوراري، مرجع سابق، ص365.

[4] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "تاريخ الشراكة ين المفوضية والمنظمات غير الحكومية"، أطلع عليه بتاريخ 23 جوان،2020، الساعة 13:12 https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2640.html

المنظمات غير الحكومية الإنسانية المتصلة باللاجئين، فهي مرتبطة حاليا باتفاقات رسمية مع ما يزيد عن 500 منظمة غير حكومية، ويتم بموجب هذه الاتفاقات توجيه ربع الميزانية العالمية للمفوضية(300 دولار سنويا) بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المنظمات غير الحكومية ولهذا تعد الشريك الأساسي للمفوضية في عملية توصيل الإغاثة الإنسانية وفي تنفيذ برامج المساعدات خاصة فيما يتعلق تقديم المساعدة القانونية للاجئين فكل ما يحتاج إليه اللاجئ هو النصح والتوجيه أثناء تواجده في الدولة التي التمس اللجوء فيها وتيسير تعاملاته مع الجهات المختصة بدراسة طلبات اللجوء[1]، ومن الأمثلة عن هذه المنظمات: اللجنة الدولية للصليب الاحمر، منظمة أوكسفام (OXFAM)، منظمة أطباء بلا حدود، (Médecins sans frontiers)، منظمة كير (CARE)، مركز قانون اللجوء (centre Law Refugee)[2].

إضافة إلى ذلك فإن المنظمات غير الحكومية تقوم بخدمات متنوعة لصالح للاجئين في جميع مراحل اللجوء، فبداية تحذر هذه المنظمات من خطر التحركات القسرية وتداعياتها قبل وقوعها، وذلك من خلال مراقبة مختلف الممارسات المتعلقة بحقوق الانسان في دولة المنشأ وتوثيق الانتهاكات، ومن ثم نشرها من اجل تحفيز الضمير العالمي وتنبيه المجتمع الدولي، ومن أبرز المنظمات التي تقوم بهذا الدور منظمة العفو الدولية (Amnesty International)، ومنظمة مراقبة حقوق الانسان (Human Right Watch)[3].

المبحث الثاني: بروز قضية اللاجئين السوريين

أسفرت التحولات السياسية أو ما يصطلح عليها "بالثورات الشعبية" أو "الربيع العربي" التي شهدتها بعض الدول العربية ومنها سوريا منذ عام2010 إلى خلق تحديات كبرى ساهمت في خلق فوضى عارمة في المنطقة، ومن بين هذه التحديات تنامي وتيرة الحراك الديموغرافي للاجئين والنازحين داخليا والتي وصلت تداعياتها ليس فقط إلى البلدان التي عاشت هذه الحروب داخلها بل أيضا إلى المنطقة كلها والعالم بأسره.

[1] –جمال العيدي فوراري، مرجع سابق، ص 366.

[2] – بلال حميد بديوي حسن، مرجع سابق، ص 104.

[3] –الهلسة أيمن اديب سلامة، مرجع سابق، ص 342.

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المطلب الأول: كرونولوجيا ظاهرة اللاجئين السوريين

في ظل تنامي ظاهرة اللجوء والهجرة القسرية في مختلف قارات وبلدان العالم، أثبتت إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريرها السنوي يوم 20 جوان 2016 المصادف لليوم العالمي للاجئين أن منطقة الشرق شهدت عمليات نزوح واسعة وصلت إلى مستوى قياسي لا مثيل لها بسبب النزاعات المسلحة التي نشأت فيها والناتجة عن العديد من العوامل الداخلية والخارجية مما أثر على بنية نظامها السياسي والإقتصادي والإجتماعي وخاصة منها سوريا[1].

لم يشهد العالم أزمة بحجم أزمة اللاجئين السوريين التي لفظتها الحرب الأهلية السورية ورتبت مأساة إنسانية غير مسبوقة منذ كوارث الحرب العالمية الثانية، كما أجبرت الملايين من المدنيين على الهجرة على المستويين الداخلي والخارجي[2]، فقد واكبت سوريا ثورات الربيع العربي، حين شهدت الأراضي السورية ثورة شعبية بدأت بمظاهرات انطلقت في فيفري2011 خرج فيها الشعب السوري مناهضا للظلم والاستبداد الذي يعانيه من قبل نظامه، ثم امتدت وأصبحت على نطاق جماهيري واسع، غير أن السلطات السورية قابلت موجة الانتفاضة بحملة أمنية شرسة أدت إلى قتل الآلاف، فتنوعت أدوات النظام في قمع الحراك الثوري منذ لحظاته الأولى، واتضح أن مقاربة "العنف الممنهج" هي المقاربة الأنجع بمنظوره، فمن مجرد انتفاضة شعبية سلمية تحولت الأزمة السورية إلى حرب أهلية حقيقية مفتوحة على مصرعيها.[3]

استمر احتدام الصراع في سوريا بشكل غير مرشح للانتهاء على المدى القريب، لاسيما في ظل حالة الاستقطاب الواضح بين القوى الإقليمية والدولية، وبات الوضع الإنساني في سوريا يشكل تحديا كبيرا لتصنَف هذه الأخيرة من الدول الأكثر خطورة نتيجة الصراع الداخلي بين النخب السياسية

---

[1] – أسماء صالحي، "دور المؤسسات الدولية غير الحكومية في حماية اللاجئين بعد2011: سوريا–السودان، فلسطين، الجزائر أنموذجا،" مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 12(2018)، ص139.

[2] – فاطمة أودينة، "أزمة اللاجئين السوريين: بين المأساة الانسانية وفشل الحلول الدولية"(ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي الثاني حول اللاجئون في الشرق الأوسط: الأمن الانساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، جامعة اليرموك، الأردن، 20–22 أكتوبر،2017)، ص 111.

[3] –"Syrian refugee crisis: Facts, FAQs, and haw to help" , July 11, 2020, It hase been viewed 14/02/2021 at 17:44
https://www.worldvision.org/refugees-news-stories/syrian-refugee-crisis-facts

والمعارضة وتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية ما أدى إلى تفاقم الأزمة إلى أعلى مستوياتها معلنة عن كارثة إنسانية فاقت كل التوقعات، ودفعت بالملايين من السوريين في ظروف متعددة وبأشكال مختلفة الى اللجوء والهجرة نحو مناطق أكثر أمنا واستقرارا[1]، معرضين أنفسهم لخطر الموت في عرض البر والبحر بحثا عن الأمن والحماية الدولية من المجتمع الدولي.

حيث أكدت احصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2019 أن هناك أكثر من 6ملايين و700 ألف لاجئ سوري في العالم، وأكثر من6ملايين و200ألف سوري من النازحين داخليا، فيما يحتاج أكثر من 11 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في سوريا[2].

الشكل رقم 01: يوضح توزيع النازحين السوريين داخل سوريا سنة 2019

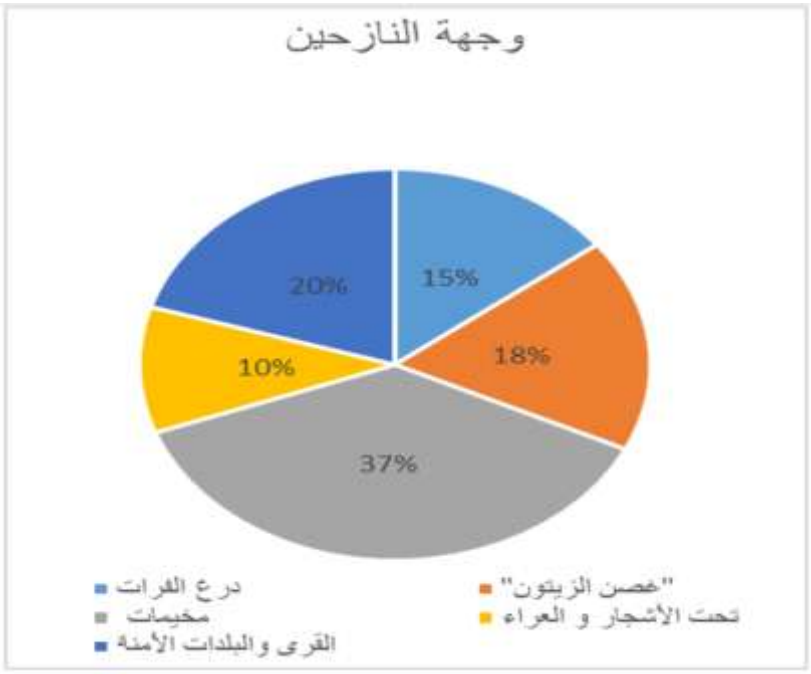

المصدر: معن طلاع، "تقرير حول مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الازمة والتسوية في سوريا"، 2020، 04.

[1] – معن طلاع، " مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الازمة والتسوية في سوريا"، تقرير مقدم من طرف مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص 02.

[2] – المرجع نفسه.

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وأمام تمدد الحرب واشتداد القتال خاصة في غياب أفق الحل السياسي وفي ظل الصمت الرهيب للمجتمع الدولي تغيرت وجهة الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين من الداخل إلى الخارج، فقد رمت الأزمة السورية بظلالها وتبعاتها على البلدان المجاورة رغم أن غالبية هذه البلدان تعاني إقتصاديا وإجتماعيا على غرار الأردن ولبنان والعراق إلا أنها فتحت أبوابها أمام السوريين، وفيما يتعلق بالأرقام الخاصة بتوزيعهم فهي كالتالي:

الجدول رقم 02: يوضح توزيع اللاجئين في دول الجوار حسب احصائيات سنة 2019

الدول المضيفة	إحصائيات عدد اللاجئين السوريين لسنة 2019
تركيا	3 ملايين و600 ألف
لبنان	929 ألف لاجئ
الأردن	662 ألف لاجئ
العراق	245 ألف
مصر	131ألف

الجدول من إعداد الطالبة بناء على احصائيات تقرير معن طلاع، "تقرير حول مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الأزمة والتسوية في سوريا"، 2020، 04.

احتلت تركيا المرتبة الأولى حيث تمركزت فيها الغالبية العظمى من اللاجئين السورين والذين بلغ عددهم3 ملايين و600 ألف لاجئ سوري، بينما يستضيف لبنان والأردن وهما أصغر وأفقر بلدين في المنطقة عددا كبيرا من اللاجئين بصورة غير متكافئة، إذ احتلت لبنان المرتبة الثانية من حيث عدد اللاجئين السوريين حيث يوجد بها حوالي 929 ألف لاجئ، كما لجأ إلى الأردن 662 ألف لاجئ سوري، ويستقبل العراق 245 ألف لاجئ سوري، بينما ضمت جمهورية مصر 131 ألف لاجئ منذ بداية الأزمة، وتعود هذه النسب الكبيرة للاجئين السوريين في هذه الدول إلى موقعها المحاذي لبؤرة النزاع في سوريا وبالتحديد في أربعة بلدان تجاور سوريا مباشرة (تركيا، لبنان، العراق، الأردن،) وأعداد كبيرة أيضا في مصر، وقد تحملت هذه الدول عبئا كبيرا باستيعاب ملايين ومئات الآلاف من الأشخاص وخصصت الكثير منها موارد كبيرة للاجئين.

الشكل رقم 02: يوضح توزيع اللاجئين السوريين في دول الجوار سنة 2019

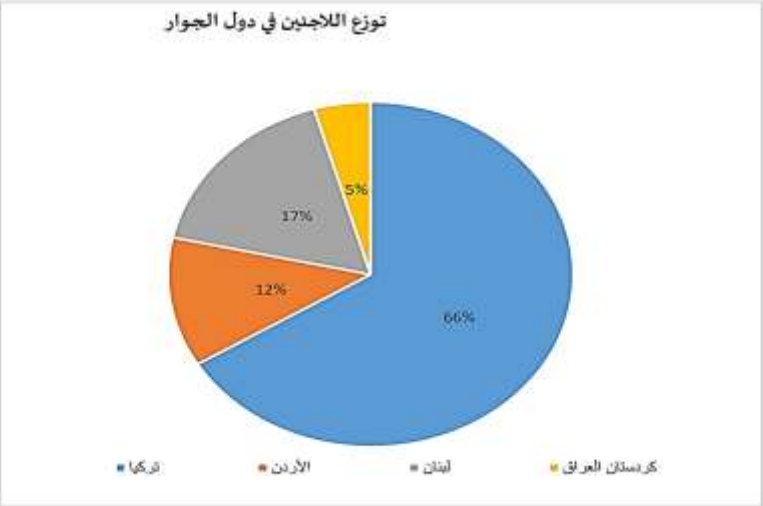

المصدر: معن طلاع، "تقرير حول مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الازمة والتسوية في سوريا"، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص04.

إن الإستقرار في دول الجوار هو عملية معقدة وغير مرغوب فيها مقارنة مع معايير الحياة الأوروبية خاصة وأن باقي الدول العربية نادرا ما فتحت أبوابها للاجئين السوريين، وفي مثل هذه الظروف العسيرة كان على دول الخليج والدول العربية الأخرى استقبال السوريين بدون قيد أو شرط، وبغض النظر عن خلفيات المواقف والصراع الدائر في سوريا، وبذلك إستوعب اللاجئون السوريون مسبقا الخذلان العربي[1]، ولهذا اضطر الآلاف من السوريين إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية واختاروا أوروبا كوجهة أساسية لهم سيما بعد أن قررت العديد من الدول العربية غلق حدودها في وجوههم والمطالبة باقتسام الأعباء مع المجتمع الدولي، وقد قدمت الدول الصناعية برامج القبول القانونية لعدد معين، وهو الأمر الذي أحدث جملة من التحولات على الطرق الرئيسية للهجرة حيث كانت معظم مناطق العبور تكون من خلال إيطاليا، لذلك اختار اللاجئون السوريون طريق شق البحر المتوسط (عن طريق تركيا واليونان) ليجدوا أنفسهم مضطرين للمخاطرة بحياتهم في البحر وعبر قوارب الموت من أجل الوصول إلى القارة الأوروبية لتصبح رحلة اللجوء من سوريا أكثر صرامة[2].

[1] – وليد يونسي، مرجع سابق، ص 448.

[2] – Adrian Edwards, "Needs soar as number of Syrian refugees tops 3 million", It hase been viewed 14/05/2020 at 17:58, https://www.unhcr.org/

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وفي سنة 2015 تحول البحر الأبيض المتوسط إلى بوابة رئيسة أمام اللاجئين والمهاجرين السوريين إلى أوروبا، وذلك بعد أن توقفت السفارات عن إصدار التأشيرات وإغلاق جميع الطرق البرية وتحصينها، فوفقا لبيانات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لقي أكثر من 3580 شخصا مصرعهم في محاولات العبور[1].

خريطة رقم 01: مخاطر الحدود البرية والبحرية التي تواجه اللاجئ أو المهاجر الى أوروبا.

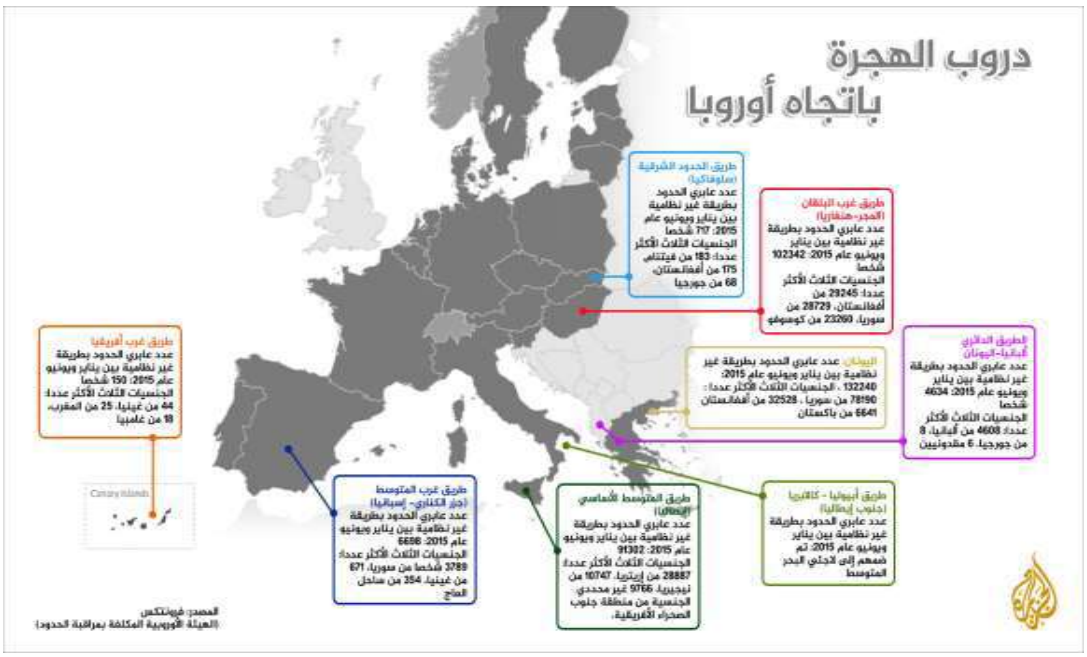

المصدر: وليد يونسي، "تداعيات ازمة اللاجئين على أمن الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية"، المجلد 10، العدد01(2019)، ص 449.

ووصل في نفس السنة 1.5 مليون مهاجر غير شرعي إلى الإتحاد الأوروبي عبر مختلف الطرق، إذ عبر أكثر من 850 ألف البحر بين تركيا واليونان، و150 ألف آخرين إلى إيطاليا من الساحل الليبي ويشكل السوريون ثلث هؤولاء المهاجرين، فاعتبارا من ديسمبر 2015 كان إجمالي

[1] – " الأمم المتحدة عن اللاجئين عام 2015: مليون لاجئ نصفهم سوريون وصلوا الى أوروبا في "2015، تقرير مقدم من طرف مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، (2015)، اطلع عليه يوم 15 جانفي، 2022 ، الساعة 18:41

http://www.asharqalarabi.org.uk _ad-id!341775.ks#.X_q_0nZKjIU

طالبي اللجوء السوريين في الإتحاد الاوروبي 897 ألف بعد أن إرتفع هذا العدد من 235 ألف في غضون سنة واحدة، وقد بدأت نسبة كبيرة من هذه الزيادة في ربيع 2015 وبلغت ذروتها في أكتوبر من نفس العام حين وصل العدد إلى 156ألف[1]. هذا وقد إحتلت ألمانيا صدارة دول الاتحاد الاوروبي كأكثر دولة استقبالا للاجئين السوريين حيث ضمت 770 الف لاجئ سوري، والسويد 122 ألف لاجئ، وكندا 40 ألف لاجئ، بينما استقبلت الولايات المتحدة الامريكية 16 ألف لاجئ[2].

الشكل رقم 03: يوضح توزع اللاجئين السوريين في بعض دول أوروبا والعالم حسب احصائيات سنة 2019

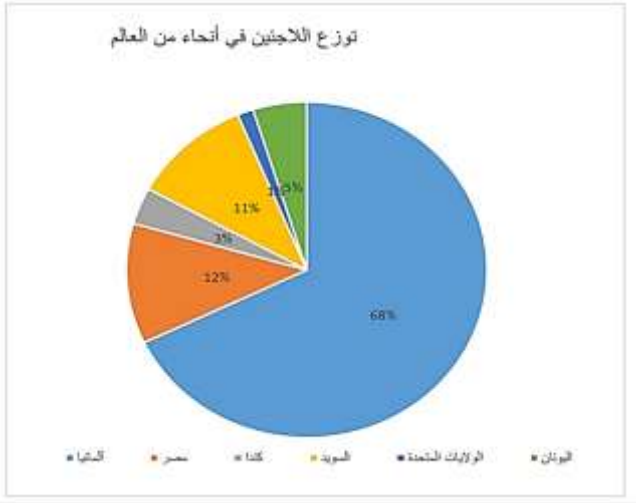

المصدر: معن طلاع، "تقرير حول مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الازمة والتسوية في سوريا"، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص04.

بغض النظر عن الإحصائيات والأرقام التي تعبر عن اللاجئين السوريين متناقضة أو غير متناقضة، إلا أن الواقع السوري يعبِّر بصدق عن كارثة إنسانية يواجهها الشعب السوري باستمرار

[1] – إبراهيم سعد البيضاني، ناهد علي، "موقف الولايات المتحدة من مسألة اللاجئين السوريين" (ورقة بحث قدمت للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديامان، تركيا، 13-14 ماي 2016)، ص 722.

[2] –" Humanitarian response IDP and Spontaneous Returnee Movements ", It hase been viewed 14/05/2021 at 17:44 http://bit.ly/2QhfTTH

ويشهد لها العالم والمجتمع الدولي، وهوما أدى إلى اخراج أزمة اللاجئين من إطارها الضيق لتتحول إلى أزمة عالمية تسببت في تداعيات إجتماعية وإقتصادية وأمنية داخل البلدان المضيفة والمنطقة وعلى العالم بصفة عامة.

استنادا إلى ما سبق، تشكل أزمة اللاجئين السوري تهديدا متزايدا للسلم والأمن بالمنطقة، فضلا عن النظم الإقتصادية والإجتماعية للبلدان المجاورة، فمشكلة اللاجئين ليست مشكلة سوريا والشرق الأوسط فقط، بل هي مشكلة تستدعي تدخل العالم أجمع. حيث إن المأساة الإنسانية التي يتعرض لها السوريون بسبب اضطرارهم إلى الهجرة تعد مشكلة تواجه العالم أجمع. ووصلت إلى مرحلة تشكل خطرا على أمن واستقرار المنطقة والنظام العالمي. لذلك استدعى البحث محاولة طرح وتحليل أهم أسباب تفاقم أزمة اللاجئين السوريين.

المطلب الثاني: عوامل تفاقم أزمة اللاجئين السوريين

انطلاقا من تحليل وضعية اللاجئين السوريين في الداخل والخارج يتضح أن نوعية الأسباب والعوامل التي تتحكم في حركية اللاجئين متشعبة ومتعددة ومعقدة بسبب طبيعة النزاع الدائر في سوريا وتعدد الأطراف الفاعلين فيها، إلا أن هناك عوامل تستدعي الوقوف عندها لأهميتها في تجاوزات الأزمة السورية بصفة عامة وأزمة اللاجئين السوريين بصفة خاصة وهي كالاتي:

أولا: العامل الأمني واستمرار الصراع المسلح:

لقد كان للعامل الأمني دور مهم في تدفق اللاجئين السوريين وذلك بسبب أعمال العنف والجرائم الانسانية التي ارتكبها النظام السوري وحلفائه ضد المدنيين بالإضافة إلى سياسات حصار المدن وخنقها وتجويعها التي أدت إلى هروب جماعي للسكان وفرارهم من بؤر القتال في عدة مناطق في سوريا مثل حلب، ادلب، الغوطة وريف دمشق إلى دول الجوار لتزداد عمليات اللجوء والنزوح بشكل غير مسبوق بعد استخدام النظام الإستبدادي والعنف المفرط بالأسلحة الثقيلة والفتاكة بجميع أنواعها بغرض الضغط على المدنيين للقبول بالشروط التي يفرضها، وهي إما استعادة سيطرته أو التهجير كعقاب لمن لا يقبل بشروط التسوية والمصالحة معه[1].

[1] –فاطمة أودينة، مرجع سابق، ص 112.

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إن المقاربة العسكرية التي مارسها النظام السوري ضد شعبه وفقدانه القدرة على أن يكون ملجأ وحاضنة للسوريين كان لها الدور الأكبر في الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين نحو مختلف مناطق العالم، فالملايين من معارضيه هم في نظره أعداء وبدلا من احتوائهم عمل على تهجيرهم[1]، حتى أصبحت سوريا تشهد سياسة تفريغ لمدن بأكملها في إطار استراتيجية الأسد لإعادة تصميم ديمغرافي بل ويمنع المدنيين من العودة الى ديارهم بنشر القوات النظامية لإعاقة عودتهم، كما أن الاعتقالات والعمليات الانتقامية التي ينتهجها نظام الأسد ضد المدنيين أدت الى نزوح جماعي إلى دول الجوار طالبين الحماية الدولية.[2] ضف إلى ذلك مسألة المفقودين التي طفت على السطح واكتشاف جرائم سجن "**صيدنايا**" التي أثارت الرأي العام والمجتمع المدني، فحسب المنظمة الدولية لحقوق الإنسان فإن أكثر من 13 ألف شخص أعدموا في سجن صيدنايا بدون محاكمات من قبل النظام بين 2011 و2015 بتهمة معارضتهم لنظام الأسد كل ذلك ساهم في تفاقم أزمة اللاجئين السوريين وفرارهم الى دول أكثر أمنا[3].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد ازدادت حملات التهجير القسري وأصبحت بشكل جماعي وبأرقام كبيرة في منتصف عام 2012 بعدما استخدم النظام السوري سياسة المجازر الممنهجة بحق بعض المدن والتي كان الهدف منها إحداث تغيير ديمغرافي في هذه المناطق أبرزها "مجزرة الغوطة " أو ما يعرف "بمجزرة الكيميائي" حيث أدى استخدام الأسلحة الكيميائية التي ارتكبتها قوات النظام السوري في حق المدنيين إلى زيادة معاناتهم واجبارهم على الفرار من منازلهم و وتفريغ مدن وبلدات بأكملها من السكان مما زاد من معاناة المدنيين التي تناقلتها وسائل الاعلام العالمية، وشاهد العالم كله مدنيين فارين من القتل الممنهج إلى دول الجوار، فهناك "أدلة دامغة ومقنعة" تؤكد استخدام النظام السوري لغاز الأعصاب السارين وغاز الكلور المحظورة دوليا، فمنذ 2013 والنظام السوري يستخدم الأسلحة الكيماوية المحرمة دوليا ضد المدنيين والتي أثبتها خبراء السلاح الكيماوي، كانت من أشهرها

---

[1]– Wimmen, Heiko, "Syria's Path From Civic Uprising to Civil War", Carnegie Endowment for International Peace (2016)It has been viewed 12/2/2020, at18:22 https://goo.gl/DoKx7k

[2] – محمود حسين،" الديمغرافيا السورية في حسابات التسوية"، أطلع عليه يوم 12 جويلية، 2020، الساعة 13:33 https://studies.aljazeera.net/en/node/5202

[3] – منظمة العفو الدولية، "المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والابادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسوريا "(لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية،2017)، ص 06.

مجزرة الغوطة المجاورة لدمشق في 21 أوت 2013 والتي راح ضحيتها أكثر من 1450 قتيلا أغلبهم من الاطفال والنساء[1].

وأثبتت الأدلة التي حصلت عليها منظمة الأمم المتحدة من خلال البعثة الأممية المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيمياوية على أن هذه الأخيرة استخدمت على نطاق واسع نسبيا في سوريا ضد المعارضين والمدنيين[2]، حيث توصل تحقيق البعثة الأممية إلى استنتاج يؤكد استخدام "غاز السارين" بواسطة صواريخ أرض–أرض في سوريا وعلى نطاق واسع وفي عدة مناطق، مثل حلب، ريف دمشق، حماة وادلب، وعلى الرغم من أن هذا التقرير لم يحدد الجهة المسؤولة عن استخدام هذا الغاز السام، إلا أن ردود فعل دولية ومن منظمات غير حكومية تعالت لتندد بشدة استخدام هذه الأسلحة المحرمة دوليا، فعقب هجوم الغوطة شهد تصعيد مفاجئ لتوتر دولي لاسيما واشنطن وباريس ولندن، حيث اتهمت هذه الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي النظام السوري بالوقوف وراء هذا الهجوم واعتبروه جريمة حرب، يعاقب عليها القانون الدولي[3].

وهو ما عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة "**بان كي مون**" قائلا: "إن استخدام السلاح الكيماوي في سوريا يعتبر جريمة عسكرية وانتهاكا سافرا لبروتوكول جينيف عام 1925 الخاص بحظر السلاح الكيماوي في الحرب" وأضاف قائلا "إن الأسرة الدولية يجب أن تحاسب المخالفين وتقتنع أن السلاح الكيماوي لن يستخدم أبدا في العمليات الحربية"، فيما نفى النظام السوري وقوفه وراء الهجوم وألقى الاتهام على المعارضة السورية، في حين اعتبرت روسيا نتائج التقرير الأممي بالمسيس ووصفت النتائج التي توصل إليها محققوا الأمم المتحدة بأنها تصورات مسبقة وذات صبغة سياسية تخدم مصالح الدول الغربية المتمثلة رحيل الأسد، وتجنبا لاستصدار قرار تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة، انضمت سوريا في 14 سبتمبر 2013 الى اتفاقية حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها (CWC) واتفقت روسيا والولايات المتحدة الامريكية

[1] – فاطمة أودينة، المرجع السابق، ص 113.

[2] – مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، "ردود الفعل على تقرير الامم المتحدة بخصوص استخدام الكيماوي في سوريا"، اطلع عليه يوم 12 جولية،2020، الساعة 10:33
/ http://www.asharqalarabi.org.uk

[3] – فاطمة أودينة، مرجع سابق، ص 112.

بشأن وضع إطار عمل لإزالة وتدمير الترسانة الكيماوية السورية بموجب قرار 2118 وقامت بالمهمة دول أجنبية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في أعالي البحار مباشرة بعد صدور قرار مجلس الأمن 2118 وفق جدول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OIAC)[1].

ثانيا: التدخلات الأجنبية في سوريا

يعود واحد من العوامل التي كانت وراء لجوء السوريين إلى دول الجوار ومناطق أخرى بحثا عن الحماية إلى التدخلات الخارجية أهمها التدخل الروسي في سوريا، والذي يعتبر من أبرز الداعمين ماديا ومعنويا لنظام الأسد بكافة الإمدادات من معدات وموارد بشرية، ففي سنة 2015 بدأت روسيا بتوجيه أولى ضرباتها العسكرية على الأراضي السورية واستعمالها –تجريبها– لأسلحة جد متطورة على المدنيين، حيث تتهم العديد من الدول والمنظمات الدولية روسيا بقصف منشآت وأحياء يقطنها مدنيون في سوريا، فضلا عن القصف الممنهج والمدروس على المستشفيات والمراكز الصحية راح ضحيتها المئات من المدنيين والكوادر الطبية والجرحى، فحسب المنظمة غير الحكومية "المجتمع الطبي السوري الأمريكي "L'ONG SAMS"، فإن الضربات الروسية والسورية قامت بقصف متعمد لأكبر مستشفيين في حلب الواقعتين في جزء المعارضة وأدت الى توقفهم عن الخدمة[2].

بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية للقطاعين الصحي والغذائي فعلى الرغم من أن سوريا من الموقعين على اتفاقية جنيف 1949م والتي تعطي الحصانة للكوادر الطبية والجرحى والمرضى والأسرى، لكن حسب مفهوم النظام هم أعداء الدولة بسبب علاجهم المصابين الجرحى، وعليه اعتمد النظام المدعوم من روسيا وإيران استراتيجية تهدف إلى محاصرة جيوب المقاومة السورية في حلب لكي تستلم.

ومن التدخلات الخارجية في الأزمة السورية أيضا مشاركة أطراف إقليمية مثل تدخل حزب الله إلى جانب النظام السوري بشكل علني في بداية عام 2013، وحزب الديمقراطي الكردي المتحالف مع النظام، بالمقابل الدعم الخليجي والتركي لقوى المعارضة في سوريا والعديد من المقاتلين عبروا الحدود

[1] – "ردود الفعل على تقرير الامم المتحدة بخصوص استخدام الكيماوي في سوريا"، مرجع سابق، http://www.asharqalarabi.org.uk/

[2] – "Syrie: Les deux plus grand hôpitaux d'Alep Bombardé", Vu le 12/3/2020,18 :00 www.lefigaro.fr/international/2016/09/28/01003_20160928ARTFIG00189-syria-lesdeux-plus-grands-hôpitaux-d-alep-bombardes-alep

من الدول المجاورة المدعومين من قبل دول إقليمية ودولية ازداد الوضع تعقيدا في سوريا، كون كل طرف متصارع في الساحة السورية يخدم أجندات مختلفة[1]، وهو ما أدى إلى استمرار المعدلات المرتفعة لتدفق اللاجئين إلى دول الجوار.

ثالثا: الإرهاب وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية

ساهمت سيطرة تنظيم داعش على مناطق عديدة في سوريا في ترهيب وقتل السوريين على غرار منطقة الشرق السوري التي شهدت عمليات مكثفة ومتواترة لتنظيم داعش دفعت جزاء من سكانها للنزوح وجعلت الباقين وقودا للحرب، فتنظيم داعش ارتكب أبشع الجرائم في حق السورين مما تسبب تهجيرهم، فحسب المرصد السوري لحقوق الانسان فإن تنظيم الدولة الإسلامية أعدم أكثر من 4600 سوري خلال 32 شهرا من خلافته في سوريا من بينهم أطفال ونساء رميا بالرصاص أو الحرق في محافظات كريف دمشق ودير الزور والرقة وحلب[2]، ويضاف إلى ذلك الفقر والضغوط الإقتصادية التي كان لـ "داعش" دور في التسبب بها من خلال سيطرته على منابع النفط ومحطات الكهرباء مما حرم مناطق كثيرة من الاحتياجات الأساسية، فقد استغلت الجماعات الإرهابية فوضى السلاح وتجارة السلاح المنتشرة عبر الحدود وظروف الفوضى وانهيار أسس الدولة وخلاياها في كل مكان في سوريا ما دفع الكثيرين من مغادرة سوريا[3].

رابعا: غياب الحل السياسي للأزمة السورية

من أسباب لجوء السوريين تخاذل المجتمع الدولي في إيجاد حل للقضية السورية ولشعب ناضل من أجل الحرية والديمقراطية نتيجة التقييم الخاطئ لأبعادها، وتنصل الدول الكبرى في تحمل مسؤولياتها الأخلاقية اتجاه الشعب السوري مقابل انحيازها إلى أطراف الصراع بالتمويل والتدريب العسكري، فمنذ بداية الأزمة السورية عام 2011 انخرطت الأمم المتحدة في الملف السوري وطرحت

---

[1] – المركز الكردي، "الصراع المسلح في سوريا: نظرة عامة استجابة الولايات المتحدة،" اطلع عليه يوم 22 جويلية، 2020، الساعة 11:22

http://www.nlka.net/news/details/350

[2] – المرصد السوري لحقوق الأنسان، "تنظيم لدولة الإسلامية يعدم أكثر من 4600 شخصاً خلال 32 شهراً من "خلافته" في سوريا"، أطلع عليه يوم 17جويلية،2020، الساعة 15:33 https://www.syriahr.com

[3] – اياد جبر، "مراحل تطور الأزمة السورية"، مجلة البيان، العدد 342 (2015)، ص 75.

عدة مبادلات بهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة والوصول إلى تطبيق الإنتقال السياسي في سوريا لكن جهودها كانت تتعثر في كل مرة وتزايدت مؤشرات استحالة حلها نتيجة تدخل أطراف متعددة، مما جعل الأزمة تنتقل من حرب أهلية إلى حرب بالوكالة تتصارع فيها قوى خارجية متعددة ولهذا تزايد حراك اللاجئين بحثا عن مناطق آمنة[1].

وما زاد من تعميق أزمة اللاجئين السوريين "الفيتو الروسي والصيني" في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار يدين نظام الرئيس بشار الأسد ما أدى إلى تجميد فاعلية مجلس الأمن وجعله يبدوا وكأنه جزء من المشكلة وليس جزءا من الحل، فقد ساهم استخدام كل من روسيا والصين حق النقض (الفيتو) في عجز مجلس الأمن للتصدي لأعمال العنف في سوريا وتعذر اتخاذ اجراءات صارمة تؤثر على الحكومة السورية وتضع حدا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بسبب عدم توافق الدول الكبرى واستمرار القتل الممنهج للنظام السوري وحلفائه بصورة وحشية ويومية ضد المدنيين، من هنا أظهرت مواجهة مجلس الأمن للقضية السورية استحالة التوصل إلى قرار توافقي يضع حدا لجرائم الحرب والإنسانية ضد المدنيين بسوريا طالما أنه مشلولا بالفيتو الروسي الصيني.

بالإضافة إلى فشل مهمة أول مبعوث أممي كوفي عنان في احلال السلام في سوريا ثم جاء الدور على الأخضر الابراهيمي مبعوثا مزدوجا من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى سوريا لأنه وضع خطة تشترط رحيل الأسد وهو ما اعتبر انحيازا للجيش الحر وقوى المعارضة، ضف إلى هذا كله فان فشل مفاوضات "أستانا" لوقف إطلاق النار ومفاوضات جنيف 1.2.3 تسبب في تفاقم مأساة اللاجئين والنازحين والى هذه الأخيرة دون حل[2].

خامسا: العامل الإقتصادي والإجتماعي

تسبب الأزمة السورية في اختلالات كبيرة في الإقتصاد السوري ما أدى إلى تفشي الفقر المدقع وانتشار البطالة، مع عدم الحصول على الرعاية الصحية أو انعدامها وتراجع المساعدات النقدية

[1] – ابراهيم احمد عبد السامرائي، "مجلس الامن الدولي والقضية السورية، "مجلة جامعة جيهان–اربيل العلمية، العدد 01 (2017)، ص 151.

[2] – نور الدين حشود، "جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، دفاتر السياسة والقانون، العدد16(2017)، ص 71.

وصعوبة العيش بل الإحالة على الفقر في مستوياته القصوى ضمن ما يسمى عملية "**الإفقار المطلق**"[1]، إضافة إلى العقوبات الإقتصادية المفروضة على الدولة السورية والتي انعكست أثارها بشكل مباشر على المواطن السوري وساهمت في أن يقصد المهجرين قسرا من السوريين دولا أخرى بحثا عن وضع أكثر أمنا واستقرارا[2].

إن الخسائر التي قد تسببها استمرار الأزمة بين السكان المدنيين أو حتى الأطراف المتصارعة فضلا عن التدمير الواسع للبنى التحتية للدولة (مستشفيات، مدارس، شبكات الكهرباء، المياه...الخ) واختفاء شبه تام لهذه البنى والثروات التي كانت تتمتع بها سوريا نتيجة استخدام القوة المفرطة من أطراف الصراع أو بعضها والغرض منها يتحدد في التأثير على أحد الأطراف وهي الإستراتيجية التي اتبعها النظام السوري لعزل المدنيين وحصارهم وتجويعهم قصد استسلامهم وإلى إضعاف المعارضة السورية، كل ذلك أدى بالمدنيين إلى ترك منازلهم قسرا والنزوح إلى مناطق أخرى واللجوء نحو البلدان المجاورة.

سادسا: العامل النفسي

بالتمعن في مختلف الأرقام والإحصائيات يتبين أن الوضع داخل سوريا أصبح مأسويا ودون أي نهاية في الأفق، حيث أصبح الشعب السوري يعيش في ظروف بعيدة عن ظروف الحد الأدنى للعيش الإنساني وفي وضع يمتاز بعدم الأمان بالإضافة إلى الخوف المستمر وعدم القدرة في الحصول على مستلزمات العيش كل ذلك أدى الى تراكم المشكلات النفسية للاجئين والدفع بهم للفرار نحول دول أخرى بحثا عن وضع أفضل[3].

لقد كان للحرب السورية أثار نفسية حادة على الشعب السوري الذي أصبح مهدَّد في حياته وبقائه، وإذا كانت طبيعة الإنسان أنه يفر عندما يشعر بخطر ما فإن بشاعة الجرائم المرتكبة في حق المدنيين التي تسبب في قتل وتشريد الآلاف أدت إلى زرع الرعب والخوف في نفوس الملايين وفقدان

[1] –سليم حميداني ومريم فلكاوي، "معطيات الفقر واحتياجات الأمن في تجمعات الهجرة واللجوء"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 30(2021)، ص 218.

[2] – سميرة ناصري،" دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية: دراسة حول الأسباب والتداعيات،" مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 06(2019)، ص 274.

[3] – ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص 52.

الأمل في أفق إيجابي لأزمتهم وهو الأمر الذي دفع بهم إلى الفرار وترك منازلهم بحثا عن الأمان والاستقرار حتى لو تطلب الأمر الانطلاق في رحلات خطرة أو غير مشروعة[1].

ما يمكن قوله، أن لكل حرب آثار سلبية تشمل تهجير المدنيين أو دفعهم بطريقة غير مباشرة إلى اختيار اللجوء إلى دول أخرى، لكن أسباب النزوح واللجوء في سوريا تعددت بتعدد الأطراف والجهات الفاعلة في سوريا وما قام به النظام السوري وإرهاب داعش أكبر تهديد حيث تسبب بأكبر موجة لجوء للسوريين عرفها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، فالتهديد الأول لتفاقم أزمة اللاجئين السوريين هو النظام السوري الذي فقد شرعيته من قبل شعبه والمجتمع الدولي كافة بسبب العنف الممنهج الذي مارسته قوات النظام إلى جانب الميليشيات المتحالفة معه من قصف للمدن والأرياف وارتكاب المجازر بحق المدنيين حتى بلغ الأمر تسهيل النظام لجوء السوريين إلى الخارج في محاولة منهم لإحداث تغيير ديمغرافي في مناطق الغالبية السنية ليملئها لاحقا بأنصاره من ايران والعراق ودول أخرى[2].

أما التهديد الآخر الذي تسبب في لجوء السوريين نحو مناطق أخرى هو الإرهاب، فالصراع السوري وغياب حل سياسي يُنهى أسباب الأزمة في سوريا فتح أبوابه على مصراعيه لجذب الإرهابيين من الميليشيات التكفيرية والتي أدت دورا مهمًّا في تهجير السوريين بممارستها أفظع الجرائم وباتت تشكل تهديدا ليس للدولة السورية فحسب وإنما تهديدا دوليا بهجماتهم الإرهابية التي تخطت الحدود والقارات.

المطلب الثالث: أثار اللجوء السوري إقليميا ودوليا

يمكن لتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة أن يزعزع استقرار المجتمعات في حال لم يتم التعامل معه بالطريقة المناسبة، في هذا السياق ارتفع منسوب انعدام الاستقرار في البدان المضيفة بالتوازي مع تفاقم أزمة اللاجئين السوريين فهذه الأخيرة التي تحولت بسبب تعقد خريطة الصراع السوري المتعددة

[1] – فاطمة أودينة، مرجع سابق، ص 114.

[2] – أحمد محمد طوزان، "ظاهرة اللجوء السوري بين الحاجات والسياسات" (سوريا: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016)، ص 25.

الأطراف وتشابكه من أزمة داخلية سورية إلى أزمة عالمية بامتياز امتدت آثارها الأمنية والاقتصادية والإجتماعية إلى دول الجوار والمنطقة والعالم بصفة عامة.

الفرع الأول: آثار اللجوء السوري على البلدان الإقليمية المضيفة

فرضت أزمة اللاجئين السوريين على الدول المجاورة التي تتصدر قائمة الدول المضيفة ضغوطا كبيرة لأنها تبذل قصارى الجهد للعناية بهذه الموجات السكانية المهددة بالخطر، حيث تواجه الدول المجاورة تحديات كبيرة في استيعاب الكم الهائل من اللاجئين السوريين المتوافدين عليها والذي يزيد يوما بعد يوم، ففي حين تحملت ثلاثة بلدان مجاورة وهي تركيا، لبنان، الأردن لوحدها عبئ استضافة معظم اللاجئين السوريين، توزع الباقي منهم على العراق، ومصر وباقي دول شمال افريقيا، وفيما يلي سيتم عرض أهم دول الجوار التي تأثرت من تدفقات اللاجئين السوريين علما أن هذه التأثيرات تختلف من بلد لآخر نظرا لحجم الإمكانيات.

01- **تركيا:** تعد تركيا واحدة من البلدان المضيفة لإيواء اللاجئين السوريين؛ والأكثر تأثرا بالأزمة السورية منذ أشهر الأزمة الأولى، لأن تدفق اللاجئين كان أوَّل ما بدأ إلى تركيا التي أعلنت مساندتها لهم ورفضت أن تغلق حدوها أمامهم أو تمنعهم من الفرار إلى أراضيها[1]، حيث ارتأت الحكومة التركية إطلاق تسمية "**ضيوف**" بدلا من كلمة لاجئين على السوريين الذين لجئوا الى تركيا[2].

منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011، أعلنت تركيا عن خطتها لتطبيق "سياسة الباب المفتوح" **Open Doors Policy** أمام حركة اللاجئين القادمين إليها والفارين من النزاع السوري بحثا عن السلم والأمن[3]، بحيث جرى فتح الحدود أمام العابرين السوريين من دون قيد أو شرط، حتى أن كثيرين دخلوا إلى تركيا من دون وثائق إثبات شخصية مثل جواز السفر أو بطاقة هوية ورافق هذا الإجراء الرسمي

---

[1] – محمد زاهد جول، "الموقف التركي من قضية اللاجئين السوريين"، صحيفة القدس العربية"(2015)، اطلع عليه يوم 19 ماي، 2020، الساعة 10:10

https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF

[2] – نور مارتيني، "اللاجئون السوريون في تركيا من رمضاء الموت إلى نار المفوضية"، اطلع عليه يوم 6 جويلية،2020، الساعة 15:06

https://orient-news.net/ar/news_show/6140

[3] -Feyzi Baban and Suzan Ilcan, "Syrian refugees in Turkey: pathways to precarity, differential inclusion, and negotiated citizenship rights" ,Journal of Ethnic and Migration Studies N43(2017), p 47.

تعاطف واحتضان شعبي تركي لهؤلاء السوريين نتيجة التقارب الإجتماعي والثقافي بينهم[1]، غير أن استمرار العنف في سوريا والذي أصبح غير مرشح للتسوية في الأمد القريب وتعقد الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية دون التوصل إلى حل هذا الصراع، أدى إلى تزايد تدفق أعداد اللاجئين لتتحول تركيا بذلك إلى أكبر دولة مضيفة للسوريين في العالم بعدد إجمالي بلغ أكثر من 3ملايين و600 الف لاجئ سوري بتركيا حسب إحصائيات سنة 2017 [2].

وعملت تركيا على تقديم استجابة فعالة ومساهمة كبيرة ليس فقط من حيث أعداد اللاجئين الذين تؤويهم فحسب، وإنما أيضا من حيث الموارد المالية التي خصصتها لهم، لكن في مقابل ذلك خلَّف تواجد اللاجئين السوريين العديد من الآثار على الحكومة التركية المضيفة على مستوى القطاع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والأمني. فمن الناحية الأمنية، أدت الأوضاع الصعبة والقاسية الناتجة عن توافد اللاجئين السوريين في تركيا الى توفير أرضية خصبة للجماعات الإجرامية المنظمة فضلا عن تجنيد المقاتلين وتجسد ذلك من خلال تطرف عناصر ومجموعات سورية لاجئة وتنفيذها لعمليات إرهابية داخل تركيا[3]، فالحكومة التركية تخشى من تسرب عدد من الإرهابيين من تنظيم داعش وسط موجات النزوح التي تدخل الأراضي التركية والتي تشكل خلايا نائمة للتنظيم داخل تركيا وأن تقوم بأعمال إرهابية كبيرة مماثلة لتفجير أنقرة الذي راح ضحيته 100 شخص في 10 أكتوبر 2015[4]، والتفجير الذي وقع في بلدة الريحانة التركية في محافظة هاتاي في 11 ماي 2013 والذي راح ضحيته 48 مواطن تركي وثلاثة سوريين نفذته عناصر تابعة للنظام السوري[5]، فضلا عن سلسلة

---

[1] – فايزة سارة، "مستقبل السوريين في تركيا،" جريدة الشرق الأوسط، العدد 13736(2016)، اطلع عليه يوم 14 افريل،2020 ،الساعة 08:52

/https://aawsat.com/home/article/683871

[2] – مثنى فائق مرعى ومحمد شطب عيدان ،" سياسة تركيا ازاء ملف اللاجئين السوريين...الطبيعة والتفاعلات"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد03 (2018)، ص 969.

[3]– شامية فادي، "أثر الأزمة السورية على دول الجوار ومشكلة اللاجئين"، مجلة رؤية تركية، المجلد 04، العدد 02(2015)، 84.

[4] – عمرو محمد،" تبعات أزمة لاجئين جديدة على تركيا إثر القصف الروسي على حلب"، جريدة الرياض، العدد 17400(2016)، ص 06.

[5]- "The Rising Costs of Turkey's Syrian Quagmire, International Crisis Group" , Europe Report N°230, Istanbul (April 2014) , p 36.

التفجيرات الأخرى التي تعرضت لها تركيا في بداية 2016 والتي ضربت مناطق مختلفة وراح ضحيتها عشرات من الأشخاص[1]، فقد أدت الهجمات الإرهابية التي طالت تركيا إلى زيادة التظاهرات والآراء المناهضة للهجرة وبرزت مخاوف حول إمكانية استغلال الإرهابيين لحركة النزوح باتجاه تركيا وهو ما شكل تحديا أمنيا في غاية الخطورة.

من ناحية أخرى، التدفق الكبير للاجئين السوريين على تركيا لابد أن يلقي بثقله على اقتصادها من خلال استنزاف الخدمات والبنى التحتية والمنافسة على التوظيف في سوق العمل فبالرجوع إلى تقييم الأثر الاقتصادي والإجتماعي للأزمة في سوريا تبين أن هناك تراجع في قيمة التبادل التجاري بين البلدين فقبل الأزمة السورية كانت هناك تجارة نشطة بين البلدين تركيا – سوريا حيث تشير الإحصائيات لحجم هذه التجارة يقدر بنحو 2.3 مليار دولار أمريكي سنة 2010 وذلك قبل أن تنهار إلى نحو نصف مليار عام 2012 وهذا مرتبط بالأزمة السورية أكثر من اللاجئين أنفسهم، أما معدل الصادرات فقد وصل إلى 43 مليون دولار أمريكي في عام 2011 لكنه تراجع إلى 24 مليون في عام 2012[2].

كان لأزمة اللاجئين السوريين تأثير على القطاع الاقتصادي التركي لكن ليس بنفس حدة التأثير مقارنة بالدول الأخرى المجاورة لسوريا، حيث صرح الرئيس التركي أردوغان أنفقت تركيا 40 مليار دولار على اللاجئين السوريين منذ عام 2011 كتكاليف لإيواء أكثر من 3.6 مليون لاجئ وتزويدهم بمختلف الخدمات: الصحة، التعليم، وسواها من الخدمات الأساسية نتج عنه ارتفاع تكاليف المعيشة من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وذلك بسبب كثرة الطلب على الغذاء مقابل انخفاض وقلة المنتوج الغذائي وهذا بسبب الأزمة السورية التي عطلت تدفق المدخلات الزراعية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج الزراعي في المناطق الحدودية[3]، ضف إلى ذلك منافسة السوبين للأتراك في سوق العمل في قطاعات الإقتصاد غير الرسمي بأجور أقل مقارنة بالعمالة

[1] – عبير شليغم، "تأثير ازمة اللاجئين السوريين على الامن التركي" (ورقة بحث قدمت للملتقى العلمي الدولي الاول حول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديامان، تركيا، 13–14 ماي، 2016)، ص 759.

[2] – المرجع نفسه، ص 766.

[3] – محمد سهيل الدروبي وآخرون، "الأثر الاقتصادي للجوء السوري في تركيا"(تركيا: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2020)، ص 25

التركية مع ملاحظة أنهم لا يقومون بدفع الضرائب على النقيض من العمالة التركية شكل ضغوطا كبيرة ومنافسة شديدة خاصة في بعض القطاعات مثل: قطاع الخدمات كالمطاعم والسياحة، تجارة التجزئة والصادرات، بعض أنشطة القطاع الصناعي، كما أدى تواجد العديد من اللاجئين في المناطق الحضرية الى ارتفاع أسعار العقارات بشكل غير مسبوق[1].

أما التأثير من الناحية الاجتماعية، تتميز مجموعة اللاجئين السوريين في تركيا بتنوعها الكبير ويتمركزون في جنوب شرق منطقة الأناضول التي شهدت توترات محتدمة بين الحكومة التركية والإنفصاليين الأكراد ومن شأن دخول لاجئين جدد على المعادلة من أكراد وإيزديين وأشوريين وتركمان وغيرهم أن يؤثر بشكل كبير على المسائل المحلية الاخرى، وهو ما أدى إلى انتشار المخاوف من أن تؤثر الهويات المتعددة للاجئين السوريين على الهوية التركية كالتأثير على اللغة، العادات، التقاليد أو أن يتم استخدام طائفة معينة لتغليب مصالح طوائف بعينها[2].

2- الأردن: بسبب تدفق اللاجئين السوريين، دفع الأردن ثمنا باهضاً نتيجة استقباله هذه الأعداد الكبيرة منهم منذ اندلاع الأزمة، فهو ثاني أكبر مضيف لهم في العالم، حيث أظهرت الإحصائيات المسجلة لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ولدى السلطات الأردنية لسنة 2017 إلى وجود أكثر من 600 ألف لاجئ سوري، حيث يعيش 21.5% فقط من اللاجئين في المخيمات على غرار مخيم الزعتري بينما يعيش الباقون في القرى والمدن الأردنية، في حين شهدت المنطقة الحدودية الشمالية الأردنية ظرفا استثنائيا منذ بداية الأزمة السورية نتج عنها دخول مئات الآلاف من اللاجئين السوريين[3].

إن تدفق اللاجئين السوريين شكل عبئا كبيرا على الأردن والتي هي في الأصل دولة فقيرة تعاني من مشاكل هيكلية وشح وقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية والاقتصادية الامر الذي أدى الى

---

[1] –Elizabeth Ferris and Kemal Kirişci, "Not Likely to Go Home: Syrian Refugees and the Challenges to Turkey and the International Community", (Washington: The brookings institution, 2015), p 11.

[2] – منى مصطفى محمد، "الادماج الصعب: تحديات ازمة اللاجئين السوريين في تركيا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة(2014)، اطلع عليه يوم 12 ماي، 2020، الساعة 11:00
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/657/

[3] – – قدر نايل سليمان الدغمي، "تداعيات اللجوء السوري على الأردن"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 05 (2018)، ص 11.

استنزاف الموارد المحلية المحددة وشكل ضغطا هائلا على البنية التحتية والخدمات فضلا عما ولده من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على المجتمع والدولة الأردنيين وخلق تحديات ضخمة على مختلف القطاعات[1].

فمن الناحية الإقتصادية، أضاف وجود أزمة السوريين أعباء اقتصادية كبيرة على الحكومة الأردنية في ظل الظروف الاقتصادية التي يعيشها وهو لم يخرج بعد من تبعات الأزمة المالية التي عصفت بالعالم والمنطقة نهاية عام 2008، ومن ثم تأثره بمعطيات الحراك الشعبي في المنطقة، فالاقتصاد الأردني أصغر الاقتصادات في منطقة الشرق الاوسط لأنه غير منتج يعتمد فقط على القطاع الخدماتي والسياحي وبعض الصناعات الاستخراجية ما يجعل حجم الصادرات الأردنية قليلا جدا مقارنة بحجم ما يستورد[2]. وتواجه الحكومة الأردنية صعوبة بالغة في مواصلة توفير خدمات الرعاية للسوريين إذ إن قدرا كبيرا من ميزانية الدولة في الأردن مخصصة لمجالات التنمية والخدمات يُوَجَّه إلى مساعدة اللاجئين بحيث بلغت تكلفة استضافة اللاجئين السوريين في الأردن خلال الفترة الممتدة بين 2011-2015 بنحو 6 مليار و700 مليون دولار أمريكي، [3]وعليه شكل اللجوء السوري تأثيرا وتحديا كبيرا للاقتصاد الأردني في وقت يعاني فيه من عجز كبير بالمديونية في ميزانيته وصلت إلى أكثر من 30 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى نمو اقتصادي بطيئ جدا، فضلا عن منافسة العمالة السورية للعمالة الأصلية وتفاقم جيوب الفقر وارتفاع حاد في أسعار المنتجات الأساسية[4]، ممّا نجم عنه تنافس بين المواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين للظفر بلقمة العيش وجعل الانفاق الحكومي تحت الضغط فبتزايد عدد اللاجئين السوريين في الأرياف تزايد الطلب على توفير الخدمات العامة (الصحة، التعليم،المياه..) من جهة وزيادة استهلاك المواد الأساسية من جهة أخرى[5].

---

[1] - UNHCR, "Countries hosting Syrian refugees: solidarity and burden sharing,"(Geneva: UNHCR Headquarters, 2013),p 6.

[2] – سفني ايريك ستايف وسلويف هيليسون، "آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني" (بيروت: منظمة العمل الدولية،2015)، ص 11.

[3] – عبد المالك بولشفار وناريمان نحال، "تداعيات الأمن السوري على الأمن الإقليمي: الأردن دراسة حالة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 01، العدد 02 (2017)، ص 119.

[4] – قدر نايل سليمان الدغمي، مرجع سابق، ص 14.

[5] – UNHCR, op cit, p.p 10.11.

الجدول رقم 03: يوضح وضعية الميزان التجاري الأردني والإنفاق الحكومي ومعدل البطالة (في الفترة 2011– 2016).

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة العجز	7755.6	9092	9906.9	10192.3	8975.8	8305.6
قيمة الانفاق الحكومي	6796.6	6862.1	7065.4	7852.9	7722.9	7948.5
معدل البطالة	%12.9	%12.2	%12.6	%11.9	%13.1	%15.3

المصدر: قويدر ابتسام، اللاجئون: فرصة أم عبئ على اقتصاديات الدول المضيفة: دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية20(2018): 60.

التعليق: تشير الإحصائيات إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري للأردن خلال سنة 2012 ليصل إلى 9092 مليون دينار أردني مقارنة بسنة 2011، كما تفاقم هذ العجز وبلغ ذروته سنة 2014 بقيمة 10192.3 مليون دينار أردني نتيجة زيادة حجم الواردات لتلبية الاحتياجات المصاحبة لزيادة السكان بالإضافة إلى انخفاض الصادرات بسبب فقدان مسار رئيسي للصادرات عن طريق سوريا اتجاه أوروبا والمناطق الأخرى التي كانت فيها سوريا طريق المعبر، في حين ارتفعت قيمة الإنفاق الحكومي سنة 2012 إلى 6862.1 مليون دينار أردني واستمر في التزايد سنة بعد سنة ليبلغ ذروته سنة 2016 بقيمة 7948.5 مليون دينار أردني نتيجة تفاقم الضغوط على البنى التحتية والخدماتية مثل الخدمات الاجتماعية المتمثلة في الرعاية الصحية، التعليم، المياه، الصرف الصحي....الخ، أما عن معدل البطالة فقد قدر بنسبة 12.2% سنة 2012 ووصل سنة 2016 الى أكثر من 15.3% نتيجة تزاحم اللاجئين السوريين على الوظائف وسوق العمل في الأردن وقبولهم برواتب أقل من الأردنيين ما أدى إلى تدهور ظروف العمل أكثر فأكثر في الأردن.

التفسير: فرضت أزمة اللاجئين السوريين ضغطا هائلا على الميزانية المالية الأردنية واتضح ذلك من خلال التكلفة الإضافية التي تحمَّلها الميزان التجاري والزيادة الكبيرة والمفاجئة في الإنفاق الحكومي

على قطاعاته المختلفة و يرجع ذلك إلى الزيادة السريعة في عدد المستفيدين من الخدمات(تعليم، صحة، مياه...)، ما شكل عبئا على ميزانية الحكومة الأردنية وجعلها تعتمد بشكل رئيسي على المساعدات الخارجية لمواجهة التحديات الاقتصادية من جهة، وتخفيض الدعم من أجل تقليل الضغط على الميزانية الوطنية من جهة أخرى وبالتالي اضعاف قدرة الحكومة الأردنية على تلبية احتياجات شعبها، وخلق حالة من التنافس بين السكان المحليين الذين يشعرون بالاستياء والظلم واللاجئين السوريين وهذا ينتج عنه تهديد للأمن المجتمعي والاستقرار في الأردن.

أما من الناحية الاجتماعية لا يمكن فصل البعد الإجتماعي عن الإقتصادي، فقد أثر وجود اللاجئين السوريين بشكل كبير على الميزان الديمغرافي والتركيبة الاجتماعية السكانية، تمثل ذلك في ارتفاع مستوى الجريمة والفقر والبطالة وعدم قدرة الدولة الأردنية على تلبية احتياجات مواطنيها وهو الحال الذي ينطبق على أي لجوء في أي دولة مما نتج عنه شعور المجتمعات المحلية بالإستياء والإقصاء وهذا ما يهدد الأمن المجتمعي في الأردن[1]، وبذلك فإن تدفق اللاجئين السوريين يشكل عبئا كبيرا على المجتمع الأردني والذي هو يعاني أساسا من ضعف في الخدمات الإجتماعية والإقتصادية والبنى التحتية والخدمات، كما كان له انعكاسات سلبية على نظام القيم والتقاليد الإاجتماعية وتغير نمط السلوك التقليدي في المجتمع الأاردني جراء الضغوط المجتمعية التي أفرزها الوجود السوري.

ومن الطبيعي أن يكون لمسألة اللاجئين السوريين تأثير سياسي وأمني على الأردن الذي سعى للفت أنظار المجتمع الدولي وكذا الجهات الدولية المانحة إليه للإستفادة من المكاسب السياسة والفوائد الإقتصادية كونه من أهم الدول المضيفة للاجئين السوريين، كان يتوقع فيها فرصة لجذب الاستثمارات الكبرى وتقديم المنح الميسرة له لمعالجة ما يعانيه من مشاكل إقتصادية وإجتماعية وتنموية مزمنة وعلى رأسها مسألتي الفقر والبطالة، لكن كل هذه التوقعات كانت سلبية بسبب عدم تقاسم مسؤولية اللاجئين بالتساو مع الدول التي تعهدت بدعم المجتمعات والدول المضيفة وعدم ايفاء غالبية الجهات المانحة بالتزاماتها المالية اتجاه الأردن من جهة[2]، ومن جهة أخرى يتجسد التأثير السياسي في استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين نتيجة استمرار الصراع في سوريا وعدم الخروج بحل

[1] – قدر نايل سليمان الدغمي ، مرجع سابق، ص14.

[2] – المرجع نفسه.

للأزمة وقبوله بإقامة اللاجئين على أرضه إقامة دائمة هذا يترتب عليه التزامات سياسية مستقبلية أهمها مسألة التوطين في حال عدم عودة اللاجئين الى بلادهم عودة طوعية[1].

وفي ذات السياق، فقد كان للانتشار السوري أثره على الأمن والاستقرار في الأردن حيث ظهر ذلك جليا من خلال تسلل خلايا تابعة للجماعات الإرهابية المسلحة، خاصة أن طول حدودها الشمالية المحاذية لسوريا تبلغ 375 كم، فقد حاولت هذه الجماعات تمرير مخططاتها وأفكارها ضمن جموع اللاجئين في المخيمات وخارجها مع استغلال الأطفال لتهريب الأسلحة من أجل تنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية[2]، وهو الأمر الذي دفع صاحب القرار السياسي الأردني إلى الأخذ بعين الاعتبار كل ما من شأنه صفو أمنه الداخلي وذلك من خلال الحد من انتقال تهديد التنظيم إلى الأراضي الأردنية عبر سلسلة من التحالفات مع الولايات المتحدة والانضمام إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العالم ومن ثم الشرق الأوسط سنة 2014 نظرا لإحساسها بالخطر الداهم على حدودهاّ الشمالية والشرقية لاسيما مع محافظة درعا السورية وبخاصة مع وصول عدد كبير من اللاجئين السوريين الذي تجاوز 600 ألف لاجئ كما تجلى ذلك في العمليات التفجيرية التي قام بها داعش في 2016 وتداعياتها على المواطن الأردني وهو ما بات يهدد الأمن القومي للأردن[3].

3- **لبنان:** وضعت أزمة اللاجئين السوريين لبنان أمام أزمة تحدي غير مسبوق، فقد أدى تطبيق الحكومة اللبنانية سياسة "الحدود المفتوحة" مع اللاجئين السوريين منذ بدء الحرب عام 2011 إلى لجوء كثر من مليون سوري إلى لبنان، مما خَلَّفَ تأثيرا كبيرا على الحكومة اللبنانية ودفع البلاد إلى حافة الانهيار[4].

حملت أزمة اللجوء السوري مضاعفاتها المأساوية التي تتعلق بتأثيرات ومخاطر اقتصادية ومالية واجتماعية هائلة تفوق طاقة الدولة وامكانات الخزينة العامة إذ أثرت سلبا على النمو

[1] - "ilham younes,la jordonie face a la crise syrienne",, vu le: 15/07/2020, 18:04 https://www.lesclesdumoyenorient.com/La-Jordanie-face-a-la-crise-syrienne

[2] – عبد المالك بولشفار وناريمان نحال، مرجع سابق، ص 116.

[3] – مسعود دخالة وليلى مسالي، "تداعيات ازمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن)"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 03، العدد 01 (2019)، ص 58.

[4] – "قضية اللاجئين السوريين في لبنان: التوصيف والآثار"، تقرير تحليلي صادر عن مركز جسور للدراسات، تركيا، جويلية 2019، ص 03.

الإقتصادي والمالي العام والبيئة الإستثمارية، وشكلت ضغطا كبيرا على الخدمات العامة من صحية وتربوية وازدياد الطلب على البنية التحتية المترهلة وعلى مرافق الدولة وعلى موازنة الدولة، فقد انخفض نمو الناتج المحلي ما بين 1- 1.5% بعدما كان بحدود 4-5% كما تراجعت السياحة بنسبة 59% وتضررت الصادرات اللبنانية بسبب اغلاق الطرق البرية من سوريا ولاسيما بعد سيطرة المعارضة السورية على المعابر مع الأردن، فضلا عن ارتفاع معدل البطالة الذي قدر سنة 2013 بنسبة 31% مقابل 27% سنة 2012 ووصل سنة 2016 الى 36%[1].

إن استمرار توافد اللاجئين السوريين وتمركزهم بنسب عالية في عدد من المناطق اللبنانية، في ظل غياب سياسة فعَّالة لمواجهة احتياجاتهم والتخفيف من أعباء وجودهم ساهم في حدوث تأثيرات سلبية على سوق العمل، حيث ازدحم باليد العاملة الرخيصة والماهرة ما أدى الى انخفاض كبير في أجور العمال ومن ثم تدني مستوى معيشة اللبنانيين وتزايد عدد الفقراء في لبنان إذ بلغت نسبة الفقر عند النازحين 70% وينتشرون في المناطق الاكثر فقرا وحرمانا في لبنان في حين ارتفعت نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر في الفترة الممتدة من 2012 الى 2014 الى 32% أي حوالي 170 ألف شخص[2] .

[1] – غازي وزني، "لبنان والنزوح السوري: التحديات الإقتصادية" (ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي حول لبنان والنزوح السوري: الاعباء وأولوية العودة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، لبنان، 10 أكتوبر، 2017)، ص ص 26.25.

[2] – المرجع نفسه، ص 27.

الجدول رقم04: يوضح التحديات الاقتصادية للاجئين السوريين على لبنان في الفترة بين 2010-2016.

السنوات/ القطاعات	النمو الاقتصادي	الاستثمارات الأجنبية	القطاع السياحي	عجز الميزان التجاري	القطاع العقاري
من 2010-2016	تراجع من 8% الى أقل من 1%	انخفاض من 4.9 مليار دولار الى 2.7مليار	انخفاض بنسبة 59%	تزايد حركة الاستيراد من 17.9مليار دولار الى 21,2 مليار دولار وتقلص الصادرات بنسبة 31%	تقلص بنسبة 30%

المصدر: غازي وزني، "لبنان والنزوح السوري: التحديات الاقتصادية"(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول لبنان والنزوح السوري: الاعباء وأولوية العودة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، لبنان، 10 أكتوبر، 2017)، ص21.

التعليق: تشير الإحصائيات في الجدول إلى أن تدفق اللاجئين السوريين منذ 2011 أدى إلى تباطئ عجلة النمو الإقتصادي بشكل قوي في الفترة 2010-2016 من 8% إلى أقل من 1% وهو ما أثر بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية الأساسية المحركة للاقتصاد في لبنان كقطاع سياحة الذي انخفض بنسبة 59% والقطاع العقاري الذي شهد تقلص بنسبة 30%، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية شهدت هي الأخرى انخفاض كبير في نفس الفترة من 4.9 مليار دولار إلى 2,7 مليار دولار في حين اتسع العجز في الميزان التجاري نتيجة تزايد حركة الاستيراد من 17,9 مليار دولار الى 21,2 مليار دولار وتقلص الصادرات بنسبة 31%.

التفسير: فرض توافد اللاجئين السوريين ضغطا هائلا على القدرات المالية للحكومة اللبنانية وإنفاق إضافي كبير على جميع قطاعات الخدمات والصحة والتعليم في ظل تراجع الدخل مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري وبالتالي خلق مشاكل ذات طبيعة مجتمعية متمثلة في تصاعد وتفاقم التوتر بين السكان المحليين واللاجئين السوريين وبالتالي النزاع حول الحاجيات الأساسية والذي يتحول بطبيعته الى تهديد للأمن القومي.

أما فيما يخص التأثيرات الإجتماعية فإن العامل الديمغرافي يعد خطرا كبيرا في مسألة تدفق اللاجئين السوريين على لبنان، خصوصا وأن لبنان دولة تتكون من طوائف وديانات متعددة ودخول أي طارئ سكاني سيغير كل المعطيات بحيث ترى إحدى الطوائف أنها مهددة من باقي الطوائف والديانات الأخرى، وبما أن الأغلبية من اللاجئين السوريين ينتمون إلى السُنَّة أَدَّى ذلك إلى إلحاق ضرر بالغ بالتوازن الطائفي والذي يعد شديد الحساسية بين السُنَّة والشيعة والمسيحيين، حيث ترى قطاعات واسعة من غير السُنة أن بقاء اللاجئين السوريين يتسبب في خلل ديمغرافي داخل التركيبة اللبنانية الدقيقة والهشة وترى فيه تهديدا يمس التوازن العرقي والديني[1]، وبالتالي النزوح السوري زاد من حدة التوتر بين السكان المحليين واللاجئين السوريين حيث أصبح هذا التوتر الاجتماعي يحمل طابع التمييز العنصري مع وجود جذور اجتماعية وسياسية لدى فئات من اللبنانيين واستثمار بعض الأحزاب السياسية لذلك عبر أدوات متعددة أبرزها خطاب الكراهية والتحريض والممارسات ضد اللاجئين الوافدين.

كما وَلَّدَ توافد جموع اللاجئين إلى لبنان صدمة للمجتمع اللبناني من خلال زعزعة الأمن والاستقرار فيه، فقد شكلت تجمعات النازحين السوريين مصدر تهديد كبير بسبب اختراق المنظمات الارهابية لها وتكليف بعض المجموعات بعمليات تفجير، وقد ظهر ذلك جليا من خلال تسلل خلايا تابعة للتنظيمات السورية المتطرفة الى الداخل اللبناني من أجل تنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية التي طالت مختلف المناطق على غرار تفجيرات بيروت 2015 التي تبناها تنظيم الدولة الإسلامية وأودت بحياة أكثر من 40 شخص[2]، وهوما أدى لعدم استقرار الأوضاع الأمنية في أماكن اللجوء المكتظة حيث يساهم تكرار هذه العمليات في فقدان الثقة الأمنية لدى المواطن اللبناني في دولته.

– **العراق:** بناء على إحصائيات 2019 يستضيف اقليم كردستان 349293 لاجئا سوريا وهم يمثلون 97% من اجمالي السوريين المقيمين في العراق، ويعيش حوالي 38% من السوريين في تسع مخيمات في المحافظات الثلاث في أربيل ودهوك والسليمانية بينما يتوزع الباقي في مناطق مختلفة في العراق[3].

---

[1]– مسعود دخالي وليلى مسالي، مرجع سابق، ص 60.

[2] – "اللاجئون السوريون: مأساة العصر ومخاطر المستقبل" (قطر: قياس أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية، 2017)، ص 25.

[3] – عبد الله ياسين، "حلول دائمة للاجئين السوريين في اقليم كردستان العراق"(العراق: مؤسسة الشرق الاوسط للبحوث،2019)،ص 4.

فرض تزايد تدفق اللاجئين السوريين إلى العراق تأثيرا مباشرا على الإقتصاد العراقي من خلال فرض مزيد من الضغوط الإضافية على الميزانية وتقديم الخدمات العمومية مثل الصحة والتعليم والعمالة، حيث أدت هذه التدفقات البشرية الكبيرة إلى تقييد شديد لقدرة الحكومة[1]، التي تعاني في الأصل من أزمة مالية بسبب تكلفة الحرب ضد داعش والأزمة الإنسانية وانخفاض أسعار النفط على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات برامج الحماية الإجتماعية للسكان المتزايدة أعدادهم في الإقليم وتدهور مستوى المعيشة للسكان ونتيجة لهذه الأزمات المتعددة وقع الكثير من الناس أو أوشكوا على الوقوع في براثن الفقر، تضاعف معدل الفقر في المجتمعات المحلية العراقية وبتضمين اللاجئين زاد معدل الفقر بصورة أكثر ارتفاعا حيث زادت نسبة الفقر في اقليم كردستان بشكل كبير من 6% الى 14% في عام 2016[2].

وعملت الحكومة العراقية على تقديم السلع العامة فضلا عن تقديم الخدمات إلى اللاجئين من السوريين، فثمة احتياجات كبيرة لهؤلاء لا يمكن تلبيها بصورة كافية في ظل الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة الكردستانية وطبقا لدراسة مشتركة بين البنك الدولي ووزارة التخطيط في حكومة كردستان صادرة بعنوان "إقليم كردستان العراق: تقييم الأثر الإقتصادي والإجتماعي للصراع السوري وداعش"، جرى تقدير احتياجات استقرار أوضاع اللاجئين السوريين بنحو 1.4 مليار دولار في عام 2015، في حين قدر معدل ارتفاع البطالة في المنطقة بخمسة أضعاف تقريبا من 3% في عام 2013 الى 14% عام2016[3]، فضلا عن تهديد مسار انتقال السلع بين الدول المجاورة بين كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق بسبب فقدان العراق رابط مهم مع دول البحر المتوسط وحدوث التنافس على الوظائف بين السكان المحليين واللاجئين السوريين في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها العراق.

[1] – "اقليم كردستان العراق اصلاح الاقتصاد من اجل تقاسم ثمار الرخاء والازدهار وحماية الضعفاء والمحرومين"، اطلع عليه يوم 2 أوت،2020، الساعة 20:45
http://documents1.worldbank.org/curated/en/727314681967283 11/pdf/106132-WP-P159972-PUBLIC-ARABIC-EXECUTIVE-SUMMARY-of-KRG-Economic-Reform-Roadmap-post-Decision-Review-5-30-2016.pdf

[2] – عبد الله ياسين، مرجع سابق،ص 5.

[3] – المرجع نفسه.

من خلال الإحصائيات المقدمة، نلاحظ أن أزمة اللاجئين السورين كان لها تأثير واضح المعالم على دول الجوار الجغرافي في مختلف الجوانب الاقتصادية، الإجتماعية، السياسية وحتى الأمنية وبالتالي أصبحت هذه المسألة عبئا يتجاوز القدرات الفعلية لهذه الدول وشكلت تحديا لأمنها القومي والمجتمعي.

الفرع الثاني: آثار اللجوء السوري دوليا

تحوّلت أزمة اللاجئين السوريين بسبب استمرار الحرب المتعددة الأطراف إلى أزمة عالمية بامتياز امتدت آثارها إلى كل دول العالم، حيث تزايدت أعدادهم واتسعت اتجاهات حركتهم وتغيرت وجهة الحراك الديمغرافي للاجئين من دول الجوار إلى أوروبا. ووَلَّدَ هذا التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين إلى أوروبا شعورا بالخوف من ارتفاع خطر الهجمات الإرهابية في بلدانهم، فحسب دراسة لمركز تفكير أمريكي Pew Research Centre فإن 59% من الأوروبيين يخشون من خطر وصول اللاجئين على أمنهم[1].

وبسبب أزمة اللاجئين السوريين ، تعيش أوروبا اليوم صراعا ايديولوجيا بين تبنى قيم الإنسانية في إيواء اللاجئين واحتوائهم وهذا ما تكفله دساتيرهم وبين ازدياد عدد اللاجئين السوريين المتزامن مع تصاعد الهجمات الإرهابية مثل تفجيرات الجمعة السوداء في باريس، تفجيرات بروكسل، أحداث كولونيا في ألمانيا، والتي باتت تهدد الأوروبيين في عقر دارهم، فقد أَدَّى تدفق اللاجئين الفارين من الحرب السورية بالدول الأوروبية إلى تضييق الخناق على حقوق الإنسان بحجة حماية أمنها القومي، فحسب التقرير العالمي لمنظمة حقوق الإنسان World Report of HRW فإن سياسة الخوف تمثل تهديدا لحقوق الإنسان، وبحسب نفس التقرير فإن أزمة اللاجئين وارتفاع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين باسم تنظيم داعش سبب في ارتفاع الخوف من الإسلام أو ما يطلق عليه مصطلح الإسلاموفوبيا **(Islamophobie)**[2]، وبسبب هذا الخوف باتت الحكومات الأوروبية مضطرة للتعامل مع مشاعر الحقد والقلق لدى السكان المحليين الذين يخشون استغلال الجماعات الإرهابية للتسلل إلى العمق الأوروبي.

---

[1] – Richard wike and others," European Fears Wave of Refugees will Mean More terrorism, Fewer jobs", Washington, Pew Research Center, (2016), August 16,2020, It hase been viewed 14/05/2021 at 17:44 https://www.pewresearch.org/global/2016/07/11/europeans-fear-wave-of-refugees-will-mean-more-terrorism-fewer-jobs/

[2] – فاطمة أودينة، مرجع سابق، ص 118.

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

كان لأزمة اللاجئين السوريين تأثير كبير على كل دول العالم وعلى رأسها دول الإتحاد الأوروبي، خاصة وأن هذا الأخير يواجه أزمات داخلية على خلفية ملف الهجرة واللجوء حيث كشفت هذه الأزمة عن خلافات عميقة داخل المجتمع الأوروبي واختلاف وجهات النظر بين صناع القرار الأوروبيين حول الآليات والسياسات التي يجب اتباعها لوقف التدفق الكبير لحركة السوريين، وهو الأمر الذي دفع بالكثيرين في أوروبا إلى التشكيك في جدوى الإتحاد نفسه وتجلى ذلك بشكل واضح في تصويت بريطانيا على الخروج من الإتحاد الأوروبي فالمخاوف من الهجرة بشكل عام ومسألة اللاجئين السوريين والوافدين من منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص عززت التصويت لخروج بريطانيا معتبرة أن الحدود المفتوحة داخل الإتحاد الأوروبي والسياسات المشجعة للهجرة من شأنها أن تزيد من خطر الإرهاب وتهدد وظائف البريطانيين وتشكل عبئا على منظومة الخدمات الإجتماعية[1].

كما أخذت ظاهرة تدفق اللاجئين السوريين نحو أوروبا منحى خطير قد يصل لدرجة التسبب في تفكك الإتحاد الأوروبي وهو ما بدأ يظهر جليًّا مع صعود وتنامي التيارات اليمينية الشعبوية والأحزاب المشككة في الإتحاد الأوروبي مثل حزب الحرية النمساوي FPO والحزب البديل من أجل ألمانيا AFD والجبهة الوطنية الفرنسي FN وحزب البديل الدنماركي وحزب الحرية الهولندي المتطرف واستغلالها لهذا الملف في خطاباتهم العامة المعادية للمهاجرين وللإسلام من منطلق أن الانفتاح على الخارج يمكن أن يؤدي إلى الخيانة وبالتالي تعتبرهم تهديدا للأمن القومي الأوروبي.

ومن آثار اللجوء السوري على المستوى الدولي كذلك، هو تطبيق أو تمديد حالات الطوارئ ورفع درجة التأهب والإستعداد لأي طارئ بالإضافة إلى رفع درجة التهديد الإرهابي فعقب الهجمات الإرهابية في أوروبا (هجمات بروكسل، تفجيرات الجمعة السوداء في باريس...الخ) أعلنت كل من فرنسا وبلجيكا حالة الطوارئ؛ ومددت المدة لعدة مرات وتفترض حالة الطوارئ منح أجهزة الأمن والسلطات مزيدا من التضييق على الحريات والاعتقالات والحجز وهذا لا يخدم اللاجئين إذا ما استقروا بأوروبا خصوصا بعد وصول درجة التهديد الإرهابي إلى أعلى مستوياته[2].

[1] – اللاجئون السوريون: مأساة العصر ومخاطر المستقبل، مرجع سابق، ص 30.

[2] – فاطمة أودينة، مرجع سابق، ص 118.

كما ساهم استمرار تدفق موجات اللاجئين السوريين في تنشيط عصابات وشبكات دولية لتهريب اللاجئين والإتجار بالبشر والتي أصبحت تجني أرباحا طائلة على حساب تعاسة هؤلاء اللاجئين والمهاجرين غير شرعيين، فغالبية اللاجئين يلجئون إلى هذه الشبكات لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال إليها مقابل مبالغ مالية، ففي عام 2015 قدرت أرباح هذه الشبكات ب3 إلى 6 مليار أورو وهو رقم مرشح للارتفاع في ظل استمرار تدفق اللاجئين في أوروبا[1].

إن الآثار التي خلفتها أزمة اللاجئين السوريين الفارين من جحيم الحرب والاضطهاد والإرهاب ماهي إلا صورة عكست سياسات حكومية غير ملائمة للتعامل مع الأزمة وغياب المسؤولية القانونية والأخلاقية التي تتطلب استجابة دولية لمعاناة واستغاثة هؤلاء اللاجئين، حيث نلاحظ تأثير أزمة اللاجئين السوريين على المستوى الإقليمي أو الدولي بشكل متفاوت في عدة مستويات، فعلى المستوى الأمني والسياسي وَلَدَت حالة من الخوف والشعور باللا أمن خاصة مع فداحة الصراع السوري واستمراره وإمكانية انتقال الجماعات المسلحة عبر الحدود في صفوف اللاجئين نحو الدول المضيفة وهذا ما يهدد الأمن القومي لتلك الدول.

كما كان للمسألة تأثير مباشر على الجوانب الحيوية لاسيما الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة من حيث العمالة وزيادة الطلب على الخدمات العامة أسفر ذلك عن حدوث ازدحام ومنافسة السكان المحليين في عديد المجالات بالإضافة إلى المشكلة الأساسية والحساسية المتمثلة في تهديد الكيان القومي للدول والاخلال بالتوازنات العرقية والدينية مما سيجعل هذه المسألة تحديا أمنيا لهذه الدول.

بالنتيجة، شكل الطابع الانتشاري لحركة اللاجئين السوريين تهديدات على المستويين الإقليمي والدولي من خلال الآثار التي خلفتها التدفقات الواسعة لحركة اللاجئين السويين على الدول المستقبلة

[1]- Christelle Petrongari, " trafic de Migrants : les passeurs ont engrangé 3 à 6 milliards d'euros en 2015 "(2016), vu le: 14/05/2020 18:18

https://www.sudouest.fr/2016/02/22/migrants-les-passeurs-ont-engrange-3-a-6-milliards-d-euros-en-2015-2281215-4803.php?nic

والتي تشكل خطرا على مستقبلها السياسي، الأمني، الإقتصادي، والإجتماعي الهوياتي، مما جعل المفوضية السامية للأمم المتحدة كمنظمة دولية تعنى بشؤون اللاجئين تفكر بجدية في إتباع سياسات وحلول لإدارة أزمة اللاجئين السوريين والحد من تداعياتها الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث: جهود المفوضية العليا للأمم المتحدة في إدارة قضية اللاجئين السوريين: البرامج، الاستراتيجيات، المساعدات

أسفرت الحرب في سوريا عن عدد يصل إلى ستّة ملايين لاجئ خارج البلاد، اتجه معظمهم إلى البلدان المجاورة وحتّى البعيدة، فانتقلت بذلك المسألة من حَيّزهَا المحلي والإقليمي كأزمة تخص منطقة الشّرق الأوسط إلى أزمة عالميّة تتطلب تبنّي رُؤية مشتركة من الدّول المعنيّة والمنظّمات الدّولية ذات الصّلة؛ خاصّة المفوضيّة السّامية للأمم المتحدة لشئون اللاّجئينUNHCR، فهذه الأخيرة تقوم بعمل إنساني واجتماعي يتجسّد في مساعدة مجموعات اللاّجئين من خلال مهامها الرئيسيّة المتمثّلة في توفير الحماية الدّولية للاّجئين، وفي البحث عن حلول دائمة لمشاكلهم من خلال إدماجهم في المجتمعات المحليّة الجديدة، إعادة توطينهم في بلد ثالث أو الوساطة مع الحكومات لتيسير عودتهم الطّوعية إلى أوطانهم.

المطلب الأول: جهود المفوضية الأممية بمشاركة الدول المضيفة: سياسات إدماج اللاجئين السوريين

يعتبر دور المفوضية العليا بمشاركة دولة الملجأ (الدولة المضيفة) في إيجاد حلول لمشاكل اللاجئين السوريين دورا أساسيا ومحوريا، وهو يتراوح بين الحماية المؤقتة والتي تتمثل في منح الهاربين من الاضطهاد والخائفين على حياتهم وسلامتهم. والحماية الدائمة والمتمثلة في إدماج هؤلاء السوريين مع مواطني الدولة المضيفة بحيث يكون لهم ما لمواطني الدولة وعليهم ما على مواطني الدولة أو منحهم الجنسية وبالتالي يصبحون مواطنين عاديين، وعليه نعالج في ذلك:

الفرع الأول: مفهوم وأبعاد دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة

نظريّا، يُعرّف الإندماج المحلي للاجئين بحسب الأمم المتحدة بأنّه "العملية التي من خلالها تُبذل الجهود لضمان فرص متساويّة لكل فرد في المجتمع –بغض النظر عن خلفيّته..... هذه الجهود

تتضمن سياسات وأفعال تضمن الحصول على الخدمات العامة بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في عمليّة صنع القرار التي تؤثر على حياتهم"[1].

يمكن تعريف الإندماج المحلي بأنه عملية يستطيع بموجبها اللاجئون أن يقيموا بشكل متنام علاقات إجتماعية وإقتصادية وثقافية مع المجتمع المضيف الأول، وأن يمنحوا تدريجيا مجموعة أوسع من الحقوق والاستحقاقات من جانب بلد لجوئهم، بما فيها اكتساب حقوق الإقامة الدائمة ثم في نهاية المطاف اكتساب الجنسية وهو بذلك يتضمن ويتجاوز حتى انشاء سبل كسب رزق اللاجئين وتحقيق الاعتماد على الذات.

والإندماج المحلي، كحل دائم للاجئين يستقي جذوره من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951م التي تدعوا الدول إلى تسهيل تجنس اللاجئين، كما تم تأييده من قبل اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة وأورد أيضا في "جدول أعمال الحماية" حيث أشير إلى الاندماج المحلي على أنه "جزء من الاستراتيجية شاملة للحلول الدائمة للاجئين".[2]

بالنسبة للمفوضيّة السّامية لشئون اللاّجئين، فإنها تقدّر بأن عمليّة ادماج اللاّجئ في مجتمع جديد (بلد اللجوء الأول) هي عمليّة تفاعليّة تقع مسؤوليّتها على الطّرفين: اللاّجئ نفسه والبلد المُضيف، ويلزم أولاً أن تتم عمليّة الإندماج بموافقة بلد الملجأ (المجتمع المُضيف)، حيث يمكن أن يمنح اللاّجئون للمجتمعات المُضيفة فوائد كثيرة فيدفع ذلك باتّجاه إدماجهم ومنحهم جنسيّة البلد لاحقا، كما يمكنها أن ترفضهم إذا رأت ذلك تهديدا سياسيّا، إجتماعيّا، أو إقتصاديّا[3].

في الحقيقة، يُعتبر الإدماج المحلّي عمليّة مُعقّدة وتدريجيّة ذات أبعاد قانونيّة، إقتصادية، ثقافية وإجتماعية تفرض مُتطلبات كبيرة على الفرد الضيف والمجتمع المُضيف، وفي الكثير من

[1] – Amath Nora ,"Australian Muslim Civil Society Organizations: Pathways To Social Inclusion," Journal of Social Inclusion, N 6 (2015),p 10.

[2] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،" الاندماج المحلي "، اطلع عليه يوم 5 سبتمبر،2020، الساعة 15:50

https://bit.ly/2m8FiCT

[3] – كنزة عشاشة ورابح زغوني، مرجع سابق، ص 456.

الحالات يكون اكتساب جنسيّة بلد اللّجوء ذروة هذه العمليّة، حيث تساهم هذه الأبعاد بشكل كبير في اندماج اللاّجئين في المجتمعات المُضيفة ويمكن تحديدها في الأبعاد الثّلاثة التّالية[1]:

أ-**الأبعاد القانونيّة:** وتتمثّل في مجموع الحقوق الممنوحة للاّجئين من طرف الدّولة المُضيفة بما يساعد على إندماجهم، ولابدّ أن تتوافق مع تلك الحقوق الممنوحة للسّكان الأصليين، ومن تلك الحقوق: حرية التّنقل، الحقّ في التّعليم، الحقّ في التّمتّع بالرّعاية الصحيّة، الحقّ في الدّخول إلى سوق العمل، الحقّ في استخدام مرافق الدّولة المُضيفة والحقّ في تحقيق وِحدة أُسرة اللاّجئ وتجميعهم في البلد المُضيف[2]، وبعد فترة يحصل اللاّجئ أيضا على الحقّ في الإقامة بشكل دائم في البلد المُضيف مع حق الحصول على الجنسيّة أيضا[3].

لقد حدّدت الاتفاقيّة الخاصّة باللاّجئين لسنة 1951 حقوق اللاجئين القانونيّة التي تُساعد على دمجهم في المجتمعات المُضيفة، كما نصّت على مبدأ هام يساعد في عمليّة دمج اللاّجئين وهو مبدأ "عدم الإعادة القسريّة" الذي يكفل للاّجئين حقّهم في عدم العودة مرة أخرى إلى بلد يواجهون فيه خطرًا أو تهديدًا على حياتهم وحريّتهم[4].

ب- الأبعاد الاقتصاديّة: يتمثّل البعد الاقتصادي بشكل أساسي في أن يصبح اللاّجئ قادرا على أن يعتمد ماليّا على نفسه، وأن يصبح قادرا على المساهمة في الحياة الاقتصاديّة للبلد المُضيف، وعمليّا يتمّ ذلك من خلال دمج اللاّجئين في سوق العمل ليصبحوا مُكتفِين ذاتيّا لبناء حياتهم والحفاظ على كرامتهم من جهة، وتمكينهم من الإسهام في مجتمعاتهم الجديدة وتوليد المنافع للبلد المُضيف من جهة

---

[1] – سلمى على سالم إبراهيم،" اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة: دراسة مقارنة بين الأفارقة والسوريين في المجتمع المصري"، اطلع عليه يوم 24 أوت،2020، الساعة 17:44 https://democraticac.de/?p=47637

[2]– UNHCR," Rights of Refugees in the Context of Integration: Legal Standards and Recommendations" (2006),It hase been viewed 20/05/2021 at 17:44 https://goo.gl/6x3Jqa

[3] - UNHCR," refugee integration and the use of indicators: evidence from central Europe", (United Nations High Commissioner for Refugees, 2013), p 46.

[4] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئ "،اطلع عليه يوم 11سبتمبر،2020، الساعة16:00 https://www.unhcr.org/ar/4f449ed56.html

أخرى[1]، إلاّ أن أكبر مشاكل الإدماج الإقتصادي تشير إلى المعاناة الكبيرة التي يتعرّض لها اللاّجئون في الدّخول لسوق العمل، وفي الحصول على أجر عادل ومناسب لطبيعة العمل إذا ما تمكّنوا من الحصول على وظيفة، حيث يتّسم متوسّط أجر اللاّجئين العاملين بالانخفاض مقارنة بأجر المواطنين الأصليين[2].

ج- الأبعاد الثقافية والاجتماعية: يشمل البعد الثّقافي والإجتماعي دمج اللاّجئين في المجتمعات المضيفة بحيث يصبحون جزءا لا يتجزّأ منها، دون إجبارهم على التّنكر لهويّتهم القوميّة وعاداتهم الأصليّة، ولا تعتمد هذه العملية على المجتمعات المضيفة وحدها، بل على اللاّجئين أيضا ومدى استعدادهم للتفاعل الإيجابي مع سياسات الإندماج والتأقلم مع الأوضاع الجديدة[3]، بالإضافة إلى مدى تقبل المواطنين الأصليين للاّجئين واستعدادهم لإدماجهم في مختلف المجالات، وبهذا يحاول اللاّجئ التّأقلم مع المحيط الجديد وأن تقوم المجتمعات المحليّة باحتواء اللاّجئين بحيث لا يشعرون بالتّمييز أو العنصريّة.

الفرع الثاني: جهود مفوضية اللاّجئين الأمميّة في الإدماج المحلي للاّجئين السّوريين

من أجل دعم اللاجئين تتجه جهود المفوضية إلى إقناع بلدان اللجوء بأن تقوم بدمج اللاجئين وتشجعهم على هذه الخطوة على أن تقوم المفوضية بإعداد برامج إنمائية لصالح اللاجئين تقوم بتمويلها حتى يتمكن اللاجئون من الإعتماد على أنفسهم، وبالتالي المساهمة في إنعاش المجال الإقتصادي لدولة اللجوء، وذلك بالتنسيق مع مجموعة واسعة من الشركاء، وهم لا يشملون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة فقط، بل حتى القطاع الخاص والمؤسسات المالية والدولية والمجتمع المدني تمثل هذه الإستجابة على شكل خطة استراتيجية سنوية صادرة عن

[1]- NHCR, "the Labour Market Integration of Resettled Refugees" (2013), It hase been viewed 14/05/2021 at 17:44 , https://goo.gl/9h1Vqm

[2]- Ibid.

[3] -Maria Kiagia and others , "Social Integration of Refugees and Asylum Applicants in Greece". Hellenic Journal of Psychology N 7 (2010), p.p 42.45.

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المسؤولة عن التنسيق للاستجابة بحيث تتضمن الخطة سياسات على صعيد كافة القطاعات المختلفة (تعليم، صحة، مأوى..)[1].

في الحقيقة، ومن ناحية النص القانوني تستند المفوضيّة السّامية لشئون اللاّجئين إلى جملة من المعايير والمؤشرات القانونيّة، الإقتصاديّة والإجتماعيّة وبناء عليها تتمّ عمليّة الإدماج المحلّي للاّجئين السوريين في المجتمعات المُضيفة. وعمليّا، ومن خلال التنسيق مع الدّول المُضيفة، حاولت تطبيق تلك المعايير على حالة اللاّجئين السّوريين الذين اختاروا أو أُجبروا على البقاء في البلدان المُضيفة ويمكن تحديدها فيما يلي:

أ- معيار توفير الحماية والإقامة القانونية للاجئين السوريين

حتى يصبح اللاّجئ السّوري جزءا من المجتمع المستقبل يجب أن تشمل الأبعاد القانونيّة من خلال توفير الإقامة الآمنة وحقوق المواطنة لأجل فاعليّة أكثر في عمليّة الإدماج، من خلال وجود مؤسّسات قانونيّة تمنح اللاّجئين السّوريين مجموعة من الحقوق (حريّة التنقل، التّعليم، الرّعاية الصحيّة، العمل، استخدام مرافق الدّولة المضيفة، وحدة أُسرة اللاّجئ، الإقامة الدائمة، التجنيس*) التي تتوافق مع الحقوق الممنوحة للمواطنين الأصليين[3]، وعليه قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتزويد حكومات الدول المضيفة على غرار كل من تركيا ولبنان والأردن بسياسات ونصائح تقنية في مجالات الحماية كالتسجيل والتوثيق والاستشارات القانونية وإدارة حالات اللاجئين داخل المخيمات وخارجها.

---

[1] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، "الإطار الشامل للاستجابة للاجئين"، أطلع عليه يوم 15 سبتمبر، 2020، الساعة 14:14 https://www.unhcr.org/ar/5a85408f4.html

*– **التجنيس:** وهو قيام الدولة بمنح جنسيها للاجئين بحيث يصبحون مواطنين عاديين، وقد جاء في تقرير مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 1977 أنه "يمثل التجنس لأولئك اللاجئين الذين لا تكون العودة الاختيارية الى الوطن امرا ممكنا لهم حتى في الاجل الطويل"، كما نصت المادة 34 من اتفاقية جنيف 1951م على ان تيسر الدول المتعاقدة قدر الامكان استيعاب اللاجئين وتجنسهم وعلة ان تبذل بشكل خاص كل جهد ممكن للإسراع بإجراءات التجنيس وتخفيض رسوم هذه الاجراءات وتكاليفها قدر الامكان.

[3] – سلمى علي سالم إبراهيم ، مرجع سابق، https://democraticac.de/?p=47637

غير أن معطيات الواقع تشير لتفاوت عوامل الإدماج والحماية القانونيّة في دول الجوار التي لجأ إليها السّوريون من دولة إلى أخرى، فعلى الرّغم من توفّر نسق القيم الإجتماعيّة الدينيّة والثقافيّة المشتركة، عانى مُعظم اللاّجئين السّوريين من حرمانهم من حقّهم القانوني في اللّجوء والأمن الإنساني، فمثلا في تركيا أصدر البرلمان التركي قانون "**الحماية المؤقتة**" سنة 2013 يُؤَمّن الحماية لكل من يهاجر من بلاده ويلجأ إلى تركيا بسبب ظروف تهدد حياته وتمنعه من العودة إلى بلاده، حيث تمنح السلطات التركية بموجبه حق البقاء في تركيا إلى أن يقرر بنفسه العودة إلى بلاده دون أي إكراه وتكفل الحكومة للمشمولين بالقانون حق التعليم والرعاية الصحية والحصول على المساعدات[1]، وفضلا عن هذه الإقامة التي أقرها قانون الحماية المؤقتة لعموم اللاجئين السوريين تمنح الحكومة التركية إقامات للسوريين من نوع آخر تتمثل ب[2]:

1. إقامات سياحية للسوريين مدتها عام لكن بموجب عدة شروط أهمها أن يكون اللاجئ السوري يملك وثائق رسمية وجواز سفر دخل به إلى الأراضي التركية إضافة إلى وجود عقد منزل مصادق من البلدية لمدة سنة وأن يملك تأمينا صحيا لمدة عام يدفع بموجبه 800 ليرة تركية سنوية، لكن هذه الإقامات لا تُخَوّل للسوريين العمل على الأراضي التركية.
2. إقامة مستثمر تمنح لرجال الأعمال السوريين الذين يستثمرون أموالهم داخل الأراضي التركية.

كما تم إنشاء المديرية العامة لإدارة الهجرة التركية كدائرة خاصة بالأجانب تقوم بتسجيلهم ولكن تركيا ظلت محتفظة بالقيد الجغرافي في معاهدة 1951 فالمشمولين بهذا القانون لا يحق لهم الحصول على الجنسية التركية وإنما يتمتعون ببطاقة الحماية الدولية المؤقتة كبطاقة هوية والتي توفر لهم الخدمات الحكومية وغيرها من الخدمات المقدمة من جانب الفاعلين غير الحكوميين إلى أن تستقر الأوضاع في بلدهم وتصبح لهم الإمكانية في العودة الآمنة لبلدهم[3].

---

[1] – مثنى فائق مرعى ومحمد شطب عيدان، مرجع سابق، ص 973.

[2] – "ثلاثة أنواع من الإقامات المشروطة للاجئين السوريين في تركيا"، أطلع عليه يوم 17سبتمبر،2020، الساعة 19:23

https://www.turkpress.co/node/1596

[3]– Sound Hamadan, "Turkey's policy toward Syrian refugee's domestic repercussions and the need for nternational support, (The German institute for international and security affairs, 2014) , p.p 1.2.

وبما أن التسجيل عملية أساسية للتعرف على اللاجئين وإحدى الآليات الرئيسية لتوفير الحماية الكافية لهم، تواصل المفوضية توسيع نطاق جهودها بالتنسيق مع الحكومة التركية ومختلف المنظمات الإنسانية مثل جمعية الهلال الأحمر التركي على إيواء اللاجئين السوريين الفارين من ويلات الحرب الدائرة ببلدهم، على إنشاء مخيمات سكنية لهم على مقربة من حدودها الجنوبية مع سوريا[1].

أما في لبنان فقد استثمرت المفوضية السامية قدرا كبيرا من الأموال لتعزيز عملية تسجيل اللاجئين السوريين حيث افتتحت أماكن جديدة للتسجيل في وادي البقاع، فيما أدخل نظام الدوام المسائي والدوام خلال عطلة نهاية الأسبوع على مراكز التسجيل في بيروت، وبذلك تمكنت المفوضية السامية من تقليص فترة الانتظار عن طريق البدء في إجراءات تسجيل سريعة[2].

إلا أنه لوحظ عدم انخراط اللاّجئين السّوريين في المجتمع اللّبناني نتيجة عدم تقبل المؤسسات الحكوميّة اللّبنانية لهم، فقد كَلَّفَ الحصول على تصاريح الإقامة للاجئين السوريين دفع 200 دولار للشخص الواحد وهو مبلغ غير متوفر بالنسبة لمعظم اللاجئين من ناحية، فضلا عن ترحيل العديد منهم قسريّا من ناحية أخرى[3]، أما في الأردن فقد كان هناك تنسيق كبير بين الحكومة الأردنية والمفوضية السامية، حيث سمح الأردن للمفوضية السامية بالدخول إلى الحدود الأردنية للاستجابة الإنسانية وذلك بناء على ما هو منصوص عليه ب"مذكرة التفاهم" التي وقعها مع الأمم المتحدة عام 1998 كما سمحت الحكومة الأردنية بالمشاركة في هذه الاستجابة وتلبية الاحتياجات الإنسانية بما يتناسب مع متطلبات اللاجئين السوريين، وفي هذا السياق عملت المفوضية السامية على فتح مراكز تسجيل جديدة في "إربد" تعمل باستخدام نظام السمات البيومترية الجديد لبصمة العين مما يحسن

[1] -"Syrian refugees in Turkey: The limits of an open door policy," Real clear politics web site, It has been viewed 14/4/2020, at 13:12 http://www.realclearpolitics.com/articles/2013/06/28.syrian_refugees_in_turkey_the_limits_of_an_open_door_policy_119026.html

[2] –" الاستجابة الإقليمية المشتركة بين الوكالات للاجئين السوريين: مصر، العراق، لبنان، تركيا، الأردن"، تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 20 مارس 2013، ص 2.

[3] – هيومن رايتس ووتش، "لبنان: سياسة اللجوء الجديدة خطوة إلى الأمام"، أطلع عليه يوم 22سبتمبر،2020،الساعة 10:34

https://www.hrw.org/ar/news/2017/02/14/300020

عملية التحقق من هوية اللاجئين وكشف الغش[1]، إلا أن ذلك لم يمتع وجود بعض السلوكيات التمييزية تجاه اللاّجئين السّوريين، حيث عمل الأردن على تقييد نطاق الحماية القانونية اللاجئين السوريين وألغى تقديم الرعاية الصحية لهم وقلص من حرية تنقلهم[2].

أما بالنسبة للعراق بمجرد دخول اللاجئين السوريين تم توزيعهم على مخيمات مختلفة في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك حسب القدرات، ليتم تسجيلهم وتعيين الخيام وتوفير الخدمات الأساسية ومراقبة المخيمات من قبل الحكومة العراقية والمفوضية الأممية ومختلف الوكالات الدولية وشركاء المنظمات غير الحكومية المحلية، بحيث يحصل اللاجئون على بطاقات هوية رسمية ويتم منحهم تصاريح إقامة مؤقتة صالحة لمدة عام قابلة للتجديد سنويا حيث يتلقى سكان المخيم شهادة طالب لجوء من المفوضية العليا للاجئين بعد التسجيل تَمَكّنُهَم من الإقامة بشكل قانوني في المنطقة وتمنحهم بطاقة هويتهم الحقوق الأساسية مثل: حرية التنقل، الحق في العمل، الحصول على الرعاية الصحية...الخ، ووفقا للمادة 6 من قانون الجنسية العراقي لعام 2006 يمكن لوزير الداخلية الموافقة على تجنس الرعايا الاجانب إذا دخل الأفراد إلى العراق بشكل قانوني، وكانوا يقيمون إقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الأقل، ولم يرتكبوا أي جريمة جنائية[3].

ب- معيار إدماج أبناء اللاجئين السوريين في المؤسسات التعليمية:

تحاول المفوضيّة السّامية لشئون اللاّجئين جاهدة للتّقليل من عدد الطلاب المتسرّبين من أبناء اللاّجئين من المدارس، لذلك تخصص اعتمادات ماليّة هامة للاستثمار في تعليم اللاّجئين السّورين، كما تدعو إلى تدعيم وتمويل الدّول المُضيفة من أجل توفير المدارس والصفوف التعليميّة لأطفال اللاّجئين السّوريين وتقوية مهاراتهم الفرديّة وتطوير قدرتهم على التّعافي، مع توفير الدّعم النفسي

[1] - "الاستجابة الإقليمية المشتركة بين الوكالات للاجئين السوريين: مصر، العراق، لبنان، تركيا، الأردن "، مرجع سابق، ص 3.

[2] - ألكساندرا فرانسيس، "أزمة اللاجئين في الأردن"، مركز مالكوم كارينغي للشرق الأوسط،(2015)، أطلع عليه يوم 24 سبتمبر،2020، الساعة 20:22

https://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296

[3] - عبد الله ياسين، مرجع سابق، ص 10.

والإجتماعي بسبب تعرضّهم لمعاناة هائلة تتطلب توفير بيئة تعليميّة تُمكّنهم من تطوير الشّعور بالانتماء والثّقة والاحترام[1].

عملت المفوضيّة على المساهمة في تمويل وتشجيع دول الجوار (تركيا، لبنان، الأردن، العراق) باعتبارها أكبر مُضيف للاّجئين السّوريين، حيث ساهمت هذه الدّول إلى جانب المفوضية في تدعيم حماية تعليم اللاّجئين السوريين، وفي هذا السياق اعتبرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن استقرار المجتمع السوري ومجتمعات البلدان المستضيفة وازدهارهم يعتمد على الحرص على توفير التعليم الذي يحتاج إليه الأطفال في سن الدراسة ليتحلوا بالمرونة وبالقدرة على التكيف مع الظروف التي تواجههم ولإعالة أنفسهم وعائلاتهم.

الجدول رقم05: توضح الدراسة الإحصائية لأعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين مع ذكر الجهات الداعمة في الفترة ما بين 2015-2017.

دولة اللجوء	عدد الطلاب الملتحقين	عدد الطلاب غير الملتحقين	عدد الطلاب الكلي	عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي	الجهة الداعمة
تركيا	491,346	529,252	1,020,598	19000	اليونيسيف من خلال الحكومة التركية
لبنان	235,000	255,000	490,000	10,000	الامم المتحدة عبر الحكومة اللبنانية وبعض المنظمات غير الحكومية
الاردن	128,000	57,000	185,000	3.200	اليونيسيف وعدة منظمات في المخيمات
العراق	65,000	25,000	90.000	7000 كردستان	اليونيسيف ومنظمات في المخيمات

المصدر: زكرياء ظلام، "تعليم السوريين في دول الجوار: المعوقات والحلول"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد05، العدد 03(2018)، ص133.

[1] – سلمى علي سالم ابراهيم، مرجع سابق، https://democraticac.de/?p=47637

الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

بدأ نشاط تعليم اللاجئين السوريين في تركيا منذ العام الأول للجوء عبر مؤسسات تعليمية خاصة فقد بلغت نسبة تسجيل اللاجئين السوريين في التعليم النظام 60% بتركيا (200,500 طفل سوري مسجل من أصل حوالي 345,500 طفل في سن الدراسة حسب احصائيات سنة 2015)[1]، فقد سمحت التسهيلات التركية للأطفال السّوريين بالتّعلم في المدارس التّركية في الفترة المسائيّة بعد انصراف الطّلبة الأتراك وباللّغة العربيّة وباعتماد المنهاج السّوري، بالإضافة إلى قبول الطلبة الذين يجيدون اللّغة التّركية بالالتحاق بالمدارس التّركية الرّسمية حيث خصصت (401) مدرسة (مدارس التعليم المؤقت) للسوريين موزعة على 81 ولاية تركية بالإضافة إلى 31 مدرسة في المخيمات يدرس فيها معلمون سوريون وبالمنهاج السوري وتدفع رواتبهم من اليونيسيف عبر الحكومة التركية[2].

أما في لبنان، فقد أشار تقرير "**منظمة هيومن رايتس ووتش***" الصادر عام 2017، فإن لبنان يستضيف 1.1 مليون لاجئ سوري مسجلين رسميا، ويوجد بينهم 500 ألف طفل سوري لاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين تتراوح أعمارهم بين 3 و18 سنة، أي في سن الدراسة حسب النظام التعليمي اللبناني، لكن بحسب وزارة التربية اللبنانية فإن عدد الأطفال غير اللبنانيين المسجلين في المدارس اللبنانية للعام الدراسي 2015-2016 لم يتجاوز 158 ألف طفل، أغلبهم من السوريين، هذا وقد سمحت الحكومة اللبنانية للاجئين السوريين بالالتحاق بالمدارس الحكومية مجانا، وفتح دواما ثانيا بعد الظهر للسوريين في 238 مدرسة في العام الدراسي 2015-2016، كما أعلنت وزارة التربية اللبنانية عن خطة تسجيل 200 ألف لاجئ سوري في المدارس الحكومية بدعم دولي كجزء من سياسة "توفير التعليم لكل الاطفال" المتبناة في 2014، وبالإضافة

---

[1] – شيلي كالبرتسون ولؤي كونستانت، "تعليم اطفال اللاجئين السوريين إدارة الازمة في تركيا ولبنان والأردن"(كاليفورنيا: مؤسسة راند RAND، 2015)، ص 13.

[2] – زكرياء ظلام، "تعليم السوريين في دول الجوار: المعوقات والحلول"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 03(2018)، ص 143.

* – **منظمة هيومن رايتس ووتش:** هي منظمة دولية تعنى بحماية حقوق الانسان وكفالة الحقوق الأساسية أثناء الحرب والنزاعات.

للمدارس الرسمية في لبنان يوجد 100 مدرسة خارج النطاق الرسمي مدعومة بشكل جيد من منظمات إنسانية[1].

أما المملكة الهاشمية الأردنية فتتبع سياسة فتح الأبواب والتعليم المجاني والإلزامي للاجئين السوريين داخل الحدود الأردنية، وفي سبيل ذلك تم افتتاح 120 مدرسة من المدارس الرسمية في كافة أنحاء المملكة الأردنية لاستيعاب الطلاب السوريين بدوام مسائي[2]، أما بالنسبة للطلاب السوريين اللاجئين المقيمين بالمخيمات بشكل أساسي فتوجد مدارس رسمية خاصة بهم، وقد بلغت نسبة الأطفال السوريين المسجلين في التعليم النظام 60% بالأردن (128.000 طفل سوري مسجل من أصل حوالي 220,000 طفل في سن الدراسة حسب احصائيات 2015)[3].

أما بالنسبة للاجئين السوريين في العراق فقد تم إجراء تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة ومساعدة اللاجئين السوريين، عملا بما تم الاتفاق عليه في الإجتماع الذي تم بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية ذات العلاقة والبعثات الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية بتاريخ 12 ماي 2012 وتم الاتفاق على مهمة هذه المجموعات بما فيها تنسيق أعمال توزيع المساعدات الغذائية وقطاع التعليم والرعاية الصحية وتأمين مياه الشرب وتنظيم البنية التحتية وتم الاتفاق أن تشرف على هذه المجموعات الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة ذات العلاقة والمؤسسات والدوائر الرسمية المختصة وأيضا المنظمات الدولية غير الحكومية[4].

بينما ترفض مصر وهي من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951م واتفاقية الوحدة الإفريقية لعام 1969م إلحاق اللاجئين السوريين أبنائهم بمدارس الدولة في حين سمحت فقط للطلاب السوريين بالالتحاق بالجامعات المصرية مع وضع بعض القيود عليهم[5].

---

[1] – زكرياء ظلام، مرجع سابق، ص144.

[2] – المرجع نفسه، ص 145.

[3] – كالبرتسون وكونستانت، مرجع سابق، ص 14.

[4] – يسرية موسى أحمد جمال الدين،" تعليم اللاجئين السوريين: الصعوبات والمشاكل"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 03(2018)، ص 251.

[5] – ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص 49.

على الرغم أن كل من لبنان والأردن وتركيا والعراق عملت إلى جانب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على ترسيخ سياسات تسمح للاجئين السوريين بالوصول إلى التعليم إلا أن نسبة التسجيل تبقى منخفضة وما يزال الكثير من الأطفال خارج المدارس لعدة سنوات نظرا لانقطاع التعليم في سوريا وإلى انعدام الوصول الثابت إلى التعليم في البلدان المضيفة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها[1]:

1.لايزال تدفق اللاجئين مستمر مما يصعب من تحديد إحصائيات الأطفال الملزمين بالتعليم بدقة، ثانيا لم يسجل جميع اللاجئين السوريين لدى السلطات المختصة أو لدى المنظمات الدولية مما يجعل عددهم غير معروف بصورة مؤكدة.

2. تواجه المجتمعات المضيفة نقصا دائما في التمويل وانخفاضا في المساعدات المقدمة من الجهات المانحة وبسبب ضعف هذا التمويل تنعدم فرص التعليم.

3. صعوبات تتعلق بالمنهج حيث يجد الأطفال في بعض الأحيان صعوبة في التعامل مع المناهج الجديدة في ظروف عدم الاستقرار أو العمل بدوام من أجل إعالة أسرهم كما تسهم الاختلافات على مستوى اللغة والمنهج التعليمي في زيادة نقص المقاعد الدراسية.

4. التكاليف من بين الأسباب المحتملة التي تمنع الأطفال من ارتياد المدرسة وتشمل هذه التكاليف الأقساط المدرسية والتكاليف المتعلقة بالزي المدرسي والنقل والإطعام فيما تقدم وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية دعما لهذه المصاريف؛ وفي بعض الحالات لا يعلم بعض اللاجئين بوجود هذا الدعم أو يتعذر عليهم الوصول إليه.

ج- معيار دمج اللاّجئين السّوريين في سوق العمل

إنّ عملية الإدماج الإقتصادي في المجتمعات المُضيفة لا تتحقّق دون دمج اللاّجئين في سوق العمل وتمكينهم من الاستغناء عن المعونات الممنوحة لهم من مختلف الهيئات الدّولية، ومن أجل ذلك سعت المفوضيّة ومختلف شركائها من الوكالات الأمميّة المتخصصة الأخرى مثل منظمة العمل الدّولية وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ومختلف الجهات الفاعلة على المستوى الدّولي، إلى حشد الدّعم لتوفير بيئة تتيح تمكين الإدماج الإقتصادي للاّجئين السّوريين في المجتمعات المضيفة وسبل أفضل

[1] – كالبرتسون وكونتستالت، مرجع سابق، ص16.

لكسب العيش وتعزيز حصولهم على العمل اللاّئق، حيث تقوم المفوضيّة بالبحث مع الوكالات التي تتمتّع بالخبرة لتحقيق هذه الغاية[1]، خاصة وأن دمج اللاجئين في سوق عمل الدولة المضيفة لا تعود بالنفع علي اللاجئين وحدهم، لكن على اقتصاد الدولة المضيفة أيضا، حيث تساعد علي تنشيط اقتصاد الدولة واتساع مجالاته، و تحول اللاجئين من عبء اقتصادي على الدولة المضيفة إلى فرصة لتطوير الإقتصاد.

وفي سبيل ذلك، شرعت العديد من الدّول المضيفة للاّجئين السّوريين في تطبيق سياسات متماسكة لدمجهم داخل الاقتصاديّات المحلية عبر تأهيلهم للالتحاق بسوق العمل، فمثلا نجحت

تركيا في استيعاب السّوريين داخل إقتصادها سواء بسوق العمل أو استقبال استثماراتهم، بعد أن أدركت أن اللاجئين لا يمكنهم الإعتماد اعتمادا كاملا على المساعدات الإجتماعية، ومن أجل استيعاب السّوريين بشكل قانوني أصدرت الحكومة التّركية تشريعا يقضي بمنح اللاّجئين الذين يملكون بطاقة الحماية المؤقّتة حق الحصول على تصاريح عمل، بما يمهد لحصولهم على حقوق العمل وفق الحد الأدنى للأجور وتهيئة ظروف العمل المناسبة، وكان الهدف المنشود مساعدة اللاجئين السوريين على تحقيق الاستقلال الإقتصادي والخروج من نظام المساعدات الإجتماعية والمساهمة في الاقتصاد التركي[2].

وفي أوربا تبذل ألمانيا–التي تمثل نموذجا أوروبيّا رائدا في دمج اللاّجئين السوريين– جهودا واسعة من أجل دمج اللاّجئين السّوريين في المجتمع الألماني وإحدى أهم الخطوات التي اتُّخذت في هذا الشّأن إقرار قانون لدمج اللاّجئين يُعنى أساسا بتوفير الظّروف الماليّة والإقتصاديّة الملائمة لإيواء اللاّجئين بالبلاد، فمثلا يمنح القانون الألماني اللاّجئين المتدرّبين تصريح إقامة إلى حين انتهاء مدّة تدربهم حتى يتمكنوا من العثور على عمل[3].

---

[1]- OHCHR," International Covenant On Economic, Social And Cultural Rights", It hase been viewed 14/05/2021 at 17:44 http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx.

[2] – هيمينا ديل وآخرون، "إدماج اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 58 (2018)، ص 11.

[3] - "will the refugee surge affect the European economy? , Migration Policy", It hase been viewed 14/05/2021 at 17:44
https://www.oecd.org/migration/How-will-the-refugee-surge-affect-the-European-economy.pdf

د- معيار جمع شمل أسر اللاجئين السوريين:

وفقا لتعريف مفوضية الأمم المتحدة للاّجئين فإنّ جمع شمل أسر اللاّجئين هو الإجراء الذي يضمن للاجئ مُعترف به أن يجتمع بأفراد أسرته المقيمين خارج الأراضي الوطنيّة في بلد اللّجوء، وبالتّالي فإنّ جمع شمل الأسرة "هو عملية توحيد جميع أفراد الأسرة خاصة الأطفال و العجائز غير القادرين علي رعاية أنفسهم مع أهلهم و ذويهم المسئولين عن رعايتهم، بغرض توفير أمن و رعاية دائمة لهم"[1]، وتعتبر المفوضيّة أن جمع شمل الأسرة هو مبدأ يمنح الأسرة الحماية باعتبارها الوحدة الأساسيّة المكوّنة للمجتمع، وبناء على ذلك، فإن أسرة اللاّجئ سواء كانت الزّوج والزّوجة، الوالدين، الأبناء والإخوة، يجب أن يمنحوا حق اللّجوء معه في البلد المضيف حتى لا تتشتت الأسرة، واحتراما لحقّهم في العيش بأمان سويّا، وتعتبر ألمانيا من الدّول المضيفة التي بدأت العمل بمبدأ لمّ شمل الأسر والذي تمّ تطبيقه منذ 2016، حيث تمكّن حوالي 192 ألف سوري من لم شمل أسرته[2].

هـ- معيار مساعدة اللاّجئين السّوريين للتّأقلم والتفاعل مع البيئة المُضيفة:

إنّ التّقارب الإجتماعي يمكن اللاّجئ السّوري من تكوين تآلف تدريجي يدفع الطّرف الآخر إلى التّقرب ومحاولة التعرف عليه ومن ثم التّوافق مع اللاّجئ، وهو الأمر الذي يجعل التّعايش البيئي بين الطّرفين مُتكاملاً، لذا تعمل المفوضيّة السّامية لشئون اللاّجئين على تقديم الدّعم للاّجئين السّوريين ليتأقلمو تدريجيّا مع خصوصيات المجتمعات المضيفة، خاصة تلك التي بها اختلافات ثقافيّة ولغويّة وإجتماعيّة[3]، ويتم ذلك من خلال تقديم تدريبات مختلفة لتعليم لغة المجتمع المضيف وتقديم دروس تقوية تعليميّة لأبناء اللاّجئين لمساعدتهم على تخطّي تعثّرهم الدّراسي الذي نتج عن ظروف الحرب، وتقديم الدعم النّفسي لهم لمساعدتهم على تخطّي الآثار النّفسيّة المدمّرة التي سبّبتها لهم الحرب، وتقديم تدريبات تساعدهم على الإندماج في مختلف الخدمات و بشكل عادل و متساو[4]، حيث قامت

---

[1]- UNHCR ,"Refugee Integration and the USE of Indicators: Evidence from Central Europe, It has been viewed 12/10/2020, at 10:22 https://www.refworld.org/pdfid/532164584.pdf it hase been 12/03/2021

[2]– Ibid.

[3] –كنزة عشاشة ورابح زغوني، مرجع سابق، ص 461.

[4] – سلمى علي إبراهيم سالم، مرجع سابق، https://democraticac.de/?p=47637

المفوضية العليا بالتعاون مع منظمة اليونيسيف سنة 2013 بحشد الدعم من أجل ملايين العائلات والأطفال المتضررين من الحرب السورية وعملت على تقديم مساعدات نفسية لحوالي 167.000 طفل لاجئ في تجمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة.

وفي سبيل تخفيف الضغط على الدول الجوار التي حافظت على سخائها الهائل في استضافة أعداد كبيرة من السوريين وإدماجهم داخل مجتمعاتها منذ بدء الأزمة وتوفير اللجوء والحماية والخدمات لهم وتمكين المزيد من اللاجئين السوريين من المشاركة في اقتصادها المحلي على الرغم من التأثير الكبير لوجودهم على المسار التنموي لهذه الدول، دعت المفوضية الأممية كل شركائها إلى ضرورة توفير الدعم الأساسي لهذه المجتمعات المضيفة التي لاتزال لحد الآن تتحمل العبء الأكبر من اللاجئين السوريين، وتكثيف الجهود لتقاسم مسؤولية عبئ اللاجئين السوريين إلى حين توفر العودة الطوعية لهم بأمان وكرامة.

حيث أطلقت المفوضية الأممية في 18 ديسمبر 2014 خطة الإستراتيجية لسوريا لعام 2015 والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الازمات 2015-2016 PR3، وجهت من خلاله المفوضية نداء من أجل المساعدة الانسانية الإنمائية بغرض توفير 8.4 ملايين دولار لمساعدة ما يقارب 18 مليون سوري في سوريا وفي المنطقة كلها.

تضمن هذا النداء المنعقد في برلين عنصرين رئيسيين هما:[1]

1. توفير الدعم لأكثر من 12 مليون نازح والمتضررين من الصراع داخل سوريا

2. تلبية الاحتياجات الإنسانية لملايين اللاجئين السوريين في المنطقة والبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة لهم.

جاءت هذه المبادرة بعدما تأكد المجتمع الدولي ولاسيما المفوضية الأممية أن الإستجابة الإنسانية التقليدية لم تعد كافية لإدارة أزمة اللاجئين بل تتطلب هذه الأخيرة مواجهة شاملة، نظرا لعدم قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية للبلدان المضيفة للاجئين على تسيير الأزمة، وتتضمن هاتين الخطتين:

[1] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الأمم المتحدة والشركاء يعلنون عن خطتين رئيسيتين للمعونة لفائدة سوريا والمنطقة"، أطلع عليه يوم 18 سبتمبر،2020،الساعة 15:48
https://www.unhcr.org/ar/news/press/2014/12/5492a62f6.html

1. خطة الاستجابة لسوريا لعام 2015: وتتضمن هذه الخطة الاحتياجات الضرورية داخل سوريا، قصد توفير الحماية والمساعدة للمدنيين وتوفير سبل العيش لحوالي 12.2 مليون شخص، وتقوم المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا والبلدان المجاورة بتنفيذ هذه الخطة، وقد عملت المفوضية السامية في هذا الجانب على تقديم مختلف المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين في مجال المعونات الغذائية، دعم التعليم للأطفال والشباب، إعطاء السلع الأساسية مثل الخيام والأغطية البلاستيكية، الاستفادة من مساهمات المانحين، توفير الدورات التكوينية لدمج اللاجئين السوريين ضمن أسواق العمل[1].

2- الخطة الاقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الازمات 2015-2016: تتجسد هذه الخطة في برنامج الإغاثة الأضخم والأكثر تفاقما والذي يجمع بين العمليات الإنسانية الطارئة ودعم الجهود الوطنية للمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين السوريين من خلال تدخلات طويلة الأجل قصد تعزيز قدرة الدول المضيفة على مواجهة الأزمات، فهي تختص بمواجهة الحالة الإنسانية للاجئين السوريين في دول الجوار وتعد بمثابة تحول استراتيجي في أسلوب المساعدة في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تتطلب هذه الخطة الإستراتيجية إلى تمويلا يقدر بـ 5.5 بلايين دولار للدعم المباشر ل 6 ملايين شخص من بينهم 4.27 مليون لاجئ سوري، وما يزيد عن مليون شخص من المواطنين المحليين لهذه البلدان المضيفة ممن يعانون الحاجة، كما تتضمن الخطة عنصرين: عنصر اللاجئين ويشمل المعونة الغذائية والمأوى والإغاثة وتوزيع المبالغ النقدية لتلبية الاحتياجات الضرورية للأسر، أما عنصر القدرة على مواجهة الأزمات فيتعلق بمساعدة ما يزيد على مليون شخص من المستضعفين في المجتمعات المحلية المتضررة بشكل مباشر، مع التركيز على سبل العيش و توفير الفرص الإقتصادية والخدمات الأساسية ودعم عمل المؤسسات والبلديات المحلية، وإجمالا تتركز جهود

[1] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الأمم المتحدة والشركاء يعلنون عن خطتين رئيسيتين للمعونة لفائدة سوريا والمنطقة"، مرجع سابق،
https://www.unhcr.org/ar/news/press/2014/12/5492a62f6.html
.

البرنامج على وجه الخصوص على الدول المستضيفة للاجئين المجاورة لسوريا: تركيا، العراق، لبنان، الأردن، ومصر[1].

المطلب الثاني: جهود المفوضة الأممية بمشاركة المجتمع الدولي: دور مفوضية الأمم المتحدة في إعادة توطين اللاجئين السوريين في بلد ثالث.

إن فكرة إعادة التوطين تنبعث من أن عددا كبيرا من اللاجئين لا يمكنهم العودة إلى ديارهم بسبب استمرار الصراعات والحروب والإضطهاد، كما أنهم يعيشون في بلد العبور أوضاعا محفوفة بالمخاطر ولا يحقق لهم البلد الذي طلبوا فيه اللجوء حاجياتهم لذلك عملت المفوضية على إعادة توطينهم في بلد ثالث.

الفرع الأول: مفهوم إعادة التوطين

تعرف عملية إعادة التوطين على أنها "عملية نقل اللاجئين من بلد اللجوء إلى دولة أخرى وافقت على قبولهم ومنحتهم في نهاية المطاف إقامة دائمة"، تم تكليف المفوضية بموجب نظامها الأساسي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بتولي مهمة إعادة التوطين كأحد الحلول الدائمة للاجئين[2].

إن عملية إعادة التوطين هي عبارة عن نقل اللاجئين المستضعفين من البلدان التي فروا إليها في بادئ الأمر إلى بلد ثالث يتاح للاجئين فيه بدء حياة جديدة مع الحفاظ على كرامتهم، وتفيد إعادة التوطين اللاجئين الذين يواجهون مصاعب أو أوجه ضعف معينة، كما تتيح إعادة التوطين التخفيف من العبء الواقع على كاهل البلدان التي تستضيف أعداد ضخمة من اللاجئين، وتزيد من حيوية وتنوع البلدان المستقبلة لهم وتساعد على إبراز وإضفاء الوجه الإنساني لقضية اللاجئين على الصعيد

[1] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، "الأمم المتحدة والشركاء يعلنون عن خطتين رئيسيتين للمعونة لفائدة سوريا والمنطقة"، مرجع سابق،
https://www.unhcr.org/ar/news/press/2014/12/5492a62f6.html

[2] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، "إعادة التوطين"، أطلع عليه يوم 9 نوفمبر، 2020، الساعة 19:33 https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27641.html

العالمي في تلك الدول، كما تمثل إعادة التوطين أيضا تعبيرا ملموسا على التضامن الدولي وتقاسم المسؤولية، ومن شروط إعادة التوطين:[1]

1. أن يكون الشخص لاجئا وفقا لولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
2. أن يكون اللاجئ معرضا للخطر في بلد اللجوء أو لديه احتياجات خاصة وفقا لمعايير المفوضية

من بين الحلول الثلاث طويلة المدى–إعادة اللاجئون لأوطانهم، إدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة، إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث– غالبا ما يكون إعادة التوطين الإختيار الأخير الذي تتبناه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو في الوقت نفسه الخيار الأخير الذي يرغب به اللاجئون، ويتم اللجوء إلى إعادة التوطين حين يكون اللاجئون الأفراد في خطر أو تكون هناك أسباب أخرى تدعوا لمساعدتهم على ترك المنطقة وبالتالي الانتقال إلى دولة أخرى توافق على إعادة توطينهم، يفترض هذا الحل مشاركة المجتمع الدولي في تحمل بعض الأعباء التي اعتادت أن تتحملها دول اللجوء وحدها فيما يخص مشكلة اللاجئين، ومن خلال إعادة التوطين يحصل اللاجئون على الحماية والإقامة القانونية وغالبا صفة المواطنة في نهاية الأمر من جانب الحكومات التي توافق فتح مجتمعاتها[2].

تتعدد أسباب اللجوء غير أنها لا تختلف في جوهرها عن الأسباب العامة التي تدفع الدول إلى محاولة إيجاد حلول لمشكلة اللاجئين من منطلق الالتزام الدولي والمشاركة الجماعية في تحمل أعباء اللاجئين، غير أنَّ العديد من الدول لا تمنح اللجوء إلا بصفة مؤقتة وبشرط إعادة توطين اللاجئين بعد ذلك في بلد آخر تحت مبرر الضغوط المحلية والأعباء الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، وبالتالي

[1] – حالات اللاجئين طويلة الأمد، "ورقة مناقشة لحوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية"، ديسمبر 2008، ص 18.

[2] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إعادة التوطين، مرجع سابق، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27641.html.

إعادة التوطين إحدى الحلول الدائمة لمحنة اللاجئين وهو ما نصت عليه إحدى وثائق اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين حيث اعتبرت أنه يمثل حل الملجأ الأخير[1].

يتطلب نقل اللاجئين أو إعادة توطينهم ترتيبات تفاهم تنطوي على استجابات واسعة من الدول والتنسيق من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، وعليه تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور فعال وأساسي في مجال إعادة توطين اللاجئين في بلدان أخرى غير بلد اللجوء، حيث تعمل عن كثب مع حكومات الدول وأيضا المنظمات غير الحكومية من أجل تأمين استقبال اللاجئين وتوطينهم، كما تركز بشكل متواصل على تحسين قدراتها على تحديد اللاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة توطين وذلك من خلال توفير برامج تدريبية موسعة للعاملين بها ولشركائها، غير أن قبول أو رفض حالات اللاجئين التي تحيلها المفوضية يعود إلى الدول المعنية التي تقرر قبول اللاجئين الذين تتم إحالتهم من جانب المفوضية في برامج إعادة التوطين وبمجرد أن يصل اللاجئ إلى الدولة محل إعادة التوطين يصبح تحت مسؤولية تلك الدولة[2].

ترتكز برامج إعادة التوطين على مقاربة اختيار اللاجئين، فعلى سبيل المثال أحالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2013 ما يفوق 242 ألف لاجئ سوري لإعادة توطينهم في بلدان ثالثة، حيث تم انتقائهم وفق معايير انسانية كالتركيز على الفئات الأكثر ضعفا بما في ذلك النساء والفتيات المعرضات للخطر والناجين من العنف والتعذيب وذوي الإحتياجات الطبية وكبار السن الضعفاء واللاجئين المحتاجين الى لم شمل الاسر، وظلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تشجع على الدوام المزيد من الحكومات لتوسيع فرص إعادة التوطين للاجئين المحتاجين وفي سبيل ذلك وظفت جهود مختلفة لتسريع وفاء الدول بتعهداتها نحو إعادة توطين اللاجئين[3].

---

[1] – عبد اللطيف دحية، "متطلبات مواجهة مشكلة اللاجئين في إفريقيا"(ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي الثاني حول اللاجئون في الشرق الاوسط، الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي"، جامعة اليرموك، الأردن،20–22 أكتوبر، 2017)، ص 500.

[2] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "مستجدات الحلول الدائمة للاجئين السوريين"، أطلع عليه يوم 19نوفمبر،2020، الساعة 18:40 https://www.unhcr.org/ar/5b9f47344.pdf

[3] – آنيليزا ليندساي، "الطفرة والاختيار: القوة في نظام إعادة توطين اللاجئين"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 54(2017)، ص 12.

الفرع الثاني: دور المفوضية الأممية في إعادة توطين اللاجئين السوريين في بلد ثالث

من جهود المفوضية الأممية لإعادة توطين اللاجئين السوريين، أطلقت هذه الأخيرة بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة ومختلف الوكالات الأخرى "**الميثاق العالمي بشأن اللاجئين**" **Pacte mondial pour les réfugiés** لإيجاد حل من طرف المجتمع الدولي للهجرة الجماعية للاجئين والمهاجرين وكان ذلك في "**قمة اللاجئين والمهاجرين**" الذي انعقد في 19 سبتمبر 2016، حيث قدم الأمين العام للأمم المتحدة "**ميثاقا عالميا للاجئين**" والذي طلب من خلال حكومات المجتمع الدولي الالتزام بقرار استقبال 10% من اللاجئين الدوليين في كل سنة حيث يعد هذا الميثاق إطارا لتقاسم المسؤولية بشكل أكثر انصافا ومع إدراك حقيقة أنه لا يمكن تحقيق حل مستدام لأوضاع اللاجئين من دون تعاون دولي، وقد حددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العناصر الأساسية للإطار الشامل للاستجابة للاجئين والتي تهدف تخفيف الضغط على البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، وتعزيز قدرة اعتماد اللاجئين على ذواتهم، وتوسيع نطاق الوصول والاستفادة من حلول البلدان الثالثة ودعم الظروف في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة في بلدان المنشأ. وتشمل العناصر الأساسية للاستجابة الشاملة[1]:

أ- دعم وتسريع عمليات الاستقبال والقبول.

ب- دعم الإحتياجات الفورية والمستمرة (مثل الصحة، التعليم...).

ج- مساعدة المجتمعات المحلية والمؤسسات المحلية والوطنية التي تستقبل اللاجئين.

د- زيادة فرص ايجاد الحلول.

وفي سبيل تعزيز المقاربة التشاركية مع المجتمع الدولي كآلية استجابة لأزمة اللاجئين السوريين التي باتت تشكل تحديا عالميا فاق كل التوقعات، وتعزيز استراتيجية التوطين في بلدان ثالثة كأداة لحماية اللاجئين السوريين وحلا مستداما لهم، اعتمدت المفوضية الأممية آلية التنسيق مع العديد من الدول التي تتعهد باستقبال واعادة توطين اللاجئين السوريين. بمعنى توزيع تكلفة الهدف المشترك

[1] - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الميثاق العالمي بشأن اللاجئين"، أطلع عليه يوم 14 أوت،2020، الساعة 14:44

https://www.unhcr.org/ar/5938f7224.html

لحماية اللاجئين وتسيير وإدارة تدفقات اللاجئين من خلال الاعتراف بأن بعض الدول على غرار تركيا، الاردن، لبنان تتحمل حصة غير متناسبة من هذا العبء وبالمقابل يكون لدول أخرى مسؤولية للتخفيف عن هذا العبء وذلك بإعادة توطينهم، وعلى ذلك فإن تقاسم الأعباء يستلزم دعما لحماية اللاجئين السوريين من خارج إقليم الدولة المستضيفة والمتحملة لجزء من الأعباء تجاه السوريين[1]، وغالبية هذه التعهدات كانت من الدول الأوروبية، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

في الواقع، كثير من سياسات إعادة التوطين الأوروبية ظهرت كاستجابات لحظية مرتجلة لأزمة اللجوء، والتي جاءت بعد ظهور صورة الطفل اللاجئ السوري "**آلان كردي**" الذي غرق أثناء سفره بالقارب من تركيا إلى اليونان مع عائلته على جميع الصفحات الأولى للصحف البريطانية إذ بعد يوم واحد من نشر تلك الصور أصبحت إعادة التوطين حلاً في معظم الدول الأوروبية.

فعلى سبيل المثال أطلقت المملكة المتحدة خطتها لسنة 2015 المتعلقة بتوسيع نطاق برنامج اعادة توطين اللاجئين السوريين الأكثر ضعفا والتزمت بإعادة توطين عشرين ألف لاجئ سوري سنة 2020، ووصل في عام 2019 أكثر من 7000 لاجئ سوري الى بريطانيا بموجب برنامج إعادة التوطين[2].

وكسبيل استراتيجي لتعزيز الحلول الدائمة وللمساعدة في تقاسم أعباء اللاجئين من منطلق التضامن الدولي، جاءت الموافقة الهولندية لإعادة توطين ما يقارب 1910لاجئ سوري عام 2018 قادمين من تركيا[3]، فيما قامت اسبانيا بإعادة توطين 17ألف لاجئ سوري موجودين في لبنان والاردن وتركيا، وبحلول 2019 قررت الحكومة الاسبانية تنفيذ اجراءات إعادة التوطين بحق 662 ألف لاجئ سوري يقيمون في الأردن حيث أكدت اسبانيا من خلال عملية اعادة التوطين تضامنها والتزامها

[1] – يزيد ميهوب، "تقاسم الاعباء كآلية لتعزيز الحماية الدولية للاجئين"، مجلة المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، المجلد 06، العدد02 (2016)، ص 215.

[2] – أليكساندر بيتس، "إعادة التوطين: أين الدليل وما الاستراتيجية؟"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 54 (2017)، ص 73.

[3] – "برنامج إعادة التوطين: هولندا استقبلت عدد كبير من السوريين القادمون من تركيا"، أطلع عليه يوم 25 نوفمبر،2020، الساعة 18:56 /https://www.ukinarabic.co.uk

بمشاريع اعادة التوطين اللاجئين القادمين من سوريا المتأزمة انسانيا بسبب الحرب، وجاءت هذه الخطوة للتخفيف من عدد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة لسوريا[1].

ومن بين الدول التي كان لها تعامل مع طفرات أعداد اللاجئين السوريين عن طريق تسريع معالجة طلباتهم لغايات إعادة توطينهم كندا، ففي نهاية 2015 وبداية 2016 سرعت الحكومة الكندية بدعم من المفوضية الأممية والمجتمع المدني في عملية إعادة توطين اللاجئين السوريين من الاردن ولبنان تَمَخَّضَ عنها إعادة توطين25 ألف لاجئ سوري وإدماجهم في مجتمعات مختلفة في كافة أنحاء كندا، حيث اعتبر رئيس الوزراء الكندي "**جاستن ترودو**" **Justin Trudeau** بأن استقبال اللاجئين السوريين وإعادة توطينهم هو بمثابة فرصة لكندا وليس تحدي تواجهه البلاد[2].

جاءت الاستجابة الكندية لأزمة اللاجئين السوريين بناء على الموقف الثابت الذي أبداه المواطنين الكنديين والذين طالبوا حكومتهم بترجمة خطاب الهوية الكندي المتعاطف إلى مشاركة فعلية في المجتمع الدولي والانفتاح أمام القادمين الجدد، وبذلك لم يكن مستغربا أن ضغط المواطنين على الحكومة لبذل جهد في إعادة توطين السوريين لعب دوراً كبيرا في الاستجابة لأزمة الفارين من الصراع في سوريا، والذي تجسد عمليا في فتح الحكومة الكندية الباب للمواطنين الكنديين الراغبين في المساعدة باستقبال اللاجئين عبر "**برنامج الكفالة الخماسية**" الذي يسرع عملية اللجوء في كندا، بحيث يُسمَح للعائلة المكونة من خمسة أفراد أو أكثر أو للمقيمين الدائمين أن يقدموا طلبا لرعاية اللاجئين وتأمينهم والسماح لهم بالقدوم لكندا على هذا الأساس وتولي مسؤولية إعالتهم فور وصولهم[3]، وتستقبل الحكومة الكندية هؤلاء اللاجئين في إطار مخطط وطني مكون من خمسة مراحل وهي:

1. التعرف على اللاجئين السوريين.
2. دراسة طلبات اللاجئين السوريين في الخارج.
3. نقلهم الى كندا.

---

[1] –" إسبانيا تبدأ بإجراءات إعادة توطين اللاجئين السوريين"، أطلع عليه يوم 25 نوفمبر ،2020، الساعة 17:45 https://sada.pro/News/Detail/1577

[2] –فاطمة أودينة، مرجع سابق، ص 128.

[3] – آنا ماري بيلانغير مكموردو، "الأسباب والتبعات لإعادة التوطين الكندي للاجئين السوريين"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 52 (2016)، ص 82.

4. استقبالهم في كندا.

5. اعادة توطينهم ومن ثم ادماجهم داخل المجتمع.

يمثل برنامج إعادة التوطين آلية فعالة لمشاركة المسؤولية والتعاون الدولي بين المفوضية الأممية ومختلف الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وبالرغم من أن الكثير من الخبراء يعتبرون خيار إعادة التوطين في بلد ثالث أداة حماية هامة إلا أنه يعتمد بالدرجة الأولى على مدى استعداد الدول المعنية باستقبال اللاجئين، بمعنى لا يوجد أي فرض قانوني ملزم لإعادة توطين اللاجئين بل يترك للدول حرية قبول اللاجئين طوعا ويسمح لها أيضا بوضع الحصص (الكوتا) للأعداد التي ستقبلها والمعايير اللازمة، وبهذا كان قرار كندا بقبول 25 ألف سوري قرارا طوعيا.

وفي هذا الإطار، تعاونت المفوضية العليا للأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة الكندية بهدف التعرف على اللاجئين السوريين المسجلين قصد إعادة توطينهم في كندا، حيث استقبلت هذه الأخيرة في المرحلة الأولى 10 آلاف لاجئ سوري في عام 2015 فيما تم استقبال البقية مع حلول 2016، ويخضع طالبوا اللجوء إلى كندا لعدة إجراءات وتحقيقات أمنية وصحية تتم في دولة أخرى خارج كندا؛ وتشمل كذلك هذه التحقيقات جمع المعلومات البيوغرافية والبيومترية لكل اللاجئين، ويقوم بهذه المهمة القطاع الخاص Refugiés parrainés par le secteur privé(RPSP)، بطلب من الحكومة الكندية، والتزامًا منها تعمل هذه الأخيرة بالتنسيق مع الحكومة الأردنية، اللبنانية والتركية لاستقبال اللاجئين السوريين واعادة توطينهم[1].

وفي أوائل 2016 اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس "**باراك أوباما**" " Barack Obama المسار نفسه ونظرت كبقية دول العالم باهتمام لمسألة اللاجئين السوريين، إذ نفذت بالتنسيق مع المفوضية الأممية برنامج إعادة توطين لاجئين سوريين والذين بلغ عددهم في تلك الفترة 10.000 لاجئ سوري[2]، ما جعل الإدارة الأمريكية تتعرض لانتقادات واسعة من قبل منظمات إنسانية وحقوقية

[1] - "le canada offre du leadership dans la crise des réfugiés Syrians", Vu le 19/10/2020,19 :23, https://www.canada.ca/fr/immigration-refugies-citoyennete/nouvelles/2015/11/le-canada-offre-du-leadership-dans-la-crise-des-refugies-syriens.html vu le 14/01/2021

[2]- "Obama ordonne l'accueil de 10.000 réfugiés Syriens aux Etats Unis", vu le 14/02/2021, 17 :48 www.huffingtonpost.fr/2015/09/11/obama-syriens-etats-Unis_n_8120640.html

على استقبالها فقط 10.000 لاجئ سوري والذي اعتبرته رقم ضئيل جدا مقارنة بحجم الكارثة الانسانية وبحجم أكبر قوة في العالم[1].

فعلى الرغم من أن الكونغرس الأمريكي طالب الإدارة الأمريكية بمنح المزيد من السوريين الفارين من الصراع المسلح حق اللجوء وإعادة التوطين في الولايات المتحدة الامريكية، إلا أن الدافع الرئيسي لرفض الولايات المتحدة الأمريكية استيعاب أعداد كبيرة من السوريين يعود إلى الخوف من تسلل عناصر إرهابية ضمن صفوف اللاجئين للأراضي الأمريكية وبشكل خاص تنظيم داعش، فمنذ أحداث 11 سبتمر 2001 وضع البيت الأبيض الأمريكي أمن التراب الأمريكي أولى اهتماماته وأخذ الخوف من تسلل الجماعات المتشددة إلى الأراضي الأمريكية عن طريق اللاجئين السوريين حيّزاً مركزيا في النقاشات السياسية الأمريكية.

كما أَدَّى الهاجس الأمني المتكرر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض القيود على المهاجرين وثقل الإجراءات الإدارية لدراسة ملفات طلبات اللجوء التي باتت تستغرق من 12 الى 18 شهرا وأحيانا 24 شهرا، حيث يمر طالبي اللجوء من السوريين عبر تحقيقات المركز الوطني لمكافحة الإرهاب ومكتب المخابرات الفيدرالية FBI، بالإضافة إلى مقابلات مباشرة مع كل طالب لجوء[2].

وهو ما دفع بالمفوضية الأممية ومختلف المنظمات الحقوقية إلى توجيه انتقادات لتماطل الإدارة الأمريكية وثقل اجراءات تسوية ملفات طالبي اللجوء مطالبين الإدارة الأمريكية ببذل المزيد من الجهود لمنح الحماية وتوطين أكبر عدد من السوريين.

أما الإدارة الأمريكية برئاسة "**دونالد ترامب**" Donald Trump فقد جاءت عكس الإدارة السابقة، فقد استخدم الرئيس الأمريكي ترامب في فترة ترشحه أزمة اللاجئين في الإتحاد الأوروبي على نحو فعال لصياغة خطاب وسياسات حول مكافحة الإرهاب والتصدي للهجرة، ليصدر بعد عشرة أيام من توليه السلطة **"المرسوم التنفيذي ضد الهجرة** " Anti- immigration والذي يتجسد في فرض حظر دخول اللاجئين بشكل عام والسوريين بشكل خاص إلى الأراضي الأمريكية لمدة تسعين يوما تحت غطاء منع الإرهابيين الإسلاميين الراديكاليين من دخول الولايات المتحدة.

[1] - Obama ordonne l'accueil de 10.000 réfugiés Syriens aux Etats Unis", op, sit www.huffingtonpost.fr/2015/09/11/obama-syriens-etats-Unis_n_8120640.html.

[2] - Ibid.

أثار هذا المرسوم التنفيذي الذي شمل سبعة دول مسلمة وهي اليمن، إيران، ليبيا، الصومال، السودان، العراق وسوريا، تنديدات سياسية وانتقادات دولية واسعة من عديد الدول والمنظمات الدولية والحقوقية ومعارضة محلية من الجمهوريين والديمقراطيين الأمريكيين على حد السواء ضد هذا التمييز الديني[1].

إن الولايات المتحدة عانت ولا تزال تعاني من نقص تحركاتها في أزمة اللاجئين السوريين فواشنطن لم تكن كريمة بما يكفي لإعادة توطين السوريين على أراضيها، فقد كان لقرار ترامب ضد المهاجرين واللاجئين تأثيرات وخيمة على الجهود التي تبذلها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومختلف شركائها من المنظمات الانسانية الدولية الحكومية وغير الحكومية من خلال خفض برامج إعادة التوطين وخفض الدعم المالي الذي تمنحه الولايات المتحدة للمفوضية الأممية خصوصا وأن المساهمات الأمريكية تقدر ب 40 بالمائة [2].

وعليه، كشفت أزمة اللاجئين السوريين مدى واقعية تأثير الدول الكبرى على المسائل والقضايا محل تداول المفوضية الأممية كون هذه الأخيرة تتأثر تأثيرا واضحا بمصالح الحكومات الكبرى وهوما يجعلها تقع تحت رحمة الجهات المانحة، خصوصا وأن المفوضية الأممية تفتقر للاستقلال المالي فهي تعتمد في تمويلها على رغبة الدول في تقديم التمويل اللازم لها ومن ثم لا يمكنها تنفيذ برامجها الضخمة المتعلقة باللاجئين مالم تحصل على تمويل من هذه الدول، مما يجعل من مسألة مساعدة اللاجئين السوريين وإدارة هذه الأزمة لاتزال تعتمد على مدى رغبة وسياسة الدول ومصالحها في التعاون.

ما يمكن قوله بالأخير، على الرغم من عمل المفوضية الأممية مع مختلف الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية جنبا الى جنب لتوطين أكبر عدد من السوريين ولكن في خضم التحركات غير المسبوقة للاجئين السوريين وتزايدهم المستمر تبقى برامج إعادة التوطين ضئيلة للغاية، ويعود السبب لتغليب المصالح الوطنية من قبل بعض الدول وغياب الإرادة السياسية لإعادة توطينهم

[1] -CNN politics, "Full text of trump's executive order on 7- nations ban, refugee suspension,Vu le 12/10/2020,10:22 https://edition.cnn.com/2017/01/28/politics/text-of-trump-executive-order-nation-ban-refugees/index.html

[2] - Kristy Siegfried, "les tendances de la migration à surveiller en 2017", 04 december,2020, vu le 14/10/2020, 14:45 https://www.irinews.org/fr/analyses/2016/12/21/les-tendances-de-la-migration-asurveiller- en2017

أو حتى الترحيب بهم، ، وقد نددت العديد من المنظمات من المجتمع المدني لاسيما منظمة العفو الدولية وأطباء العالم بفشل القمة الأممية للاستجابة للواجب الأخلاقي والقانوني لحماية اللاجئين السوريين الفارين من القتل والإرهاب واستغاثتهم وطالبت منظمة العفو الدولية من الحكومات خاصة الدول الغنية بالالتزام بإعادة توطين أكبر عدد ممكن من اللاجئين السوريين وتوفير الحماية الدولية لهم.

المطلب الثالث: جهود المفوضة الأممية بمشاركة البلد الأصلي: دور مفوضية الأمم المتحدة في إعادة اللاجئين السوريين لأوطانهم

تلجأ المفوضية الأممية الأولوية للعودة الطوعية بوصفها الحل الدائم والأمثل للاجئين، ويعود ذلك لأسباب يفرضها السياق الإجتماعي والسياسي المحيط عموما بأزمة اللاجئين من ناحية، والالتزام الصريح للدول بموجب القانون الدولي بقبول مواطنيهم من ناحية أخرى، وعليه سعت المفوضية الأممية جنبا إلى جنب مع البلد الأصلي لتسهيل هذا الخيار من خلال تقديم المساعدة القانونية، لم شمل الأسر وتسهيل العودة الآمنة للاجئين السوريين، وعلى الرغم من أن العودة تمثل الحل الأمثل إلا أنها تصطدم بمعوقات كثيرة ترتبط بالأساس بالوضع القائم في دولة المنشئ والذي كان السبب الرئيسي في ظاهرة اللجوء.

الفرع الأول: في مفهوم العودة الطوعية للوطن

قد تكون العودة الطوعية إلى الوطن حلا للاجئين الذين اتخذوا قرارا شجاعا بالعودة إلى ديارهم حيث تعرف بأنها " قرار حر ومستنير مع تهيئة الظروف التي من شأنها أن تساعد على عودة اللاجئين إلى أوطانهم بأمان وكرامة وضمان الحماية الوطنية الكاملة مع توفير الحكومات والمنظمات المعنية إجراءات لتيسير العودة الطوعية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وتقديم المساعدة في جهود إعادة الإدماج"[1]. ومن وجهة نظر قانونية، يستخدم مصطلح العائد في القانون الدولي للدلالة على الشخص الذي كان لاجئا ولكنه عاد حديثا إلى بلده الأصلي ويقرر اللاجئ العودة إلى وطنه، في العادة لأن التهديد أو الخطر الذي دفعه إلى مغادرة محل إقامته المعتادة قد تلاشى بدرجة كبيرة، أو أن

[1] – بلال حميد بديوي حسن، مرجع سابق، ص 111.

الخطر في مكان اللجوء قد أصبح أكبر من خطر العودة إلى الوطن في كثير من الأحيان انتهاء الحرب الأهلية او استبدال حكومة قمعية قائمة[1].

يوصي القانون الدولي للاجئين بحق الدولة المضيفة إعادة أي لاجئ إلى دولته الأصل في حال انتهاء النزاع وتغير الظروف في دولته، بغض النظر عن نيته في العودة طالما أنها تعمل طبقا لأحكام قانون حقوق الإنسان المعمول به، إذ يجب أن يكون التغيير في الظروف جوهريا ودائما ويؤدي إلى استعادة الأمن والحماية، وفي المقابل يفوض قانون 1951 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتسهيل جهود إعادة اللاجئين إلى ديارهم طوعيا فقط "حتى إذا لم ترى المفوضية الأممية من الناحية الموضوعية أن الأوضاع آمنة لعودة غالبية اللاجئين"[2]، والتمييز هنا بين الإعادة القسرية والعودة الطوعية فهذه الأخيرة تكون استنادا إلى قرار اللاجئين الحر، عكس الإعادة القسرية والتي تعني طرد اللاجئ أو إعادته بالقوة وبدون رغبة منه إلى بلد تكون فيه حياته وحريته معرضين للخطر.

وفي هذا السياق كشفت المفوضية الأممية عن نهجين متباينين في تعاملها مع ظاهرة العودة الطوعية للاجئين، فنجد العودة الاختيارية للاجئين إما فرادى أو جماعات إلى أوطانهم، أي بإرادتهم الحرة ورغبتهم الصادقة ويعتبر الحل الأمثل لكنه يبقى رهنا بموافقة كل من اللاجئين أو بعضهم والأهم هو موافقة الدولة الأصل على عودتهم[3]. إذ يختار اللاجئون متى وكيف يعودون إلى بلدهم الأصلي عندما لا يكون هناك خطر يهدد حياتهم أو قد يقررون العودة لأسباب سياسة، عائلية والتغييرات التي تحدث في الوطن الأصل بعد طول الغياب، وبالتالي تعتبر مسألة الطوعية أو الاختيار عنصرا رئيسيا في إعادة اللاجئين لأوطانهم إذ لا يجب بأي حال إجبارهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية ولا أن يمنعوا من العودة إليها وهو ما يتماشى والقانون الدولي للاجئين.

---

[1] – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "رصد وحماية حقوق الانسان الخاصة بالعائدين والمشردين داخليا"، أطلع عليه يوم 07 ديسمبر،2020، الساعة 17:41
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/training7chapt1115ar.pdf

[2] – جوليو موريلو،" إعادة اللاجئين والحلول المطروحة في سياقات الاستقرار"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 52(2016)، ص 68.

[3] – عبد اللطيف دحية، مرجع سابق، ص 494.

وهناك نوع ثان تلجأ إليه الدول رغم تأكيد القانون الدولي على رفضه وهو العودة بالإكراه حيث تعمل سلطات دولة الملجأ– الدولة المضيفة– بإعادة اللاجئين قسرا إلى بلدانهم الأصلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فأحيانا عودة اللاجئين إلى دولتهم الأصلية وإن كانت تبدوا في الظاهر إرادية بمعنى بناء على الإرادة الحرة للاجئ غير المتأثرة بأي ضغط، إلا أنها في الحقيقة عودة بالإكراه وذلك نتيجة للظروف المزرية التي يعيشها اللاجئون بسبب طول الإقامة في المخيمات وعزلهم عن المجتمع المضيف وتنامي الفكر المتطرف خاصة في المخيمات فضلا عن انتشار مختلف الاستراتيجيات السلبية بين اللاجئين(عمالة الأطفال، التسول، العمل غير الرسمي، الهجرة غير الشرعية)، لذلك نجدهم يفضلون العودة إلى بلادهم حتى وإن لم تتغير الظروف، وفي هذه الحالة اللاجئون يعودون إلى مناطق انتهت منها الحروب لكن السلام فيها هش والبنية الأساسية ضعيفة ووضع حقوق الانسان غير مستقر، فالأمر الذي دفع بهؤلاء للعودة ليس لتحسن الظروف وانما نتيجة المعاناة القاسية والتمييز العنصري الذي يلقاه اللاجئون في البلد المضيف مما يجعلهم يعتبرون العودة أفضل حل[1].

تعتبر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تيسير العودة الطوعية إلى الوطن من أفضل السبل لحل الأزمة وأن أي حل آخر يعتبر جزئيا ومؤقتا، ويعتبر قرار العودة من القرارات الصعبة أمام اللاجئين إذ ينطوي على رؤية تحليلية تستند إلى المعلومات المتاحة المتعلقة باختيار اللاجئ ما هو أفضل: البقاء في الدولة المضيفة، أو العودة إلى الوطن، فإذا كانت فائدة العودة أكبر فإن اللاجئون سيقررون العودة بطبيعة الحال في حالة ضمان البلد الأصل السلامة الجسدية والقانونية والمادية للعائدين[2]. حيث تتمثل السلامة الجسدية في الضمانات التي توفرها دولة المنشأ الخاصة بالحفاظ على سلامة العائدين وحمايتهم من الهجمات المسلحة وذلك من خلال نزع الأسلحة والمتفجرات الخفيفة والثقيلة من منطقة النزاع وتسريح مختلف التشكيلات المسلحة لضمان عودة آمنة للمدنيين وممارسة نشاطهم دون وجود تهديد لسلامتهم أو أمنهم[3].

أما السلامة القانونية فإنها تتمثل في إصدار السلطات العامة في دولة المنشأ قوانين العفو العام لحماية العائدين من العقاب وعدم تعريضهم للمعاملة القاسية لكونهم فروا من البلد بالإضافة إلى

[1] – عبد اللطيف دحية، مرجع سابق، ص 495.

[2] -Robert Gorman, "Refugee Repatriation in Africa, The World Today, vol 40, No 10 (1984),p.p 438.439.

[3] – بلال حميد بديوي حسن، مرجع سابق، ص 111.

القوانين التي تضمن استعادة حقوقهم مثل منحهم وثائق الأحوال الشخصية والجنسية واستعمال كافة حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية والمدنية والسياسية، في حين تشمل السلامة المادية توفير الخدمات الأساسية لهم من رعاية صحية، مياه صالحة للشرب، ومساعدتهم في إيجاد فرص العمل وأن يعاملوا بالقبول الكامل من جانب سلطاتهم الوطنية وإعادة دمجهم بطريقة مدروسة وكريمة ومستدامة في بلدانهم الأصلية[1].

تتطلب استراتيجية العودة الطوعية للاجئين واستقرارهم في مناطقهم الأصلية اتفاقات ثلاثية الأطراف، يأتي على رأسها الحكومات الوطنية والوكالات الأممية ممثلة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحكومات الدول المضيفة لإنجاح العملية بطرق إنسانية وقانونية ومنع الحكومات من اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تجبر اللاجئين على العودة إلى دولهم، أو أي جهة أخرى تكون فيها حياتهم وحرياتهم معرضة للخطر والاضطهاد، والإشراف على عملية العودة الطوعية وحماية العائدين وحقوقهم والمساهمة في استرداد مساكنهم وممتلكاتهم والإشراف على عمليات التعويض وإعادة الإعمار، مع الأخذ في الحسبان أن العائدين سيواجهون صعوبات في الإندماج في مجتمعهم القديم لأسباب تتعلق بالتركيبة الاجتماعية أو اختلافات القيم إلى غير ذلك[2].

وفي سبيل ذلك، اقترحت المفوضية الأممية نهجا متكاملا إزاء حالات ما بعد الصراع المعروفة باسم الإعدادات الأربعة "**إعادة الى الوطن، واعادة الادماج، واعادة التأهيل واعادة البناء**" التي تهدف الى حل أزمة اللجوء من خلال الجمع بين المساعدة الإنسانية والجهات الفاعلة وتهيئة بيئة مواتية في بلدان المنشأ والمساعدة على العودة المستدامة إلى الوطن[3]، فقد حثت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي على أهمية هذا الحل للازمة وتطوير التعاون الدولي في تنفيذه، حيث دونت قوانين مقاربة المجتمع الدولي لإعادة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي في عدد من الوثائق ومن هذه الوثائق اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ووساطات إقليمية كاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن

[1] – بلال حميد بديوي حسن، مرجع سابق، ص 112.

[2] – "النهج مجتمعي المنحى في العمليات التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، تر:عبد الملك عبود(جنيف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،2009)، ص 127 .

[3]-"Handbook voluntary repatriation: international productional"(Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees,1996), p.p 10.15

اللاجئين لعام 1969، وسلسلةٌ من الاستنتاجات المتعلّقة بالحماية الدولية للاّجئين من اللجنة التنفيذية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المعروفة باستنتاجات اللجنة التنفيذية ExCom Conclusions)، وكتاب دليل صدر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعنوانه "دليل العودة الطوعية: الحماية الدولية"، حيث ورد عن هذه الوثائق سلسلةً من المبادئ الأساسية وهي كالتالي[1]:

1, يجب احترام الصفة الطوعية في عودة اللاجئين، بتعبير آخر يجب أن يكون اللاجئون قادرين على اتخاذ قرار حر في شأن العودة إلى دولتهم الأصلية، ويجب ألا يتعرضوا لأي ضغط جسماني أو مادي أو نفساني يدفعهم إلى ترك البلد الذي هم فيه لاجئون.

2, تشترط العودة إلى البلد الأصلي أن تكون آمنة، ويجب أن يكونوا قادرين على العودة بالسرعة التي تناسبهم من غير أن ينفصلوا عن أفراد أسرهم، وينبغي كما نص دليل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعاملهم سلطات بلادهم الوطنية معاملة فيها احترام وقبول تام.

3. التنسيق في حركة العودة إلى البلد الأصلي تنسيقاً فعالا ويتحقق ذلك بإنشاء لجان ثلاثية تضم الدولة المضيفة ودولة المنشأ والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تتكفَّل هذه الأخيرة بتمثيل مصالح اللاجئين وضمان تسيير عملية العودة بطريقة تحترم فيه حقوقهم الإنسانية احتراماً تاماً.

4. لا ينبغي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تشجع على عودة اللاجئين وأن تعمل على إنجاحها إلا في حالات تكون حدثت فيها تغييرات جوهرية في دولتهم الأصلية على سبيل المثال، تغيير الحكومة، إجراء انتخابات ديمقراطية وانطلاق عمليات بناء السلام التي تتبع الأمم المتحدة.

5. وأخيرا، ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يجب أن تكون العودة إلى دولة المنشأ مرتبطة بإعادة الإدماج وأن تكون مستدامة في طبيعتها، وهذا يعني أنه ينبغي أن

[1] -Handbook voluntary repatriation: international productional, op, sit, p 15.
.

يكون العائدون قادرين على استعمال كافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، ومن ذلك حقهم في إيجاد سبل معيشة آمنة.

الفرع الثاني: دور المفوضية الأممية في اعادة اللاجئين السورين لأوطانهم.

تعتبر عملية إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل لمحنة اللاجئين السوريين جزء لا يتجزأ من عمل المفوضية الأممية التي أقرت بأن اللاجئين لديهم الحق الإنساني في العودة بأمان وكرامة إلى بلدهم الأصلي في الوقت الذي يرونه مناسبا ويعتبر القرار الحر والمستنير للسوريين بالعودة أمرا أساسيا.

تشترط استراتيجية إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم الأوضاع الآمنة والمستقرة لنجاح العملية، وأن يتحمل النظام المسؤولية كاملة قانونيا وسياسيا عن سلامة اللاجئين السوريين العائدين، إلا أن الدراسات التي قامت بها المفوضية الأممية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية والمراكز البحثية ووكالات الأمم المتحدة، أظهرت أن المعطيات على الأرض لا تشير إلى جهود حقيقية لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين بسبب الأوضاع الأمنية المتردية وقلة الموارد وتدهور الظروف المعيشية وكذا تأزّم الوضع السياسي في سوريا، مما يجعل الظروف غير مناسبة تماما لتحقيق عودة آمنة وكريمة وطوعية للسوريين.

وفي هذا السياق عبرت المفوضية الأممية عن مخاوفها إزاء سياسات ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية المتأرجحة بين دعوة بعض الدول إلى تأمين عودة آمنة للاجئين لكن من دون اتخاذ أي خطوات عملية في هذا المضمار، ودول تتعامل مع ملف اللاجئين كورقة سياسية محلية وإقليمية ودولية مرتبطة بتطورات مسار الأزمة السورية، معتبرة –المفوضية الأممية– أن هذه الدول لا تتعامل مع ملف اللجوء من منظور إنساني واجتماعي واقتصادي ذلك[1]. وقد وضعت هذه السياسات والمواقف اتجاه اللاجئين السوريين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في موقف صعب: **هل توافق على عمليات الترحيل غير الآمنة أم تقف مكتوفة اليدَين فيما يعود اللاجئون بطريقة فوضوية ومن الممكن أن**

[1] – زياد غصن، "إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم: مشروع سياسي ينقصه كل شيء"، أطلع عليه يوم 5 جانفي،2020، الساعة 15:56 https://www.almayadeen.net/articles

تلحق بهم الأذى؟ خاصة وأن مسألة عودة اللاجئين ترتبط بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة للاجئين من جهة، والوضع الداخلي في سوريا من جهة ثانية، والواجبات والالتزامات الدولية من جهة ثالثة.

في أوت 2017 بدأت المفوضية الأممية بزيادة عملياتها في سوريا وتهيئة الظروف المواتية من أجل تسهيل العودة الطوعية للسوريين العائدين، فزادت من أعداد موظفيها وسعت للحصول على 150 مليون دولار لتمويل هذه العمليات، معلنة أنها ستعمل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان ممارسة الاختيار الحر في العودة وحشد الدعم للعائدين، مع العلم أنها لا تُرَوّج أو تسهل عودة اللاجئين إلى سوريا بسبب الغياب التام لأجندة وبرامج العودة الكريمة وما تستلزمه من استجابات حكومية وأمنية مستعجلة، فعلى الرغم أنها تعتبر أنه من حق اللاجئين السوريين العودة إلى وطنهم في الوقت الذي يختارونه وأن قرار العودة قرار فردي يتخذه اللاجئون أنفسهم، إلا أنها لا تقوم بتشجيع العودة إلى سوريا، معتبرة أنها ليست العودة المستدامة التي تتطلب تعاونا واسعا بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المانحة والمنظمات الدولية واللاجئين والمسؤولين في البلد المضيف، فغالبية اللاجئين السوريين فروا من النظام السوري ولا يمكنهم العودة إلى "**المناطق الآمنة**" بسبب الدمار الواسع للبنى التحتية والممتلكات وغياب الخدمات والألغام غير المنفجرة التي تركها وراءهم المقاتلون بالإضافة إلى العنف المتواصل وخطر العنف الانتقامي كل ذلك يولد مخاطر أمنية للعائدين[1].

[1] – جيسي ماركس، "الضغط على اللاجئين السوريين للعودة الى ديارهم"، أطلع عليه يوم 20 ديسمبر،2020،الساعة 20:00 https://carnegieendowment.org/sada/75685

الشكل رقم 04: يوضح أعداد اللاجئين السوريين العائدين لبنان والأردن حسب احصائيات سنة 2019 حسب احصائيات كل من الحكومة اللبنانية والأردنية، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

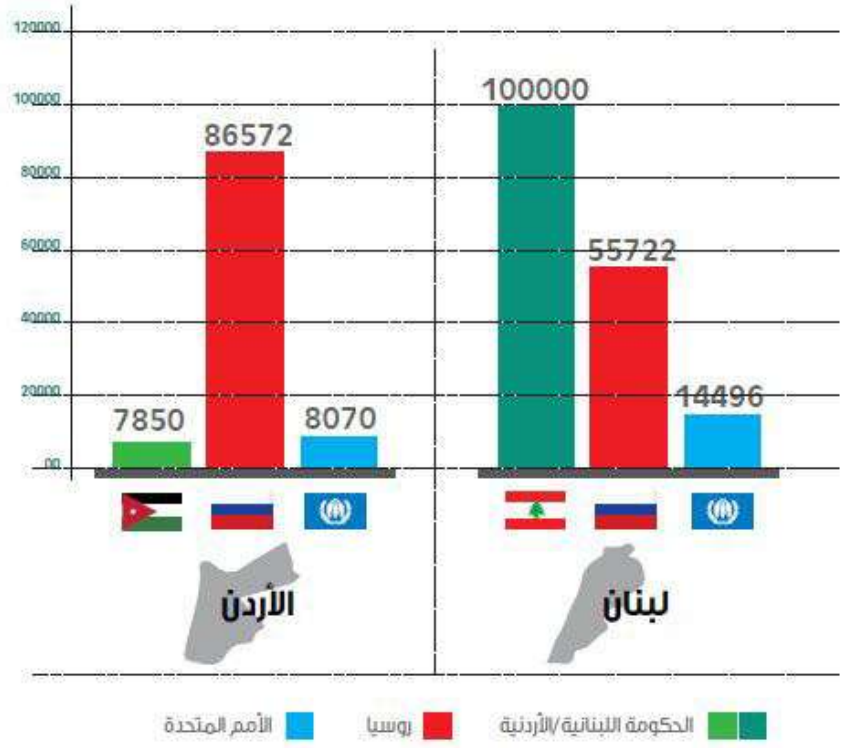

Source: Jasmine M. El-Gamal, The displacement dilemma: should Europe help Syrian refugees return home? (the European council on foreign relations,2019),5.

تمثل موقف المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أن الظروف الحالية في سوريا لا تعد مواتية للعودة الطوعية بأمان وكرامة حيث لا يزال هناك مخاطر كبيرة تهدد حياة المدنيين لاسيما في غياب تدابير الحماية القضائية، فضلا عن عدم وجود تسويات سياسية قوية وذات صدقية للنزاع في سوريا من شأنها أن تضمن أمن اللاجئين السوريين العائدين، علاوة على ذلك لا يوجد جدول أعمال كبير لإعادة الإعمار الذي بدوره يعتمد على تحقيق تسوية سياسية ذات معنى، فحسبها قد يكون للعودة قبل أوانها أثر مدمر للاجئين وزعزعة الإستقرار في سوريا والمنطقة ورغم ذلك ومع قيام الأشخاص بالعودة من تلقاء أنفسهم، أو عودتهم في إطار عمليات العودة المنظمة من قبل الدول المضيفة أو أطراف فاعلة أخرى فإنه من الضروري للغاية مواصلة التخطيط للعودة في نهاية الأمر

الى سوريا بمساعدة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتشمل هذه المساعدة التيسير المحتمل على نطاق واسع للعودة الطوعية[1].

وفي إطار استجابة المفوضية الأممية للعودة الفعلية والمستقبلية للاجئين السوريين الراغبين في العودة طُرِحَت وثيقة توجيهية للعائدين "الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول: عتبات الحماية وضوابط عودة اللاجئين الى سوريا الصادرة في فيفري 2018" بهدف تبيان الخطوط العريضة للجهود التخطيطية المتعلقة سواء بالعودة المنظمة ذاتيا أو من قبل المفوضية الأممية أو من قبل حكومات أخرى إلى الداخل السوري، وقد جرى إعداد هذه الإستراتيجية في سياق الاختصاص الممنوح للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على صعيد الحماية والحلول بموجب القانون الدولي للاجئين[2].

يتصف تخطيط المفوضية العليا للأمم المتحدة لعودة اللاجئين إلى سوريا بالقابلية للتطبيق على مرحلتين:

المرحلة الاولى: تتمثل في المرحلة الحالية، التي لا تتوفر لها الشروط الضرورية للعودة بأمان وكرامة ولكن مع حدوث بعض عمليات العودة المنظمة ذاتيا، وخلال هذه المرحلة لا يجب التشجيع على العودة وتقتصر مشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال العودة في هذه المرحلة، على التخطيط والرصد وتقديم الاستشارة والمناصرة والتحليل المستمر للعراقيل أمام العودة، والشروط الضرورية لها، وتحديد الإجراءات اللازمة للتغلب على تلك العراقيل ويتلقى العائدون بشكل منظم ذاتيا المساعدة عبر البرامج الإنسانية المستمرة. يمكن تلخيص دور وأنشطة المفوضية الأممية في هذه المرحلة فيما يلي[3]:

---

[1] – جيسي ماركس، "الضغط على اللاجئين السوريين للعودة الى ديارهم"، مرجع سابق، https://carnegieendowment.org/sada/75685

[2] – "الإستراتيجية الشاملة للحماية والحلول: المعايير والحدود الدنيا المطلوبة لتوفير الحماية لعودة اللاجئين"، تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيفري 2018، ص 4.

[3] – الإستراتيجية الشاملة للحماية والحلول: المعايير والحدود الدنيا المطلوبة لتوفير الحماية لعودة اللاجئين، مرجع سابق، ص ص 11. 12.

1. تقتصر أنشطة المفوضية وشركائها على ضمان حسن اطلاع وإرشاد اللاجئين حول تبعات وضعهم الراهن في الدول المضيفة للعودة وعلى رصد اتجاهات العودة والسمة الطوعية للعودة دون أي تحفيز او تشجيع على العودة.

2. تستطيع المفوضية وبشكل استثنائي تيسير عودة أفراد أو مجموعة صغيرة (من حيث تقديم مساعدة محدودة) على أساس كل حالة حيثما يعبر اللاجئون عن رغبة قوية بالعودة وحيثما تطمئن المفوضية وتتأكد من السمة الطوعية للعودة ومن أن اللاجئين مطلعين جيدا على كل الأمور.

3. داخل سوريا، إدماج اللاجئين العائدين في البرامج الإنسانية القائمة في مناطق العودة وتقديم المساعدات لهم حسب الحاجة.

4. رصد الظروف في مناطق العودة والسعي لإقامة شراكات مع مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن جمع البيانات وتجميعها وتحليلها.

5. ضمان التحليل المستمر للعوائق أمام العودة مع تحديد الإجراءات الضرورية لمعالجتها.

المرحلة الثانية: تتاح إمكانية تنسيق العودة الطوعية على نطاق واسع من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة ومختلف شركائها من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية عندما تشهد الظروف تغييرا جذريا وسيعتمد التحول إلى المرحلة الثانية على مجموعة من المعايير[1]:

1. تشارك المفوضية وشركاؤها في عملية تيسير واسعة النطاق للعودة مع تنظيم أو دعم عمليات العودة المنظمة حكوميا من خلال إيجاد وترتيب ضمانات في مناطق العودة، بناء على وصول العائدين دون عوائق إلى مناطق العودة.

2. تأسيس عملية عودة متينة من خلال تقديم الدعم الفني وعلى صعيد القدرات إلى حكومات الدول المضيفة والحكومة السورية بخصوص عملية العودة وتتضمن خيارات الدعم هذه التدريب، و التزويد بالأطر، دعم البنية التحتية لعملية العودة، النقل، والمساعدات على أساس الاحتياجات.

[1] – "الإستراتيجية الشاملة للحماية والحلول: المعايير والحدود الدنيا المطلوبة لتوفير الحماية لعودة اللاجئين"، مرجع سابق، ص 13.

3. توفير القدرات الكافية لدى مكاتب وأطر المفوضية في كل من الدول المضيفة وفي الداخل السوري لتوجيهها نحو برامج العودة وإعادة الإدماج.

4. تقديم معلومات محدثة وموضوعية للاجئين والمجتمع الدولي حول الظروف في تلك المناطق، أي وضع أدلة ثبوتية واضحة على أن العنف قد توقف بشكل مستدام وأن الحدود الدنيا لمستويات الحماية تتوافق مع القانون الدولي للاجئين والمعايير الدولية للاجئين.

5. حدوث انخفاض كبير ومستدام في الأعمال الحربية (القتالية العدائية)

6. تقديم الحكومة ضمانات حقيقية بأن العائدين لن يواجهوا التحريض أو التمييز أو الاحتجاز التعسفي أو التهديد الجسدي ...الخ.

7. ضمان السلامة الجسدية، القانونية والمادية للاجئين والعائدين.

8. مرافقة اللاجئين قبل عمليات العودة وأثناءها وبعدها.

9. تقديم دعم الإدماج المبكر على المستوى المجتمعي والفردي.

10. إعادة ادماج مجتمعات العائدين من اللاجئين والاشخاص النازحين داخليا على أساس الاحتياجات من خلال البرامج الإنسانية المنتظمة وبالتعاون مع البرامج الدولية والوطنية الأوسع نطاقا داخل سوريا.

تفاوت أعداد اللاجئين السوريين الذين قاموا بالعودة إلى سوريا بشكل كبير، تبعا للمصدر الذي يعلن هذه الأعداد، فوفقا للإحصائيات والأرقام المرصودة لعام 2019 أكدت عن عودة حوالي 480 ألف نازح إلى مناطقهم في عموم المحافظات السورية من أصل 6 ملايين و200 ألف نازح أكثرهم عاد إلى درعا ثم إدلب وحلب. وفيما يتعلق بعودة اللاجئين فقد سجل لبنان العدد الأكبر لعودة اللاجئين من بين جميع دول الجوار السوري بحسب بيان صادر عن الأمن العام اللبناني في مارس2019 بلغ عدد السوريين الذين عادوا 172 ألفا لاجئاً سورياً منذ عام 2017، حيث يتم تنسيق العودة بين الأمن العام اللبناني والنظام السوري، ومن جهة أخرى أوضح مركز إدارة الدفاع الوطني في روسيا عن عودة 256 ألف لاجئ خلال النصف الأول من عام 2019 إلى سوريا عبر المعابر البرية مع لبنان والأردن[1].

[1] – معن طلاع، مرجع سابق، ص 6.

أما في تركيا فأعلن الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان أن 365 ألف سوريٍ عادوا إلى ديارهم ومنازلهم في مناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام"[1]. لا يختلف الأمر كثيرا في الأردن، حيث تتضارب أرقام عودة اللاجئين السوريين الطوعية إلى بلادهم إلا أن إحصائيات المفوضية الأممية أشارت إلى تسجيل عودة حوالي 15 ألف سوري منذ افتتاح معبر "نصيب جابر" في أكتوبر 2018[2].

كذلك أوروبا، على الرغم من أن القوانين الأوروبية تمنع عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم كونها بلد غير آمن لكن مؤخرا شهدت ألمانيا حالة غير مسبوقة تمثلت بالسماح للاجئين السوريين بالعودة إلى مناطق النظام حيث سجلت عودة 13 لاجئا إلى الأراضي السورية ضمن برنامج العودة الطوعية الذي يشجع على عودة اللاجئين، فقد اعتمدت ألمانيا على نظام للحوافز المادية أو ما يطلق عليه " **مساعدة البداية الجديدة** " حيث يتضمن هذا البرنامج تقديم مبلغ مالي يصل إلى ألفي يورو للشخص العائد وثلاثة آلاف يورو للعائلة أي تمويل رحلات العودة الطوعية، ذلك أن عودة اللاجئين السوريين تصب في مصلحة الإتحاد الأوروبي حيث ستقلل العبء المالي والسياسي لإقامتهم ليس فقط على دول الإتحاد الأوروبي ولكن أيضا في الدول المجاورة لسوريا[3].

إن قراءة المعطيات الرقمية تظهر استجابة محدودة وخجولة لدعوات اللاجئين السوريين للعودة بما يطرح أسئلة جديدة عن الأسباب التي تدفع كل اللاجئين السوريين تقريبا لتفضيل الواقع البائس الذي يعيشونه في معظم دول اللجوء خاصة في لبنان والأردن على العودة إلى مناطق سيطرة النظام.

وللإجابة على هذا السؤال فإنه ينبغي التأكيد على أن القضايا ذات الطابع الإنساني –كقضية اللجوء– هي ذات أبعاد مركبة وبالتالي لا يمكن الانتهاء إلى دافع أو دوافع بعينها تصلح لتبرير سلوك المجموعة ككل؛ إذ يختلف الأمر من شخص إلى آخر كل بحسب ظروفه ومعطياته في سوريا وفي

[1] – "تركيا تكشف أعداد السوريين العائدين الى المناطق التي وفرت الامن فيها"، أطلع عليه يوم 2جانفي،2021، الساعة 14:48

https://www.turkpress.co/node/66204

[2] – مصطفى محمد، "عربي21 ترصد أرقام عودة اللاجئين الطوعية الى سوريا"، اطلع عليه يوم 4 جانفي،2021، الساعة 12:23

https://arabi21.com/story/1172321/

[3] – فاطمة حرب سليمان الغصين، مرجع سابق، ص 81.

دولة اللجوء، إلا أنه وبناء على تقارير أممية بهذا الخصوص والمقابلات التي أجراها موظفون أمميون في الأردن ولبنان يمكن تحديد الدوافع التالية كأهم الأسباب التي تمنع وتعرقل تطبيق استراتيجية عودة اللاجئين السوريين الى سوريا وهي كالتالي[1]:

1/ المخاوف الأمنية

تشكل المخاوف مما قد ترتكبه الأجهزة الأمنية في سوريا بعد العودة خاصة في ظل غياب الضمانات من حلفائه؛ سببا رئيسيا من أسباب امتناع اللاجئين عن العودة وقد قامت الأجهزة الأمنية السورية باعتقال عدد من اللاجئين العائدين إلى سوريا، واختفى بعضهم داخل السجون فيما قتل آخرون تحت الاعتقال رغم أن العائدين بشكل طوعي يفترضون بالضرورة عدم وجود مطالبة أمنية بحقهم، لكن النظام يتعامل مع خروج السوريين خارج القطر باعتبارها تهمة تبرر المحاسبة، وثقت المنظمة الدولية لحقوق الانسان "هيومن ووتش رايتس" قيام قوات النظام السوري باعتقال مالا يقل عن 1846 شخصا من العائدين إلى سوريا منذ مطلع 2017 حتى مارس 2019 كما وثقت 13 حالة موت تحت التعذيب لعائدين خلال نفس الفترة.

2/ الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

من أهم الأسباب التي تشكل عائقا أمام عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم هي الحالة الاقتصادية التي تعيشها سوريا وتدهور الظروف المعيشية والخدمات الأساسية، فقد أدت معطيات الحرب إلى هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تفشي الفقر وانهيار معظم قطاعات العمل في سوريا وازدياد نسبة البطالة بشكل كبير واتساع الفجوة الطبقية فضلا عن مختلف الظواهر السلبية مثل التسول، العنف الأسري، عمالة الأطفال، إلى غير ذلك من العوامل التي تدفع الشباب إلى البحث عن سبل اللجوء والهجرة بدلا من العودة إليها[2].

[1] – "مبادرات إعادة اللاجئين ماذا حققت في 9 أشهر"، أطلع عليه يوم 24أوت،2020، الساعة 18:26
https://bit.ly/3VZGfcy

[2] – "هل سوريا آمنة للعودة؟ منظور العائدين،" تر: نورا حناوي (د ب ن: مركز السياسات وبحوث العمليات،2021)، ص 44.

3/ التجنيد الاجباري:

يواجه اللاجئون والنازحون الذين يسعون إلى العودة إلى ديارهم عقبات عديدة بما في ذلك الخدمة الإلزامية للذكور في الجيش السوري والتي تشكل عبئا تاريخيا على الشباب الذين حاولوا حتى قبل 2011 التملص منها بكل الطرق، فقد أدت العمليات العسكرية التي تشهدها سوريا منذ سنة 2011 إلى ارتفاع رغبة الشباب بتجنب الخدمة العسكرية حيث مثل الهروب منها دافعا أساسيا للجوء الكثير من السوريين وامتناعهم من العودة إلى سوريا[1].

4/ غياب الحوافز

تفتقر استراتيجية العودة إلى الوطن لأي حوافز مقدمة بما في ذلك غياب أي ضمانات أمنية من عدم الملاحقة أو حتى تأجيل الخدمة العسكرية للمطلوبين إليها، ناهيك عن غياب "حزم التعافي" مثل الحصول على الدعم المالي والقدرة على الدخل وخيارات الاستقلال الاقتصادي ورأس المال الإجتماعي وغيرها من الأمور ذات الصلة[2].

على الرغم أن استراتيجية اعادة اللاجئين إلى أوطانهم تعتبر من مستجدات الحلول الدائمة للاجئين التي ترتكز عليها المفوضية الأممية في إدارة أزمة اللاجئين ورغم الجهود التي بذلتها في تسهيل عملية العودة لبعض السوريين الراغبين في ذلك، إلا أن تطبيق هذه الاستراتيجية على أزمة اللاجئين السوريين مبكرة وسابقة لأوانها فالتعجيل في إعادتهم إلى ديارهم – قبل أن تتوافر الظروف المواتية لعودتهم بطريقة آمنة ومستدامة – سوف يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة أصلاً في سوريا، ما يُلقي بضغوط على ما تبقّى من خدمات محدودة وحوكمة هشّة في المناطق التي يعود إليها اللاجئون، ويدفع بالعائدين إلى مزاحمة الأشخاص الذين مكثوا في تلك المناطق، على الوظائف والموارد والمأوى وفي حال اندلاع نزاع عنيف، يمكن أن تبدأ دورة النزوح من جديد[3].

إن العودة غير المنظمة للاجئين السوريين دون الحصول على ضمانات آمنة ومعايير حماية قوية تعتبر حلا غير دائم يمكن أن تشكل امتداد للصراع في سوريا بدلا من أن تكون هي الحل إذ

---

[1] – مبادرات إعادة اللاجئين ماذا حققت في 9 أشهر، مرجع سابق، https://bit.ly/3BAkQP4

[2] – مبادرات إعادة اللاجئين ماذا حققت في 9 أشهر، مرجع سابق، https://bit.ly/3BAkQP4

[3] – جيسي ماركس، مرجع سابق، https://carnegieendowment.org/sada/75685

لا بد أن تكون عملية التنسيق والتدخلات الممنهجة في قضية العودة جزءا من حل قائم على تحليل الأسباب الجذرية للصراع في سوريا بدلا من أن تكون حلا مؤقتا، علاوة على ضرورة تبني منهج حقوقي لعودة السوريين للحد من تزايد واستمرار النزوح.

ما يمكن قوله، ينبغي على المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم للاجئين السوريين بما يمكّن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبقية المنظمات الدولية من تقديم العون الإنساني لهم وتوفير الحد الأدنى من المتطلبات الحياتية التي تمنحهم القدرة على اتخاذ قرار عودتهم من عدمها لا أن تكون هذه العودة خيارا إلزاميا لا بديل عنه، أما المسؤولية الكبرى التي تقع على المجتمع الدولي هي الضغط من أجل الوصول إلى حل سياسي شامل يضمن الحقوق لكل السوريين ويسمح لهم العيش بكرامة داخل دولتهم وهو الحل الذي سيعيد معظم اللاجئين السوريين.

الفصل الثالث

إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار الإتحاد الأوروبي، بين الجهود المؤسسية والقيود الوطنية

الفصل الثالث: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار الإتحاد الأوروبي، بين الجهود المؤسسية والقيود الوطنية

حظيت قضية اللاجئين –في السنوات الأخيرة– باهتمام بالغ في النقاشات السياسية داخل أروقة الإتحاد الأوروبي، خصوصا بعد تسارع وتيرة المهاجرين واللاجئين السوريين نحو أوروبا في أواخر 2015 وبداية 2016 لتتسبب بذلك بما يعرف باسم "أزمة اللاجئين الأوروبية"، والتي شكلت أحد الهواجس الأكثر جدلا لدى بلدان الإتحاد الأوروبي.

واستنادا إلى ما سبق قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تم في المبحث الأول التطرق إلى مواقف دول الإتحاد الأوروبي اتجاه استقبال تدفقات اللاجئين السوريين، أما في المبحث الثاني فقد تمّ التركيز على أهم التحديات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية والمجتمعية التي فرضتها أزمة اللجوء على دول الإتحاد الأوروبي، ليتم عرض الجهود والسياسات التي بذلها الإتحاد الأوروبي من أجل إدارة أزمة اللاجئين والتخفيف من وطأة الضغط على الدول الحدودية للاتحاد الأوروبي في المبحث ثالث.

الفصل الثالث: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار الإتحاد الأوروبي، بين الجهود المؤسسية والقيود الوطنية

المبحث الأول: اشكالية تعدد المواقف الأوروبية على قضية إدارة اللاجئين السوريين في أوروبا

تعددت مواقف الدول الأوروبية وتباينت حيال أزمة اللاجئين السوريين، فهناك دول تنظر إليها من زاوية تخوف أمنية، ودول أخرى تراها تهديدا ديموغرافيا وإخلالا بالتركيبة السكانية لدول الإتحاد الأوروبي، بينما نجد هناك دولا أخرى تنظر إليهم بوصفهم سببا رئيسيا في الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ونظرا لتباين المواقف بين مناهض ومرحب، فإن أوروبا اليوم تبدو أمام أزمة اللاجئين متفرقة وعاجزة.

المطلب الأول: المنظورات الأوروبية المتعددة في مقاربة قضايا الهجرة

تعد ظاهرة الهجرة واللجوء واحدة من الظواهر العالمية العابرة للقارات، وقد شهدت هذه الظاهرة تحولا ملحوظا مع بداية الحادي والعشرين، وأصبح ضحاياها بالملايين، نظرا لتزايد حدة النزاعات الداخلية والدولية والانتهاكات الصارخة الجسيمة لحقوق الإنسان مما يضطر الكثيرين الى ترك بلدانهم وموطنهم والتخلي عن ممتلكاتهم من أجل الفرار والاستنجاد بحماية البلدان الأخرى[1].

في البداية كان التركيز تاريخيا وبدرجة كبيرة على الهجرات الإفريقية إلى البلدان المجاورة بسبب العنف والقمع والحروب المستمرة في القارة الإفريقية، ورغم أن إفريقيا شهدت القدر الأكبر من تدفقات اللاجئين إلا أن التوجهات الحديثة لمصادر اللجوء أخذت تنمو وتتكاثر في مناطق ودول لم تشهد هجرة قسرية من قبل مثلما حدث في العراق واليمن وسوريا، وبذلك أخذت ظاهرة اللجوء حيزا واسعا في الكثير من الاجتماعات والنقاشات الدولية والإقليمية في الآونة الأخيرة، وأضحت من أكثر المشاكل خطورة في عالمنا المعاصر التي شغلت العالم بكافة منظماته وتركيباته، نظرا لما تمثله موجات اللجوء الجماعي من أعباء ثقيلة على اقتصاد الدول المضيفة للاجئين بالإضافة إلى ما قد تؤدي إليه من تهديد لأمنها الداخلي والخارجي[2].

---

[1] – سماح عبد الفتاح أبو الليل،" ظاهرة التنميط: دراسة تأثير الصعود اليميني المتطرف الأوروبي على ملفات الهجرة واللجوء"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 10(2021)، ص 98.

[2] – المرجع نفسه.

الفصل الثالث: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار الإتحاد الأوروبي، بين الجهود المؤسسية والقيود الوطنية

إن قضية الهجرة واللجوء إلى القارة الأوروبية لم تكن وليدة اللحظة، بل هي قديمة منذ موجات الهجرة غير الشرعية التي استمرت منذ عقود إلى هذه القارة من مختلف دول العالم، وذلك لاعتبارات عديدة منها أن دول الإتحاد الأوروبي هي دول مستقبلة ومدعمة لحقوق الإنسان وقيم الحرية والمساواة والحق في التعبير، فقد قادت أوروبا العالم في السابق لخلق نظام دولي حديث لحماية اللاجئين، وقد تولدت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين انطلاقا من الاعتقاد بأن ثمة حاجة ماسة إلى حماية أولئك الذين من الممكن أن يتعرضوا للاضطهاد[1]، كما كان لتطور مفهوم حقوق الإنسان على الصعيد الأوروبي، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أثر مباشر على اللاجئين حيث كان لهم الإسهام الكبير في أن تصبح أوروبا وجهة للاجئين.

ولقد مثلت الانتفاضات الشعبية والوضع السياسي المتأزم في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط في أواخر 2010 تحولا مفاجئا ساهم في تسريع وتيرة موجات الهجرة واللجوء إلى دول الإتحاد الأوروبي على نحو غير مسبوق في التاريخ الأوروبي، حيث رصدت الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود الأوروبية "فرونتكس" Frontex * في منتصف ماي 2014 التدفق الأكبر وغير المسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين صوب أوروبا، إذ تم رصد دخول 25 ألف مهاجر غير شرعي إلى إيطاليا ومالطا، في الشهور الأربعة فقط من العام 2014 مقارنة بنحو 40 ألف مهاجر لأوروبا عام 2013، الأمر الذي جعل ملف اللاجئين على جدول أعمال الاجتماعات الدورية للاتحاد الأوروبي، خاصة بعد تفاقم الأوضاع عام 2015، حيث شكل هذا العام نقطة جوهرية في التعامل الأوروبي حيال ملف اللاجئين، ومن هنا يمكن رصد أربع إشكاليات مهمة فيما يخص ملف الهجرة واللجوء في الإتحاد الأوروبي على النحو الآتي[3]:

---

[1] – نور الدين بيدكان، مرجع سابق، ص179.

* – **Frontex**" **أو الوكالة الاوروبية لإدارة الحدود:** وضعت هذه الهيئة خصيصا لتنسيق التعاون العملياتي بين الدول الاعضاء من اجل مراقبة الحدود وصد جحافل اللاجئين والمهاجرين، أنشأها الإتحاد الأوروبي في26 أكتوبر 2004 والتي أقرت المسؤولية بين الاطراف في ميدان الهجرة واللجوء وحماية حدود الاتحاد الاوروبي.

[3] – محمد مطاوع،" الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات"، المستقبل العربي، العدد 431(2015)، ص 22.

الفصل الثالث: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار الإتحاد الأوروبي، بين الجهود المؤسسية والقيود الوطنية

الإشكالية الأولى: تحوُّل النظر لقضايا الهجرة واللجوء في القارة الأوروبية، والتعامل معها من منطلق أنها إحدى القضايا الاقتصادية في الماضي، إلى التعامل معها بوصفها قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول: عملت الدول الأوروبية على تغيير مواقفها في التعامل مع قضايا الهجرة واللجوء، حيث انتقلت من مواقف الترحيب باليد العاملة المهاجرة إلى مواقف أكثر صرامة وتقييدا لاعتبارات الأمن الأوروبي.

إن حركيات الهجرة واللجوء في القارة الأوروبية عكست مرحلتين مهمتين، أولاهما بدأت بفتح الدول الأوروبية أبوابها أمام موجات الهجرة واللجوء في حقبة الثورة الاقتصادية نظرا لحاجتها الملحة إلى الأيدي العاملة المهاجرة لإعادة إعمار حضارتها، وثانيهما منذ انهيار الإتحاد السوفياتي واتخاذ تدابير عكسية من سماتها إغلاق الحدود أمام المهاجرين ووضع ضوابط أكثر حدة أمام الهجرة واللجوء المقنن بغرض الحمائية السياسية والاجتماعية والاقتصادية خاصة مع وضع بروتوكول الإتحاد الأوروبي الذي يمثل تنظيما جماعيا[1]، إلا أن أوروبا باتت تواجه خيارات صعبة مع انهيار الأوضاع في العراق وأفغانستان، ثم حاليا سوريا، وبداية تدفقات غير مسبوقة من اللاجئين من إرتيريا، العراق وسوريا، وبذلك وضعت أزمة اللاجئين مؤسسة الإتحاد الأوروبي في موقف تظهر فيه الاعتبارات الإنسانية الأكثر إلحاحا، ولكنها تصطدم بالاعتبارات السياسية والاقتصادية الخاصة بدول القارة، لذا باتت الدول الأوروبية كدول ديمقراطية حاضنة لحقوق الإنسان، مطالبة فتح أبوابها أمام تلك الموجات والتدفقات[2].

وخلال السنوات الماضية، أصبحت قضايا الهجرة واللجوء في أغلب الدول الأوروبية تدرج ضمن أهم القضايا الأمنية، بمعنى التركيز على البعد الأمني في إدارة هذا الملف، من خلال مجموعة من السياسات الهدف منها إيقاف المد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين، حيث عملت الدول الأوروبية على وضع العديد من الاستراتيجيات والآليات السياسية، الأمنية والاقتصادية التي سعت من

[1] – أميرة طاهر وبونيف سامي محمد، "ظاهرة الهجرة في المنطقة الأور ومغاربية: الحركيات والتداعيات–دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02(2020)، ص 86.

[2] – سماح عبد الفتاح أبو الليل، مرجع سابق، ص 100.

خلالها إلى المحافظة على أمنها والتي تجسدت في تحقيق التعاون مع دول جنوب المتوسط باعتبارها مصدرا وممرا للمهاجرين لتشديد الرقابة على حدودها، ومنع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية إلى الإتحاد الأوروبي من خلال أمننة إدارة الحدود في الإتحاد الأوروبي بشكل متزايد بالرغم من أنه يتعارض مع مبادئ اتفاقية شنغن التي تنص على حرية التنقل في فضاء شنغن ، فضلا عن تعقب شبكات التهريب واستقبال المهاجرين الذين تتم إعادتهم مرة أخرى في مراكز الاحتجاز، حيث يتعرضون لأنواع متعددة من التعذيب وإساءة المعاملة والمعيشة في ظروف غير إنسانية[1].

الإشكالية الثانية: التعامل مع ملف الهجرة واللجوء على أساس سياسة كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي منفردة، بمعنى عدم وجود سياسة موحَّدة بشأن عملية اتخاذ القرار للتعامل مع هذا الملف: بحيث بدت مؤسسة الإتحاد بمعزل عن رسم سياسة موحدة اتجاه أزمات الهجرة واللاجئين، وهو ما يفسره الصراع القانوني المؤسسي بين دول شمال المتوسط التي على خط المواجهة المباشرة مع الهجرة غير الشرعية بحكم الموقع الجغرافي (إسبانيا –إيطاليا– اليونان– قبرص– مالطا)، في مقابل الدول الأوروبية التي تقع في الشمال والوسط من أوروبا (فرنسا –بريطانيا– ألمانيا– النمسا....وغيرها)[2]، حيث تنطلق خطة الإتحاد الأوروبي من مبدأ المشاركة بين كافة الدول الأعضاء في تحمل أعباء إدارة الأزمات وعدم تكفل دولة واحدة أو مجموعة قليلة بهذه الأزمات، وترفع لواء هذا المبدأ بشكل دائم الدول التي تتحمل العبء الأكبر لاستقبال اللاجئين، خاصة ألمانيا والسويد إلى جانب الدول الحدودية التي تمثل المحطة الأولى لوصول اللاجئين للقارة، وعلى رأسهم إيطاليا، اليونان، مالطا[3].

ويتم تطبيق هذا المبدأ من خلال المشاركة في الأعباء المالية والعسكرية والاستيعابية وكذلك توزيع اللاجئين، ولكن بعض الدول الأوروبية تحتج بان أوضاعها المالية والاقتصادية لا تسمح بتحمل حصتها من الأعباء، منها: المجر، التشيك، بولندا، سلوفاكيا إضافة إلى النمسا.

---

[1] – أحمد شوقي،" أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا: قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي" (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016)، ص 18.

[2] – محمد مطاوع، مرجع سابق، ص 22.

[3] -Charles Webel and Johan Galtung," Handbook of Peace and Conflict Studies" (London and New York: Routledge ,2007) , p23.

الإشكالية الثالثة: أوروبا قارة المهاجرين واللاجئين بعد ثورات الربيع العربي: تتجسد الإشكالية الثالثة في تزايد تدفق اللاجئين على نحو غير مسبوق اتجاه القارة الأوروبية خاصة بعد ثورات الربيع العربي وعلى وجه الخصوص الثورة السورية، وهو ما دفع قادة دول الإتحاد الأوروبي إلى التفكير في تحرك استراتيجي يهدف إلى مواجهة هذه الموجة غير المسبوقة من الهجرة إليها، فبينما تتجه معظم الدول الأوروبية لتبنى إجراءات لتقييد حركة اللاجئين والحد من تدفقاتهم، فإن اقتصادات هذه الدول، خاصة الدول الأوروبية جنوب المتوسط، لا يمكن أن تعمل بكفاءة من دون تدفق الأيدي العاملة الرخيصة من الدول الأخرى بسبب تزايد معدلات الأعمار الذي يستلزم سد العجز في بعض المجالات الاقتصادية، إلا أن هذا التوجه تأثر بشدة نتيجة الأزمة الاقتصادية الأوروبية ونتيجة تزايد معاداة الأجانب والمهاجرين في القارة الأوروبية بصورة جعلت الأحزاب اليمينية المعبرة عن هذا التوجه في صدارة المشهد السياسي الأوروبي[1].

الإشكالية الرابعة: محاولة دول الإتحاد الأوروبي ومؤسساته ايجاد نوع من التوازن ما بين الرغبة في منع وتقييد الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء، وما بين احترام قيم حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين واللاجئين: الأمر الذي يضع دول الإتحاد الأوروبي في مأزق ما بين تغليب كفة الاعتبارات الإنسانية؛ وذلك باحترام القيم والمعايير التي ينادي بها ويدعو إلى تطبيقها مثل: حقوق الإنسان، الحريات والديمقراطية، وبين تغليب كفة المصالح القومية بمنع وتقييد طلبات اللجوء.

ففي مجال الهجرة واللجوء يمكن التمييز بين نوعين من الأطر النظرية التي تحكم الفكر الأوروبي للتعامل معها: الإطار الواقعي للأمن الداخلي والإطار الليبرالي المتعلق بحقوق الإنسان، حيث يركز الأول على مسألة التحكم في الحدود لاعتبارات الأمن القومي، وفي هذا الصدد لا يوجد تمييز بين الحركات العابرة للحدود سواء كانت في شكل هجرة غير شرعية أم لجوء، فالكل سواء في كونهم مواطنين من دولة ثالثة يجب التحكم في دخولهم إلى الأراضي الأوروبية[2]، وبذلك تسعى أوروبا لتحقيق ما يسمى "**سياسة صفر لجوء إنساني**" تحت أعذار ومبررات متعددة أهمها الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي.

[1]- Paul Adams, "Migration surge hits EU as thousands flock to Italy", BBC news(2014), It has been viewed 14/12/2020,at 15:00 https://www.bbc.com/news/world-europe-27628416

[2] – محمد مطاوع، مرجع سابق، ص 22.

أما الإطار الليبرالي يتبع منظورا إنسانيا يركز عل الأفراد، يتمحور مركز التفكير في الحفاظ على حقوق الأفراد والانفتاح على الآخرين واحترام الأديان ويعتبر أوروبا متعددة الأعراق والثقافات والديانات، ما يعني ذلك أن يتمتع اللاجئ بحقه في الحصول على الحماية، ولابد للاتحاد الأوروبي من أن يتبع سياسة تحفظ حق اللاجئين ليندمجوا في المجتمعات الأوروبية ويكونوا سببا رئيسيا في الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، ومن هنا تتمثل الإشكالية الأوروبية في أن التركيز الشديد على الليبرالية قد يؤدي إلى تقويض سيادة الدولة، بينما التركيز بشكل كبير على سيادة السيطرة والتحكم في الحدود قد يقوض حقوق الانسان العالمية[1].

المطلب الثاني: المواقف الأوروبية المتعددة في إدارة الأزمة: القبول والرفض والتحفظ

أدى تدهور الأوضاع في سوريا في أواخر 2010 إلى تفاقم موجات اللجوء نحو أوروبا أكثر من أي وقت مضى، حيث كان عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين يحاولون الانطلاق في رحلات محفوفة بالمخاطر عبر البحر المتوسط على متن قوارب مكتظة، حيث أعلنت المفوضية السامية أن عدد من وصل منهم إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة بين أفريل 2011 وأوت 2015 يبلغ 441,25 ألف في حين قضى نحو 4000 شخص حتفهم غرقا وهم يحاولون عبور البحر نحو أوروبا[2]، وقد أثارت هذه الأزمة تباين تعامل الدول الأوروبية حول استقبالها لموجة اللاجئين السوريين ما بين مرحب بهم أو متحفظ أو رافض أو مهاجم.

أولا: الترحيب والاستيعاب

جاءت استجابات دول أوروبا الغربية تجاه أزمة اللاجئين السوريين معتدلة في عمومها من حيث الترحيب باللاجئين، فقد تزعمت ألمانيا في عام 2015 الاتجاه الرامي إلى احتواء اللاجئين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، وأعلنت عن فتح حدودها وتسهيلات إجرائية لدخول أكبر عدد ممكن من السوريين طالبي اللجوء، وذلك بعد قيام المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللاجئين

[1] –فاطمة حرب سليمان الغصين، مرجع سابق، ص 49.

[2]- Sophia Kalantzakos, "Greece's Response to the Syrian Refugee Crisis", political magazine of the university of the Peloponnes ,No15 (2017), p 5.

BAMF * بتعليق العمل باتفاقية دبلن فيما يخص اللاجئين السوريين وإلغاء أوامر عودة السوريين الذين بصموا في دول أخرى وعودتهم إلى هذه الدول[2]، كما أعلنت عن نيتها في استيعاب ما يقارب 800.000 لاجئ من ذات العام[3]، على الرغم من اختلاف موقفها اليوم وانتقالها من موقف الترحيب المطلق وغير المشروط إلى موقف أكثر تشدّدا وصرامة.

احتلت ألمانيا المكانة الأولى بين نظيراتها من دول الإتحاد الأوروبي من حيث "**ثقافة الترحيب والانفتاح**" تجاه اللاجئين السوريين، فمن يراقب المشهد جيدا يلاحظ أن الحكومة الألمانية تعطي امتيازات للاجئ السوري أكثر من اللاجئين من الجنسيات الأخرى، مثلا تعفي اللاجئ السوري من الاجراءات البيروقراطية المتمثلة في تقديم المستندات المطلوبة للحصول على وضع "اللاجئ" أو الوضع تحت "الحماية الدولية"، ويلاحظ أيضا أن ألمانيا لا تستخدم صفة لاجئ في معاملاتها مع اللاجئين السوريين تجنبا للتمييز الذي يعد جريمة يعاقب عليها القانون، ويشار في وثائقهم أنهم يتمتعون بالحماية الدولية بموجب المادتين 26.25 من قانون إجراءات الإقامة[4].

وقد أثارت السياسات التسهيلية التي اتبعتها الحكومة الألمانية اتجاه اللاجئين السوريين العديد من التساؤلات أهمها: **ما هو الدافع من رغبة ألمانيا استقطاب اللاجئين السوريين؟** ففضلا عن الدوافع الانسانية التي يتم تسويقها في هذا الصدد، يرتبط قبول ألمانيا مجتمعا ودولة للاجئين السوريين بمجموعة من المحددات.[5]

---

* – يعتبر المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللاجئين السلطة الرئيسية التي تتولى شؤون المهاجرين والاندماج في ألمانيا، ومن أبرز مهام هذا المكتب القيام بإجراءات تسجيلهم وتوزيعهم على الولايات الألمانية، إضافة الى إجراءات اندماجهم أو عودتهم الطوعية ويتولى كذلك مسؤولية شؤون اللاجئين مثل طلبات اللجوء، وتخاذ القرار بشأنها فضلا عن تقديم دورات الاندماج والخدمات الاستشارية الأولية للمهاجرين.

[2] – محمد الطاهر، "ما سر احتضان ميركل للاجئين السوريين، اطلع عليه يوم 5 جانفي،2021، الساعة 15:23 /https://bit.ly/3hrLvGZ

[3] – أحمد شوقي، مرجع سابق، ص16.

[4] – الراجية الديب، "ألمانيا حلم اللاجئ السوري"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2017)، أطلع عليه يوم10 جانفي،2021، الساعة 17:56

https://acpss.ahram.org.eg/News/15243.aspx

[5] – عبد المالك بلغربي، مرجع سابق، ص 785.

تتمثل تلك المحددات في اعتبار أزمة اللاجئين فرصة جيدة للتأكيد على حضور ألمانيا في الساحة الدولية، كما أن هذه السياسة تدفعها الرغبة في تحسين صورة ألمانيا من خلال تقديم نموذج للاعتدال والانفتاح على الآخر، لتجسد بذلك النموذج الأبرز على الصعيد الأوروبي في تعاملها مع المهاجرين واللاجئين على عكس نظيراتها من الدول الأوروبية الأخرى التي تبنت سياسة أكثر تشددا مثل ايطاليا واليونان ودول مجموعة فيسغراد[1].

أما من ناحية المنظور الاقتصادي فهو يستند إلى التركيبة السكانية للمجتمع الألماني التي تعاني منذ الحرب العالمية الثانية من انتكاسات واضحة في بنيتها السكانية، ممّا يجعلها تفكر في سد العجز بأنماط خاصة من المهاجرين؛ ويتضح ذلك من خلال عدة ظواهر أهمها: اختلال في نسبة الجيل الشاب الذي تغلب عليه نسبة كبار السن، فألمانيا بحاجة للأيدي العاملة بسبب شيخوخة المجتمع الألماني الذي يعاني من انخفاض معدل المواليد مما ترتب عليه نسبة كبار السن بين السكان، والعجز في قوة العمل الألمانية، مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى[2]، وبذلك فألمانيا بحاجة الى المهاجرين من ذوي الكفاءات العلمية لتغطية الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، ولعل من بين الحلول تبني ألمانيا سياسة استيعاب اللاجئين للحيلولة دون تناقص عدد السكان، وهو ما أكده رئيس اتحاد الصناعات الألمانية "**أولريش غريللو**" **Ulrich Grillo** حين قال[3]:

" **إذا ما تمكنا من إدخال اللاجئين سريعا في سوق العمل، فسنساعد اللاجئين ونساعد أنفسنا**".

غير أنّ سياسة ألمانيا تجاه اللاجئين السوريين لم تسر في خط واحد وإنما انحرفت عن مسارها فمع بداية الأزمة انتهجت الحكومة الألمانية سياسة الباب المفتوح والترحيب غير المشروط، ومع مرور الوقت حدثت تقلبات في قراراتها وتصريحاتها وانتقلت للحد من هذه السياسة بالرجوع إلى تشديد الرقابة على حدودها وذلك نتيجة عدم تمكنها من السيطرة على موجات المهاجرين نحوها التي وصلت مع

[1] - Romaric Godin, "Allemagne: pourquoi Angela Merkel est-elle si généreuse envers les réfugiés ?" , vu le 17/12/2021, 15:59 http://www.latribune.fr/economie/union-europeenne/allemagne-pourquoi-angela-merkel-est-elle-si-genereuse-envers-les-refugies-503128.html.

[2] – عبد المالك بلغربي، مرجع سابق، ص 785.

[3] – "مأساة اللجوء في الحسابات الأوروبية الباردة"، جريدة الأخبار السورية، العدد 2685(2015)، اطلع عليه يوم 18 ديسمبر 2022، الساعة 23:14

https://al-akhbar.com/Syria/10696

نهاية سنة 2016 حسب إحصائيات المفوضية لشؤون اللاجئين إلى مليون و270 ألف طالب لجوء من ناحية، ومن ناحية أخرى واجهت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مطالب متزايدة من الحزب المسيحي الذي تترأسه، والحزب المسيحي الاجتماعي البافاري بضرورة تعديل سياستها اتجاه اللاجئين لمواجهة التدفق الهائل للاجئين[1].

وفي الجانب الآخر، اعتبرت كل من السويد، النمسا، هولندا وإسبانيا أن استقبال اللاجئين لا يشكل مخاطر كبيرة على التركيبة السكانية في أوروبا أو هوية المجتمعات الأوروبية، لأن نسبة المهاجرين لا تتجاوز 11% من إجمالي سكان القارة الأوروبية، حيث استقبلت السويد 65,000 ألف لاجئ سوري، في حين وصل حوالي 18.000 لاجئ سوري إلى النمسا، أما اسبانيا فأعلنت استيعابها أكبر عدد ممكن من اللاجئين دون تحديد نسب معينة[2].

ثانيا: بين الرفض والقبول الانتقائي

بالرغم من التعاطف الإنساني الواسع اتجاه اللاجئين السوريين في العديد من الدول الأوروبية، ودعوات الكثيرين للترحيب بهم بسبب معاناتهم ونظرا للصعوبات والمخاطر التي واجهوها في طريقهم للوصول إلى دول اللجوء، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الدول من اتخاذ موقف مغاير واعتبار اللاجئين السوريين خطر يُهدِّد بتحويل شعوب القارة إلى أقليات في بلدانهم مستقبلا.

لقد شكل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين القادمين من بلاد الأسد نحو أوروبا تحديا وانقساما داخل القارة الأوروبية، تمخض عنها رفض مجموعة من دول أوروبا الوسطى والشرقية استقبال اللاجئين، إذ يجسِّد موقف دول مجموعة "فيسغراد" (المجر، التشيك، سلوفاكيا وبولندا) مثالا عن المواقف والسياسات الدفاعية والمتشددة التي تبنتها الدول الأوروبية خلال أزمة الهجرة واللجوء وذلك من خلال رفضها مبدأ إلزامية حصص اللاجئين التي تسعى ألمانيا وفرنسا إلى إقرارها ضمن الإتحاد الأوروبي وفرضها على أعضائه[3]، تحت مبرر الأزمات المالية والاقتصادية المتلاحقة التي تواجهها وأثرت سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وزيادة حجم الديون المحلية والخارجية، فضلا عن

[1] – نور الدين بيدكان، مرجع سابق، ص 193.

[2] – فاطمة حرب سليمان الغصين، مرجع سابق، ص 53 .

[3] – عبد الملك بلغربي، مرجع سابق، ص 786.

المخاوف الأمنية جراء الهجمات الإرهابية المتعددة التي شهدتها بعض الدول الأوروبية والتي ارتكبها أفراد جهاديون "سوريون" تسللوا إلى القارة الأوروبية بموجب آليات تهدف إلى مساعدة اللاجئين، وراحت هذه الدول تبحث عن حلول أمنية وعسكرية لمنع وصول اللاجئين اليها[1].

وزيادة على رفض استقبال اللاجئين، اشترطت كل من بولندا وسلوفاكيا والتشيك أن يكون اللاجئون مسيحيون وهو الموقف ذاته الذي تبنته كل من قبرص، سلوفينيا والمجر، بينما قررت سلوفاكيا استضافة 200 لاجئ سوري مسيحي[2].

وعلى الصعيد الرسمي لهذا الموقف تصريح رئيس وزراء المجر "**فيكتور أوربان**" **Victor Urban**:

"**إن تدفق اللاجئين على أوروبا يهدد بتقويض الجذور المسيحية**"[3]

وأضاف في مقال بصحيفة "**فرانكفورتر ألجماينه تسايتونج**" الألمانية:

"**أعتقد أن لدينا الحق في أن نقرر أننا لا نريد عددا كبيرا من المسلمين في بلادنا**"، مضيفا: " **نحن لا نحب النتائج المترتبة على ذلك، وأن التجارب التاريخية التي خاضتها المجر عزلت البلاد عن الآخرين**"[4].

في حين نجد أن سلوفاكيا قد أظهرت كل أنواع التمييز العنصري والطائفي والديني عندما قالت أنها لن تستقبل غير اللاجئين السوريين المسيحين تحت ذريعة عدم وجود مساجد فيها، حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية السلوفاكية "**إيفان نيتك**" في 19 أوت 2015:

---

[1] -Fabrice Balanche, "Latest Battle for Idlib Could Send Another Wave of Refugees to Europe", the watchington institute for near east policy,N 3259,2020,It has been viewed 15/03/2021, at 12:00 https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/latest-battle-idlib-could-send-another-wave-refugees-europe

[2] – "بعد سياسي: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (2015)،أطلع عليه يوم 03 فيفري،2020، الساعة 13:33
https://rawabetcenter.com/archives/12475

[3]- Robert Mackey, "Hungarian Leader Rebuked for Saying Muslim Migrants Must Be Blocked to Keep Europe Christian" , the new york times(2015), February 04,2020,It has been viewed 17/03/2021, at 18:00 https://www.nytimes.com/2015/09/04/world/europe/hungarian-leader-rebuked-for-saying-muslim-migrants-must-be-blocked-to-keep-europe-christian.html

[4] - Ibid.

" **لا نريد مساجد في سلوفاكيا، نحن سنستقبل اللاجئين المسيحيين**"[1].

وفي اليوم التالي أكَّد بطريقة دبلوماسية في تصريحاته نقلتها معظم وسائل الإعلام العالمية:

"**إن سلوفاكيا فيها أقلية قليلة جدا من المسلمين، ونخشى ألاّ يكون لدينا العدد الكافي من المساجد للاجئين المسلمين سيجعل حياتهم صعبة في سلوفاكيا، إن سلوفاكيا دولة مسيحية يمكنها مساعدة اللاجئين المسيحيين فقط لذا سنقبل عددا منهم**"[2].

ويعتبر هذا الموقف التمييزي الذي تبنته دول فيسغراد موقفا مناهضا لاحترام حقوق الإنسان وخصوصا مبدأ عدم التمييز ضد اللاجئين الوارد في اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

ثالثا: الاستيعاب الحذر للاجئين

اتسمت مواقف كل من فرنسا وبريطانيا تجاه أزمة اللاجئين بالاستجابة المقيّدة والحذرة، حيث أعلنت بريطانيا عام 2015 عن نيتها في استضافة 20 ألف لاجئ سوري على مدى خمس سنوات، بينما أشارت فرنسا إلى أنه بإمكانها أن تستقبل 24 ألف لاجئ، ويرجع تغير الموقف الفرنسي البريطاني حيال استقبال اللاجئين إلى الضغوط الداخلية التي تعرضت لها الحكومتان، حيث طرحت الناشطة البريطانية "**كيتي وايت**" على سبيل المثال عريضة لحث حكومة "**ديفيد كاميرون**" على استقبال اللاجئين وقد حصلت بالفعل على 130 ألف توقيع من البريطانيين يطالب البرلمان بمناقشتها[3].

رابعا: الاكتفاء بالمساعدات

تعاملت الدنمارك مع قضية اللاجئين السوريين بقدر كبير من السخاء بتقديم المساعدات الإنسانية والمالية، حيث أعلنت عن نيتها في تقديم مساعدات تصل إلى عشر ملايين و476 ألف دولار، ثم غيرت موقفها لتقبل استقبال 11.300 لاجئ سوري، مع وجود قدر كبير من السياسات التقييدية فيما يتعلق باستضافة اللاجئين، فقد فرضت الدنمارك إجراءات أكثر صرامة لضبط حدودها

[1] -" Migrants crisis: Slovakia will only accept Christians", BBC news(2015), It has been viewed 19/03/2021, at 10:22,
https://www.bbc.com/news/world-europe-33986738?zephr-modal-register

[2] - Migrants crisis: Slovakia will only accept Christians, op cit,
https://www.bbc.com/news/world-europe-33986738?zephr-modal-register

[3] – بعد سياسي: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين، مرجع سابق،
https://rawabetcenter.com/archives/12475

مع ألمانيا بعد ساعات من قيام السويد بتوسيع إجراءات التحقق من الهوية على جميع المسافرين للحد من تدفق المهاجرين لأراضيها[1].

كما أدرج البرلمان الدنماركي جملة من الخطوات والسياسات الصارمة حيال اللاجئين منها إتاحة إمكانية مصادرة أموال طالبي اللجوء على الأراضي الدنماركية بما فيها المصوغات الذهبية التي تجاوزت قيمتها 1400 دولار أمريكي، وقالت وزيرة الاندماج السابقة في الحكومة الدنماركية "**إنغر ستوجيبرغ**" **Inger Stojberg** أن المبالغ المصادرة ستستخدم في تحمل نفقات الإسكان والرعاية الصحية والتعليم المقدمة للاجئين وطالبي اللجوء[2]، كما تضمن مشروع قانون كان قد تقدم به حزب يمين الوسط الدنماركي بعد فوزه في الانتخابات عام 2015 بتأييد من أحزاب تحمل طروحات معادية لسياسات استقبال اللاجئين "كحزب الشعب الدنماركي" و"التحالف الليبرالي" و"حزب الشعب المحافظ" تضمّن إجراءات تقضي على تأخير لم شمل أسر اللاجئين لثلاث سنوات، إلى جانب تعقيد عملية حصولهم على الإقامة الدائمة في الدنمارك[3].

أحرج ملف اللاجئين السوريين دول الإتحاد الأوروبي الذي صار يبدو جليا أنه يمر بأزمة حقيقية ولم يعد بإمكانه وقف تدفقات الهجرة القسرية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين في القارة الأوروبية، فقد تباينت مواقفهم في التعامل مع القضية، ومن أبرز مؤشرات تذبذب المواقف الأوروبية هي الخطوات الأحادية التي اتخذتها كل دولة وتعثر التنسيق المشترك في سبيل مواجهة الأزمة.

المطلب الثالث: أسباب وظروف تصاعد موجة اللاجئين السوريين نحو أوروبا

فضلا عن طول أمد الصراع السوري وتضاءل فرص الحل السياسي، ساهمت مجموعة من العوامل في تسريع وتيرة الهجرة السورية إلى القارة الأوروبية، فعلى الرغم من المعاناة التي يتعرض لها

---

[1] – فاطمة حرب سليمان الغصين، مرجع سابق، ص 54.

[2] – "الدنمارك تصوت على قانون مصادرة أصول اللاجئين الثمينة"، BBC عربي، (2016)، أطلع عليه يوم 28 جانفي، 2021، الساعة 07:12
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/01/160126_denmark_vote_migrant_assets

[3] – أحمد محمد طوزان، مرجع سابق، ص 23.

السوريون في معظم الدول الأوروبية خاصة الدول الواقعة على الحدود الخارجية لأوروبا إلا أن معدلات تدفق اللاجئين السوريين نحو دول الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر.

الفرع الأول: أسباب تصاعد موجة اللاجئين السوريين نحو أوروبا

تسارعت وتيرة تدفق اللاجئين السوريين الذين يعبرون البحر إلى أوروبا طلبا للجوء، ولمَّا كانت أوروبا هي الجَنَّة الموعودة التي يلجأ إليها السوريون فرارا من جرائم الحرب أو النظام المستبد أو من كرب اللجوء في الدول المجاورة والعربية فإن تدفق السوريين عبر البر أو البحر وبأعداد كبيرة يطرح سؤال مهم: **ماهي الأسباب التي تدفع آلاف اللاجئين السوريين إلى قطع مسافات طويلة من أجل اللجوء إلى أوروبا؟**

جاء في دراسة قام بها "**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**" بعنوان "**اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحل الأزمة في سورية**"، بأنه في بداية الأزمة، اقتصرت الهجرة نحو أوروبا على الأغنياء والميسورين، والناشطين المدنيين، وكذلك العاملين مع منظمات الإغاثة الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وانضم السوريون المقيمون في أوروبا بهدف العمل، أو الدراسة، إلى هؤلاء فحصلوا على وثائق لجوء رسمية، أو أدرجوا ضمن لوائح اللاجئين السوريين في أوروبا، في حين استقرت أغلبية اللاجئين في دول الجوار السوري (تركيا، الاردن، لبنان، العراق) في انتظار حل ينهي الأزمة ويسمح بعودتهم إلى بلادهم[1].

وبذلك لم تكن أوروبا الوجهة الأولى والرئيسية بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، فبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استقبلت دول الإتحاد الأوروبي منذ اندلاع الأزمة حتى نهاية 2013، نحو 50 ألف لاجئ سوري وهو عدد محدود جدا مقارنة بدول اللجوء المجاورة[2].

لكن هذا الرقم ما لبث أن تضاعف عام 2016، إذ قدرت المفوضية الأوروبية أعداد اللاجئين السوريين الواصلين أوروبا بأكثر من 28 ألف لاجئ خلال شهر جوان 2016، وأكثر من 32 ألف

[1] – "اللجوء إلى أوروبا يحفزه انعدام الامل بحل الازمة في سوريا" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2015)، أطلع عليه يوم 26 جانفي،2021، الساعة 13:30
https://www.alaraby.co.uk/

[2] – "حال اللاجئين السوريين في أوروبا،" النهار(2014)، أطلع عليه يوم 29 جانفي،2021، الساعة 22:20
https://bit.ly/3USE9tO

لاجئ خلال الشهر الذي تلاه، مع توقعات تضاعف الأرقام السابقة في الأشهر الموالية، لتستقبل أوروبا ما بين 4 آلاف و5 آلاف لاجئ سوري يوميا[1]، ولعل ما يبرر الارتفاع الأخير في معدلات اللجوء السوري نحو أوروبا مجموعة من العوامل أهمها:

1-غياب حل سياسي للأزمة في الأفق القريب: أدّى استمرار الصراع في سوريا وغياب فرص الانفراج على المستوى السياسي، وضيق الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي تزامنت مع ارتفاع مستويات العنف والقتال في معظم الأراضي السورية، إلى الحاق الضرر بحياة الملايين من السوريين الذين صاروا يفضلون مواصلة الهرب، في حين أخذ اللاجئون في الدول المجاورة يفقدون الأمل بإمكانية عودتهم إلى بلادهم في ظل عدم وجود مؤشرات على نهاية الحرب في سوريا.

2-أوضاع اللجوء القاسية في دول اللجوء المجاورة: أدى تضييق الخناق على اللاجئين السوريين في دول الجوار إلى الدفع بهم لاختيار أوروبا كوجهة لهم، بحيث تطورت أهداف اللاجئين السوريين ولم تعد تتوقف عند عملية البحث عن مكان آمن بعيدًا عن الصّراع المشتعل في سوريا، وإنما امتدت للبحث عن حياة أفضل وتحسين مستويات المعيشة والخدمات التي يحصلون عليها في ظل النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية في دول اللجوء المجاورة.

فالأوضاع المعيشية لمعظم اللاجئين السوريين في دول الجوار سيّئة جدًّا خصوصا وأنه لا يسمح لهم بالعمل في أغلب هذه الدول، الأمر الذي يوقعهم في الفقر المدقع حسب ما ذكرته صحيفة "**الغارديان**" البريطانية[2]، وهو ما يتنافى مع تطبيق المعايير الدولية لحماية اللاجئين، فنجد على سبيل المثال حصرت الحكومة اللبنانية حق ممارسة عدد من المهن على اللبنانيين فقط بهدف منع السوريين من مزاولتها ومن ثم تخفيف الضغط على سوق العمل، وعلاوة على ذلك تشديد الرقابة الأمنية على حدودها للحد من تدفقات السوريين حيث اشترطت ضرورة حصول السوريين على تأشيرة دخول ووضعت شروطا في غاية الصعوبة مثل: ضرورة امتلاك السوري 100 دولار على الأقل وحجز

[1] – اللجوء إلى أوروبا يحفزه انعدام الامل بحل الأزمة في سوريا، مرجع سابق، https://www.alaraby.co.uk

[2] – "6 أسباب وراء لجوء السوريين إلى أوروبا"، عربية news(2016)، اطلع عليه يوم 30 جانفي،2021، الساعة 22:15 https://bit.ly/2vAC3IE

فندقي للحصول على التأشيرة السياحية، وحمل مستندات تثبت ارتباطه بعمل في لبنان للحصول على تأشيرة عمل، إضافة إلى إقامة حظر التجوال على حركة اللاجئين السوريين في بعض المناطق اللبنانية[1].

كما شكَّلت الظروف القاسية في دول اللجوء المجاورة حافزًا قويا لدى الكثير من السوريين لاعتماد خيار اللجوء إلى أوروبا، التي باتت تمثل بالنسبة لهم ملاذا من الصراع السوري وحلاً لمعاناتهم المستمرة منذ سنوات، إذ يؤمّن لهم الوصول إليها الاستقرار المادي والنفسي وتوفر لهم الخدمات العامة من صحة وتعليم وبمستوى عال من الجودة، فضلا عن المزايا التي تمنحها بعض الدول الأوروبية من إدماج وتوطين للسورين[2].

3- نقص التمويل وتراجع المساعدات الدولية في دول اللجوء المجاورة: تواجه برامج المساعدات للاجئين في المجتمعات المضيفة نقصا حادا في التمويل، والمتمثلة في تخفيضات في المساعدات الغذائية، والتعليمية والصحية لآلاف اللاجئين والذي يشكل دافعا قويا لمغادرة العديد منهم هذه الدول وتعريض أنفسهم لمخاطر الموت بالبحر المتوسط سعيا للوصول إلى الأراضي الأوروبية، ويرجع سبب عدم توافر تلك المساعدات إلى أن المشكلة كبيرة جدا وتفوق قدرة المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين على المساعدة؛ كما أن المشكلة مستمرة على مدى سنوات ولا أفق لحلها حتى الآن[3]، ففي عام 2015 أعلنت المفوضية الأممية أنها بحاجة إلى 4,1 مليار دولار كمساعدات عاجلة للتخفيف من تداعيات أزمة اللاجئين السوريين وتوفير المساعدة الكافية لهم، لكن فشلت المنظمة في تحصيل المبالغ المطلوبة، الأمر الذي جعلها تتهم الدول بالتنصل من التزاماتها ووعودها اتجاه اللاجئين[4].

---

[1] – أحمد شوقي، مرجع سابق، ص 08.

[2] – وحدة التحليل السياسي، "خيارات اللجوء السياسي في أوروبا وتداعياته على الأزمة السوري"، سياسات عربية، العدد 16(2015)، ص 107.

[3] – "6 أسباب وراء لجوء السوريين إلى أوروبا"، مرجع سابق، https://bit.ly/2vAC3IE

[4] – أحمد شوقي، مرجع سابق، ص 05.

كما أدى تراجع المساعدات المقدمة لدول اللجوء المجاورة إلى تردي أوضاع السوريين في تلك الدول، حيث عملت هذه الأخيرة على فرض مجموعة من القيود على اللاجئين باعتبار أن المهجّرين قسرا زادوا من أعباء هذه الدول التي تعاني أصلا من أوضاع اقتصادية صعبة.

4- التقلب في سياسة تركيا اتجاه اللاجئين السوريين: في الفترة الأولى من الأزمة السورية، كانت تركيا هي الوجهة الأولى والمُفضَّلة للاجئين السوريين، وذلك بسبب قربها الجغرافي من سوريا واقتصادها القوي، فضلاً عن أهم سبب وهو الترحيب والتضامن الذي حظي به السوريون من قبل من المجتمع التركي شعبًا وحكومة حيث كان لهذا الترحاب أثر إيجابي في أوساط اللاجئين السوريين، لكن سرعان ما تغير هذا الموقف كليًّا إذ شدَّدت الحكومة التركية إجراءاتها الأمنية، وأغلقت حدودها وتبنَّت سياسة الترحيل والطرد التعسفي حيال اللاجئين السوريين ويرجع السبب في ذلك إلى التهديدات الأمنية في ولايتها الجنوبية، علاوة على ذلك، التراجع الشديد في مشاعر القبول لدى المواطنين الأتراك تجاه اللاجئين، والأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا في أواخر عام 2018[1].

كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تسريع وتيرة هجرة السوريين نحو دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي صارت الهجرة غير الشرعية الملاذ الأخير وإن كان "غير الآمن" بالنسبة للسوريين الهاربين من الموت في بلادهم، ومن "الذل" والظروف القاسية في دول اللجوء المجاورة.

الفرع الثاني: ظروف وأوضاع اللاجئين السوريين في أوروبا

فرضت الظروف القاسية في بلدان اللجوء الأولى على اللاجئين السوريين مباشرة لجؤهم الثاني والتوجه نحو أوروبا التي صارت تمثل المأوى الذي يتطلع إليه الآلاف من السوريين، حيث اضطر العديد منهم الى خوض رحلات محفوفة بالمخاطر بحثا عن الأمان والحماية في أوروبا، إلا أنهم اصطدموا بأسوار قانونية وأمنية شيَّدَتها الدول الأوروبية حول حدودها لتمنعهم من الوصول إليها، إذ اتخذت البلدان الواقعة على حدود أوروبا الخارجية مجموعة من الإجراءات سعيا لتقليل أعداد العابرين لحدودها على نحو غير نظامي كنشر قوات شرطة إضافية على امتداد الحدود واستخدام العنف وإجبار الوافدين على الانتقال للبلدان المجاورة.

[1] – وحدة التحليل السياسي، مرجع سابق، ص107.

يتعرض اللاجئون السوريون لانتهاكات حقوقية واسعة النطاق من قبل المسؤولين على بعض الحدود الأوروبية، حيث تشير أغلب القصص التي رواها اللاجئون السوريون إلى أن قوارب تحمل ضباطا يونانيين كانت تعترض قواربهم وتوقفها في أثناء رحلتهم من تركيا إلى اليونان ثم تأمرهم بالعودة على القوارب ذاتها إلى المياه الإقليمية التركية، وذكر بعضهم تعرضهم للضرب والسرقة على يد رجال ملثمين أثناء عمليات الاعتراض تلك في حين أُجبر آخرون على مغادرة الأراضي اليونانية بعد نجاحهم في الوصول إليها وتم إعادتهم قسرا إلى المياه الإقليمية التركية وتركوا فيها، وفي بلغاريا وفي أعقاب ارتفاع عدد العابرين للحدود بشكل غير نظامي في 2013 وثقت عمليات صد وطرد على يد السلطات البلغارية على حدودها مع تركيا[1].

ولعل من المظاهر التي تجسد معاناة اللاجئين السوريين، قصة "شاحنة الموت" أو "شاحنة العار" كما يسميها النمساويين فكانت شاحنة براد دجاج (تحمل شعار شركة دواجن سلوفاكية) تكدست فيها 71 جثة (59 رجلا وثماني نساء وأربعة أطفال) وجدتها الشرطة النمساوية على جانب طريق عام شرقي البلاد قرب عاصمة فيانا يوم 27 أوت 2015 وبها وثائق سفر سورية بين الجثامين، وكان سائق الشاحنة أكد أمام محكمة في بلغاريا أنه كان يجهل أنه ينقل مهاجرين، في حين سلمت النيابة النمساوية نتائج تشريح جثث الضحايا وقالت أن هناك سوريين وعراقيين وأفغان لكنها لم تحدد هوية أي منهم بعد[2].

وقد هزَّت الصورة المأساوية لجثة الطفل السوري "**إيلان شنو**" ذو الثلاث سنوات الذي لفظته أمواج البحر هو وعائلته في أحد شواطئ تركيا كانوا يسعون الوصول إلى اليونان، مشاعر العالم كله لاسيما الأوروبيين وشكلت نقطة تحول في الموقف الأوروبي اتجاه اللاجئين حيث خرجت مظاهرات في العديد من الدول الأوروبية تطالب بفتح الحدود وإنقاذ الضحايا، ورفع المتظاهرون الأوروبيون شعارات عديدة منها "لا وجود لإنسان غير شرعي، لن نقبل بالجريمة بعد اليوم ولن نصمت، أوقفوا المجزرة"[3].

[1] – دنكان برين، "إساءات على حدود أوروبا"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 51 (2016)، ص 21.

[2] – عبد المالك بلغربي، مرجع سابق، ص 794.

[3] -"Refugee child's body on beach shocks Europe" ,It has been viewed 20/03/2021, at 15:22 https://www.dw.com/en/refugee-childs-body-on-beach-shocks-europe/a-18691004

المطلب الرابع: الآليات التنظيمية والأمنية لإدارة قضية اللاجئين

يؤدي الإتحاد الأوروبي دورا رئيسيا في إدارة قضية اللاجئين، من خلال اعتماده على مجموعة من التشريعات والتعديلات القانونية فضلا عن التدابير الأمنية لتنظيم عملية اللجوء وإدارتها بما لا يتعارض مع نظام اللجوء الأوروبي المشترك، وفي هذا المطلب سنتطرق لأهم الآليات التنظيمية والأمنية التي انتهجها الإتحاد الأوروبي لإدارة أزمة اللاجئين.

الفرع الأول: الآليات التنظيمية

تشمل هذه الآليات مختلف القوانين والاتفاقيات بين دول الإتحاد الأوروبي والتي وضعت من أجل تنظيم عملية الهجرة واللجوء بكافة أنواعها، سواء ضمن حدود الإتحاد الأوروبي أو بين حدود أعضائها، والتي تمثلت في مجموعة من التعديلات التشريعية والقانونية وهي كالآتي:

1- تعديل الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء: يعتبر ميثاق الهجرة واللجوء الذي تقدمت به فرنسا في 07 جويلية 2008 التزاما سياسيا لدول الإتحاد الأوروبي من أجل تعزيز بناء سياسة أوروبية مشتركة حول قضايا الهجرة واللجوء، حيث يهدف هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعَّالة في التعامل مع تدفقات الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي من خلال تشديد الرقابة على الحدود وانتهاج طرق أفضل في مجال سياسة اللجوء، ويتضمن الميثاق الأوروبي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية وخاصة الهجرة غير القانونية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى البطاقة الزرقاء وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوروبي لأجل العمل حيث تمنح وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي دول الاتحاد الأوروبي[1].

تعرض هذا الميثاق لانتقادات لاذعة من منظمات حقوق الإنسان التي اعتبرته مجحف وغير عادل، فهو يجعل مسؤولية التكفل باللاجئين ومعالجة طلباتهم على عاتق أول دولة أوروبية يصل إليها اللاجئ، ويعني من الناحية العملية أن الدول الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي كاليونان، إيطاليا، إسبانيا، أو في شرق أوروبا مثل هنغاريا هي التي تتحمل الضغط الناجم عن توافد المهاجرين

[1] – عزت حمد الشيشني، "المعاهدات والصكوك الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2020)، ص 155.

واللاجئين، خاصة وأن اقتصاديات هذه الدول هي بالأساس في وضع سيئ ونسب البطالة فيها مرتفعة ما يضطر حكوماتها في أحيان كثيرة رفض طلبات اللجوء، وهو ما فرض على المفوضية الأوروبية تقديم مقترح الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء الجديد الذي نشر في سبتمبر 2020، والذي يمثل بداية جديدة في الإدارة الفعالة للهجرة واللجوء في أوروبا من خلال إجراءات سريعة وتفعيل آلية التقاسم العادل للمسؤولية والتضامن، وعليه ركّز ميثاق الهجرة واللجوء الجديد على إعادة صياغة العديد من النقاط محل الخلاف وذلك من خلال ما يلي:

***إصلاح نظام دبلن:** أنشئ ما يسمى بنظام دبلن المتعلق بحق اللجوء على مستوى الإتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية دبلن والتي أقرت يوم 15 جوان 1990، وقعت عليها 12 دولة عضوا في الإتحاد الأوروبي وذلك في العاصمة الأيرلندية "دبلن" ، ودخلت حيّز التنفيذ في سبتمبر 1997.[1] وبما أن الاتفاقية مفتوحة أمام جميع الدول الأوروبية فقد دخلتها لاحقا، وعلى فترات، مجموعة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد.

ويعالج نظام دبلن الذي أجريت عليه تعديلات سنة 2013 على الكثير من مضامينه والتي شملت المعايير القانونية والإجراءات العملية المنظمة لتعامل الدول الأعضاء فيها مع قضايا اللجوء، حيث ينص على أنه يتوجب على كل المهاجرين الذين يصلون أوروبا، أن يملئوا استمارة طلب اللجوء في ذات الدول التي دخلوا إليها، بمعنى أنه تقع على هذه الدول "**دول الوصول**" مسؤولية التكفل بهؤلاء اللاجئين لاسيما النظر في القرار النهائي لطلباتهم وذلك بهدف منع تنقل المهاجرين غير المسجلين في دول الإتحاد الأوروبي[2].

هذا النظام نتج عنه أزمة التوزيع غير المتساوي للاجئين أثناء أزمة اللاجئين 2015، وترتب عليه فتح ألمانيا أبوابها للاجئين واستقبال أكثر من مليون لاجئ، مقابل رفض دول أخرى لهم وأبرزها مجموعة فيسغراد.

[1]-"The Dublin Convention on asylum applications: What it means and how it's supposed to work , Refugee Council" , It has been viewed 23/04/2021, at 14:00, www.refugeecouncil.org.uk/assets/0001/5851/dublin_aug2002.pdf

[2]- "crise des migrants: ce qu'a fait l'europe, un an après la mort d'aylan Kurdi, Journal le monde, France, It has been viewed 26/04/2021, at 16:00 www.lemonde.fr/international/article/2016/06/02/crise-de-migrantsce-qu-a-fait-l-europeun-an-après-la-mort-d-aylan-kurdi_4991868_3210.html.

ولكن الممارسة الأوروبية خلال أزمة اللاجئين السوريين أثبتت أنه لا يمكن التمسك بالاتفاق للأبد ومن ثم أصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر فيه، وعليه ينص الاقتراح الجديد على أن النظام الأساسي سيتم الإبقاء عليه كأحد الخيارات الاساسية، إضافة لإمكانية أن تكون الدولة المسؤولة عن النظر في طلب اللاجئ هي دولة تأوي شقيقا أو شقيقة له أو دولة عمل أو درس فيها أو أعطته تأشيرة في الماضي، وإذا لم تتوفر أي من الحالات، تبقى الدولة الأولى التي وصل اليها المهاجر مكلفة بالنظر في طلبه.[1]

***تضامن إلزامي:** من أهم ما نص عليه الميثاق الجديد للهجرة واللجوء، هو أنه يحق لأي دولة في الإتحاد "**طلب تفعيل آلية التضامن الإلزامي**" عندما تتعرض لموجة هجرة تفوق قدراتها وتجعلها غير قادرة على التكفل بهم، وقد عرضت المفوضية الأوروبية في هذا الصدد أسلوبين: الأول ويتمثل في تقديم المساعدة لأي دولة عضو تواجه ضغط في أعداد اللاجئين ومن ثم التطوع لاستقبال اللاجئين وتخفيف الأعباء عن تلك الدولة، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في أن تتولى الدول الأعضاء مسؤولية إعادة الأشخاص الى موطنهم الاصلي ممَّن رفضت اقامتهم في أوروبا.

***تحسين إدارة الحدود الخارجية:** اقترحت المفوضية الأوروبية تقديم إجراء حدودي متكامل، والذي يتضمن لأول مرة فحصا قبل الدخول يحدّد هوية جميع الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي دون إذن.

***تعزيز التعاون الخارجي:** تسعى المفوضية الأوروبية وفي إطار الحد من تدفق موجات الهجرة واللجوء إلى تعزيز التعاون مع الخارج لإعادة أي شخص دخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة غير نظامية، حيث أكَّدت المفوضية على ضرورة عقد وإبرام اتفاقات مع مختلف شركائها على المستوى الدولي وتبني مجموعة واسعة من السياسات وأدوات التمويل من التعاون الإنمائي والاستثمار والتجارة الى التوظيف وسياسة التأشيرات والتعليم والبحث لإدارة ملف الهجرة واللجوء[2].

---

[1] –الشيماء عرفات، "الخيار الثاني للجميع...الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء"، المركز المصري للفكر والدراسات والأبحاث، (2020)،أطلع عليه يوم 24 أفريل،2021، الساعة 19:22 . https://marsad.ecsstudies.com/4146

[2] – المرجع نفسه.

وأضاف الميثاق كذلك بندين مهمين، أولهما إلزام جميع الدول الاعضاء باستضافة حصص من اللاجئين مقابل تمويل من ميزانية الاتحاد الاوروبي، وثانيهما يتبنى الميثاق آلية تتعلق بعمليات الإنقاذ في البحر، تقترح حماية المنظمات غير الحكومية التي تقوم بعمليات الإغاثة من الملاحقات القانونية.

2-إعادة النظر في نظام شنغن: تم إبرام نظام شنغن 14 جوان 1985 بين خمس دول أوروبية هولندا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا ولكسمبورغ، ودخلت حيّز التنفيذ عام 1995، حيث تم الاتفاق على سياسات أمنية مشتركة؛ وعلى إلغاء عمليات المراقبة المفروضة على الحدود بين دول نظام شنغن وحرية الحركة دون جواز سفر [1]، ويرجع الهدف من توقيع هذه الاتفاقية التي تضم 28 دولة منها 22 دولة في الاتحاد الأوروبي و04 دول خارج دول الإتحاد إلى تنامي تحقيق حلم الوحدة الأوروبية، وقد نصت اتفاقية شنغن على جملة من التدابير منها[2]:

- إلغاء التحري على هويات الأشخاص على الحدود الداخلية.
- توحيد شروط الدخول والقواعد المتعلقة بتأشيرات الإقامة قصيرة المدى.
- تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة بما في ذلك حقوق المراقبة عبر الحدود والمطارات من أجل تمييز اللاجئين عن المهاجرين الاقتصاديين.
- انشاء وتطوير نظام شنغن للمعلومات.

وتجيز اتفاقية شنغن العودة إلى الحدود الداخلية (أي عمليا تفتيش الأشخاص والبضائع) في حالة وجود تهديد خطير للنظام العام والأمن الداخلي، وكذلك إذا كانت الحاجة إلى ترتيبات أمنية خاصة مثلا في الدورات الرياضية الكبرى أو القمم الدولية وذلك بشكل استثنائي، والحال أن ما تريده الدول الأوروبية كفرنسا بعد هذه الأزمة، مدعومة من ألمانيا وايطاليا وعدد من بلدان أوروبا الشمالية هو تغيير الشروط مما يسمح بالعمل بالحدود بشكل مؤقت ليس فقط عند وجود تهديد للأمن بل عند

[1] -The Dublin Convention on asylum applications: What it means and how it's supposed to work , Refugee Council , August 2002 ,It has been viewed 25/04/2021, at 15:00 www.refugeecouncil.org.uk/assets/0001/5851/dublin_aug2002.pdf

[2] -Philippe Bernard, "l'immigration: le défi mondial (Bruxelles : le monde Éditions Bibliothèque Marabout, 1993) ,p. 156.

تدفق موجات اللجوء والهجرة غير المشروعة وإخفاق أي بلد أوروبي في الرقابة والسيطرة على حدوده الخارجية[1].

إن قضية اللاجئين السوريين وتدفقهم بأعداد هائلة نحو دول الإتحاد الأوروبي بات يهدد أحد أهم وأبرز مبادئه الأساسية وهي مبدأ حرية التنقل داخل الفضاء الأوروبي، خاصة بعد هجمات باريس 13 نوفمبر 2015، وأعمال العنف التي شهدتها المدينة الألمانية "كولونيا" سنة 2016، مما أثار جدل واسع داخل أروقة الإتحاد الأوروبي ليس بشأن التعامل مع موجات تدفق اللاجئين فحسب، بل بشأن إعادة هندسة مجمل الضوابط الأمنية المتعامل بها داخل منطقة شنغن وإعادة النظر في بنوده اتفاقية شنغن وأحكامها، وقد انقسم الأوروبيون حول هذه المسألة إلى اتجاهين:[2]

التوجه الأول: تبنى هذا الموقف كل من فرنسا وإيطاليا، اللتان طالبتا بالإبقاء على الاتفاقية مع إدخال بعض التعديلات الجوهرية على بنودها، في مقابل السماح بإعادة العمل بمراقبة الحدود بشكل مؤقت ليس فقط عند وجود تهديد للأمن، بل أيضا لمواجهة خطر توافد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين كما حدث مع الحالة الإيطالية، أو اخفاق بلد أوروبي في الرقابة والسيطرة على حدوده الخارجية كما حدث في اليونان من قبل.

التوجه الثاني: يرى هذا الاتجاه أن تدفق موجات الهجرة واللجوء بشكل غير مسبوق نحو أوروبا يفرض العودة إلى ما قبل الاتفاقية، أي إعادة فرض القيود على حرية الحركة والتنقل، وهو ما عبَّر عنه بجلاء قرار الحكومة الدنماركية بإعادة المراقبة الجمركية الدائمة عند حدودها الوطنية مع ألمانيا والسويد، ومنه فرضت دول شنغن الواحدة تلوى الأخرى ضوابط حدودية مؤقتة وذلك لأسباب أمنية والحد من التدفق الهائل لموجات الهجرة واللجوء.

حاولت المفوضية الأوروبية احتواء الأزمة فاتخذت موقفا واضحاً من هذين الاتجاهين، حيث أيَّدت تشديد الرقابة الخارجية للاتحاد الأوربي وإعادة الرقابة الأمنية مؤقتا على الحدود الداخلية بين

---

[1] – أبو نجم ميشال، "الربيع العربي يطيح بأسس اتفاقية شنغن للتنقل الحر"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11854(2011)،أطلع عليه يوم 19 أفريل،2021، الساعة 10:22 https://bit.ly/3YnIhF6

[2] – أحمد طاهر، "اختبار شنجن: سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوروبية"، السياسة الدولية، العدد 185(2011)، ص 106.

الدول الأعضاء، وأشارت إلى أن هذه الخطوة تأتي ردًا على مخاوف بعض الدول بشأن التعامل مع تدفق موجات من النازحين والمهاجرين غير الشرعيين للفضاء الأمني الأوروبي، مع السماح للمرة الأولى منذ تطبيق أحكام الاتفاقية بمنح الأجهزة الأمنية الفرنسية حق مراقبة مختلف حدودها مع دول الجوار مثل إسبانيا وإيطاليا، معتبرة أن تعرض جزء من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي لضغوط كبيرة من المهاجرين واللاجئين يجعل تعزيز الرقابة الأمنية بصورة استثنائية ومؤقتة على حدود الدول الأوروبية عاملا يعزز استقرار الإتحاد الأوروبي[1].

وفي هذا السياق، صاغت المفوضية الأوروبية في تقريرها لمواجهة الأوضاع الراهنة، جملة من المقترحات هدفت إلى إيجاد آلية استثنائية لمساعدة الدول الأوروبية التي تعجز عن حماية حدودها أمام حركات اللاجئين والمهاجرين وقد شملت هذه الآلية ما يلي[2]:

– تركيز الإتحاد الأوروبي على انتقاء مهاجرين من جنوب البحر المتوسط طبقا للوثيقة المقترحة من جانب الإتحاد الأوروبي والتي من شأنها إقامة شراكة من أجل تنقل الأشخاص مع البلدان الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي بحيث تشكل الإطار الشامل لضمان إدارة سليمة لحركة الأشخاص بين الإتحاد الأوروبي وبلد آخر، من خلال تحديد كافة الإجراءات التي تضمن لكلا الطرفين فوائد عن تنقل الأشخاص وتسمح بولوج أفضل لقنوات الهجرة الشرعية، وتعزيز إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

–الاتفاق مع دول شمال إفريقيا على استعادة مهاجرين غير شرعيين من الدول الأوروبية من خلال ترحيلهم إلى بلادهم.

–تخصيص مساعدات مالية إضافية للدول الأوروبية المتضررة من تدفق اللاجئين ويقترح في هذا الخصوص إنشاء صندوق خاص للتعامل مع المواقف الطارئة الاستثنائية والأزمات الإنسانية.

– إعادة توزيع الميزانية السنوية للوكالة الأوروبية (فرونتكس) بشكل متساو على كل الدول الأعضاء

– اعتماد معايير لجوء أوروبية موحدة.

---

[1] – شمت خالد،" تصاعد الجدل بشأن تعديل شنغن"، الجزيرة،2011، أطلع عليه يوم 20 ماي،2021، الساعة 12:22

https://bit.ly/3HL8ck2

[2] – أحمد طاهر، مرجع سابق، ص ص109.107.

الفرع الثاني: الآليات الأمنية

شكل تدفق اللاجئين السوريين نحو أوروبا أحد الهواجس الأمنية التي كثيرا ما أرقت بلدان الإتحاد الأوروبي وأثارت العديد من الإشكاليات منها مسألة مراقبة الحدود وتعليق العمل بمعاهدة شنغن، حيث أصبحت أغلب الدول الأوروبية تتعامل مع ظاهرة اللجوء كمسألة أمنية تشكل تهديدا أمنيا للبيت الأوروبي على كل المستويات، وقد خرجت العديد من التحذيرات من قبل المسؤولين الأوروبيين حول الخوف من تأثير الأزمة على دول الإتحاد، كما اتخذ عدد من الدول بعض الإجراءات الأمنية الوقائية لمنع المهاجرين وطالبي اللجوء من دخول أراضيهم الوطنية [1].

وتراوحت هذه الإجراءات بين الرسمية مثل غلق الحدود المشتركة، وبناء الأسوار وتسييج الحدود الخارجية وحراستها لمنع عبور طالبي اللجوء إلى أوروبا، وغير الرسمية مثل استخدام العنف وإجبار الوافدين على الانتقال للبلدان المجاورة، وبالرغم من كثرة البراهين المؤكدة لوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق متعددة لم تتخذ المفوضية الأوروبية سوى خطوات زهيدة لمساءلة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ومع دعوات مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين وجماعات حقوق الإنسان ومفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا "**نيلز موزينيكس**" **Nils Muzinieks** مازالت هذه الممارسات مستمرة دون هوادة انتهاكا للقانون الدولي والاوروبي[2].

وفي سبيل الوصول إلى سياسة أوروبية مشتركة وموحدة بشأن اللاجئين وتخفيف الأعباء الملقاة على دول جنوب أوروبا، تم عقد قمة أوروبية طارئة في بروكسل في 25 أكتوبر 2015 لمناقشة أزمة اللاجئين السوريين، وقد دعا رئيس المفوضية الأوروبية لحضور تلك القمة؛ رؤساء دول وحكومات كل من ألمانيا والنمسا وبلغاريا وكرواتيا والمجر ومقدونيا ورومانيا وصربيا وسلوفينيا واليونان، إلى جانب مشاركة المكتب الأوروبي لدعم اللجوء (EASO) ووكالة الإتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية (FRONTEX) والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة[3].

---

[1] – إدريس عطية، مرجع سابق، ص 143.

[2] – دنكان برين، مرجع سابق، ص 21.

[3] – إدريس عطية، مرجع سابق، ص 144.

ومن ضمن الإجراءات التي تم الاتفاق عليها؛ تعزيز وكالة الإتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود (فرونتكس FRONTEX) نشاطها على الحدود بين اليونان وايطاليا ومقدونيا لضمان دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بالحدود الخارجية وذلك بالتوازي مع ارتفاع معدلات تدفق اللاجئين غير النظاميين، حيث ركّز الإتحاد الأوروبي في هذه الفترة على تكثيف سياسات مراقبة الحدود البرية والبحرية من خلال تعبئة الوكالة الأوروبية لحماية الحدود والسواحل في 20 فيفري 2011 للقيام بعمليات مشتركة الهدف منها مساعدة إيطاليا في السيطرة على السفن التي تحمل المهاجرين واللاجئين[1]، والتصدي لمحاولات التهريب والدخول غير القانوني عبر حدودها خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الربط بين أزمة اللاجئين والعمليات الإرهابية التي تحدث في أوروبا، حيث خرجت العديد من التقارير الغربية التي ربطت بين أحداث فرنسا الإرهابية وتدفق الإرهابيين في مناطق القتال بين صفوف اللاجئين إلى أوروبا[2].

ووفقا لقرار البرلمان والمجلس الأوروبيين رقم 1624/2016 المؤرخ في 16 سبتمبر 2016 أصبح الاسم الجديد "لفرونتكس" هو الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل EBCG التي أسندت لها حسب المادة الأولى من هذا القرار مهمة الإدارة الفعالة للحدود الخارجية لأوروبا من خلال التصدي لتحديات الهجرة واللجوء ومواجهة مختلف التهديدات المحتملة في المستقبل، كما ستتمتع هذه الوكالة بسلطة التدخل في بلد ما إذا رأت أن أمن حدوده غير كافي حتى وإن كان ضد رغبة الحكومة المحلية[3].

بالإضافة إلى أنّ هذه الإجراءات المشددة للسيطرة على موجات الهجرة واللجوء، أطلق الإتحاد الأوروبي استراتيجية "**الأمن البحري**" سنة 2015، وتهدف هذه العملية البحرية لتعزيز تواجد الإتحاد الأوروبي في البحر لمكافحة التهريب الجماعي للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، المتجرين

[1] – علي بلعربي، "أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02(2019)، ص 878.

[2] - Sergio Carrera and others, "The EU's Response to the Refugee Crisis Taking Stock and Setting Policy Priorities", Centre for European Policy Studies (2015),p 11.

[3] -Qu'est-ce que Frontex, l'Agence européenne de garde-frontières et de garde-côtes ?, Publié le 23.03.2018, Vu le 12/02/2022 ,14 :55 https://www.touteleurope.eu/institutions/qu-est-ce-que-l-agence-europeenne-de-garde-frontieres-et-de-garde-cotes-frontex/

العاملين في البحر المتوسط ومهربين يعملون في بلدان ثالثة، ويقدمون خدمات للمهاجرين الذين سيعبرون العديد من الحدود بالفعل خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط[1].

ومن أهم الآليات الأمنية الأخرى التي يعتمدها الإتحاد الأوروبي لإدارة قضايا اللجوء، نذكر:

***النظام الأوروبي لمراقبة الحدود (EUROSUR)**

هو نظام متعدد الأغراض للتعاون بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وفرونتكس، يهدف إلى زيادة القدرة على الاستجابة للمخاطر الأمنية على الحدود الخارجية، أنشئ في 22 أكتوبر 2013، والهدف منه هو منع الجريمة عبر الحدود والهجرة غير الشرعية والمساعدة في حماية أرواح اللاجئين والمهاجرين، وهو يشمل جميع البلدان في منطقة شنغن.

وبموجب قانون EUROSUR، لدى كل دولة عضو مركز تنسيق وطني (NCC) يقوم بتنسيق وتبادل المعلومات بين جميع السلطات المسؤولة عن مراقبة الحدود الخارجية ومع المراكز الأخرى و Frontex[2].

*** النظام المتكامل للمراقبة الخارجية**

يمثل النظام المتكامل للمراقبة الخارجية أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا يهدف إلى مسح المناطق البحرية المستهدفة من قبل المهاجرين واللاجئين غير النظاميين، تم تطبيق هذا النظام المتكامل عام 1999 حول مضيق جبل طارق، يستخدم هذا الأخير تقنيات متقدمة في مراقبة الحدود وإدارتها بما في ذلك أنظمة الرادار لمسافات طويلة وأجهزة استشعار متطورة يمكنها من كشف دقات القلب عن بعد، وكاميرات حرارية وأجهزة الكشف الليلي وكاميرات مزودة بالأشعة ما تحت الحمراء وطائرات هليكوبتر وزوارق الحرس[3] .

[1] -Graham Butler and Martin Ratcovich, "Operation Sophia in Uncharted Waters: European and International Law Challenges for the eu Naval Mission in the Mediterranean Sea," Nordic Journal of International Law 85 (2016),p 237.

[2] -European Commission ,"European Border Surveillance System (EUROSUR)", It has been viewed 26/05/2021, at 18:22
https://home-affairs.ec.europa.eu/pages/glossary/european-border-surveillance-system-eurosur_en

[3] – توفيق بوستي، "أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي "(تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2021)، ص 24.

*** أنظمة المراقبة الافتراضية**

أولت الدول الأوروبية وذلك للحد من تدفقات الهجرة واللجوء إليها أهمية كبرى لدور التقنيات والآليات التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية لدمجها في مراقبة حركة الهجرة وتأمين الحدود ومكافحة الجرائم المرتبطة بالهجرة واللجوء غير النظاميين.

أ- نظام شنغن للمعلومات (SIS)

هو أحد أهم قواعد البيانات التي تستخدم على نطاق واسع لدعم التعاون في مراقبة الحدود الخارجية وتطبيق القانون في دول شنغن، تم تأسيسها عام 1988 لترتبط بنظام مركزي مقره مدينة ستراسبورغ بفرنسا وتعيين هذه الأخيرة المسؤول التقني للنظام SIS.[1]

يتم استخدام SIS من قبل السلطات الوطنية مثل حرس الحدود والشرطة والسلطات القضائية في جميع أنحاء منطقة شنغن، لجمع معلومات عن الأشخاص الذين يشك بأنهم متورطون في جريمة ما أو قد لا يكون لهم الحق في الدخول أو البقاء في الإتحاد الأوروبي، كما يقدم هذا النظام على إرشادات واضحة حول ما يجب فعله عند العثور على الشخص المطلوب، ويتم إدخال المعلومات في الهيئة العامة للاستعلامات من قبل السلطات الوطنية وإرسالها عبر النظام المركزي لجميع دول فضاء شنغن[2].

يهدف نظام شنغن للمعلومات الى الحفاظ على الأمن الداخلي في دول شنغن وتعزيز الأمن وتسهيل التنقل الحر داخل فضاء شنغن[3]، وقد تم اعتماد نظام معلومات شنغن للجيل الثاني SIS-II في 20 ديسمبر 2006 من قبل اللائحة التنفيذية للبرلمان الأوروبي ومجلس الإتحاد الأوروبي ودخل حيز النفاذ في 9 أفريل 2013 ليحل محل نظام شنغن للمعلومات للجيل الأول لتحسين وظائف نظام المعلومات وتوحيدها[4].

---

[1]- Joanna Parkin, "The Difficult Road to the Schengen Information System II :The legacy of 'laboratories' and the cost for fundamental rights and the rule of law",(CEPS paper in liberty and security in Europe,2011), p. 1.

[2]- Ibid.p2.

[3] - European Commission, "Schengen Information System", March 5,2021 It has been viewed 28/05/2021, at 19:22 https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen-informationsystem_en

[4] - Melissa Cuozzo, " La migration vers l'Europe: un enjeu sécuritaire Causes et conséquences Des politiques migratoires européennes sur les migrants"(Mémoire présenté pour l'obtention du Master en études européennes, L'Université de GENÈVE, 2015), p.25.

ب- نظام معلومات التأشيرة Visa Information System (VIS)

اعتمد نظام تأشيرة المعلومات عام 2008 بهدف تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل وتبادل البيانات بين دول فضاء شنغن، وهو يتألف من نظام حاسوبي مركزي وبنية اتصال تَمكن السلطات الوطنية المختصة من الدخول وتحديث التأشيرة والتشاور الكترونيا حول هذه البيانات، كما يربط هذا النظام القنصليات في دول خارج الاتحاد الأوروبي وجميع نقاط العبور الحدودية الخارجية لدول شنغن[1].

يسهل هذا النظام عمليات التفتيش وإصدار التأشيرات لأن استخدام البيانات البيومترية للتأكد من هوية حامل التأشيرة يسمح بضوابط أسرع وأكثر دقة، كما يسهل النظام عملية الحصول على التأشيرة خاصة بالمسافرين الدائمين، بالإضافة إلى تعزيز الأمن بحيث يساعد نظام المعلومات الإدارية على منع الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم الخطيرة والكشف عنها والتحقيق فيها[2].

ج- إنشاء نظام دخول/ خروج (ESS):

تم اعتماد هذا النظام بموجب اللائحة رقم 2226/ 2017 الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبيين بتاريخ 2017/12/09، وهو عبارة عن نظام لتسجيل بيانات الدخول والخروج ورفض بيانات الدخول لمواطني البلدان غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الذين يعبرون الحدود الخارجية لدول شنغن.

ومن بين أهدافه الأساسية ما يلي[3]:

- تحديث إدارة الحدود الخارجية من خلال تحسين جودة وفعالية الرقابة الخارجية على الحدود في منطقة شنغن

- مساعدة الدول الأعضاء على التعامل مع العدد المتزايد من المسافرين إلى الإتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى زيادة عدد حرس الحدود.

-المساعدة في تحديد هوية مواطني الدول غير الأعضاء في الإتحاد الذين لم يستوفوا شروط الدخول.

[1] - Ibid.

[2] - European Commission, " Visa Information System," It has been viewed 30/05/2021, at 14:00 https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/visa-informationsystem_en

[3] - "RÈGLEMENT (UE) 2017/2226 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 30 novembre 2017", Journal officiel de l'Union européenne, L 327/20, 2017, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:32017R2226&from=ET

-الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال تحديد ومعالجة ظاهرة تجاوز مدة الخدمة بشكل منهجي.

- السماح بفحص رفض الدخول في EES إلكترونيا.
- تسهيل إدارة تدفقات اللجوء والهجرة.
- المساهمة في مكافحة الإرهاب والجريمة الخطيرة.
- ضمان مستوى عال من الأمن الداخلي.
- مكافحة الاحتيال في الهوية وسوء استخدام وثائق السفر.
- المساهمة في منع الجرائم الإرهابية أو الكشف عنها والتحقيق فيها وغيرها من الجرائم الخطيرة.

د- النظام الأوروبي للمعلومات والترخيص للسفر "ETIAS"

تم اعتماد هذا النظام بموجب اللائحة رقم 1240/2018 الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبيين بتاريخ 12 سبتمبر 2018، وهو نظام يتعلق بمواطني الدول غير الأعضاء في فضاء شنغن الذين يعفون من شرط الحصول على تأشيرة عند عبور الحدود الخارجية، خصص هذا النظام للتحقيق فيما إذا كان الشخص الموجود على أراضي الدول الأعضاء في فضاء شنغن ليس لاجئا أو شخص يشكل مخاطر أمنية أو يقوم بهجرة غير قانونية، أو يشكل مخاطر أخرى، وبموجب هذا التحقيق يتم إصدار إذن السفر أو رفضه، أما عن الأهداف الرئيسية لهذا النظام فتتمثل في[1]:

-المساهمة في تحقيق مستوى عال من الأمن من خلال إجراءات التقييم الشامل للمخاطر.

-تحسين فعالية عمليات التفتيش على الحدود.

-المساهمة في منع تدفق اللاجئين الذين دخلوا بطريقة غير شرعية.

-يساهم في حماية الصحة العامة من خلال تمكينه من تقييم ما إذا كان أصحاب الطلبات يمثلون خطرا وبائيا.

-المساهمة في منع الجرائم الإرهابية أو غيرها من الجرائم الخطيرة والتحقيق فيها

[1]- "Règlement (UE)2018/1240 du Parlement Européen et du Conseil, du 12 Septembre 2018", Journal officiel de l'Union européenne, L236, délivré le 19 septembre 2018, vu le 12/03/2021, 17 :45 https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:L:2018:236:FULL&from=EN

المبحث الثاني: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على الإتحاد الأوروبي

عصفت أزمة اللاجئين الجدد بأوروبا كلها، لأنها شكلت فشلا طويل الأمد في السياسة العامة للاتحاد في حزمة من القضايا في آن واحد، فمن الهجرة إلى سياسات الإدماج، ومن السيطرة على الحدود إلى مكافحة الجريمة، ومن المساعدات الإنسانية إلى التضامن الداخلي وتقاسم الأعباء، ومن سياسة التجارة إلى التعاون التنموي، ومن التدخلات العسكرية إلى السياسة الأوروبية حيال الجيران، فشلت أوروبا بشكل متسق وشامل إلى درجة أن تصحيح هذه القضية متعددة الأوجه يعتبر من أكثر المهام تعقيدا، والتي يتوجب على الأوروبيين مواجهتها بشكل مشترك. لقد تغاضى الأوروبيون عن حجم هذه المشكلة، وبذلك اجتاحتهم على قدم المساواة حجم الأزمة التي خلقها هذا الفشل والذي اختلفت درجته من دولة لأخرى خاصة مع صعوبة تنظيم تقاسم الأعباء بشكل متوازن بين الدول الأعضاء[1]، ولعل أهم التداعيات التي خلفتها أزمة اللاجئين السوريين نذكر:

المطلب الأول: التداعيات على المستوى السياسي والأمني

شكل تزايد موجات الهجرة واللجوء السوري إلى دول الإتحاد الأوروبي تهديدا للبيت الأوروبي على المستويات السياسية والأمنية، وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: استغلال الهجرات واللجوء لصعود الأحزاب اليمينية المتطرفة

شكلت قضية الهجرة واللجوء أحد الأسس المهمة في خطابات أحزاب اليمين المتطرف التي تصور المهاجرين على أنهم مصدر تهديد الهوية الوطنية ومنبعا رئيسا للبطالة، ومصدرا للرجعية وانعدام العقلانية، وقد نجح تصاعد نفوذ الأحزاب اليمينية من خلال اعتماده على هذه الأفكار في تحقيق انتشار واسع في أوروبا خصوصا في ظل ارتفاع وتيرة حركة المهاجرين واللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية على نحو غير مسبوق، الأمر الذي يضفي على القضية أبعادا أخرى تتعلق بالحقوق والحريات والمسؤولية الأخلاقية، إذ أن هؤلاء المهاجرين جاؤوا للقارة العجوز هربا من

[1] – جان تيشو، "هل كانت اوروبا مستعدة لمثل هذا التطور "جذور أزمة اللاجئين في أوروبا"،" مركز كارينغي للشرق الأوسط، (2015)، أطلع عليه يوم 14 أفريل، 2021، الساعة 15:30
https://carnegie-mec.org/2015/10/01/ar-pub-61585

الاضطهاد والصراعات، فضلا عن أن تصاعد نفوذ هذه الأحزاب يشكل معوقا لتنفيذ الجهود الأوروبية المشتركة للتعامل مع قضية اللاجئين[1].

تشهد القارة الأوروبية اليوم حالة من الصعود المتنامي لقوة اليمين المتطرف، على شكل موجة تجتاح بعض الدول الأوروبية ومنها: ألمانيا، المجر، سلوفاكيا، الدنمارك وفرنسا والنمسا والسويد وبريطانيا، فقد كان لتوظيف قضية هجرة مواطني دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وتدفق اللاجئين السوريين بشكل خاص إلى دول القارة الأوروبية دور كبير في نهضة هذه الأحزاب وجذب الناخبين إليها مما مكَّنها من التأثير في المشهد السياسي الأوروبي[2].

استغل الشعبويون وأحزاب اليمين المتطرف ملف الهجرة والمشكلات المرتبطة بالمهاجرين غير الشرعيين للحصول على دعم وتأييد شعبي، مطالبين بضرورة إعادة اللاجئين إلى أراضيهم والتخلي عن الدور الإنساني للدول الأوروبي حفاظا على الهوية القومية باعتبارها إحدى الركائز المهمة في الخطاب السياسي لها، فشعار أوروبا للأوروبيين هو أحد الأعمدة التي يقوم عليها اليمين، فالدول الأوروبية يجب أن يقطنها سكانها الأصليون، والذي يمثل في إدراك أقصى اليمين "نحن" ولا مكان فيها للأجانب الذين يمثلون الآخر، وبالتالي يروج لفكرة أن استمرار تدفق المهاجرين سيؤدي إلى انقراض الهوية الأوروبية الأصلية[3].

أدى التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين نحو أوروبا إلى زيادة الطروحات المعادية للاجئين من طرف الأحزاب اليمينية وولّد شعورا بالخوف من تصاعد خطر الهجمات الإرهابية التي باتت تهدد الأوروبيين في عقر دارهم مثل تفجيرات الجمعة السوداء في باريس، تفجيرات بروكسل وأحداث كولونيا في ألمانيا وغيرها، فحسبهم تواجد المهاجرين أو اللاجئين في المجتمع ينتج عنه

[1] – – "صعود اليمين المتطرف وتداعياته على مستقبل الإتحاد الأوروبي،" أطلع عليه يوم 14 أفريل،2021، الساعة 14:00 https://bit.ly/3uRQPGY

[2] – لمى راجح، "صعود اليمين المتطرف ومسألة اللاجئين: تحليلات"، أطلع عليه يوم 16 أفريل،2021، الساعة 13:23 https://bit.ly/2uxi1vk

[3] – سماح عبد الفتاح أبو الليل، مرجع سابق ص 103.

بالضرورة زيادة معدلات الجرائم والسرقات وبالتالي يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وبالطبع له أثر قوي على انعدام الشعور بالأمان.

وعلى صعيد متصل، فإن الحديث عن اللاجئين العرب والمسلمين يقودنا للحديث عن ظاهرة الإسلاموفوبيا والتي تشكل محطة أخرى من المحطات التي يستثمرها اليمين المتطرف للدفع ببرامجه والاستعداد لاستخدامه للفوز في البرامج الانتخابية، فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت ظاهرة الاسلاموفوبيا واقعا معاشا في الغرب وفي أوروبا بخاصة، إذ لا تتوانى أحزاب اليمين المتطرف عن إعلان معاداتها للإسلام والمهاجرين المسلمين بين الحين والآخر، وفي هذا الصدد يرى الأستاذ **رابح زغوني** في دراسة له بعنوان "**الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سوسيو ثقافية** " بأن[1]:

"**إن ظاهرة الإسلاموفوبيا أصبحت واقعاً معاشاً في الغرب وفي أوروبا خاصة، من خلال خطاب سياسي وإعلامي، حيث أصبح مقبولاً ومشروعاً انتقاد المجموعات المسلمة من المهاجرين في الغرب تحت غطاء القيم الليبرالية كحرية التعبير، والمفارقة أن ذلك تم بتأييد واسع من الإعلام ليبدو خطاب العنصرية والعدائية ضد المسلمين وكأنه عادي ومقبول مجتمعياً وسياسياً، وليصبح التمييز ضد لمسلمين جزءاً غير خافٍ من المناخ السياسي السائد في أوروبا...**"

أَحيَت مسألة اللاجئين السوريين الجدل والنقاش حول الخوف من الإسلام وتنامي مشاعر الكراهية والتعصب وتفاعلاتها مع توجهات الأحزاب اليمينية المتطرفة، خصوصا مع ظهور تنظيمات راديكالية متطرفة كتنظيم الدولة داعش، وتبنيها لبعض العمليات داخل الاتحاد الأوروبي ما أعطى ذريعة لأحزاب اليمين المتطرف أن يزيد من حدة العداء تجاه المهاجرين المسلمين ودينهم الإسلام ووضعهم موضع المسؤول والمسبب عن العمليات التي ترتكبها تلك التنظيمات.

وقد تعززت فرص وحظوظ اليمين المتطرف أوروبياَ بعد النجاح الذي حققه في أكثر من دولة خاصة بعد الإعلان عن تشكيل تكتل يضم الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل البرلمان الأوروبي يحمل اسم "أوروبا للأمم والحريات" برئاسة زعيمة حزب "الجبهة الوطنية الفرنسي" المتطرف "**ماري لوبان**"

[1] – رابح زغوني، "الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سوسيو ثقافية"، المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 421 (2014)، ص 129.

صاحبة السياسات المتشددة اتجاه المهاجرين، ومن أبرز الأحزاب التي انضمت إلى التكتل حزب الحرية النمساوي، الرابطة الإيطالية الشمالية، إضافة إلى حزب فلامس البلجيكي[1].

الجدول رقم06: يوضح حصاد أحزاب أقصى اليمين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في الدول الأوروبية.

الدولة	الحزب	التاريخ	عدد المقاعد	عدد الأصوات%
المجر	الحركة من أجل مجر أفضل Jobbik	2018	24	19.6
فرنسا	الجبهة الوطنية FN	2017	8	8.75
ألمانيا	حزب البديل الألمانيAFD	2017	87	13.5
النمسا	حزب الحرية النمساوي FPO	2017	51	26
هولندا	الحزب من أجل الحرية PVV	2017	20	13.06
بلغاريا	الوطنيون المتحدون UP	2017	27	9.21
إيطاليا	رابطة الشمالNord Lega	2017	125	8
سلوفاكيا	الحزب النازي الجديد سلوفاكيتاLSNS	2016	14	8
اليونان	حزب الفجر الذهبي AD	2016	18	6.99
سويسرا	حزب الاتحاد الديمقراطي للوسط UDC	2015	64	29.4
السويد	ديمقراطيو السويدSD	2014	49	12.86
بلجيكا	مصلحة الفلامونLe Vlamms belang	2014	3	3.67

المصدر: فتحي بولعراس، تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 214(2018)، ص 65.

التفسير: أثبتت النتائج التي حققها اليمين المتطرف في السنوات الأخيرة، بأن أزمة اللاجئين ساهمت دون شك في هذا التصاعد والتنامي الملحوظ للتيارات اليمينية، وأن هذه الأخيرة نجحت في استمالة الرأي العام الأوروبي نظرا لأنها تولي الاهتمام بقضايا مهمة على رأسها الهوية القومية بشكل خاص

[1] – هاني سليمان، "السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الامن، الهوية، والقيم الإنسانية"، المركز العربي للبحوث والدراسات (2016)،أطلع عليه يوم 12 جوان،2021، الساعة 12:34 http://www.acrseg.org/40345

والهوية الأوروبية بشكل عام، الأمر الذي سيعزز من فرص وحظوظ اليمين المتطرف خلال السنوات القادمة وربما وصوله إلى السلطة منفرداً في أكثر من دولة أوروبية.

إن المعضلة الأساسية في أوروبا مرتبطة بالإسلاموفوبيا، فقد أدى ارتفاع وتيرة حركة اللاجئين السوريين إلى أوروبا إلى إشعال الخطاب الرافض للاجئين العرب والمسلمين حيث لم يعد ينظر لهم على أنهم مصدر تهديد اقتصادي فحسب بل أنهم مصدر تهديد ثقافي يمس الهوية والثقافة الوطنية وهي القضية التي استغلها اليمين المتطرف من خلال تشويه صورة الإسلام والمسلمين والإيحاء على أنهم الخطر المحدق بأوروبا لتأجيج المخاوف من ضياع الهوية الأوروبية، فضلا عن سلسلة الحوادث التي وقعت في العديد من العواصم الأوروبية والتي ساهمت في مخاوف المواطن الأوروبي من العرب والمسلمين، وبذلك أضحى اليمين المتطرف رقم صعب في المعادلة السياسية الأوروبية ألقى بظلاله السلبية على القارة الأوروبية بأكملها من خلال دعوته إلى التفكك والانعزال ومناهضة أفكار التكامل والتضامن بين الشعوب ورفض الآخر[1].

الفرع الثاني: الانقسام الأوروبي

بدلا من التأكيد على الاستجابة المشتركة والتضامن بين الدول الأعضاء، أبان تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية عن خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في مسألة معالجة الظاهرة، حيث جاءت استجابات الدول الأوروبية متباينة بين دول رافضة لاستقبال اللاجئين وأخرى متحفظة على استقبال دول أخرى لهم، وقد ازدادت حدة الانقسامات بين الدول الأوروبية مع ورود أرقام جديدة تفيد بأن تدفق اللاجئين والمهاجرين السوريين يتواصل بوتيرة عالية، حيث نشب خلاف دبلوماسي بين اليونان والنمسا، فيما انتقدت سياسة ألمانيا بشأن اللاجئين وأغلقت مقدونيا حدودها في وجه السوريين.

عمليّاً، أدى الوصول الهائل للاجئين السوريين لأوروبا والذي بلغ ذروته عام 2015 إلى انقسام أوروبي حاد جسدته الإجراءات أحادية الجانب في مواجهة أزمة اللاجئين وغياب سياسة موحدة مشتركة لإدارة الأزمة، الأمر الذي ساهم في اتساع الفجوة بين الدول الشرقية لأوروبا ودول شمال

[1] – شريف نسيم قلته بخيت، "أزمة اللاجئين وصعود اليمين المتطرف في أوروبا"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (2018)، أطلع عليه يوم 12 ماي، 2021، الساعة 18:56 https://bit.ly/3uOKUSQ

وغرب القارة [1]، ففي حين تبنت هذه الأخيرة سياسة معتدلة اتجاه اللاجئين ببذل مساع حثيثة لاستقبالهم ومساعدتهم على الاندماج، يوجد على الطرف الآخر دول أوروبية مثل هنغاريا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا وبولندا اتخذت مواقف متطرفة ورافضة لتطبيق مبدأ اللجوء وحماية اللاجئين فبالإضافة إلى رفضها استقبال اللاجئين شكلت هذه الدول– مجموعة فيسغراد– جبهة موحدة لمعارضة خطط الإتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين وقدمت طعنها لمحكمة العدل الأوروبية وحدث ذلك بالتوازي مع توظيف حكوماتها لخطاب سياسي معادي للإسلام والمسلمين[2].

الفرع الثالث: التفجيرات الأمنية

فرضت قضية لجوء السوريين إلى أوروبا نفسها على الحكومات الأوروبية كإحدى أهم التحديات الأمنية التي تعتريها، فقد ترافق رفض دول الإتحاد الأوروبي لاستقبال موجات الهجرة واللجوء، مع الاعتداءات الإرهابية وأعمال العنف التي مست عدد من العواصم الأوروبية خاصة بعد قرار المستشارة الألمانية انجيلا ميركل بإلغاء العمل باتفاقية دبلن وفتح أبواب بلدها للمهاجرين لاسيما السوريين.

*** تفجيرات باريس 13 نوفمبر 2015:**

جاءت أحداث باريس لا لتضع مسألة اللجوء بمجملها أمام مفترق حاسم فحسب، بل لتضع الإتحاد الأوروبي أمام تحدّي كبير تجلَّى في التضارب والتباين بين موقفين متناقضين، إما الاستمرار في اتباع المقاربة الانسانية اتجاه اللاجئين، وإما اعتماد السياسة المحافظة وإغلاق الأبواب وبالتالي تراجع القيم الأوروبية وتأكيدا للشعارات الزائفة التي تتبناها[3].

مثلت التفجيرات التي استهدفت "**ملعب فرنسا**" **(stade de France)** في الضاحية الباريسية و"**مسرح باتاكلان**" أسوأ الهجمات التي تعرضت لها فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية، إذ أوقعت ما لا

---

[1]- "انقسام بين الدول الأوروبية بسبب أزمة اللاجئين"، أطلع عليه يوم03 ماي،2021، الساعة 19:25
https://bit.ly/3PsItPm

[2] – توفيق حكيمي، "البعد الاجتماعي لتباين السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين والمهاجرين (2016/2015): بين وحدة الموقف وتعارض الاستجابات"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد 02(2020)، ص 305.

[3] – حسين عبد العزيز، "هجمات باريس...هل تغير سياسة أوروبا تجاه اللاجئين؟"، أطلع عليه يوم7ماي،2021، الساعة 08:21
https://bit.ly/3Wk6KcB

يقل عن 132 قتيلا و400 جريح، وقد اعتبر الرئيس الفرنسي آنذاك فرانسوا هولاند أن فرنسا باتت في "حرب مفتوحة مع الإرهاب"[1].

هذا وأحدثت التفجيرات الفرنسية هزة قوية للدولة والمجتمع على حد سواء، كما ألقت بظلالها على اللاجئين السوريين المتواجدين على الأراضي الأوروبية فقد أرجع أغلب المحللين السياسيين أن ما شهدته فرنسا من تفجيرات13 نوفمبر 2015 تشبه كثيرا أحداث الحادي عشر سبتمبر مما أدى إلى إعادة النظر في سياسة الترحيب التي انتهجها بعض الدول الأوروبية خاصة ألمانيا التي قررت من جديد إعادة تفعيل اتفاقية دبلن وتشديد إجراءاتها على الحدود وفرض الرقابة وإقفال بابي الهجرة واللجوء بسبب تزايد المخاوف من تدفق خطر الإرهاب والتطرف مُشَكلة بذلك ضربة قاسية للاجئين.

إن استجابة الدول الأوروبية للأحداث الإرهابية في باريس كان صارما وسلبيا، حيث اتخذت هذه الأخيرة جملة من التدابير الأمنية ووضعت سلسة من الإجراءات لمنع دخول اللاجئين على أراضيها من خلال المراجعة الدقيقة للوائح اللاجئين الذين توزَّعوا على بلدان الإتحاد ومراجعة نظام شنغن بما يُعيد تكريس سيادة الدولة في الفضاء الأوروبي ويُغلِّب التشريعات الداخلية على الاتفاقات الأوروبية وصولا ربما إلى إعادة إقرار الحدود الداخلية فقد عجلت هذه الأحداث في تغيير مواقف الدول الأوروبية[2].

حيث أن فرنسا أوقفت العمل باتفاقية شنغن وطالبت برقابة شديدة على حدود الاتحاد الأوروبي، وفنلندا حَمَّلت اللاجئين مسؤولية أحداث باريس ورفضت إثر ذلك نحو 65% من طلبات اللجوء التي قدمت خلال تلك الفترة، والنرويج تعلن أنها ستعيد اللاجئين الذين دخلوا أراضيها من روسيا، حتى إذا لم يكن بحوزتهم إقامة في روسيا، أما النمسا تسير على خطى المجر بتشييد سياج من الأسلاك الشائكة من الحدود مع سلوفينيا لتخفيف عبور اللاجئين إلى أراضيها[3].

شكلت أحداث باريس تاريخا مفصليا هاما أثر سلبا على سياسة الهجرة وزاد من حدة الخلاف بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حول كيفية التعاطي مع الأزمة، حيث وجدت الدول الرافضة

[1] – رشيد خشانة،"هجمات باريس الخلفيات والتداعيات"، تقارير صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2015، ص 02.

[2] – المرجع نفسه، ص 04.

[3] – حسين عبد العزيز، مرجع سابق، https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/11/22

للهجرة واللجوء في هذه الأحداث سببا إضافيا ومهما للتشبث بمواقفها وعزز قناعتها بضرورة إيجاد حلول لأزمة اللجوء خارج القارة الأوروبية.

*** حادثة كولونيا وأعمال العنف:**

مثّلت أعمال العنف في كولونيا في 31 ديسمبر 2015 والتي نفذها أشخاص من أصول "شمال أفريقية أو عربية" صدمة كبيرة للمجتمع الألماني وزادت من الضغوط على المستشارة ميركل بسبب إلغاءها العمل باتفاقية دبلن وفتح أبوابها لاستقطاب اللاجئين القادمين من سوريا والعراق وأفغانستان، كما ربط عدد كبير من المسؤولين السياسيين هذه الاعتداءات بموجة تدفق اللاجئين السوريين، مما أدى إلى انقلاب في الرأي العام الألماني واستغلال الأحزاب اليمينية المُتطرفة لهذه الحادثة من أجل الترويج لوجهة نظرهم الرافضة لاستقبال اللاجئين والمطالبة بترحيل السوريين لتصبح قضية اللاجئين هي القضية الأولى في أوروبا[1].

شكّل الهاجس الأمني وأعمال العنف التي مست بعض العواصم الأوروبية تهديدا حقيقيا للأمن القومي الأوروبي ومصدرا لتزايد فكرة الإسلاموفوبيا ومعاداة الأجانب لاسيما المسلمين، الأمر الذي دفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى تعليق المنظومة القانونية لحماية اللاجئين، والتخلي عن مرجعيتها الليبرالية والأخلاقية اتجاههم، وتضييق الخناق على حركة اللجوء لحماية نفسها من موجات اللاجئين الفارين من ويلات الحرب، لاعتبارات الأمن القومي للدول الأوروبية وبهذه الاجراءات فإن الإتحاد الأوروبي يخالف ما يروج له من قيم ومبادئ انسانية.

المطلب الثاني: التداعيات على المستوى الاقتصادي

إن أوّل الأسباب التي تجعل من الهجرة واللجوء مشكلاً في البلدان الأوروبية هو الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزيادة المفاجئة والكبيرة للاجئين وطالبي اللجوء، فقد أصبح العامل الاقتصادي يثير قلق أوروبا في قدرتها على استيعاب التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين نتيجة التكاليف المترتبة عليهم، فعلى الرغم من أهمية العامل الاقتصادي إلا أن القضية بالنسبة لقادة أوروبا أكبر

[1] – عبد الأمير ريوح، "حادثة كولونيا .... اتهامات مبررة أم فشل سياسة الباب المفتوح "، أطلع عليه يوم 12 ماي،2021، الساعة 09:12

https://annabaa.org/arabic/rights/48

وأعمق، لأنها تتعلق بالمستقبل السياسي والاقتصادي للقارة، حيث يتساءل الأوروبيون هل سيعود استقبال هؤلاء اللاجئين بمكاسب اقتصادية على المجتمعات الأوروبية على المدى الطويل، أم سيشكلون عبئا اقتصاديا يؤدي إلى تراجع معدلات النمو؟ ولاسيما أن أزمة اللاجئين جاءت في توقيت سيئ بسبب أزمة اليونان الاقتصادية ومنطقة اليورو واختلاف درجات النمو الاقتصادي لبلدان الإتحاد التي تعمل على زيادة الفجوة في مواقف الدول الأوروبية إزاء مسألة اللاجئين[1].

ففي حين رضخت بعض الدول ذات المستويات الاقتصادية المزدهرة باستقطاب أعداد كبيرة من اللاجئين، نجد في الناحية الأخرى دول أوروبا الشرقية والدول الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد تعيش حالة من عدم الاستقرار والانهيار الاقتصادي تجعلها لا تستطيع تحمل نفقات استيعاب اللاجئين، فدول الإتحاد الأوروبي ليست كلها غنية فبعضها يعيش على وقع أزمة اقتصادية خانقة، كما أن نسبة البطالة مرتفعة في أغلبها وفي ظل هذا الوضع من الطبيعي أن يفكّر السكان الأصليون بأن الوافدين الجدد ينافسونهم حول وظائف العمل وأن وجودهم يؤدي إلى خفض الأجور[2].

وتعتبر أكبر الآثار الاقتصادية السلبية المرتقبة لتدفق اللاجئين على دول الإتحاد الأوروبي آثارا متوقعة الحدوث على المديين القصير والمتوسط خصوصا، ومن أبرز هذه الآثار نذكر ما يلي:

– تفرض تدفقات اللاجئين ضغوطا على اقتصاد الدول الأوروبية، فهي ترتِّب أعباء على النفقات والمالية العامة الموجهة لتأمين الاحتياجات الإنسانية للاجئين، خاصة فيما يتعلق بالمأكل، المسكن، الصحة والتعليم لذلك قامت دولة ألمانيا مثلا بإقرار زيادة قدرها 0,5 % من الناتج المحلي الخام عامي 2016 و2017 خاصة أساسا بالنفقات المترتبة عن التكفل باللاجئين[3] ، وفي النّمسا ارتفعت كلفة

[1] – قحطان السيوفي، "قضية اللاجئين... أسبابها... وتداعياتها على أوروبا العجوز"، أطلع عليه يوم18 ماي،2021، الساعة 10:03

https://alwatan.sy/archives/21401

[2] – "سيناريوهات متشابكة: تأثيرات أزمة اللاجئين والهجرة على منطقة الـ"شنجن"، أطلع عليه يوم 20 ماي،2021، الساعة 11:23

http://www.fekr-online.com/article…html

[3] – هشام داوود الغنجة وأمال خالي، "أزمة اللاجئين في أوروبا: بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للأزمة" (ورقة بحثية للمؤتمر العلمي الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديامان، تركيا، 13-14 ماي، 2016)، ص 1163.

المهاجرين من 0.1% من النّاتج المحلّي في العام 2014 إلى 0.15% في العام 2015، أمّا السّويد فقد زادت من ميزانيّة الإنفاق على الهجرة في العام 2016 لتصبح 0.9% من النّاتج المحلّي من أجل تحسين أنظمة دمج المهاجرين[1]، هذا ما قد يخلق مشكلات اقتصادية خاصة بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية الأقل قوة، والتي تواجه أصلا مشكلات اقتصادية داخلية تجبرها على ترشيد النفقات العمومية.

الجدول رقم 07: يوضح نسبة العجز التجاري في الدول الرافضة لنظام حصص اللاجئين لسنة 2015:

الدولة	النفقات (بالمليار دولار)	الإيرادات (بالمليار دولار)	نسبة الفائض او العجز في الميزان التجاري
ألمانيا	1484	1515	فائض 0,9%
المجر	64	61	-2.6%
سلوفاكيا	35	32	-3.5%

المصدر: هشام داوود الغنجة وأمال خالي، "أزمة اللاجئين في أوروبا: بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للأزمة" (ورقة بحثية للمؤتمر العلمي الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديامان، تركيا، 13-14 ماي، 2016)، ص 1163.

التفسير: يتضح من خلال المعطيات المحددة في الجدول أن ألمانيا على الرغم من استيعابها أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلا أنها لا تعاني عجزا في ميزانها التجاري، عكس دولتي المجر وسلوفاكيا، لذلك يصعب على هاتين الدولتين وغيرهما من الدول الرافضة لاستقبال عدد كبير من اللاجئين أن تزيد من نفقاتها لتغطي حاجيات اللاجئين الأساسية.

يضاف إلى ذلك أن دولة المجر مثلا تعتبر نقطة عبور كبرى للاجئين وليس دولة مستقبلة للاجئين، وقد اضطرت إلى الإعلان عن زيادة قدرها 0.1 % من الناتج المحلي الخام عام 2015 من

[1] – رولان مرعب، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 98 (2016)، اطلع عليه يوم 11 أوت 2021، الساعة 11:30
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/98-d

أجل تغطية الحاجيات الأساسية قصيرة المدى المطلوبة للاجئين، كالإطعام والإيواء المؤقت وغير ذلك من الحاجيات[1].

1- ارتفاع معدلات البطالة في بعض الدول الأوروبية مثل سلوفاكيا والمجر وغيرهما من دول أوروبا الشرقية مقارنة بدولة مثل ألمانيا، فمعدل البطالة في المجر قدر ب7,1% حسب إحصائيات وكالة الاستخبارات الأمريكية لعام 2015، أما في سلوفاكيا فقد بلغ 10,9%، في حين لا يتجاوز 4,8 % في ألمانيا، وهو معدل جيد يضعها في المرتبة 15 عالميا من حيث معدل البطالة المنخفض، ويجعلها تسعى بدلا من ذلك إلى استقطاب اللاجئين من أجل إدماجهم في سوق العمل، لأن ألمانيا تعتبر من أكبر الاقتصاديات في العالم[2].

الجدول رقم 08: يوضح نسبة البطالة في كل من: ألمانيا، المجر، جمهورية التشيك، سلوفاكيا حسب احصائيات سنة 2015.

الدولة	نسبة البطالة	الرتبة العالمية
ألمانيا	%4,8	15
جمهورية التشيك	%6,5	75
المجر	%7,1	83
سلوفاكيا	%10,9	121

المصدر: هشام داوود الغنجة وأمال خالي، "أزمة اللاجئين في أوروبا: بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للأزمة" (ورقة بحثية للمؤتمر العلمي الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديامان، تركيا، 13-14 ماي، 2016)، ص 1166.

التفسير: يتضح من خلال الجدول أن نسبة البطالة في ألمانيا منخفضة على الرغم من أنها تستقطب النسبة الأعلى من اللاجئين، عكس نظيراتها من دول أوروبا الشرقية والرافضة لنظام حصص اللاجئين فهي تسجل ارتفاع كبير في معدلات البطالة.

[1]- OECD, "How will the refugee surge affect the European economy? Migration Policy Debates", n° 8 (2015), p. 1.

[2] – هشام داوود الغنجة وأمال خالي، مرجع سابق، ص 64.

كما تعتبر التكلفة المرتفعة للاجئين اللازمة لدعم مهاراتهم الفنية واللغوية أو مساعدتهم للحصول على وظائف من بين القيود الرئيسية لدمج اللاجئين باقتصاديات المجتمعات الأوروبية، فهذان البندان كلفا الحكومة الألمانية على سبيل المثال حوالي 11.5 مليار دولار سنة 2020 من أجل مساعدة اللاجئين للتأهيل بسوق العمل الألمانية، تُضاف إليها مبالغ أخرى مقدرة بنحو 26.8 مليار دولار كمدفوعات للبطالة وإعانات الإيجار وغيرها[1].

وفي هذا الصدد، يرى "**الحسن بن طلال**" في دراسته المعنونة ب "**أوروبا ومستقبل سياسة اللاجئين الدولية**" أنه عوضا عن إنفاق الإتحاد الأوروبي أمواله في تعزيز الحدود وبناء الأسوار يمكن لهذا الأخير تبني سياسات عقلانية تدعم السياسات الإبداعية بحيث تكون مستدامة لتشجيع الاستثمار في الدولة المضيفة، وتوسيعه في قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بناء على معدلات تناسبية متفق عليها مسبقا ليفتح مجال العمل أمام اللاجئين، وأمام أبناء المجتمع المضيف وبذلك تعم الفائدة على كلا الطرفين، ولتحقيق هذه الغاية، على الإتحاد الأوروبي تقديم دعم يتجاوز المساعدات المالية ليشمل الامتيازات التجارية والإعفاءات الضريبة، لتحفيز البلد المضيف بتقديم الاستثمار من شركات التصنيع، وهذه الإجراءات بدورها ستكون متممة ومكملة لحصص الهجرة المعلنة إلى جانب الإغاثة الطارئة[2].

ويضيف بن طلال أنه من الضروري أيضا عقد اتفاقات الشراكة بين الدول المضيفة في الجوار وبين دول الإتحاد الأوروبي، وبناء عليها سيوضع إطار قانوني من شأنه تسهيل تدفق الأموال، والحد من المخاطر من أجل حماية الأطراف المعنية، من خلال السماح للعمال اللاجئين بدخول سوق الإنتاج والسماح بدخول صادراتهم إلى الأسواق الأوروبية، وعلى مستوى العلاقات الثنائية يمكن إحداث هذا التنازل وإبرام اتفاقيات مع الدول المضيفة من شأنها التعاون لإصدار منتج نهائي ذو جودة عالية، والسماح لمنتجات اللاجئين السوريين بالدخول إلى سوق الإتحاد الأوروبي دون المزيد من الضوابط

[1] – اتجاهات متداخلة: فرص وتحديات دمج اللاجئين السوريين في الاقتصاديات المحلية"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 112(2016)، ص 03

[2] – الحسين بن طلال، "أوروبا ومستقبل سياسة اللاجئين الدولية، نشرة الهجرة القسرية"، العدد51(2016)، ص 78.

الفنية، ولابد للاتحاد الأوروبي من اتخاذ حلول أكثر استدامة تساعده في التعامل مع أزمة اللجوء إلى أوروبا[1].

إلا أن الإتحاد الأوروبي ربط علاقاته الشرق الأوسطية بالتمويل المالي، فهو يعتبر أن التمويل الذي يقدمه الاتحاد لهذه الدول سيحقق لها نموا اقتصاديا، وبالتالي يحد من الهجرة إلى دولها نظرا لكون العديد من الهجرات تكون بسبب البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثالث: التداعيات على المستوى المجتمعي: الاختلاف الثقافي والديني وإشكالات الهوية.

تعتبر أهم مبادئ الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه هي نقل بعض صلاحيات الدولة القوميَّة إلى المؤسسات الدولية الأوروبية وتجاوز الاختلافات الثقافيّة بين الأوروبيين، وقد نجح الإتحاد الأوربي إلى حدٍّ ما في خلق نظام متقدّم متنوع الثقافات، ما جعل منه الوجهة الأولى للاجئين السوريين خاصة مع بداية عام 2015، ولكن هذا النظام يقف اليوم عاجزاً أمام مهمة احتواء الاختلافات الثقافيّة بين الأوروبيين واللاجئين السوريين[2]، لتشكل بذلك قضايا الهجرة واللجوء محور الخطاب السياسي في أوروبا، فمن ناحية هناك الليبراليون المتمسكون بمبادئ اللجوء الأساسية والدفاع عن حقوق المهاجرين وفتح الحدود أمامهم؛ لأن تقييد الحركة يتضارب مع حق أساسي من حقوق الإنسان وهو حق التنقل في العالم، ومن ناحية أخرى هناك بناة جدار "كراهية الأجانب" الداعين إلى غلق الحدود أمام المهاجرين تحت مبرر أن الهجرة هي النسخة الجديدة من الغزوات البربرية التي تهدد الثقافة والحضارة[3].

ففي الوقت الذي تزول فيه الفوارق الثقافية، الاجتماعية والدينية في دول الجوار يُبدِي العديد من المسؤولين الأوروبيين تخوفات من استقبال اللاجئين السوريين على اعتبار أنهم مصدر خطر قادم

---

[1] – الحسين بن طلال، مرجع سابق، ص 79

[2] – عمر السعدي، "اللاجئون في أوروبا وصعود الشعبوية" (2019)، أطلع عليه يوم23 ماي،2021، الساعة 11:22

https://bit.ly/3BAY5L5

[3] – ناتالي نوغايريد وحفصة جودة،" ليست مشكلة في اللاجئين لكنها في أزمة الهوية الأوروبية "(2016)، أطلع عليه يوم 25 ماي،2021،الساعة 12:02 https://www.noonpost.com/content/14838

من منظومات ثقافية وحضارية مختلفة تؤثر على قيم ومعايير الدول الأوروبية، فهذه التخوفات بجانب عامل اختلاف اللغة تهدد الهوية الثقافية والاستقرار الداخلي الأوروبي، كما تحول دون إتمام إدماج اللاجئين السوريين في المجتمعات الأوروبية بشكل عام[1].

ويخشى الكثير من المراقبين الأوروبيين أن يؤدي استمرار توافد اللاجئين إلى اختلال التركيبة السكانية في عدد من البلدان الأوروبية لصالح اللاجئين العرب والمسلمين مما يشكل تهديدا للهوية الأوروبية، الأمر الذي دفع أغلب الحكومات الأوروبية في اتجاه إعادة التفكير لتغيير استراتيجيتها اتجاه اللاجئين السوريين، ومحاولة تصدير الأزمة إلى دول الجوار والاكتفاء بتقديم المساعدات المادية والإعلان عن خطط مساعدات للدول المجاورة لسوريا والتي تضم المهاجرين السوريين، ففي حين أعلنت الحكومة الهنغارية عن خطة مساعدة بقيمة 3 مليارات دولار للدول المجاورة لسوريا بهدف حل أزمة اللاجئين ظلت كل من قبرص، وسلوفاكيا، وبولندا، والتشيك، متمسكة برأيها الرافض لاستقبال أي لاجئين مسلمين لأن ذلك يهدد مسيحية أوروبا[2].

وتعتبر الدول الشرقية لأوروبا أن مسألة الهوية هي احدى السمات التي يشترك فيها المواطنون مع بعضهم البعض وتميِّزهم عن باقي الأمم الأخرى، ومن ثم تصبح الهوية القومية ذات مغزى فقط من خلال الاختلاف والتناقض مع الآخرين، وعلى أساس هذا لا يشعر المواطنون المجريون والبولنديون والتشيكيون بالواجب تجاه غير مواطني بلدهم، على عكس ما يسود في دول أوروبا الغربية التي تولى اهتمام أقل لمسائل الدين والعرق حيث قطعت هذه الدول أشواطا كبيرة في تعريف نفسها بوصفها مجتمعات متعددة الثقافات أي من خلال تبني حدودا مفتوحة للهوية الوطنية بدلا من تقييدها بمقومات الأصل واللغة والدم، فعلى سبيل المثال لا يوجد في السويد شعور تقليدي بالقومية فقد أظهرت نتائج قام بها مركز بيو للأبحاث سنة 2016 أن 79% من السويديين اعتبروا أن الولادة في البلاد ليست مهمة لتجعلك سويديا حقيقيا[3].

[1] – اتجاهات متداخلة: فرص وتحديات دمج اللاجئين السوريين في الاقتصاديات المحلية، مرجع سابق، ص 03.

[2] -Charles Philippe David et Jean Jacques Roche, "Théories de la Sécurité: Définitions, approches et concepts de la sécurité internationale" (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 3ème édition, 2016), p.224.226

[3] -Elisabeth Brennen, National Identity and Refugee Policy: The Divide Between Sweden and Denmark) Thesis submitted to the Faculty of the College of Literature, Science, & Arts. University of Michigan,2017), p 44

على الرغم من أن المهاجرين واللاجئين لا يشكلون ظاهرة جديدة في المجتمعات الأوروبية، إلا أن الأحزاب اليمينية دعت إلى محاربة كل أشكال التعدد الثقافي والاجتماعي الذي ترى فيه خطرا قويا على المسيحية الأوروبية من منطلق أن عالمهم الأوروبي سوف ينهار تحت وطأة هجوم الوافدين من ثقافات لا يمكنها أن تختلط معهم.

فالكثير من الأوروبيين ينظرون إلى المهاجرين بشكل عام واللاجئين بشكل خاص على أنهم تهديد ثقافي واقتصادي، ويحشدون الدعم حول السياسات المُصممة للحد من الهجرة واللجوء والحفاظ على التجانس الثقافي، والحد من الضغوط الاقتصادية التي ينتجها المهاجرون، ففي فرنسا هناك نظرية "**الاستبدال الكبير**" التي انتشرت في أوساط اليمين المتطرف بشكل كبير، وتقول تلك النظرية إنه ونتيجة للهجرة سيتم استبدال السكان الأصليين بمواطنين غير أوروبيين –عن طريق موجات الهجرة واللجوء – يشكلون تهديد لهوية البلاد، كان لهذه النظرية صدى كبير حتى أنها أصبحت مصدر الإلهام للعديد من الأفراد والحركات العنصرية والتي تستهدف اللاجئين والمهاجرين المسلمين بشكل أساسي[1].

وعن سؤال الهوية والنموذج الثقافي يرى الأوروبيون في معظمهم بأنها تمثلات الذات الأوروبية مكتملة وأنها ذات استاتيكية ثابتة رغم التمايز الموجود بين مختلف قومياتها التقليدية[2]، وهو التصور الذي جعل من تقبل الوافدين إليها من بين التحديات المعرقلة لإمكانية الاندماج الهوياتي للسوريين في المجتمعات الأوروبية، وهو ما عبَّرت عنه التيارات اليمينية في أكثر من دولة كحزب الجبهة الوطنية في فرنسا، والتي تطرح استحالة إدماج الوافدين الجدد إلى المجتمعات بوصفهم مواطنين حيث يمثل هذا الاندماج تهديدا حقيقيا يعرض السلالة الفرنسية النقية لخطر التهجين[3]، وفي سبيل ذلك حذرت

[1] – ناتالي نوغايريد وحفصة جودة، مرجع سابق، https://www.noonpost.com/content/14838

[2] – أيمن نبيل، "أوروبا واللاجئون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية"، الجزيرة نت (2015)، اطلع عليه يوم 12 ماي، 2021، الساعة 13:23

https://bit.ly/3uPjvAn

[3] – هادية يحياوي، "ألمانيا وأزمة اللجوء السوري: أمننه البعد الهوياتي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد 02، (2020)، ص 321.

العديد من الدول الأوروبية من تأثير اللاجئين المسلمين على الثقافة المسيحية، فعلى سبيل المثال عبَّر وزير الخارجية المجري "**بيتر سيارتو**" قائلا [1]:

"إذا تركنا المسلمين يدخلون القارة لمنافستنا فسيفوقوننا عددا، إنها مسألة حسابية ولا تعجبنا"، مضيفا:

"أتحدث عن الثقافة ومبادئ الحياة اليومية كالعادات الجنسية وحرية التعبير والمساواة بين الرجل والمرأة وكل هذه القيم التي أطلق عليها اسم المسيحية".

إن أكبر بواعث قلق الأوروبيين من تدفق اللاجئين السوريين تنطلق من مخاوف ثقافية، حيث يخشى الكثير من الأوروبيين أن يقوّض السوريون ثقافاتهم، فالتحدي الأكبر الذي يواجه دول الاتحاد الأوروبي هو الكيفية التي يتم بها التعامل مع الاختلافات الثقافية والاجتماعية للاجئين القادمين من بيئة غير أوروبية، إذ تنتشر على نحو واسع مزاعم تفيد بأن اللاجئين يهددون النظام الاجتماعي في أوروبا بحكم هوية هؤلاء اللاجئين غير الأوروبية وخلفيتهم المسلمة وبالتالي لا يستحقون الحماية التي توفرها لهم أوروبا، وتضع هذه المزاعم اللاجئين السوريين كما الملايين من المواطنين من أصول شرق أوسطية خارج النطاق الأوروبي، كما أنها تقوض بشكل قاطع شرعية الهوية التي يتشاركونها أو يأملون مشاركتها مع الأوروبيين بغض النظر عن المدة التي عاشوها في أوروبا أو معتقداتهم الشخصية[2].

وتاليا فإنّ، المخاوف الأوروبية ترتبط بشكل رئيسي بهاجس تحول العرب والمسلمين إلى أغلبية في المجتمعات الأوروبية وذلك نتيجة لتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين وارتفاع معدلات المواليد بينهم، بالإضافة إلى الإسلاموفوبيا المنتشرة في بعض الدول الأوروبية والتي قد تؤدي إلى بعض الأعمال العدائية تجاه المسلمين في أوروبا خاصة بعد انتشار فكرة أن المسلمين في سبيلهم لأن يصبحوا أغلبية عددية في أوروبا.

[1] – "أوروبا تعيد اكتشاف مسيحيتها"، جريدة البشائر، العدد 10069 (2017)، اطلع عليه يوم 15 ماي، 2021، الساعة 15:56 https://bit.ly/3j3RFh3

[2] – اللاجئون السوريون: مأساة العصر ومخاطر المستقبل، مرجع سابق، ص 32

ويعد المؤرخ "**برنالد لويس**" Bernard Lewis * من أبرز المروجين لهذه الفكرة التي تلعب دورا كبيرا في انتشار مشاعر العداء للمسلمين في المجتمعات الأوروبية[2].

في الواقع، كشفت أزمة تدفق اللاجئين أن الإتحاد الأوروبي في توسعه شرقاً لم يضع في حسبانه أن إرثاً ثقافياً وتاريخياً وعقائدياً سوف يؤثر في التعامل مع اللاجئين العرب والمسلمين، فالكثير من الأوروبيون يتفقون على أن قيم الليبراليّة والتسامح هي قيم أوروبيّة مهمة، ويتهمون مجموعات المهاجرين واللاجئين خاصّة من بلدان مسلمة بعدم التسامح ومعاداة المرأة، وبما أنّ أوروبا تفتخر بقيم التسامح والليبرالية لديها؛ فهي لا تستطيع أن تسمح بدخول العديد من الناس غير المتسامحين لأن هؤلاء سوف يغيرون طبيعة المجتمع، فإذا سمحت أوروبا بدخول العديد من المهاجرين من الشرق الأوسط فإن أوروبا في النهاية ستصبح شرقاً أوسطاً، كما يعتقد الأوروبيون أن وجود اللاجئين يمكن أن يزيد من تدفق الجماعات الإرهابية وينافس السكان الأصليين على الوظائف والمنافع الاجتماعية.

المبحث الثالث: إدارة الإتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين السوريين: السياسات والاستراتيجيات والبرامج

شكلت معضلة اللاجئين السوريين محور الخطاب السياسي الأوروبي خاصة بعد التدفق الهائل للاجئين والذي بلغ ذروته عام 2015 مُشَكِلاً تحديا كبيرا يستدعي إدارة مشتركة وفعالة بين دول الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي دفع بهذا الأخير إلى استحداث مجموعة من الآليات والسياسات

* – **برنالد لويس** هو أستاذ في الجامعة الأمريكية وهو أهر الباحثين في حقل الدراسات الشرق الأنغلو–أمريكية واكثرهم نفوذا، وقد أثرت كتاباته في توجيه البحوث المتعلقة بالشرق الأوسط، فقد كرس برنالد لويس اغلب كتاباته لدراسة الإسلام، كما كانت له مساهمة في تجسيد فكرة صدام الحضارات التي تبناها هنتنغتون حيث كان اول من كتب عن فكرة الصدام بيم الحضارتين الغربية والإسلامية في مقاله صدر بمجلة the Atlantic monthly بعنوان "جذور الغضب الإسلامي" سنة 1990.

[2] – كان أبو الخير، "ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام،" مجلة السياسة الدولية (2011)، اطلع عليه يوم 22 ماي، 2021 الساعة 18:25 http://www.siyassa.org.eg/News/1663.aspx

الاقتصادية، والإنسانية والقانونية، لإدارة تدفقات اللاجئين السوريين ومواجهة التحديات الناجمة عن قدومهم.

المطلب الأول: برنامج إعادة التوطين والقبول الإنساني للاجئين السوريين.

مع تسارع وتيرة تدفق اللاجئين السوريين نحو أوروبا سعى الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: التعامل الفعلي مع اللاجئين الذين تمكنوا من الوصول إلى الأراضي الأوروبية وتبني صيغة تسمح له باحترام مبادئه العامة القائمة على تأمين ملاذ آمن لمئات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين، وتتماشى مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه الحد من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية.

أولا: برنامج إعادة التوطين وتقاسم حصص اللاجئين:

في سبتمبر 2015 طرح الإتحاد الأوروبي مبادرة إعادة توطين 160,000لاجئ قاموا بالعبور للاتحاد الأوروبي من خلال اليونان، إيطاليا وهنغاريا وثبت أنهم بحاجة للحماية، وقد لقيت هذه المبادرة ترحيبا واستحسانا لدى العديد من الدول الأوروبية بينما تعرضت إلى رفض واستهجان دول مجموعة فيسغراد" – "بولندا، هنغاريا، سلوفاكيا، التشيك"– واتخذت سياسات غير بناءة تجاه اللاجئين من خلال رفضهم المشاركة في نظام الحصص مبررة سلوكها بأن اللاجئين يمكن أن يتسببوا في خلق معضلات داخلية على كل الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والأمنية، خصوصاً في ظل الحوادث الإرهابية التي مست بلدان مختلفة من الإتحاد الأوروبي، وفي مقابل ذلك أعلنت دول أخرى مثل السويد والنمسا بأنها ممتلئة ولا تستطيع قبول أعداد أخرى من اللاجئين، وكنتيجة لهذه المواقف أعلنت العديد من الدول الأوروبية تمردها على نظام الحصص ورفضه[1].

أبدت مجموعة فيسغراد رفضاً قاطعاً لبرنامج إعادة التوطين وتميَّزت سياساتها بالتشدّد والتَصلُّب اتجاه اللاجئين خاصة المجر التي شهدت زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين واللاجئين نتيجة موقعها الجغرافي على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ولتماسكها مع صربيا –دولة العبور الرئيسية

[1] - Susi Dennison and Josef Janning," Bear any burden: How EU governments can manage the refugee crisis" (London: European council on foreign , 2016) ,p .02

في غرب البلقان– وفضَّلت المعالجة الأمنية لوقف تدفقهم وصدِّهم[1]، فبادرت بإغلاق طريق البلقان البري الذي يمثل بوابة الدخول إلى الإتحاد الأوروبي من جهة البلقان وقامت ببناء أسوار من الأسلاك الشائكة على امتداد 200 كيلومتر من الحدود مع كرواتيا وصربيا.[2]

أستمر الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي حول كيفية الاستجابة لتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين الذين وصلوا أوربا، وأصبح سوء معالجة الملف هو الأمر الغالب، وبالأخص من قبل دول جنوب وشرق أوروبا في استقبالهم ومعاملتهم للاجئين[3]، وفي ذات السياق نوَّهت المستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل**" **Angela Merkel** إلى أن كيفية تعامل الدول الأوروبية مع أزمة اللاجئين السوريين ستنعكس على مستقبل الإتحاد الأوروبي بالكامل، في حين أطلق عدد من المراقبين تحذيرات حول احتمال أن تتسبب الأزمة في زعزعة العلاقات الأوروبية وانهيار الإتحاد الأوروبي برمته[4].

تحولت ظاهرة الهجرة واللجوء إلى أخطر المشاكل السياسية الضاغطة على الحكومات الأوروبية، فبموجب اتفاقية دبلن من المفترض أن يبقى اللاجئون إلى دول الإتحاد الأوروبي في أول دولة أوروبية دخلوا إليها، وذلك إلى أن تتم معالجة طلبات لجوئهم، ومن الناحية النظرية تهدف هذه الاتفاقية إلى منع المهاجرين من التجول في أوروبا، ومن ثم التقدم بطلبات اللجوء في بلدان مختلفة إلى أن توافق –في نهاية المطاف– دولة ما على طلب لجوئهم، لكن من الناحية العملية تلك الاتفاقية تسببت في محاصرة آلاف اللاجئين في اليونان وايطاليا، لكونهما أسهل دولتين يمكن الوصول إليهما بالقوارب عن طريق البحر الأبيض المتوسط، إضافة الى أنه سمح لدول الإتحاد الأوروبي دفع عبئ التعامل مع اللاجئين على هذين البلدين[5].

---

[1]- Diana Ivanova, "Hungarian Security Policy and the Migrant Crisis (2015–2017)", International conference KNOWLEDGE-BASED ORGANIZATION, vol 23, No 01(2017),p.p.166-170.

[2] – منظمة العفو الدولية، "التصدي للازمة العالمية للاجئين: من التملص عن المسؤولية الى تقاسمها "(لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2016)، ص 51.

[3] – حسين المبيض، "مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الراهنة، الدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات :الشرق الأوسط وافريقيا"، (2022)، اطلع عليه يوم 12 جوان، 2021، الساعة 14:55 https://bit.ly/3iTXYUC

[4] – ادريس عطية، مرجع سابق، ص 145.

[5] – مروة صبحي منتصر، "معضلات الاستقبال: تقييم الاستجابة الأوروبية لأزمة تدفق اللاجئين السوريين"(2016)، أطلع عليه يوم 20 فيفري، 2021، الساعة 18:56 https://bit.ly/3UVcQ1X

ولأسباب مفهومة تماما، لا تعتقد كل من إيطاليا أو اليونان أن في ذلك إنصافا، فقد هددت إيطاليا أنه في حالة إذا لم يتدخل الإتحاد الأوروبي بالمساعدة إصدار تأشيرات للمهاجرين غير الشرعيين بشكل جماعي ستسمح لهم بالسفر الى دول أوروبية أخرى وأنها لن تتحمل فاتورة اللاجئين وحدها لمجرد أن لظروف طبيعية وجدت على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وكرد فعل عن هذا التهديد دعت ألمانيا في سبتمبر 2015 دول الإتحاد الأوروبي لعقد قمة في برلين بهدف إيجاد حل أكثر إنصافا على مستوى الإتحاد الأوروبي كله، حيث أكدت على ضرورة تقاسم الأعباء ما بين الدول الأوروبية، حتى لا تتحمل دول السواحل الجنوبية العبء الأكبر بمفردها، كما اعتبرت أن غياب موقف موحد على مستوى دول الإتحاد لأزمة اللاجئين يهدد الغرض والمهمة الأساسية للاتحاد الأوروبي في تقاسم مسؤولية الأزمة[1].

وأمام آلاف اللاجئين السوريين الذين يبحثون عن أماكن للتوطين في القارة الأوروبية توصلت حكومات الإتحاد الأوروبي إلى زيادة حالات إعادة توطين اللاجئين بحيث يتم منح اللاجئ السوري بطاقة إقامة لمدة زمنية تختلف من دولة لأخرى انتظارا لانتهاء حالة الحرب والصراع المتسبب في موجات النزوح واللجوء، وإن لم تنتهي يحق لهم في بعض البلدان تجديد الإقامة والحصول على الجنسية وفق شروط معينة[2].

وتأتي ألمانيا في طليعة الدول المستقبلة للمهاجرين وللاجئين حيث بادرت باحتواء الفارين من الحرب في سوريا ودمجهم في المجتمع الألماني مع ترحيب شديد، وميَّزت ألمانيا نفسها عن النهج الذي تتبعه دول الإتحاد الأوروبي حين قررت التعليق على أعمال اتفاقية دبلن في تعاملها مع السوريين أي عدم إرجاع اللاجئين نحو أول نقطة دخولهم إلى أوروبا، فما قامت به ألمانيا هو التضامن الذي من المفروض أن تبادر به باقي دول الإتحاد الأوروبي للتخفيف من العبء على باقي الأعضاء الواقعة على الحدود الخارجية والتي يصلها آلاف المهاجرين، إلا أن ذلك ليس كافيا لحل المشكلة وبالطبع لا ينبغي أن يتوقع أحد أن ألمانيا ستتمكن من حل أزمة اللاجئين للاتحاد الأوروبي وحدها أو اليونان أو حتى إيطاليا، لكن من خلال قبول المزيد من المسؤولية طوعا بشأن اللاجئين

[1] – مروة صبحي منتصر، مرجع سابق، https://bit.ly/3UVcQ1X

[2] – أحمد شوقي، مرجع سابق، ص 17.

السوريين فقد واجهت ميركل حملات مضادة من التيارات المعادية للاجئين بسبب رفضها وضع حد أقصى للعدد الذي يمكن استيعابه، كما شاركت بعض وسائل الإعلام في هذه الحملة متهمة إياها بتعريض هوية المجتمع الألماني للخطر الإسلامي[1].

وبحلول شهر جوان 2017، تمت إعادة توطين ما يقارب 21 ألف لاجئ وفقا للخطة التي أقرها الإتحاد الأوروبي استقبلت دول فيسغراد مجتمعة 28 لاجئا فقط (12 لاجئا في المجر و16 في سلوفاكيا، بينما رفضت بولندا وتشيك استقبال أي لاجئ)[2]، وإلى جانب رفض استقبال اللاجئين تقدمت المجر وسلوفاكيا بطعن ضد برنامج وقرار حصص استقبال اللاجئين الذي اتخذه القادة الأوروبيون، وفي قرار صادر عن محكمة العدل الدولية في سبتمبر 2017 تم رفض الطعون بالكامل التي تقدمت بها سلوفاكيا والمجر، واعتبرت أن الآلية التي نددت بها الدولتان في الإتحاد الأوروبي يفترض أن تجسد روح التضامن الأوروبية وأن تساهم في تخفيف الأعباء عن اليونان وإيطاليا، واعتبرت المحكمة أن الإجماع التام بين الاعضاء ليس ملزما من أجل تنفيذ قرارات المجلس الأوروبي والذي يضم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاوروبي ال 28، كما أن المجلس الأوروبي لا يستطيع تحت أي ظرف من الظروف أن يغير قواعد التصويت التي وضعتها المعاهدات المتفق عليها بين دول الإتحاد[3].

وفي سبيل تجاوز هذه القضية هدَّدَ الإتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على الدول التي ترفض استقبال اللاجئين وتم تحديد حصة كل دولة حسب الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، معدل البطالة وعدد اللاجئين الذين تم استقبالهم، وبالفعل سَارَت وتيرة إعادة التوزيع من اليونان بشكل جيد نوعا ما، أما في ايطاليا فإن العملية كانت متخلفة عن مثيلتها في اليونان بعدة مراحل، ويشير تقرير المفوضية الأوروبية إلى أنه يجب أن تبذل إيطاليا مزيدا من الجهود لتحديد وتسجيل كل من يجب

[1] – مروة صبحي منتصر، مرجع سابق، https://bit.ly/3FwTxpV

[2]- European Commission, "Report From the Commission to the E.P, The European Council, Thirteenth report on relocation and resettlement", (2017),p.03.

[3] – المرصد الأور ومتوسطي لحقوق الإنسان، "الأور ومتوسطي يرحب بقرار محكمة العدل الأوروبية ويؤكد ضرورة التضامن المشترك بين دول الإتحاد لاستقبال طالبي اللجوء "(2017)، اطلع عليه يوم03 مارس،2021، الساعة 18:45 https://euromedmonitor.org/ar/article/2040/

إعادة توزيعهم من المتواجدين على أراضيها، كما يتوجب عليها وبسرعة وضع قنوات لإعادة توزيع القادمين الجدد من الجديرين بإعادة التوزيع[1].

ويبدوا أن الجزء الأكبر من مشكلة تطبيق برنامج إعادة توزيع الآلاف من طالبي اللجوء يكمن في غياب الالتزام القانوني والأخلاقي لبعض الدول الأوروبية وتنصلها من مسؤوليتها تجاه اللاجئين بشكل يتعارض مع قواعد القانوني الدولي، الأمر الذي يعكس اختلافا في درجات التعاون بين دول الإتحاد، ويتراوح ذلك بين تفضيل دول لاستقبال مجموعات معينة من اللاجئين وصولا الى الرفض التام لتطبيق الأوامر التنفيذية للاتحاد، فبينما تلتزم معظم الدول بتطبيق التام للقرارات واستقبال حصتها من اللاجئين وتمسكت بالقيم الأوروبية، نجد أن هناك دول تذرعت بهواجس أمنية وديموغرافية والكارثة كانت في أن كل دول الإتحاد الأوروبي لم تقبل اللاجئين إلا من الواصلين إليها، وهذا كان سببًا في غرق الكثير من الأبرياء، وتعرضهم لعمليات النصب من قبل شبكات التهريب.

ثانيا: انشاء مراكز البؤر الساخنة

أطلق الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع مفوضية شؤون اللاجئين الإجراء الثاني المصاحب لإعادة التوطين أو ما يطلق عليه "**بمراكز البؤر الساخنة**" وهي عبارة عن مراكز محددة في كل من إيطاليا واليونان، والهدف من إنشاء هذه المناطق هو تسريع النظر في طلبات اللجوء من خلال تنظيم، تسجيل وتحديد هوية المهاجرين واللاجئين وأخذ بصماتهم، وأخذ القرارات حول من هو طالب اللجوء ومن هو مهاجر، وذلك بالتنسيق مع وكالات الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي، حيث يستلزم هذا النظام دعم تشغيلي من قبل المسؤولين الأوروبيين من الوكالة الأوربية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية "**Frontex**" والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء "**EASO**" واليوروبول "**Europol**"، وتعد البؤر الساخنة بمثابة مراكز إيواء واحتجاز اللاجئين على حد سواء حيث يحق لدول الإتحاد الأوروبي إعادة الأفراد إلى بلدانهم الأصلية إن كانوا لا يحملون متطلبات حقيقية للحماية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الترحيل الى دولة المنشأ.

تقوم مراكز البؤر الساخنة على إنشاء مقر تشغيلي مشترك يسمى "قوة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأوروبي" يتألف من ممثلين من وكالات الإتحاد الأوروبي الثلاث التي تنسق العمل على

[1]- Sergio Carrera and others, "The EU's Response to the Refugee Crisis Taking Stock and Setting Policy Priorities" , Centre for European Policy Studies, No 20(2015),p.5.

الأرض وتتعاون مع السلطات الوطنية في إيطاليا واليونان، وقد تم تحديد ستة مناطق في إيطاليا وخمسة مناطق في اليونان بوصفها مناطق ساخنة للاستقبال الأولى لتسجيل وفحص المتقدمين بطلبات الحماية[1].

ثالثا: انشاء المناطق الآمنة

عملت دول الإتحاد الأوروبي على إعداد قائمة مشتركة من الدول المصنفة تحت بند "بلدان ثالثة آمنة" وتحديدا البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبية على طول مسار غرب البلقان مثل: البوسنة، الهرسك، مقدونيا، الجبل الأسود، كوسوفو، صربيا وتركيا، والغرض من إنشاء هذه القائمة هو تسريع معالجة طلبات اللجوء، فعندما يتقدم أحد طالبي اللجوء القادم من بلد مصنف كبلد آمن إما يرفض طلبه أو يحال للنظر لاحقا، ولا تكون له الأولوية في الفحص السريع للطلب، لأن مطالبهم تعتبر لا أساس لها من الصحة كونهم يأتون من بلدان آمنة على عكس اللاجئين القادمين من الصراع في سوريا[2].

المطلب الثاني: توظيف الأدوات الاقتصادية كآلية لإدارة الأزمة: الدعم المادي كآلية استجابة لأزمة اللاجئين السوريين

يشكل إدراك كافة التداعيات الدولية والإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين أمرا صعبا إذ ما تزال الدول الأوروبية تصارع من أجل احتواء أثار هذه الازمة والتخفيف من حدتها، وفي هذا السياق تمثل سياسة المساعدات المادية خطوة أساسية نحو ضمان تصدي الدول الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين كأكثر الطرق فعالية.

الفرع الأول: سياسة الدعم المادي والمساعدات الإنسانية للدول المجاورة لسوريا: الصندوق الاستئماني الاقليمي للاتحاد الاوروبي استجابة للأزمة السورية

شكلت سياسة المساعدات الإنسانية الخط الأول لاستجابة الإتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين السوريين، حيث يتصدر الإتحاد الأوروبي قائمة الجهات المانحة بما يفوق 5 مليار أورو يدفعها الإتحاد ودوله الأعضاء على نحو جماعي في مجال المساعدة الإنسانية والإنمائية والاقتصادية

[1]- Sergio Carrera and others, op ; cit,,p.07.
[2] -ibid, p.07.

واستتاب الاستقرار، ويتم توجيه هذا الدعم للاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة لهم في البلدان المجاورة كلبنان، الأردن، تركيا والعراق وكذا النازحين من السوريين داخل سوريا في سبيل تحسين الظروف المعيشية للاجئين في الدول التي نزحوا إليها للمرة الأولى والحد من تدفق موجاتهم إلى أوروبا[1].

تأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية الإتحاد الأوروبي منذ سنوات عديدة والقائمة على توظيف أدوات الاقتصادية لحل المشكلات الدولية، فمنذ بداية أزمة اللاجئين السوريين في 2011 تجاوز الدعم الذي تقدمه المفوضية الأوروبية لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين 6.2 مليار يورو، أما في مجال المساعدات الإنسانية فقد أوضح مفوض الإتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات "**كريستوس ستيليانيدس**" **Christos Stylianides** أن الإتحاد الأوروبي قدَّم أكثر من 344 مليون يورو كمساعدات إنسانية للاجئين السوريين منذ عام 2012، من أجل توفير خدمات الصحة والغذاء والمساعدة في الاحتياجات الأساسية وتوفير المأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي، والدعم النفسي والاجتماعي وبرامج الحماية سواء داخل سوريا أو في البلدان المجاورة لها[2].

تبنى الإتحاد الأوروبي سياسات تمكِّنه من ضبط موجات اللاجئين القادمين من سوريا وذلك من خلال ربط المعونات المالية بالدول المجاورة لسوريا مقابل التزامهم في الحد من الهجرة، والجزء الاكبر من المساعدات الممنوحة لهاته الدول تتم عن طريق الصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي" مداد"* الذي أنشئ سنة 2014 بهدف مساندة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم في مصر، العراق، لبنان، الأردن وتركيا، ويمثل الصندوق الائتماني استجابة أوروبا ليس كمانح فقط، وأيضا كعنصر فاعل في تلبية الاحتياجات الهائلة والمتزايدة لمقومات الصمود والاستقرار في البلدان

[1] – كرم أبو الحلا، "سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وأفاق المستقبل 2011–2016: دراسة حالة ألمانيا" (رسالة ماجيستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزنت، فلسطين، 2018)، ص 53.

[2] - European commission, EU support in response to the Syrian crisisIt has been viewed 03/07/2021,at 19:02 https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/MEMO_16_222

*[3]– يقدم الصندوق الائتماني الأوروبي مساعدة ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة من اجل التعليم الأساسي وحماية الطفل، والتدريب والتعليم العالي وتحسين فرص الوصول إلى الرعاية الصحية، وتحسين البنية للمياه والصرف الصحي، فضلا عن دعم المشاريع التي تعزز القدرة على الصمود وتزيد الفرص الاقتصادية والاندماج الاجتماعي في العراق والأردن ولبنان وتركيا.

المجاورة لسوريا حتى داخل سوريا فالهدف من هذا الصندوق الربط بين الإعانات الإنسانية والإنمائية البعيدة المدى من خلال دعم البرامج والمشاريع التي تراعي الاولويتين الرئيسيتين التاليتين[1]:

1. تعزيز فرص التعليم والحماية والمشاركة لدى الأطفال والشباب، بما يتماشى مع مبادرة "لا لضياع جيل".

2. تخفيف الضغط عن كاهل البلدان التي تستضيف اللاجئين عن طريق الاستثمار في تعزيز سبل العيش والتماسك الاجتماعي، ودعم اللاجئين من خلال تيسير حصولهم على فرص العمل والتعليم التي تعود بالخير على اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

بفضل المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي بلغ حجم الأموال المودعة في الصندوق الائتماني 1,5 مليار سنة 2018، سبق أن خصص منها مبلغ 1,4 مليون يورو لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة في بلدان المنطقة، في مجالات التعليم وحماية الأطفال والتدريب والتعليم العالي، إلى جانب توفير الرعاية الصحية والبنية التحتية لشبكات المياه والنفايات، وتدعيم القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي.

تجاوز مبلغ المساعدات المقدمة من طرف المفوضية الأوروبية للأردن بين عامي 2011 و2016 قيمة 7,583 مليون يورو لتقديم المساعدة لهؤلاء اللاجئين وقد قدمت المفوضية المساعدة لأكثر من 350000 لاجئ سوري في الأردن، وركزت في دعمها على اللاجئين الأكثر ضعفا من خلال منح مساعدات نقدية باعتبارها الطريقة الأكثر فعالية وصونا للكرامة، وتم تخصيص برامج خاصة استجابة لحاجيات الأطفال والنساء[2].

أما في لبنان بلغ حجم المساعدات الإنسانية المقدمة من طرف المفوضية الأوروبية 1,552 مليون يورو منذ بداية الأزمة للاستجابة لحاجيات التحمل طويلة الأمد للمدنيين المتضررين سواء من اللاجئين أو المجتمعات المضيفة على حد سواء ويذهب الجزء الاكبر منها إلى قطاع التربية والتعليم

[1] - European commission, EU support in response to the Syrian crisis, op, cit, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/MEMO_16_222.

[2] – "دعم الاتحاد الأوروبي لمواجهة الازمة السورية"، أطلع عليه يوم 4 أفريل،2021، الساعة 14:18 https://bit.ly/3Yr4m5w

والبنى التحتية المحلية، ويأتي هذا التعاون في إطار سياسة الجوار الاوروبية كآلية استجابة على نحو فعال للحاجيات الضخمة الناجمة عن أزمة اللاجئين.

في حين بلغ مجموع التمويل الذي يمنحه الاتحاد الاوروبي لتركيا من أجل مواجهة الأزمة باعتبارها تستضيف العدد الاكبر من اللاجئين السوريين 352 مليون يورو من أجل تقديم دعم فعال للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في تركيا، بينما شهدت الميزانية التي خصصتها المفوضية الأوروبية في العراق خلال 2015 ارتفاعا هاما استجابة للحاجيات المتزايدة حيث بلغت 65,104 مليون يورو كما يمنح الإتحاد الأوروبي الحماية والإغاثة للعراقيين والمشردين واللاجئين السوريين داخل المخيمات في العراق وخارجه، ويؤمن التمويل المساعدات الغذائية والخدمات الصحية الأساسية والحماية والملاجئ وتوفير مستلزمات العيش الضرورية[1].

كما يعمل الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي بشكل وثيق مع اليونيسيف منذ سبتمبر 2015 استجابة لأزمة اللاجئين السوريين **(صندوق مدد)** لتوفير التعليم المستدام والنوعي لجميع المتضررين من الأزمة السورية، ويشكل الصندوق الائتماني جزءا من استراتيجية شاملة لاستجابة معززة ومتسقة لأزمة اللاجئين السوريين، ففي 2015 ساهم الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي بمبلغ 12,5 مليون يورو لليونيسيف في تركيا، وكذلك ساهم الصندوق الائتماني في مارس 2016 بمبلغ 90 مليون يورو لليونيسيف لدعم الأطفال والشباب المتضررين من الأزمة السورية في كل من الأردن، لبنان وتركيا. ليصل مجموع التمويلات التي وفرها الصندوق الائتماني لفائدة عمل اليونيسيف استجابة لأزمة اللاجئين السوريين سنة 2017 إلى قرابة 200 مليون يورو[2].

ابتعدت مساعدات الاتحاد الأوروبي عن المساعدات الطارئة وتركزت بسرعة أكبر على المساعدات المستدامة وتستهدف بشكل خاص تأمين تحصيل اللاجئين السوريين للتعليم والعمل في البلدان المضيفة لهم.

---

[1] – "دعم الاتحاد الأوروبي لمواجهة الازمة السورية، مرجع سابق. https://bit.ly/3Yr4m5w

[2] –" الإتحاد الأوروبي يعزز استجابته للازمة السورية من خلال تمويل إضافي لليونيسيف "(2017)، اطلع عليه يوم 08 أفريل،2021، الساعة 14:14

https://bit.ly/3j6KxAF

أما داخل سوريا وبفضل المساعدات الخاصة بإنقاذ النازحين داخليا والممنوحة من قبل المفوضية الأوروبية، تمكن مليوني شخص من الحصول على المياه الآمنة والمرافق الصحية ومستلزمات النظافة الصحية، كما تمكن 850000 شخص من الحصول على الغذاء ومليون شخص على المستلزمات غير الغذائية والملاجئ واستفاد 350000 طفل من برامج رعاية الأطفال، وتتسم المساعدات الإنسانية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي بالحياد والاستقلالية ويتم تمرير هذه المساعدات عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية[1].

الفرع الثاني: الدعم المادي للدول الاعضاء في الإتحاد الأوروبي

اعتمد الإتحاد الأوروبي توفير ودعم صناديق استئمانيه مجتمعية للأزمة السورية "500 مليون يورو" لدعم الاستقرار في سوريا، ودعم مالي موجه " صندوق اللجوء والهجرة "* و"صندوق الأمن الداخلي" بحوالي "100 يورو"، وقد تلقت اليونان دعم مالي في 2015 تمويل إضافي أعيد توزيعه من صندوق الجوار الأوروبي قدر بحوالي 41 مليون يورو إضافة إلى مبلغ طارئ بحوالي 8,7 مليون يورو، ودعم إيطاليا كذلك للتعامل مع أوضاع اللاجئين السوريين المتزايد على أراضيها[3].

هذا وقد وافق صندوق "**آلية الاستقرار الأوروبي**"* في نهاية 2016 على منح اليونان 2,8 مليار يورو، وهو المبلغ الباقي من شريحة برنامج الدعم المالي لليونان في ظل أزمتها الاقتصادية التي تعاني منها منذ سنوات ضمن برنامج التكيف والإصلاح لأزمتها الاقتصادية[5].

---

[1] – دعم الاتحاد الاوروبي لمواجهة الازمة السورية، مرجع سابق، https://bit.ly/3HHDsAN

* – **الصندوق الاوروبي للهجرة واللجوء** يهدف الى تعزيز التضامن داخل الإتحاد الأوروبي في مسائل اللجوء، وبالتالي يسعى إلى دعم وتحسين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الإتحاد الاوروبي لتطبيق إجراءات لجوء عادلة وفعالة وتشجيع الممارسات الجيدة في مجال اللجوء

[3] -Sergio Carrera and others, op. cit,p.10.

* – **آلية الاستقرار المالي الأوروبي:** هو عبارة عن برنامج تمويل طارئ يعتمد على الاموال التي يتم جمعها في الأسواق المالية ويضمنها المفوضية الأوروبية باستخدام ميزانية الإتحاد الأوروبي كضمان يعمل تحت اشراف اللجنة، ويهدف الى الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا من خلال تقديم المساعدة المالية للدول الاعضاء في الإتحاد الاوروبي في ظل صعوبة اقتصادية.

[5] - Sergio Carrera and others, op. cit,p.11.

المطلب الثالث: سياسة تصدير اللاجئين ال سوريين نحو تركيا: قمة بروكسل للاتفاق الأوروبي التركي.

أدى التنامي المتسارع لتدفقات اللاجئين وطالبي اللجوء نحو دول الإتحاد الأوروبي إلى ضرورة التفكير في بدائل لاستيعاب تدفق الموجات الهائلة من السوريين وفي الوقت ذاته يعزز من فكرة تضامن الحكومات الأوروبية مع اللاجئين السوريين بما يتوافق والمعايير التي أقيم عليها الإتحاد الأوروبي.

فقدت دول الإتحاد الأوروبي سيطرتها على الحد من هذه الموجات البشرية التي فاقت كل التوقعات، فالتدفقات الجماعية التي شهدتها أوروبا منذ 2013 تعتبر أكبر موجة لجوء نحو أوروبا على الإطلاق، مما استدعى من القادة الأوروبيين ضرورة إيجاد آليات جديدة وسريعة للتصدي لتفاقم الوضع الانساني والضغوطات التي تعانيها الدول المستقبلة على حدود الاتحاد الأوروبي والتي تعاني في الأصل من بنية تحتية هشة لا تستطيع التعامل مع التدفق الهائل للاجئين والمهاجرين[1].

وفي سبيل تجاوز تداعيات أزمة اللاجئين السوريين وإيجاد حل لها ولو مؤقتا حاول الإتحاد الأوروبي جاهداَ لإيجاد خطة بديلة من خلال التطلع إلى بلدان ثالثة لحل المشكلة نيابة عنه، الأمر الذي دفع القادة الأوروبيون إلى عقد اتفاقيات مع دول خارج الإتحاد الأوروبي وبالتحديد مع تركيا للحد من التدفقات الجماعية للاجئين نحو أوروبا، خاصة وأن أكبر نسبة من هؤلاء المهاجرين انطلقوا من الحدود التركية.

يمثل الاتفاق الأوروبي التركي المنعقد في 18 مارس 2016 آلية مشتركة للحد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا عبر تركيا، وفي الوقت نفسه الحد من الهجرة غير الشرعية والقضاء على شبكات المهربين للبشر عبر الحدود الأوروبية حيث كان الهدف هو الإبطاء من عمليات الهجرة غير النظامية بمن فيهم السوريون الذين سيعبرون حدودها سرا نحو اليونان واستبدالها بقنوات قانونية لإعادة توطين اللاجئين في الإتحاد الأوروبي[2].

---

[1] – فاطمة حرب سليمان الغصين، مرجع سابق، ص 54.

[2] – أمال السنوار، "هل ينجح الاتفاق الاوروبي التركي حول اللاجئين"، الجزيرة نت، (2016)، اطلع عليه يوم 24 جوان، 2021. https://bit.ly/3hslg3e

وبموجب الاتفاق، اعتبارا من 20 مارس 2016 ستعيد تركيا جميع المهاجرين واللاجئين الذين عبروا إلى اليونان بطريقة غير شرعية بينهم لاجئون سوريون، ويستند هذ الإجراء إلى مبدأ "الدول الثالثة الآمنة" ووصف تركيا دولة آمنة للسوريين، وفي المقابل تستقبل أوروبا بعض اللاجئين السوريين من تركيا، حيث أن مقابل كل سوري يعاد من الجزر اليونانية الى تركيا، يستقبل سوري آخر من تركيا إلى الإتحاد الأوروبي وتعطى الأولوية للمهاجرين الذين لم يحاولوا دخول للاتحاد الأوروبي بصورة غير قانونية، وحدَّد الإتفاق سقفا يصل إلى 72 ألف لاجئ يمكن قبولهم[1].

سعى الإتحاد الأوروبي لجعل الاتفاق أكثر توافقا مع القيم الإنسانية والتزامات أوروبا نحو قضايا اللجوء وحقوق الإنسان حيث قدَّم هذا الأخير لتركيا مقابل الخدمة الكبيرة التي تقوم بها مساعدات مالية، تسريع خارطة الطريق لإعفاء المواطنين الاتراك من تأشيرة الدخول لدول أوروبا وتسريع محادثات عضويتها في الاتحاد الأوروبي، كما تعهد بمنح تركيا مبلغ ست مليارات يورو قبل نهاية عام 2018 للدعم الإغاثي القانوني والنفسي والإداري للاجئين[2].

وقد راهن الاتحاد الأوروبي من خلال الاتفاق التاريخي بينه وبين أنقرة لحل أزمة اللاجئين على هدفين أساسين هما: **أولا**، إبعاد أزمة اللاجئين السوريين عن أوروبا من خلال تحسين أوضاع اللاجئين الموجودين في تركيا على أمل أن يظلوا هناك بدلا من الانتقال إلى أوروبا، **وثانيا**، تقديم حوافز اقتصادية وسياسية لتركيا ودفعها نحو التعاون في الحد من موجات الهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر من ساحلها إلى الجزر اليونانية على حد سواء.

سارت عملية إعادة التوطين حسب الاتفاق بخطى ثابتة حيث تمت إعادة توطين حوالي 9,000 لاجئ سوري من تركيا إلى دول الإتحاد الأوروبي في ما يقارب 15 دولة وهي (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، استونيا، فنلندا، فرنسا، ايطاليا، لتوانيا، لاتافيا، لكسمبورغ، البرتغال، رومانيا، اسبانيا، السويد، هولندا) كما استمرت كل من الموافقة على المشاريع والمدفوعات المقدمة إلى اللاجئين في

[1] – "تركيا والاتحاد الأوروبي: عودة التعاون من بوابو مكافحة الهجرة غير الشرعية "(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 02.

[2] – المرجع نفسه.

تركيا في التقدم، ومن أصل 3 مليار يورو للفترة 2016-2017 تم توقيع عقود 48 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 1,664 مليار يورو وبلغت المصروفات 838 مليون يورو[1].

بدأت هذه المقاربة الجديدة بتحقيق النتائج مع تسجيل تراجع ملحوظ في أعداد اللاجئين القادمين من تركيا بطريقة غير شرعية بحسب المفوضية الأوروبية، غير أن انتقادات واسعة وجهت لهذا الاتفاق من طرف العديد من المنظمات الحقوقية الناشطة في مجال حقوق الإنسان واللاجئين وبالأخص المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسبب تعارض الاتفاق مع منظومة القوانين المنظمة لمسألة الهجرة واللجوء في دول الإتحاد والمبادئ التي يتبناها الإتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، فالتضييق على وصول اللاجئين إلى مناطق آمنة قد يدفع الكثيرين منهم للبحث عن طرق أخرى للوصول إلى أوروبا(مثل شمال افريقيا)، وما قد يشكله ذلك من مخاطر كبيرة، كما أن معظم تجمعات اللاجئين السوريين في تركيا تتركز في مناطق هشة وفقيرة تغيب فيها برامج التعليم، الرعاية الصحية والاجتماعية الفعالة كما لا يحظى اللاجئون السوريون بفرص عمل تكفيهم لإدارة مختلف شؤونهم المعيشية، مما يحول دون اندماجهم في تركيا ويحرمهم من مستقبل أفضل مقارنة بمزايا اللجوء في أوروبا[2].

وفي السياق ذاته، اتهمت منظمة العفو الدولية الحكومة التركية بخرقها لحقوق الانسان من خلال إرغام العشرات اللاجئين السوريين يوميا على العودة إلى بلدانهم التي هي في حرب، وهو ما يمثل مخالفة للمبادئ الدولية التي كفلت حق اللجوء وجرَّمت الإعادة القسرية للاجئين فبحسب مدير منظمة العفو الدولية من أجل أوروبا فإن إعادة اللاجئين السوريين على نطاق واسع يمثل فشل هذا الاتفاق المبرم بين أنقرا والإتحاد الأوروبي، أما الحركات الأوروبية المعارضة للهجرة فقد اعتبرت هذا الاتفاق بغير المجدي وأن تبادل بين مهاجر غير شرعي وآخر بلاجئ لا يحد من تدفقات المهاجرين باتجاه أوروبا.[3]

[1]- EUROPEAN COMMISSION, Seventh Report on the Progress made in the implementation of the EU-Turkey Statemen, Report from the commission to the European parliament, the European council and the council, Brussels,2017, p.p2.9.

[2] – تركيا والاتحاد الأوروبي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص 05.

[3] – فاطمة أودينة، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الثالث: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار الإتحاد الأوروبي، بين الجهود المؤسسية والقيود الوطنية

عمل الإتحاد الأوروبي على بذل جهود كبيرة في سبيل تقديم استجابة فعالة ومنظمة لأزمة للاجئين السوريين، ومع ذلك مازالت لديه إمكانية ممارسة قدرة أكبر على إدارة ومعالجة أزمة اللجوء بطريقة فعالة؛ تحمي أمن وسلامة الفارين من النزاع والاضطهاد شريطة التعامل مع الوضع بطريقة استباقية والاتفاق على تدابير ملموسة جديدة لتقاسم المسؤولية الجماعية تجاه اللاجئين عبر الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

الفصل الرابع

مؤشرات تقييم دور الإدارة الدولية والإقليمية إزاء أزمة اللاجئين السوريين

الفصل الرابع: مؤشرات تقييم دور الإدارة الدولية والإقليمية إزاء أزمة اللاجئين السوريين

عجزت الترتيبات الدولية لإدارة أزمة اللاجئين السوريين عن مواجهة التحديات الراهنة بما في ذلك حماية المهجّرين قسراً من السوريين ومعالجة التأثيرات على دول خط المواجهة الأولى، ويمكن أن يؤكد ذلك عدد من المؤشرات التي رصدتها الدراسة، أبرزها غياب الالتزام السياسي والمالي العالميين لحماية السوريين، وبدلاً من توفير نظم تضامنية دولية ومبادئ واضحة للمشاركة في تحمل الأعباء، أصبح الاستغلال السياسي لملف اللاجئين السمة البارزة لغالبية الدول التي فضلت تغليب المصلحة القومية على الاعتبارات الإنسانية والقانونية، مما شكل تحديا أمام عمل المنظمات الدولية والإقليمية في التعامل مع التبعات المترتبة عن أزمة اللاجئين السوريين لتشكل بذلك مهمة صعبة في ظل غياب الحل السياسي للأزمة.

واستنادا إلى ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث تطرقنا في المبحث الأول الى مؤشرات تقييم دور المفوضية الأممية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين، في حين ركزنا في المبحث الثاني على تحليل ومناقشة مؤشرات تقييم دور الإتحاد الأوروبي إزاء أزمة اللاجئين السوريين.

المبحث الأول: مؤشرات تقييم دور المفوضية الأممية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين

أقرت مفوضية اللاجئين للأمم المتحدة في أكثر من مناسبة بقصور تدخلها وإدارتها لقضية اللاجئين السوريين والذين يقدر عددهم حاليا بما لا يقل عن ربع السوريين، وهم لاجئون في الدول المجاورة، فقد اعترفت المفوضية الأممية بأن اللاجئين والنازحين من السوريين يعيشون في ظروف يرثى لها ويواجهون مستقبلا أكثر بؤسا وذلك لتشابك وتداخل مجموعة من المؤشرات شكلت تحديا أثر على أدائها لمهامها الإغاثية وأدوارها الإنسانية.

المطلب الأول: مؤشر التعارض بين التزامات حماية اللاجئين وطغيان المصالح القومية للدول

تعتبر مسألة حماية اللاجئين وإدارة قضاياهم من أصعب القضايا التي يواجهها المجتمع الدولي وذلك لما لها من تأثير على مستوى السلم والأمن الدوليين، لذلك تضطلع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدور مهم في تكريس الحماية القانونية الدولية والمساعدة الإنسانية لعدد كبير من اللاجئين إلا أن دور الحماية هذا الذي تضطلع به يعتبر محدودا ونسبيا مقارنة بوتيرة التحديات والتهديدات المختلفة والصعوبات التي يعاني منها اللاجئون والعديد من النازحين ويعزى هذا التراجع الملحوظ لدور المفوضية الأممية في حمايتهم لعدة أسباب لعل أهمها تفاقم ظاهرة اللجوء بسبب تزايد النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ومختلف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من جهة، وعجز هذه الأخيرة عن تلبية حاجيات اللاجئين من جهة أخرى[1].

لقد أخذت الجهود والأدوار التي بذلتها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإدارة قضايا اللاجئين بشكل عام ومسألة اللاجئين السوريين بشكل خاص اتجاهات مشجعة إيجابية أحيانا وسلبية أحيانا أخرى، ففي حين نلاحظ مزيدا من التقدم في معالجة بعض حالات اللجوء، نجد حالات

[1] – يسري السلطاني، "اللاجئين: قراءة بين الواقع والقانون"، مجلة القانون والأعمال الدولية (2021)، أطلع عليه يوم 02 فيفري،2022، الساعة 18:44

https://www.droitetentreprise.com/19392/

أخرى لا تزال بحاجة إلى حلول عاجلة، ومن جهة أخرى فإن الالتزام السياسي الذي أظهره المجتمع الدولي في التصدي لظاهرة اللجوء والنزوح القسري في بعض البلدان كان غائبا في بلدان أخرى بسبب الحسابات القومية التي لا تتناسب بالضرورة مع الالتزامات القانونية اتجاه اللاجئين.

وما من شك في أن المفوضية الأممية حققت نجاحات مقبولة على الأقل فيما يتعلق بتخفيف معاناة بعض السوريين، ومحاولة إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللجوء بالاعتماد على استراتيجية خاصة ومَتَدرِّجة وذلك من خلال دعوة كل دول العالم للمشاركة في إدماج اللاجئين السوريين أو إعادة توطينهم في بلد ثالث، إلا أن الكم الهائل والمتزايد لأعداد اللاجئين السوريين المرتبط بالزيادة الطردية للتوتر واستمرار الصراع في سوريا أفضى إلى فجوات بين مضمون الحماية التي تعمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تحقيقها للاجئين والنازحين السوريين وفق ما ينص عليه قانون اللاجئين، وواقع اللاجئين في الميدان.

وعلى الرغم من أن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملت على تجسيد فكرة التعاون الدولي وتقاسم أعباء اللاجئين السوريين إلا أنها واجهت العديد من التحديات أهمها هو كيفية تحميل الدول المضيفة مسؤولية حماية اللاجئين وطالبي اللجوء من السوريين وفق نموذج "**الالتزامات الدولية الجماعية أو المشتركة**" وهو نموذج يقوم على تحميل كل الدول – أو على الأقل تلك الأطراف في الإتفاقية والبروتوكول– مسؤولياتها اتجاه التدفقات المتزايدة بغض النظر عن مكان تواجد اللاجئ[1].

أسهم هذا الواقع بشكل خاص في خلق إشكالية رئيسية تمثلت في غياب رؤية موحدة لمواجهة أزمة اللجوء السوري؛ بعزوف الدول عن استقبال اللاجئين وإقامتها للعديد من الحواجز المادية والإدارية والقانونية لإعاقة وصول اللاجئين السوريين إليها أو لإجبارهم للعودة إلى بلد الأصل حتى وإن كانت الظروف السائدة فيه غير أمنة ومستقرة، وكذا تنكر بعضها لحقوقهم المكرسة قانونيا، بالإضافة لما يعانيه اللاجئون من مضايقات واعتداءات وتمييز عنصري في بلدان الاستقبال، فضلا عن دفعهم لتدبر أمورهم بأنفسهم والحرص على أن لا تخرج صور تلك المعاناة للإعلام .

[1] – يزيد ميهوب، مرجع سابق، ص 215.

يجري اقتباس هذه الأساليب كإستراتيجية رادعة ووقائية، أين يتم التغاضي عن قساوتها تحت مبرر السيادة الوطنية، وضبط الحدود[1]، كل هذه العوامل مجتمعة صَعَّبت من مهمة المفوضية الأممية اتجاه إدارتها لأزمة اللاجئين السوريين، فعلى الرغم من أن إتفاقية 1951م وبروتوكول 1976 يحصيان أكثر من 146 طرفا فيهما إلا أن أغلبها عمد إلى التشدّد في سياسات اللجوء وتحوّلت سياسة الباب المفتوح الإنسانية التي تم تبنّيها منذ اندلاع الأزمة في سوريا إلى أجندة أمنية أضيق أفقاً، وعوضاً عن صفة الضيوف، أضحى اللاجئون الهاربون من ويلات الحرب في السردية العامة والخطاب الرسمي في أغلب الدول المضيفة "عبئاً" عليهم وتهديداً أمنياً محتملاً لهم. وبالتالي أصبحت العقيدة السائدة بين هذه الدول هي التنصل من الالتزامات الإنسانية خوفا من الضغوط السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها هذه الأزمة متخذة التدابير الوقائية ضد تدفقات اللاجئين السوريين، التي قد تتنافى مع الالتزامات القانونية اتجاه المجتمع الدولي[2].

إن تراجع الاعتبارات الإنسانية إزاء التبريرات الأمنية والمطالب المتزايدة بالحد من استقبال الأجانب خاصة المختلفين ثقافيا؛ ساهم في تراجع دور المفوضية الأممية في تلبية حاجيات اللاجئين السوريين والتي عرفت بدورها تطورا إذ إن مشاكل اللاجئين لم تعد تقتصر على توفير ظروف ملائمة لمعيشتهم فقط؛ وإنما أصبحت تتعلق بالحد من التهديدات والاعتداءات التي قد تطال حياتهم، وذلك بسبب اتباع عدد كبير من دول العالم سياسة غلق الأبواب في وجه ملتمسي اللجوء من خلال تفسير التزاماتها الدولية المتعلقة بهذا المجال على نحو ضيق مرجعة ذلك للصعوبات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول[3].

كما أن فكرة "**عبئ اللاجئ**" أصبحت من المفردات التي تستخدمها حكومات الدول المضيفة للتعبير عن الآثار السلبية والتكاليف المترتبة عن إقامتهم بها، فمن وجهة نظر الدول المضيفة، أدت مشكلة اللجوء السوري إلى خلق مشاكل في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وتأزم

[1]- مريم فلكاوي وسليم حميداني، الهجرة واللجوء ضمن الاحتياج الإنساني للأمن: أي اهتمام؟ ، مرجع سابق، ص 855.

[2]- مهي يحيى، اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية، مرجع سابق،
https://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

[3] - عمر ضاحي، "اللاجئون السوريون والأزمة الإقليمية"، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط (2014)، أطلع عليه يوم 14فيفري،2022، الساعة 10:23
https://carnegieendowment.org/sada/60232

في أوضاعها الداخلية بما جعلها تشكل عبئا كبيرا رغم محاولاتها في إدماج اللاجئين وإعادة توطينهم، فالتداعيات السلبية كانت أكبر بكثير في ظل غياب الحل السياسي الذي يتيح العودة الآمنة للسوريين لبلدهم.

واستنادا إلى ما سبق، أبدت أغلب الدول – وبشكل متزايد– رفضها وعدم استعدادها للاستجابة لهذا التدفق الكبير من اللاجئين السوريين بحجة التأثير السلبي على اقتصاداتها، فعملت على اتخاذ تدابير وقائية ضد تدفقاتهم التي قد تتنافى مع التزاماتها القانونية تجاه المجتمع الدولي من خلال دفعهم للتوجه نحو خارج حدودها بل حتى إلى مناطق غير آمنة أو إعادتهم الى بلدانهم قسرا– وهذا يتنافى مع ما نصت عليه اتفاقية اللاجئين– رغم الظروف الخطرة والاضطهاد، ومن أمثلة ذلك تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق **دونالد ترامب** في ماي 2017 والرافض لاستقبال بلاده للاجئين والمهاجرين قائلا:

"**لدينا أشخاص يأتون إلى بلادنا– أو يحاولون الدخول إليها– نحن نمنع كثيرا منهم من الوصول...نطردهم خارج البلاد. لن تصدقوا مدى سوء هؤلاء إنهم ليسوا بشر...هم حيوانات**"[1].

وقال في بداية عام 2018 خلال زيارة مشرِّعين أمريكيين للبيت الأبيض لمناقشة مقترح الهجرة:

"**لماذا يأتي إلينا مهاجرون من بلاد قذرة؟**"[2] .

ساعدت هذه التصريحات وغيرها من سياسات المسؤولين ووسائل الإعلام في الدول الغربية على تصاعد خطاب الكراهية وازدياد قوة اليمين المتطرف ونمو الحركات المعادية للاجئين والأجانب، تسندها نظرة منغلقة على الذات واقصائية للتنوع والتعدد.

ووجدت المفوضية الأممية نفسها أمام مفارقة احتياجات اللاجئ السوري الذي يجد نفسه أمام محنة إنسانية متعددة الأبعاد نتيجة التغير الجذري الذي طال حياته من جهة، ومن جهة أخرى غياب رؤية واضحة لاستقبال السوريين الهاربين من الحرب إلى الأقطار العربية والغربية ودمجهم أو توزيعهم

[1] – مريم فلكاوي وسليم حميداني، الهجرة واللجوء ضمن الاحتياج الإنساني للأمن: أي اهتمام؟ ، مرجع سابق، ص 856.

[2] – المرجع نفسه.

أدى إلى تدهور أوضاعهم في الدول المضيفة نظرا لكون هذه الأخيرة لم تتخذ أية إجراءات أو سياسات واضحة لاستقبالهم، بل اعتمدت سياساتها على "العشوائية والتخبط" ما أدى إلى تحول مسألة اللجوء إلى كابوس يؤرق اللاجئين السوريين في ظل غياب الحد الأدنى من توفير حاجاتهم الأساسية فضلا عن تملص أغلب الدول –خاصة الدول المتطورة – من التزاماتها الإنسانية اتجاه الفارين من الصراع، وقد نتج عن هذا التنصل توزيع غير عادل للأعباء على الدول الأطراف في الاتفاقية لتتحمل بذلك النصيب الأكبر كل من لبنان والأردن الدولتان الفقيرتان بالرغم من ظروفهما الاقتصادية الصعبة وإمكاناتهما المتواضعة، إلى جانب تركيا التي استقبلت أيضا الملايين من اللاجئين السوريين[1]، مع غياب واضح للدول العربية الغنية وعلى رأسها دول الخليج، كل ذلك شكل تحديا لعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في المجتمعات المضيفة، إذ إنها لم تستطع أن تلبي طموحات اللاجئين السوريين الخاصة بعمليات الإدماج، وإعادة التوطين بسبب نقص التمويل والأعباء المالية التي تعد من القيود الرئيسية التي تواجه عمل المفوضية الأممية.

مثّلت مسألة اللاجئين السوريين نافذة للاطلاع على معاناة قطاعات واسعة من البشر والوقوف على ما يواجهونه من تهديدات وأخطار، في مقابل طغيان الجوانب المصلحية للدول وتهربها من المسؤولية، ومن التضامن مع الآلاف من الأفراد، تاركة هؤلاء لمصيرهم في وضع من تدني الرعاية ونقص الاهتمام، وغياب مصادر للدخل ليصل هؤلاء لمستويات قياسية من الفقر ومعاناة تفوق تلك التي دفعتهم إلى الهجرة واللجوء، ويتفاقم الأمر بسياسة العزل ودفع المهاجرين واللاجئين إلى تدبر أمورهم بأنفسهم[2].

وقد اتهم في هذا الصدد، رئيس مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "**أمين عوض**" المجتمع الدولي بالفشل في الالتزام بتعهداته حيال سوريا قائلا:

"**المجتمع الدولي ستلازمه من قبل جيل من المعاناة الإنسانية وموجة جديدة من التهديدات الأمنية، إذا ما فشل في الوفاء بالالتزامات المالية التي قطعها على الملايين من اللاجئين**

[1] – عمر ضاحي، مرجع سابق، https://carnegieendowment.org/sada/60232

[2] – مريم فلكاوي وسليم حميداني، الهجرة واللجوء ضمن الاحتياج الإنساني للأمن: أي اهتمام؟ ، مرجع سابق، ص 854.

السوريين"... نحن بالفعل متأخرون في تقديم المساعدة النقدية وفي دعم الحكومات والسلطات المحلية من اجل مواصلة تقديم الخدمات للاجئين في المجتمعات المضيفة"[1].

وفي سياق آخر، نجد أن تعامل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع أزمة اللاجئين السوريين وإن كان إنسانيا بالدرجة الأولى، إلا أن طغيان الاعتبارات السياسية والتي أخذت مجراها في واقع الأحداث شكل تحدياً لها في إدارتها لأزمة اللاجئين السوريين؛ حيث نجد أن كل دولة داخل المنظمة؛ وحتى الأطراف السياسية والاجتماعية تسعى لجعل الأزمة لصالحها والاستفادة من نقاط سياسية من خلالها.

فالمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي هيئة تمولها الدول وتحكمها ومن ثم فهي سريعة التأثر بهموم تلك الدول فجل أنشطة المفوضية الأممية التي يسمح بها تعتمد على سياسات الحكومات المضيفة؛ إذ نجد أن جُلّ الدول المانحة تعتمد في تمويلها على مدى قبول وإدراك اللاجئين لسياستها الخارجية.

ومع تفاقم أزمة اللاجئين السوريين كانت الأمم المتحدة عبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تتدخل بالحد الأدنى من تقديم المساعدات للاجئين السوريين في لبنان والأردن والعراق، مما زاد من الأعباء الاقتصادية على هاته البلدان، وأوجد توترا اجتماعيا وأحيانا أمنيا بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وبما أن الأمم المتحدة تخضع في خلفية قراراتها للضغوط الأمريكية التي لا ترى أنه حان الوقت للتخلي عن ورقة اللاجئين فإن المفوضية الأممية لا تشجع هؤلاء على العودة؛ ولا تساهم في الوقت نفسه بما يضمن لهم عيشا كريما في البلدان التي تستضيفهم، وتحولت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى هيئة مسؤولة عن خطط اللاجئين تتعاطى مع أزمة اللجوء من منطلقات سياسية لا إنسانية[2].

---

[1] – "مسؤول أممي: الدول فشلت في التزاماتها بتعهداتها حيال سوريا"، أطلع عليه يوم 08 مارس،2021، الساعة 15:45
https://bit.ly/3jbTqJa

[2] – سميح صعب، أزمة اللاجئين السوريين...السياسة تتفوق على البعد الإنساني، أطلع عليه يوم 12 مارس2021، على الساعة 17:00 https://bit.ly/3YuSjUX

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد، فمع طول الحرب وتعقد الصراع في سوريا وصعوبة التوصل إلى حلول سياسية معقولة لم يعد بالإمكان التنكر للأعباء الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي بدأت تترتب على أزمة اللاجئين السوريين في دول الجوار لاسيما لبنان والأردن والعراق التي استخدمت السوريين كورقة ضغط على المفوضية الأممية مطالبة بتقديمها دعم طويل الأمد ولسنوات عدة يتجاوز الإغاثة الإنسانية ويشمل الاستثمار الاقتصادي والبنية التحتية في سبيل المشاركة في تحمل أعباء اللاجئين وتأمين احتياجاتهم التي تخطت إمكانياتهم الوطنية[1].

كما أن ممارسة منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي نوع من الانتقائية والازدواجية في التعامل مع مشكلات اللاجئين شكل تحديا كبيرا أمام عمل المفوضية الأممية، فبعض القضايا يتم التشديد في التعامل معها لتطبيق قرارات الأمم المتحدة حتى إذا استلزم الأمر استخدام القوة أو فرض عقوبات اقتصادية، بينما هناك كثير من القضايا الدولية التي لم يتم معالجتها بنفس الطريقة بالرغم من صدور قرارات من مجلس الأمن يستلزم تطبيقها ولكن تم تجاهلها ويتضح ذلك جليا في فشل مجلس الأمن في استحضار عقوبات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، للتدخل ومنع الإبادة الجماعية في سوريا، فالفيتو المتكرر من جانب الصين وروسيا أوقف أي تدخل دولي وأدى إلى استمرار المأساة السورية والتي يستمر معها اللجوء السوري.

إن آداء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يخضع لثنائية التعارض الحتمي بين الاحتياجات الإنسانية المعترف بها قانونيا للاجئين السوريين ومتطلبات الأمن الاقتصادي والاجتماعي الواقعية للدول المضيفة، وهو التعارض الذي تعجز المفوضية عن تجاوزه بسبب غلبة المصالح القومية للدول على الاعتبارات الإنسانية، فكثيرا ما تتراجع الدول عن التزاماتها اتجاه اللاجئين السوريين حيث تعتبرهم تهديدا وجوديا لما يشكلونه من عبئ اقتصادي واجتماعي وديمغرافي[2].

وفي الوقت الذي تضيق فيه الخيارات أمام اللاجئين لا تزال الإجراءات الأمنية والعسكرية تفرض نفسها على مداخل الحل السياسي، وهو ما يتطلب وجوب بحث الأطراف المعنية عن حل دائم

[1] - مهى يحيى، مروان معشر، أزمات اللاجئين في العالم العربي، مركز مالكوم كير – كارينغي للشرق الأوسط (2014)،أطلع عليه يوم 10 مارس،2020، الساعة 13:33
https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78167

[2] – كنزة عشاشة ورابح زغوني، مرجع سابق، ص 464.

يشمل عودة آمنة للاجئين إلى أوطانهم، في ظل ضمانات سياسية وأمنية ضرورية وليس في وسع أي مقاربة إنسانية بحتة تجاهل الجذور السياسية لأزمة اللاجئين[1].

المطلب الثاني: مؤشر فجوة التمويل: نقص المخصصات التمويلية قياسا بالمطالب المتزايدة

تعد مسألة التمويل إحدى الإشكاليات الجوهرية التي تعاني منها المفوضية الأممية مما يؤثر على فعاليتها ونجاعتها في إدارة قضية اللاجئين، فغياب التمويل الكافي وضعف الموارد المتاحة يجعل من الصعب تمويل المشاريع الإنسانية المفترض تخصيصها لدعم اللاجئين، لذلك فالمفوضية الأممية تعاني من عدة إشكاليات مالية، فمنذ تأسيسها سنة 1951 كانت ميزانيتها تناهز 300 ألف دولار إلا أنه ومع تطور أعداد اللاجئين وتضخم احتياجاتهم تم زيادة ميزانيتها السنوية إلى أكثر من مليار دولار أمريكي في أوائل تسعينات القرن الماضي ثم وصلت في سنة 2012 إلى 4.3 مليار دولار بعد أن كانت في سنة 2008 تناهز 1.8 مليار دولار، ولقد ارتفعت ميزانية المفوضية لأكثر من الضعف خلال السنوات الخمس الماضية[2].

وتسعى المفوضية الأممية لتحقيق مواردها المالية من خلال ما تحققه من تبرعات ومساهمات أعضائها، حيث تساهم الحكومات والإتحاد الأوروبي بما نسبته 86 % من مداخيلها وتحصل على 6% من التمويل من قبل منظمات حكومية دولية أخرى وآليات التمويل الجماعي وكذلك بما قدره 6% من القطاع الخاص من مؤسسات وشركات، بالإضافة إلى ذلك تتلقى المفوضية قسطا محدودا من المساعدة بما قدره 2% من ميزانية الأمم المتحدة وذلك للتكاليف الإدارية، وتقبل المفوضية كذلك المساهمات العينية بما في ذلك مواد غير غذائية مثل الخيام والأدوية والشاحنات[3].

أرغمت محدودية التمويل لموازنة المفوضية الأممية، هذه الأخيرة عن التعبير عن قلقها المتزايد إزاء العجز الكبير في التمويل والذي يعرقل جهود المساعدات الإنسانية والإنمائية لتلبية حاجيات

[1] – مهي يحبى ومروان المعشر، مرجع سابق، https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78167

[2] –بلال حميد بديوي حسن، مرجع سابق، ص 98.

[3] – المرجع نفسه.

الملايين اللاجئين والنازحين السوريين خاصة وأن عمليات تمويل الجهات المانحة تأتي متأخرة في الوقت الذي تتزايد فيه أعداد المشردين "قسرا"، حيث نوهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن النتائج المترتبة على أوضاع اللاجئين والنازحين جراء نقص التمويل تتمثل في سوء التغذية، واكتظاظ المرافق الصحية وتدهور حالة الملاجئ بشكل متزايد، فضلا عن وضع الأطفال وافتقارهم للتعليم كليا، بالإضافة إلى مخاطر الحماية المتزايدة بسبب نقص الموظفين للتعامل مع الأطفال والضحايا غير المصحوبين بذويهم.

ويفرض ذلك معضلة كبيرة للمفوضية، فوفقا لتقديرات صدرت عن هذه الأخيرة حوالي 5.6 مليون لاجئ سوري في المنطقة إضافة إلى 6.2 مليون نازح يتأثرون بشكل مباشر بنقص التمويل، ففي سنة 2018 لم يتم تمويل سوى نسبة 35% فقط من مبلغ 1.968 مليار دولار المطلوبة لمواجهة الاحتياجات[1].

وفي الوقت الذي تحاول مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين دعوة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات للاجئين السوريين – لأن برامجها تعتمد بالكامل تقريباً على التبرعات المقدمة من الحكومات والمانحين من القطاع الخاص– لم يعد في الإمكان التنكّر للأعباء الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي بدأت تترتّب عن أزمة اللاجئين في دول الجوار ولا سيما لبنان والأردن خاصة في ظل محدودية الموارد، الأمر الذي يتطلب التفكير في إيجاد حلول جديدة ومبتكرة لمعالجة فجوة التمويل الآخذة في الاتساع كون قطاعات الصحة والتعليم ودعم سبل كسب الرزق وبرامج المساعدات الأساسية تواجه تخفيضات[2].

وقد جاء التصريحات الأممية، أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية المباشرة فالنقص الحاد في تمويل المفوضية الأممية ومختلف المنظمات الدولية الشريكة معها يعرقل عملها، كما أن المانحين تعبوا بسبب طول الأزمة وفقدوا جزءا كبيرا من تعاطفهم مع اللاجئين نتيجة اتخاذ الأزمة أبعادا

[1] - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مفوضية اللاجئين تلقي الضوء على أوضاع اللاجئين حول العالم بسبب نقص التمويل" أطلع عليه يوم 16 أفريل،2022، الساعة 16:33 https://www.elbalad.news/3522205

[2] – مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "تحديات كثيفة: إشكاليات عمل مفوضية اللاجئين في بؤر الصراعات بالإقليم"، (2020)، أطلع عليه يوم20 أفريل،2022، الساعة 14:44 https://bit.ly/3Wm0LUL

جيوسياسية[1]، وبالتالي تظل معالجة المجتمع الدولي لأزمة اللاجئين السوريين دون المستوى المأمول، سواء فيما يتعلق بدعم اللاجئين أنفسهم أو دعم الدول التي تستضيفهم لا سيما التي تعاني من مشاكل اقتصادية وأمنية كلبنان والأردن، إذ لم يتعدَّ حجم تمويل الاستجابة الدولية للنداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين السوريين سوى 50 % من إجمالي 68% حجم التمويل المطلوب خلال سنة 2013، ثم ارتفع مستوى الاستجابة مع بداية عام 2014 ليصل إلى 64%، كما أن تفاعل المجتمع الدولي مع مسألة توفير الحماية والأمان للاجئين الأكثر ضعفًا، وكذلك تفاعله مع مسألة مساعدة الدول المضيفة على توفير أماكن لتوطين اللاجئين لدواعٍ إنسانية يظل تفاعلا محدودًا.[2]

ومن المعضلات التي واجهت المفوضية الأممية، تراجع اهتمام المانحين في الاستجابة للأزمة السورية، إذ إن الاستجابة للأزمة الإنسانية في سوريا تتم بتوجيه التمويل عبر آليتين رئيستين أولاهما، خطة الاستجابة الإنسانية السورية (HRP)، والمخصصة للمشاريع الطارئة في سوريا، أما الثانية فتتمثل في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز قدرتهم على الصمود (RP3)، وتشمل العراق والأردن ولبنان وتركيا ومصر.

وبالرغم من تعهدّ المانحين في مؤتمر بروكسل الخامس حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، والذي تم عقده في مارس 2021، بتقديم 4.4 مليار دولار استجابة للأزمة السورية في العام 2021 كمساعدات إنسانية للمقيمين داخل سوريا، وللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم في المناطق المجاورة وهو أقل من العام السابق بـ 1.1 مليار دولار إلا أنه يعكس تراجع الالتزام الدولي حيال أزمة اللاجئين السوريين، فخلال مناشدات التمويل السنوية كانت التزامات المانحين حيال الاستجابة الإقليمية لسوريا تتناقص نسبتها باطراد بين العامين 2013 و2020 إذ وصلت مستويات التمويل لخطة

[1] – هيفاء زعيتر، "كيف فشلت المنظمات الدولية في مساعدة اللاجئين السوريين"، أطلع عليه يوم 18 أفريل،2022، الساعة 09:44 https://raseef22.net/article/11394-international-organizations-fail-to-aid-refugees

[2] – صافيناز محمد احمد، "غياب المسؤولية الدولية: تأثيرات أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية (2014)، أطلع عليه يوم 24 أفريل،2020، الساعة 19:00
http://www.siyassa.org.eg/News/3613.aspx

الاستجابة (RP3)، وفقاً لنظام التتبع المالي للأمم المتحدة، إلى 53% بنهاية 2018 و 42% بنهاية 2019 و39% بنهاية 2020[1].

ولعل تزايد الأعباء المالية للاجئين السوريين من بين أهم القيود التي تعرقل عملية استقبال ودمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة، ذلك أن العجز في ميزانية المفوضية يؤثر سلبا على آدائها لنشاطها في مساعدة ودمج اللاجئين السوريين بما يضطرها لتخفيض التكاليف المتعلقة بمساعدة المجتمعات المضيفة الضعيفة، فمثلا تزايدت نفقات بعض الحكومات لإيواء اللاجئين حيث وصلت التكلفة الإجمالية التي تحملتها الحكومة التركية لمساعدة اللاجئين السوريين منذ 2011 الى 7.6 مليارات دولار، فيما تكبدت الحكومة الأردنية بسبب أزمة اللاجئين السوريين بما يقارب 6.6 مليارات دولار، وبالتالي مثل هذه التخفيضات تؤثر سلبا على حياة السوريين في هذه المجتمعات[2]. إن افتقار المفوضية الأممية للاستقلال المالي جعلها عاجزة عن مساعدة اللاجئين الذين تبقى حمايتهم رهينة رغبة وسياسة الدول ومصالحها.

وإلى جانب ذلك، أرغمت الفجوة الكبيرة في التمويل الضروري لتلبية حاجات اللاجئين عددا من وكالات الأمم المتحدة على الحد من الخدمات الحيوية التي تقدمها بما في ذلك الغذاء والتعليم، حيث أشارت في هذا السياق المديرة الإقليمية لليونيسيف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "**أديل خضر**" في مؤتمر بروكسل لدعم سوريا إلى أن "أكثر من 6.5 مليون طفل يحتاجون إلى المساعدة وهو أعلى رقم جرى تسجيله منذ بداية الأزمة السورية المستمرة منذ أكثر من 11 عاما".

وقالت أيضا أن وضع اللاجئين في الدول المجاورة لسوريا ليس أفضل حالا إذ تعاني تلك البلدان بما فيها لبنان من ضغوطات بسبب عدم الاستقرار السياسي والهشاشة ويعتمد حوالي 5.8 مليون طفل على المساعدة حيث يعانون من الفقر والمصاعب بسبب تضاءل تمويل العمليات الإنسانية إذ لم تتلق اليونيسيف قبل مؤتمر بروكسل السادس حول سوريا والمنطقة سوى أقل من نصف

[1] – ليز موفة، "تراجع التمويل الدولي يهدد اللاجئين السوريين إلى الأردن بفقدان أساسيات الحياة"، أطلع عليه يوم25ماي، 2022، الساعة 14:20 https://bit.ly/3PvNVB3

[2] - "اتجاهات متداخلة: فرص وتحديات دمج اللاجئين السوريين في الاقتصاديات المحلية"(أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2016)، ص 03.

احتياجاتها التمويلية، كما أوضحت بأن احتياجات الأطفال في سوريا والدول المجاورة آخذة في الازدياد وأن العديد من العائلات تكافح لتأمين نفقاتها المعيشية.[1]

وبسبب نقص التمويل أعلن برنامج الأغذية العالمي أنه توقف عن تقديم المساعدات الغذائية لأكثر من مليون و700 ألف لاجئ سوري يعيشون في دول مجاورة لسوريا، مما شكل ضغطا كبيرا على هذه الدول التي انتقدت في الكثير من المرات تخاذل المجتمع الدولي في الإيفاء بتعهداته تجاه أزمة اللاجئين[2].

ما يمكن قوله، أنه وبهدف معالجة هذه النواقص والثغرات المالية، ينبغي على المنظمات الدولية وعلى رأسها المفوضية الأممية تحويل الاتفاق العالمي للاجئين لأداة مُلزمة تتمتّع بآلية تنفيذية ذات مصداقية، وهذا تجسيدا لمبدأ التقاسم الدولي لأعباء اللاجئين والتخفيف من تأثيرات الأزمة خاصة في بلدان خطوط المواجهة، مما بفسح المجال للمشاركة المُنصفة في الأعباء والمسؤولية.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم دور الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة اللاجئين السوريين

يواجه الإتحاد الأوروبي مشكلات في التعامل مع ملف الهجرة واللجوء بشكل عام ومع اللاجئين السوريين بشكل خاص، فقد أدى غياب مؤشر التضامن على المستوى الأوروبي لإدارة أزمة اللجوء وكذا استغلال تركيا لملف اللاجئين السوريين وتوظيفه سياسيا إلى قصور أداء الإتحاد الأوروبي في إدارة أكبر أزمة لجوء يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

[1] – "اليونيسف: الأطفال السوريون أول وأكثر من يعاني من الأزمة السورية وأعداد المحتاجين منهم تبلغ أرقاما قياسية"، أطلع عليه يوم 9 ماي، 2022، الساعة 18:30
https://news.un.org/ar/story/2022/05/1101222

[2] – مهي يحيى، "اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية"، مركز مالكوم كار ينغي للشرق الأوسط (2015)، اطلع عليه يوم 10 ماي،2022، الساعة 10:00
https://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

المطلب الأول: مؤشر غياب مبدأ التضامن والتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي إزاء أزمة اللاجئين السوريين

اتسم تعامل دول الإتحاد الأوروبي حيال أزمة اللاجئين السوريين بالفردية، فقد جاءت الاستجابات الأوروبية اتجاه الفارين من الصراع السوري متباينة لا تخضع لمبدأ التشاركية في الأعباء مما يوضح أن التعامل الأوروبي مع مشاكل اللاجئين والمهجَّرين قسراً غالبا ما يخضع للسياسات الوطنية للدول الأوروبية.

فمبدأ التشاركية بين كافة الدول الأعضاء في تحمل أعباء وإدارة الأزمات وعدم تكفل دولة واحدة أو مجموعة دول قليلة بهذه الأزمات من أهم المبادئ التي بني على أساسها الإتحاد الأوروبي، إلا أن غياب مقاربة فعَّالة ومنظَّمة بين دول هذا الأخير في مواجهة أكبر أزمة لجوء يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أثَّرت بشدة على فاعليته وتماسكه كمؤسسة وضربت الأهداف والمبادئ التي أنشئ على إثرها هذا التكتل.

ففي الوقت الذي نجد فيه دولاً تتحمل العبء الكبير من اللاجئين كألمانيا والسويد وكذا الدول الحدودية التي تمثل المحطة الأولى للاجئين السوريين كإيطاليا واليونان نجد أن الدول الأخرى تملّصت من مسؤوليتها اتجاههم محتجة بأوضاعها المالية والاقتصادية التي لا تسمح لها بذلك، وهو ما حول أزمة السوريين في أوروبا من تحدي يمكن إدارته إلى أزمة سياسية.

رغم جهود الإتحاد الأوروبي الدائمة في عمليات التضامن والتكامل إلا أن نهج هذا التكتل الإقليمي حيال ملف اللاجئين السوريين خلق أزمة ثقة داخلية، فلا يوجد داخل الإتحاد نظام يُمَكِّن الدول الأعضاء من خلاله تقاسم المسؤولية عن استضافة المهاجرين بطريقة عادلة، ونتيجة لذلك، اندلعت صدامات عنيفة داخل الإتحاد حول أيٌّ منهم يجب أن يستضيف طالبي اللجوء والمهاجرين الذين يصلون إلى شواطئ أوروبا وهذه الخلافات ما زالت موجودة مستمرة وتُهدِّد بمعارك علنية.[1] ومن

[1] – منال لطفي، "الموجة الثانية... أوروبا بلا حيلة أمام أزمة لاجئين جديدة،" مجلة الأهرام ، العدد 48674(2020)، اطلع عليه يوم 17 ماي، 2022، الساعة 15:00

https://bit.ly/3jcr94X

هنا أصبحت المعضلة ليست في مسألة اللجوء وإنما في سياسات اللجوء وردود أفعال الدول المتباينة حول هذه الأزمة.

استمر التعثر الأوروبي في معالجة الملف الإنساني للسوريين، فقد أزاحت المصالح الوطنية الضيقة للحكومات الأوروبية في حالات كثيرة ردود الفعل السليمة من سياسات لأزمة لمواجهة أزمة اللاجئين، فعلى الرغم من أن بعض الحكومات الأوروبية كانت أكثر رعاية وتِرحَابًا باللاجئين ومن بينها ألمانيا والسويد، توصلت حكومات الإتحاد الأوروبي الأخرى إلى اتفاق زيادة حالات إعادة توطين للاجئين خارج الإتحاد بما في ذلك الصفقة المنطوية على الاتفاق الأوروبي–التركي، كما تقدمت المفوضية الأوروبية بإجراءات تنفيذ ضد 23 دولة عضو جراء فشلها في احترام معايير نظام اللجوء الأوروبي المشترك ومنها المجر التي ردت على أعداد الوافدين الكبيرة بنصب أسوار واحتجاز وتجريم اللاجئين الواصلين لحدودها[1].

يظهر وضع الاتحاد الأوروبي واضحا بعدم التزام دوله بمبدأ التضامن، كما أبان عن قصور وضعف دور المفوضية الأوروبية العاجزة عن القيام بالدور التنسيقي بين دوله وهو الأمر الذي يوضح جليا بأن مؤسسة الإتحاد الأوروبي باتت في معزل عن رسم سياسة موحدة ومشتركة لإدارة أزمة اللاجئين السوريين، وقد تجلى ذلك عبر قيام دول الاتحاد بالتحرك بشكل انفرادي دون تنسيق فيما بينها خصوصا في مسألة نشر قوات الشرطة على امتداد الحدود، إقامة الأسلاك الشائكة، وكذلك عمليات الطرد غير النظامية للاجئين والترحيل القسري، كل ذلك أظهر للعلن بأن عصر التضامن الأوربي قد زال.

كما أظهرت أزمة اللاجئين السوريين تراجع دور الإتحاد الأوروبي وساهمت في تصاعد خطاب الكراهية وازدياد قوة اليمين المتطرف، ونمو الحركات المعادية للمهاجرين والأجانب، وقادت للبريكست، أين وجد الإتحاد نفسه عاجزا عن وضع استراتيجية متماسكة للتعامل مع تدفق مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين السوريين إلى حدوده، لتصبح أزمة الإتحاد الأوروبي الحقيقية هي أزمة قيادة ويتضح جليا ذلك من خلال اعتماد دوله على سياسيات أحادية الجانب في إدارة مسألة

[1] – هيومن رايتس واتش، "الإتحاد الأوروبي– قصور في معالجة ازمة اللاجئين–"، أطلع عليه يوم 09 جوان،2022، الساعة 20:50

https://www.hrw.org/ar/news/2016/01/27/286002

اللاجئين السوريين فكل دولة من دول الإتحاد اتجهت في تأييد مسار يتلاءم مع أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إنَّ استراتيجية التهرب من المسؤولية اتجاه السوريين أظهرت حالة الإحباط التي ظهرت لدى ساسة الدول الأوروبية خاصة من قبل دول جنوب وشرق أوروبا وعكست غياب الإرادة الأوروبية في تقاسم الأعباء أو التخفيف من مسببات تلك الهجرة القسرية، ممّا ولَّد خلافات صريحة داخل التكتل من المفروض أنه على قدر كبير من الانسجام والتكامل[1].

باتت فكرة التكامل بين دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مغلوطة نتيجة غياب نظرة موحدة للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء سواء على مستوى القوانين الداخلية لكل دولة أوروبية أو على مستوى أخلاقي، فضلا عن اتخاذ الدول الأعضاء قرارات أحادية الجانب بما يتوافق ومصالحها القومية، فعلى الرغم من أن اللجوء حقا إنسانيا إلا أنه تحول في المنظور الأوروبي إلى تهديد أمني من نوع خاص وهذا الخوف ناجم من إمكانية ارتباط اللاجئين السوريين بشبكات إرهابية متصلة بتنظيم الدولة وبذلك قد يكونوا معظمهم حاملا لبذرة الفكر المتطرف والإرهاب ومصدرا لها عبر المتوسط رغم أنها حجة واهية ولم تثبت الجهات الاستخباراتية تورط أي من اللاجئين في الأعمال الإرهابية التي حدثت في أوروبا[2].

كما برزت قضية التمييز لتوضح جلياً مظاهر التذبذب في القرارات داخل الدول الأعضاء في الإتحاد حيث تبنَّت بعض الحكومات الأوروبية قرارات تسمح بدخول المسيحين المهاجرين من سوريا والعراق مقابل منع اللاجئين المسلمين وهو ما يتنافى مع العامة التي ينادي بها الإتحاد الأوروبي ومع اتفاقية اللاجئين 1951، فالربط النمطي للإرهاب بالإسلام أدى إلى تقديم حكومات الدول الأوروبية تسهيلات للاجئين المسيحين فقط، الأمر الذي أدى إلى زيادة التفرقة والتمييز بين اللاجئين واتساع الهوة الموجودة أصلا بين المسيحيين والمسلمين في العديد من المجتمعات.

[1] – مريم فلكاوي وسليم حميداني، الهجرة واللجوء ضمن الاحتياج الإنساني للأمن: أي اهتمام؟، مرجع سابق، ص 856.

[2] – شريف نسيم قلته بخيت، مرجع سابق، https://bit.ly/2PZGtxU

مَثَّلت أزمة اللاجئين السوريين فرصة مهمة لعودة القوميين وأنصار الحدود المغلقة وأجبرت دول الإتحاد الأوروبي على تبنى سياسة تقديم المساعدات المالية لدول الجوار السوري من أجل رفع مستوى المعيشة للاجئين السوريين والحيلولة دون تفكيرهم باللجوء إلى أوروبا، ذلك أن إيقاف المساعدات عنهم في دول الجوار يدفعهم إلى التفكير بالتوجه الى أوروبا وهو ما يفسر جليا أن سياسة المعونات تلعب دورا كبيرا في حماية المصالح القومية للاتحاد الأوروبي حيث يتم تقديمها من أجل إقناع اللاجئين السوريين بالبقاء على أراضي الدول المجاورة لسوريا خارج أوروبا وهو ما يعزز ترجيح المصالح الوطنية على حساب الالتزامات الإنسانية لإدارة الأزمة[1].

وبذلك طرحت أزمة اللاجئين السوريين العديد من التحديات التي من شأنها أن تشكل هزة كبيرة في المبادئ الأساسية لهذه المنظمة الإقليمية–الاتحاد الأوروبي– ومن أبرزها: مبدأ الوحدة وسط غياب مظاهر التعاون وترجيح أغلب دول هذا التكتل الاقليمي لمصالحها القومية على حساب التزاماتها المعيارية الدولية والإنسانية، بحيث زادت أزمة اللاجئين السوريين من هشاشة الإتحاد الذي تأثّر بفعل تداعيات أزمات سابقة بدءا بالأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، مرورا بأزمة الديون اليونانية وصولا إلى أزمة اللاجئين السوريين.

وفي سبيل ذلك أعادت الدول الأوروبية الاعتبار إلى الدولة القومية ولأدوارها التقليدية بوصفها ملاذا في وقت الأزمات الكبرى، ويتَّضِح ذلك جلياً من خلال التحايل على القانون الدولي في مجال الإعادة القسرية للاجئين السوريين وتقديم الدعم المالي لتحفيز السوريين على العودة لسوريا رغم الظروف غير الآمنة مما أدى إلى تراجع ثقة اللاجئين بنظام الحماية المنصوص عليه في القوانين الدولية وبالدول الأوروبية التي تَدَّعِي الديمقراطية وحقوق الانسان.

كما مَثَّل الجدل القائم حول مسألة اللاجئين السوريين عاملا حاسما في استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سنة 2016، فمسألة اللاجئين السوريين باتت تمثل المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني، إذ إنّ هذه الأخيرة ترى أن قوانين الإتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، وهم الذين أثروا على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي، ونجد أن الكثير من

[1] – "أوروبا تدخل على خط برنامج الغذاء العالمي لتخفيف الهجرة"، أطلع عليه يوم12 جوان،2022،الساعة 16:44 https://bit.ly/3BHkI0t

البريطانيين آمنوا بأن التدفق العالي لأعداد اللاجئين قد أضرَّ بوظائفهم وأجورهم ونوعية حياتهم، وهو ما دفع بريطانيا إلى رفض الحصص المذكورة في دعوة المفوضية الأممية لدول الإتحاد الأوروبي إلى تقديم التزامات لتخفيف الضغط على اليونان وإيطاليا، وعملت على فرض اجراءات صارمة ضد المهاجرين واللاجئين غير النظاميين من ضمنها السجن ومصادرة الأجور، معتقدة أن الخروج من الإتحاد الأوروبي سيحد من تدفق الأزمة إليها وبالتالي التخلص من عبئ اللاجئين[1].

وبالتالي فإن الإتحاد الأوروبي فشل في التوصل إلى اتفاق مشترك حول السياسات والقواعد المثلى للتعامل مع اللاجئين منذ عام 2015، وذلك نتيجة تخوفه من فقدان السيادة القومية والهوية الأوروبية، ومن ناحية أخرى فإن إدارة أزمة اللاجئين لا تتطلب تقاسم الأعباء بقدر ما تحتاج إلى شراكة جماعية نظرا لحجم الأزمة وتداعياتها التي تتجاوز إمكانات دولة منفردة.

أصبح من الواضح أن أخطر ما يواجه الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة اللاجئين السوريين هو فقدان عنصر التضامن والتعاون بين أعضائه نتيجة هذه الأزمة، حيث أعادت هذه الأخيرة –الأزمة– تشكيل السياسة الأوروبية فعليا بين القوميين من جهة وأحزاب الوسط التي يعتمد عليها الإتحاد تقليديا من جهة أخرى، وبالتالي يصبح هدفا لمعظم الحركات اليمينية المناهضة لتأسيسه وعليه فالإتحاد الأوروبي بوصفه قوة سياسية سيتعرض للهشاشة أكثر خاصة إذا استجابت الدول الأوروبية لهذه التحديات بشكل فردي[2].

فغياب رؤية مشتركة في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين وتبنى معظم الدول الأوروبية سياسات منفردة في سبيل مواجهة تداعيات هذه الأخيرة؛ أمراً مؤكّداً لفشل التعاون المؤسسي للاتحاد الأوروبي في اجتياز امتحان اللاجئين الناجم عن الحرب في سوريا وبالتالي إدارة الإتحاد الأوروبي لمسألة اللاجئين السوريين لاتزال تفتقد للكثير من الإرادة السياسية لدوله التي تحتاج إلى إعطاء الأولوية للأزمات الإنسانية.

[1] – عبد الحكيم ذهبي وإسماعيل دبش، "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02 (2020)، ص 614.

[2] -Stefan lehne, "How the refugee crisis will reshape the EU" , Carnegie Europe(2016) ,It has been viewed 19/06/2022, at 11:32
https://carnegieeurope.eu/2016/02/04/how-refugee-crisis-will-reshape-eu-pub-62650

ما يمكن قوله، أن أزمة اللاجئين السوريين كَلَّفت القارة انقساما غير مسبوق وحدودا مغلقة وتكتلات في مواجهة أخرى والعجز عن تنسيق آلية مشتركة، فضلا عن الخروج البريطاني الذي جاء ليؤكد فشل الإتحاد الأوروبي في إدارة ملف اللاجئين السوريين.

المطلب الثاني: مؤشر التأثير التركي على الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة اللاجئين السوريين

بعيداً عن قيم التعاطف الإنساني، وبحثاً عن مصالحها الواقعة تحت تأثير الهاجس الأمني، لجأت الحكومات الأوروبية إلى البحث عن حلول عملية لأزمة اللاجئين التي طالما أَرَّقت ساستها، فتبنت خلال عام 2015 خطة عمل مشتركة مع الحكومة التركية لاحتواء أزمة اللاجئين خاصة وأن هذه الأخيرة تشكل خط الدفاع الأول لحدود أوروبا المباشرة مع قارة آسيا، وذلك بهدف منع الهجرات غير الشرعية التي خلفتها أحداث الربيع العربي في سوريا ومناطق مختلفة من الشرق الأوسط، لا سيما وأن قضية الهجرة واللجوء على درجة عالية من الحساسية للاتحاد الأوروبي يمكن قياسها بالنظر إلى ما أحدثته الموجة الأولى من التدفق غير المسبوق للاجئين من تركيا إلى أوروبا عام 2015 من تغيرات عاصفة بالمشهد الأوروبي بعد أن غذَّت تيارات يمينية شعبوية معادية للمهاجرين وصعدت بشعبية أحزاب يمينية متطرفة، وكانت أحد العوامل التي عززت توجه البريطانيين للانسحاب من الإتحاد الأوروبي، خاصة وأن الأوروبيين لا يريدون الظهور بمظهر القامع للاجئين المتدفقين على حدوده[1].

وقد كان الإتحاد الأوروبي قد تعهد خلال القمة التركية – الأوروبية، المنعقدة في 29 أكتوبر 2015، بتقديم حزمة مساعدات مالية أولية من 3 مليارات يورو لدعم السوريين في تركيا حتى نهاية 2017، وخلال القمة الثانية في 18 مارس 2016، تقرر تقديم حزمة إضافية من 3 مليارات يورو حتى نهاية عام 2018، في حال انتهاء الحزمة الأولى.

[1] – إياد جابر، "أزمة اللاجئين السوريين تحدد مسار العلاقات التركية الأوروبية،" أطلع عليه يوم 10 جويلية،2022، الساعة 17:42

https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=5509

غير أنه سرعان ما استغلت تركيا ملف اللاجئين السوريين بشكل سياسي وجعلت من أزمتهم ورقة سياسية للتفاوض حولها مع أوروبا للحصول على مكاسب خاصة، ليتحول بذلك ملف اللاجئين السوريين لأحد القضايا المحورية التي يتم توظيفها من جانب تركيا من أجل تحقيق أهداف سياساتها الخارجية خاصة فيما يتعلق بمحورين أساسيين، الأول يتمثل في ضمان التأثير بصورة مباشرة في مجريات ومخرجات الأزمة السورية، والثاني يتعلق بتوظيف الجهود الدولية في ضمان استمرار الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لتركيا خاصة من جانب الدول الأوروبية، وبالتالي فإن هناك العديد من الأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها بانتهاج سياسات الضغط بورقة اللاجئين[1].

وهو ما عكسته تصريحات الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في 5 سبتمبر 2019، المتعلق بسماح بلاده بفتح الأبواب أمام اللاجئين للدخول إلى دول الإتحاد الأوروبي متجاوزة مقتضيات الاتفاق الأوروبي التركي في حال عدم تقديم الدعم المالي اللازم لها، وتوعد الرئيس التركي بفتح أبواب بلاده أمام اللاجئين وخاصة السوريين المتواجدين في تركيا للتوجه نحو الدول الأوروبية في حال لم يقدم الإتحاد الأوروبي المساعدة الضرورية لتركيا في ظل العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي أضحت تعيشها هذه الأخيرة[2].

التوظيف السياسي التركي لملف اللاجئين ليس جديدا ففي دراسة ل "**غرينهيل**" بعنوان "**سلاح الهجرات الضخمة**" أشارت الكاتبة إلى أنه منذ خمسينيات القرن الماضي توالت أزمة تهديد أو ارسال مهاجرين ولاجئين عبر الحدود، ثلاثة أرباع هذه الأزمات أدت إلى تحقيق الأهداف المنشودة كليا أو

[1] – عمر كوش، "اللعب باللاجئين السوريين واستغلالهم"، العربي الجديد (2020)، أطلع عليه يوم 12 جويلية، 2022، الساعة 18:52.

https://bit.ly/3hDgU9r

[2] - مصطفى صلاح، "توظيف اللاجئين...تركيا ومساحة الضغط على الاتحاد الأوروبي"، المركز العربي للبحوث والدراسات (2019)، أطلع عليه يوم 15 جويلية،2022، الساعة 12:40

http://www.acrseg.org/41348

جزئيا، من خلال تغيير أو إيقاف سياسة محددة مسبقا قد اتخذها خصمه وكذلك قد ينجح في الحصول على مدفوعات مالية أو عينية من هذا الخصم[1].

وفي هذا الجانب أثبتت تركيا أكثر من مرة أنّها تتّخذ من اللاجئين السوريين رهائن للمساومة وورقة ضغط سياسية بغرض انتزاع تسهيلات لحركة المواطنين الأتراك إلى فضاء الإتحاد، وانتزاع منح مالية تستلمها تركيا لقاء تكفلها باللاجئين على أراضيها والحيلولة دون تمكينهم أو التساهل معهم بشأن حركتهم نحو الدول الأوروبية ودفع مفاوضات التوقيع على اتفاق جمركي بين الطرفين، إضافة إلى تخفيف الاعتراضات الأوروبية على سياساتها السلبية في المنطقة، فتركيا ترى أن هذا الاتفاق يُؤَمِّن لها منافع سياسية واقتصادية، تسعى من خلاله أنقرة إلى فرض وجودها كقوة سياسية لا يمكن تجاوزها والاستغناء عنها في حل الأزمات الإقليمية بما فيها أزمة اللاجئين السوريين[2].

إلى جانب ذلك، فإن ملف اللاجئين السوريين يمثل أحد الأوراق ذات الأهمية الكبرى فيما يتعلق باتساع مساحة الضغط على النظام التركي لترحيلهم، ما يمكن لأردوغان أن يبرر الضغوط التي يتعرض لها داخليًا بالسعي لتوفير مكان آمن لترحيل اللاجئين السوريين من تركيا إلى شمال شرق سوريا، أو في منطقة إدلب في الوقت الذي لا تزال فيه سوريا مكانا غير آمن لعودتهم، و للضغط على الإتحاد الأوروبي لزيادة مستوى الدعم المقدم خاصة وأن تركيا تعاني العديد من المشكلات والأزمات الاقتصادية التي تؤثر بصورة سلبية على شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم، وتحديدا في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة معدلات البطالة وتراجع الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة وتحت تهديد العقوبات الاقتصادية المحتملة عليها من جانب الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن هذا الملف يعد ورقة ضغط كبرى لتحقيق مصلحة الحزب وأردوغان ومن ثم الالتفاف على هذه الضغوط وتبرير موقفه[3].

---

[1] - صورية تريمة، "توظيف التهديد بسلاح اللاجئين .. أبعاد متداخلة لأزمة الهجرة على الحدود البيلاروسية– البولندية"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد 01(2022)، ص 182.

[2] – مريم فلكاوي وسليم حميداني، الهجرة واللجوء ضمن الاحتياج الإنساني للأمن: أي اهتمام؟، مرجع سابق، ص 859.

[3] – مصطفى صلاح، مرجع سابق،

http://www.acrseg.org/41348

شَكَّلت استراتيجية تركيا القائمة على السعي لتوظيف ورقة اللاجئين للضغط على دول الإتحاد الأوروبي ضغطا كبيرا على هذا الأخير، فقد أثار الابتزاز التركي بفتح أبواب أوروبا أمام آلاف المهاجرين واللاجئين غضبَ الأوربيين الذين أعادوا التذكير باعتماد تركيا على التمويلات الأوروبية، كما ندّد الإتحاد بمحاولات تركيا المستمرة في استخدام اللاجئين بوصفها أداة وذلك على خلفية النزاع الحالي في سوريا والوضع المحتدم على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي[1].

وبالتالي فإن دول أوربا صارت تواجه واحدة من أصعب مراحلها في قضيتين رئيسيتين وهي قضية المهجَّرين قسرا واللاجئين والتحديات التي تطرحها على دول أوروبا، إلى جانب التهديد الذي تشكله حكومة أردوغان نتيجة التَغَيُّر في مسار الاتفاق الأوروبي التركي، والذي تحوّل من آلية لإدارة أزمة اللاجئين السوريين وتقاسم الأعباء مع تركيا إلى الفشل في التعامل مع هذه الأزمة الإنسانية نتيجة استخدام تركيا لملف اللاجئين السويين بوصفها ورقة مساومة وابتزاز لتمرير مصالحها ممَّا أسهم في تفاقم أزمة اللاجئين السوريين بدلا من حلّها.

وبهذا فالاتفاق السابق الذكر لا يمكنه إنهاء هذه الأزمة الإنسانية خاصة بعد تملص الدول الأوروبية التي تفتقد للرؤية الإنسانية من خلال تخليها عن التزاماتها القانونية التي تتحملها في توفير الحماية للاجئين كما يمثل تخليا عن مكوِّن أخلاقي ورئيسي لقيم الديمقراطيات الليبرالية التي تنادي بها فضلا عن محاولتها تصدير الأزمة خارج حدودها مما أضعف القيم الأوروبية ووضع الإتحاد الأوروبي في موقف ضعيف إلى جانب التأثير الذي شكلته حكومة أردوغان على أوروبا من خلال الاستغلال المشين لملف اللاجئين السوريين.

وتاليا؛ فإنه يجب على الإتحاد الأوروبي تغيير استراتيجيته حول إدارة مسألة اللاجئين السوريين وذلك بتبني اجراءات فعَّالة لوقف عمليات الهجرة القسرية واللجوء، وذلك من خلال محاولة التوصل لحل سياسي للأزمة السورية ووضع حدّ للنزاعات المسلحة بدلاً من اقتصار دوره على عقد الاتفاقيات مع دول المرور مثل تركيا والعمل على إيقاف تواجد اللاجئين.

[1] - كرم سعد،" احتواء أم صدام؟ خيارات أوروبية لمواجهة التوظيف التركي لورقة اللاجئين"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (2019)، اطلع عليه يوم 19 جويلية، 2022، الساعة 19:56
https://bit.ly/3W4svNX

المطلب الثالث: مؤشر التوظيف السياسي لدول الإتحاد الأوروبي لملف اللاجئين السوريين

رغم الجهود التي بذلها الإتحاد الأوروبي في الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين إلا أن طغيان الاعتبارات السياسية والتي أخذت مجراها في واقع الأحداث شكلت تحديا لهذا التكتل الإقليمي في إدارته لأزمة اللاجئين السوريين إذ نجد أنّ كل دولة من دول الإتحاد أو حتى طرف سياسي واجتماعي داخل الدولة سعى إلى جعل الأزمة لصالحه والاستفادة من نقاط سياسية من خلالها.

ويعد التوظيف السياسي أو الاستغلال السياسي هو ممارسة تفاعلية حيث أن المستغل يمارس السيطرة على أشخاص آخرين، عادة ضد إرادتهم أو ضد مصالحهم للحصول على تنازلات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية، ويحمل هذا المفهوم آثار سلبية إذ أنه ينتهك المعايير الاجتماعية، وبمعنى أكثر دقة فهو يعنى شكل من أشكال التأثير غير المشروع وهذا ما يحصل عندما يوظف السياسيون وسائل الإعلام للتأثير على الناخبين من خلال الخطابات[1].

إن مفهوم اللاجئ بحدِّ ذاته مفهوم سياسي يُستغل من قبل الجهات الحكومية الفاعلة لغرض تحقيق مصالح الدولة الخاصة في أوقات محددة[2]، وبالعودة إلى أزمة اللاجئين السوريين فالأمثلة كثيرة حول توظيف هذه الأزمة في سياسات الدول ومحاولة الاستفادة من ملف اللجوء السوري بدلا من معالجته، حيث تحول ملايين السوريين في البلدان الحاضنة لهم؛ إلى مادة دسمة تستخدمها مختلف التيارات والأحزاب اليمينية والمتشددة داخل هذه البلدان بوصفها ورقة سياسية لانتقاد حكوماتها والعمل على تجييش الشارع لتحقيق استحقاقات انتخابية على وتر التخويف من اللاجئين السوريين وتعظيم الجوانب السلبية لوجودهم، بالإضافة إلى الدول التي تجد في اللاجئ ذريعة لتحصيل مكاسب سياسية معينة[3].

---

[1] -Tuna A.van Dijk, "Discourse and Manipulation" , Discourse &society, (London: SAGE publication, 2006) ,p360

[2] -Giulia Barnhisel, "The effects of political framing: who is refuges?" (Undergraduate Thesis, Department of International Affairs, University of Colorado Boulder,2016), pp. 37.39.

[3] - حسام محمد، "ترحيل اللاجئين السوريين من بعض الدول الأوروبية "ورقة سياسية للأحزاب المتشددة ومخالفة قانونية"، القدس العربي (2021)، اطلع عليه يوم 22 جويلية، 2022، الساعة 09:00
https://bit.ly/3j8B3F0

تحولت قضية اللاجئين السوريين من ملف إنساني إلى وسيلة ضغط سياسية بيد بعض الدول الأوروبية التي باتت تمنع المهاجرين من الوصول إليها عبر اقتراح قوانين غير إنسانية في أكثر الأحيان، فدول الإتحاد الأوروبي التي شكلت حلم غالبيتهم بدأت بخطوات وصفت بـ "**الخطيرة والمخالفة للقانون الدولي**" لترحيل اللاجئين السوريين من على أراضيها نحو سوريا التي هجروها قسرا بفعل انتهاكات النظام السوري والدول الداعمة والميليشيات الطائفية المساندة له[1].

فالدنمارك التي تعتبر من الدول الموقعة على الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان التي تمنع ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين المعرضين لخطر التعذيب أو الاضطهاد في بلدانهم الأصلية، احتلت صدارة الدول الأوروبية في ممارسة سياسة الضغط على اللاجئين السوريين لإعادتهم إلى سوريا تحت ذريعة تحولها لمنطقة آمنة، وعدم وجود تهديد على حياتهم إذا ما عادوا إليها، إذ بدأت تعمل على سحب تصاريح الإقامة من مئات اللاجئين السوريين في سياسة مناقضة لتقييم المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين للأوضاع في سوريا[2]، وهو ما صرح به وزير الهجرة والاندماج الدنماركي "**ماتياس تيسفاي**" في جوان 2020 قائلا:

" **أنه يجب على دائرة الهجرة البدء بمراجعة تصاريح الإقامة الممنوحة في الدنمارك للاجئين السوريين**" ... "**نحن مستعدون بحقيبة كبيرة من الأموال السفر ذهابا وإيابا لأولئك الذين يتعين عليهم العودة وبناء حياتهم في سوريا**".[3]

اتبعت الدنمارك واحدة من أكثر سياسات الهجرة تقييدًا في أوروبا، والتي واصلتها رئيسة الوزراء الدنماركية من الحزب الاشتراكي الديمقراطي "**ميت فريدريكسن**" منذ وصولها إلى السلطة في جوان 2019 قائلة:

---

[1] – حسام محمد، مرجع سابق، https://bit.ly/3j8B3F0.

[2] – الدنمارك.... سياسة لجوء متشددة لا تستثني حتى السوريين من الترحيل، للمزيد راجع الرابط التالي: اطلع عليه يوم 24 جويلية 2022، الساعة 15:54

https://bit.ly/3jbdCL9

[3] – "سيناريو ترحيل السوريين من أوروبا يصطدم بالقانون"، أطلع عليه يوم 26 جويلية،2022، الساعة 16:32
https://bit.ly/3C4BOWj

"إنها لا تريد أن يأتي أي طالب لجوء على الإطلاق إلى الدنمارك"[1].

فمسألة إعادة اللاجئين السوريين إلى سوريا في ظل العودة غير الآمنة هي مسألة ذات أبعاد سياسية ولها تداعيات خطيرة، وهو الأمر الذي دفع بالمفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية للمطالبة الدنمارك بضرورة احترام آراء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بخصوص الأوضاع في سوريا، أما منظمة العفو الدولية فخرجت ببيان رسمي لمطالبة الدنمارك بالتراجع عن قرار ترحيل السوريين إلى بلادهم؛ وعدم استهداف الذين اضطروا إلى مغادرة سوريا جراء العنف، معتبرة أن قرار السلطات في الدنمارك ترحيل السوريين غير مقبول بناء على ما جاء في نص الفقرة الأولى من المادة 33 لاتفاقية جنيف للاجئين الموقعة عام 1951 تنص على ما يلي: "**لا يجوز لأية دولة موقعة أن تطرد لاجئا أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى أي فئة اجتماعية معينة**"، لذلك فإن دولة كالدنمارك، وبصفتها طرفا موقعا على اتفاقية جنيف المتعلقة باللاجئين عام 1951 وموقعة على بروتوكول 1967 المتمم لاتفاقية جنيف لا يمكنها قانونيا طرد اللاجئين السوريين أو ترحيلهم.[2]

كما وظفت اليونان أزمة اللاجئين السوريين بوصفها ورقة مساومة مع الإتحاد الأوروبي للحصول على مزيد من المساعدات المالية والاقتصادية للخروج من أزمتها الاقتصادية، حيث هدَّدت اليونان بإطلاق موجة مليونيه من المهاجرين واللاجئين إلى دخول الدول الأوروبية الأخرى في حال لم يدعمها الإتحاد الأوروبي، كما أعلنت أنها ستزود اللاجئين بوثائق سفر رسمية تمكنهم من الدخول والتنقل الحر ضمن منطقة اليورو وبذلك لا تنفك اليونان عن مطالبة الإتحاد الأوروبي بمزيد من العون بحجة اللاجئين[3].

وفي الجانب الألماني، فقد اتخذت الحكومة الألمانية أزمة اللاجئين في مصلحتها السياسية والاقتصادية، فعلى الرغم من موقفها الإيجابي اتجاه اللاجئين السوريين القائم على الاعتبارات الإنسانية، الا أن العجز السكاني التي تعاني منه جعلها بحاجة ماسة لأعداد كبيرة من المهاجرين

---

[1] – "سيناريو ترحيل السوريين من أوروبا يصطدم بالقانون"، مرجع سابق، https://bit.ly/3C4BOWj

[2] – حسام محمد، مرجع سابق، https://bit.ly/3uXa2qD

[3] – "اليونان تهدد أوروبا بالجهاديين واللاجئين"، أطلع عليه يوم 28 جويلية، 2022، الساعة 14:56 https://www.noonpost.com/content/5794

واللاجئين لتغطية هذا العجز، وهو ما أشار إليه معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي معتبرا أن نقص المواليد يعكس نتائج سلبية في آداء ألمانيا في التنافس العالمي، وبالتالي فإن الحكومة الألمانية ترى أن البلاد بحاجة ماسة إلى اللاجئين لتعويض هذا النقص[1].

وبهذا فقد جاء تعامل ألمانيا مع أزمة اللاجئين السوريين وفق معطيات موضوعية مرتبطة بمفهوم المصلحة القومية، حيث أظهرت سياستها ارتباطها بأسباب تتعلق بالبنية المجتمعية الألمانية التي تعاني عجزا مستمرا في السكان والعمالة، وهذا ما وجدته بنوعية المهاجر السوري، خاصة بعد إخضاع اللاجئين لجملة إجراءات تتعلق بالنوع ومدى التأقلم مع الثقافة والهوية الألمانيتين[2].

النماذج السابقة إنما هي على سبيل المثال لا الحصر؛ لتوضيح استغلال ملف الهجرة بغرض تبرير مواقف سياسية معينة أو لتحقيق مكاسب بين أطراف متنازعة، إذ إننا نجد دولا أخرى تعمل على استغلال المهاجرين ضمن تحركاتها الداخلية والمبررات السياسية، فنجد دول أوروبا الشرقية الرافضة لاستقبال اللاجئين السوريين قد بدأت في مزاحمة دول أوروبا الغربية وبدأت تتكتل فيما بينها لإيجاد قوة لها داخل الإتحاد، في مواجهة ألمانيا، وفرنسا، وبقية الدول الأعضاء في أوروبا الغربية وهو الأمر الذي دفع بالمفوضية الأوروبية إلى التفكير في استخدام البند السابع من إتفاقية الإتحاد الأوروبي ضد بولندا والمتعلق بانتهاك الدول الأعضاء لمعايير وقيم الإتحاد الأوروبي، جاء هذا القرار إثر إقدام حكومتها اليمينية الجديدة على تنفيذ تغييرات تحد من سلطات المحكمة الدستورية وتظهر العداء اتجاه اللاجئين المسلمين بشكل أزعج قادة الإتحاد الأوروبي ولا يتفق ومعاييره التي تدعو دول الإتحاد إلى إيواء اللاجئين دون تمييز وتوزيعهم بشكل عادل ومحايد على جميع الدول الأعضاء.

تجلى أيضا التوظيف السياسي لأزمة اللاجئين السوريين في الخطابات اليمينية المتطرفة داخل الدول الأوروبية والتي بدأت تظهر بقوة على أرض الواقع واعتلاء المشهد السياسي محققة نجاحات

[1] – معن أبو عمار، هل احتضان ألمانيا للاجئين السوريين ذو أهداف استراتيجية أم إنسانية؟، أطلع عليه يوم29 جويلية، 2022، الساعة 21:30
https://bit.ly/3hvYWWm

[2] – مناف محمود قومان،" استقبال ألمانيا للاجئين دافع إنساني أم مصلحة قومية؟"، الجزيرة (2015)، اطلع عليه يوم 01 أوت، 2022، الساعة 15:36
https://bit.ly/3W6k2tt

لافتة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عدد من البلدان الأوروبية مثل فرنسا، بريطانيا، النمسا، هولندا، السويد، الدنمارك، النرويج، فقد اعتمد الخطاب المتطرف في معاركه السياسية والانتخابية على تهديدات الهجرة واللجوء وإشكاليات الهوية الثقافية، ومسألة الانغلاق على الوطن والأمة وإغلاق الحدود ومنع دخول الأجانب جاعلا من تلك التهديدات وسيلة لحماية الهوية الوطنية[1]، مع إظهار شديد ومباشر لعامل العداء للاجئين العرب والمسلمين محذرا من خطر الإسلام الذي يهدد دول أوروبا من خلال سعي هؤلاء المهاجرين إلى أسلمة الغرب كما أسمته هذه الأحزاب وهو ما اصطلح عليه(**الإسلاموفوبيا Islamophobie**) لما أحدثه وجودهم من احتكاك مع النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية لدول أوروبا، حيث يرى هؤلاء المتطرفون أن المسلمين يشكلون تهديدا مباشرا للهوية المسيحية لأوروبا، وأن تزايد أعدادهم وارتفاع نسبة المواليد في صفوفهم يمكن أن يغير الخريطة الديمغرافية التي ستجعل من القارة الأوروبية مسلمة في السنوات القادمة[2].

اصطدمت موجات المهاجرين واللاجئين السوريين بعوائق من العنصرية والتوظيف السياسي لمعاناتهم الإنسانية نتيجة تحويل أغلب الدول الأوروبية والأحزاب السياسية المتناحرة لقضيتهم إلى لعبة سياسية يستخدمونها لجني مكاسب سياسية، الأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة بدل حلها وهو ما يتناقض مع الشرائع التي تكفلها الأمم المتحدة.

إن الحل الحقيقي لأزمة اللجوء يبدأ بإطفاء نيران الحروب والصراعات، ومساعدة الدول في إعادة البناء والتنمية، وسيؤدي ذلك إلى التراجع الطبيعي في أعداد اللاجئين، وأن يعودوا إلى أحضان أوطانهم.

---

[1] – فريد لخنش، "الهجرة إلى أوروبا تتحول إلى ورقة سياسية، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات" (2021)، أطلع عليه يوم 04 اوت، 2022، الساعة 17:38
https://bit.ly/3HEMKx9

[2] – "اليمين الأوروبي المتطرف يقطف السلطة من أكتاف المهاجرين"، أطلع عليه يوم 06 أوت،2022، الساعة 12:23
https://bit.ly/3HHyOT6

الخاتمـــــــة

الخاتمة:

أدت التطورات المتسارعة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وما رافقها من تحولات، إلى إيلاء المجتمع الدولي لمزيد من الأهمية لدور المنظمات الدولية والإقليمية بوصفها فواعل لها تأثير كبير في إدارة القضايا الدولية المستجدة والعابرة للحدود، والتي لا يمكن معالجتها إلا على أساس تعددية الأطراف مثل قضية اللجوء الدولي وظروف اللاجئين، التي باتت من أهم المسائل الحاضرة والضاغطة على مختلف دول العالم بسبب تداعياتها على اللاجئين أنفسهم وعلى المجتمعات المضيفة والمجتمع الدولي بصفة عامة، لتصبح من أهم القضايا الأمنية البارزة في أجندة السياسة الدولية.

انطلاقا مما تم بحثه ضمن هذه الدراسة، يمكن تلخيص النتائج والاستنتاجات فيما يأتي:

- يعد اللجوء معضلة قانونية وإنسانية مصطنعة في الغالب، فاللاجئون هم وليدوا الصراعات التاريخية والاقتصادية والدينية والأيديولوجية، التي يترتب عليها هروب الناس واضطرارهم لهجر مساكنهم وأوطانهم، وسعي الأفراد والجماعات للذهاب إلى مناطق أكثر أمنا وطمأنينة، وهروبا من اللاأمن واللااستقرار وهذا ما ينطبق على اللاجئين السوريين.

- استنادا إلى مضمون الدراسة، حظيت قضية اللجوء باهتمام خاص؛ خاصة بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة تزايد النزاعات الداخلية والثورات التي عصفت ببلدان كانت مستقرة، فعدم الاستقرار يدفع بالأفراد إلى الهروب بحثا عن الأمن والاستقرار في دول أخرى. فقد كان من نتائج الحرب المروعة في سوريا وما صاحبها من تدهور للوضع السياسي والاقتصادي والأمني، إلى فرار الآلاف من السوريين نحو الدول المجاورة والبعيدة بحثا عن الأمن والاستقرار، لتخرج أزمة اللاجئين السوريين من إطارها الضيق وتتحول من أزمة إقليمية تخص منطقة الشرق الأوسط إلى أزمة عالمية.

- إن الدور الذي تقوم به المفوضيّة السّامية لشئون اللاّجئين من حيث توفير الحماية للاجئين السوريين وإدارة أزمتهم يبدو من الناحية التنظيمية والقانونية موجودا وفعالا، إلا أن آداءها في الميدان يخضع لثنائيّة التّعارض الحتمي بين الاحتياجات الإنسانيّة المعترف بها قانونيا للاّجئين السّوريين ومتطلّبات الأمن الاقتصادي، السياسي والاجتماعي الواقعيّة للدّول المضيفة؛ وهو تعارض تعجز المفوضيّة عن تجاوزه بسبب غلبة المصالح القوميّة للدّول على الاعتبارات الإنسانيّة فكثيرا ما تتراجع الدّول المضيفة عن التزاماتها بإدماج اللاّجئين السّوريين وتوطينهم أو حتى استقبالهم حيث تعتبرهم تهديدا وجوديّا لما يشكّلونه من عبئ اقتصادي واجتماعي وديمغرافي عليه.

- تعد الأعباء المالية من بين أهم القيود التي تقف عائقا أمم إدارة أزمة اللجوء السوري، ذلك أن العجز في ميزانية المفوضية الأممية يؤثر سلبا على أدائها في توفير الحماية اللازمة للفارين من الصراع في سوريا، ممّا يضطرها إلى تخفيض التكاليف المتعلقة بمساعدة المجتمعات المضيفة خاصة الضعيفة منها.

- توصلت الدراسة إلى أن الإتحاد الأوروبي بذل جهودا كبيرة للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين؛ إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة نظرا للعوامل التالية:

- تباين وجهات النظر الأوروبية بحيث بدت مؤسسة الاتحاد الأوروبي بمعزل عن رسم سياسة موحدة اتجاه أزمة اللاجئين السوريين؛

- توظيف الدول الأوروبية المقاربة الأمنية كآلية لإدارة أزمة اللاجئين السوريين كبناء الجدران، تشديد الرقابة على الحدود، انشاء معسكرات احتجار واعتقال، تعقّب اللاجئين وترحيلهم بالقوة.

- فشل دول الاتحاد الأوروبي في الموازنة بين اعتباراتها السيادية المتمثلة في حماية حدودها وضمان أمنها القومي في مواجهة التدفقات الهائلة للاجئين السوريين، وبين الالتزام بتعهداتها الإنسانية في مجال تقديم الحماية لطالبي اللجوء ومساعدتهم.

- توصلت الدراسة إلى عدم الالتزام الفعلي للدول بمسؤولياتها اتجاه اللاجئين السوريين، فقد واجهت كل من المفوضية الأممية والاتحاد الأوروبي صعوبات في إدارتهما لأزمة السوريين نتيجة غياب رؤية موحدة لمواجهة الأزمة، مع عزوف الدول عن استقبال السوريين تحت مبرر الضغوط السياسية، الاقتصادية، والأمنية مما يجعلها تتخذ الإجراءات الوقائية ضد المهجّرين قسرا بإقامة العديد من الحواجز المادية، الإدارية والقانونية لإعاقة وصولهم أو إجبارهم للعودة إلى بلد الأصل حتى وإن كانت الظروف السائدة فيه غير آمنة.

- تحولت قضية اللاجئين السوريين من ملف إنساني إلى وسيلة ضغط سياسية بيد بعض الدول الأوروبية حيث بات بعضها يمنع المهاجرين من الوصول إليها عبر اقتراح قوانين غير إنسانية في كثير من الأحيان، الأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة بدل حلها وهو ما يتناقض مع الشرائع التي تكفلها الأمم المتحدة.

- إن أزمة اللاجئين السوريين تؤكد ما تجادل به النظرية الواقعية في مقاربتها للمؤسسات الدولية، حين ترى أن الدول الأعضاء في المنظمات الدولية تستهدف أساسا مصالحها القومية، وتبرمج سياساتها ومواقفها بما يتوافق مع متطلبات أمنها، ويؤكد ذلك أن أكثر دول الإتحاد الأوروبي تعاملت مع هذه الأزمة بعيدا عن الأخلاقيات التي تؤمن بها الليبرالية، فاتخذت العديد من الإجراءات بما يتوافق مع مصلحتها وإن

كانت تتعارض وحقوق الإنسان، وعليه فدور المنظمات الدولية في إدارة قضايا اللجوء يبقى محدودا؛ لأنها في الأخير تبدو ككيانات من صنع الدول ذاتها لأنها تنشأ استجابة لمصالح الدول.

وعن التوصيات التي تقدمها الدراسة فهي كالآتي:

- إن حل أزمة اللاجئين السوريين تكمن بالأساس في تكثيف جهود المجتمع الدولي وتجاوز الاعتبارات القومية إلى بعد أكثر إنسانية.

- ضرورة إيجاد أو خلق التزام قانوني يفرض على الدول استقبال اللاجئين الفارين من الاضطهاد والعنف وحمايتهم.

- ينبغي على المنظمات الدولية وعلى رأسها المفوضية الأممية تحويل الاتفاق العالمي للاجئين أداة مُلزمة تتمتّع بآلية تنفيذية ذات مصداقية، وهذا تجسيدا لمبدأ التقاسم الدولي لأعباء اللاجئين والتخفيف من تأثيرات الأزمة خاصة في بلدان خطوط المواجهة بصورة مما بفسح المجال للمشاركة المُنصَّفة في الأعباء والمسؤولية.

- يجب على المنظمات الدولية والإقليمية أن تتبنى سياسات استباقية تقوم على معالجة الأسباب الجذرية التي تولد منها أزمات اللاجئين والمهجّرين قسرا، وأن تبتعد عن سياسات رد الفعل التي أثبتت فشلها في التصدي لتدفقات اللاجئين.

قائمة المصـــادر والمـراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب

1- أبو الصفور صالح خليل، "المنظمات الدولية الإنسانية والإعلام الدولي "(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016).

2- البستاني كرم وآخرون، المنجد في اللغة والأعلام، لبنان، دار المشرق، (2000).

3- الدروبي محمد سهيل وآخرون، "الأثر الاقتصادي للجوء السوري في تركيا"(تركيا: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2020).

4- الحسن محمد نور عثمان وياسر عوض الكريم المبارك، "الهجرة غير المشروعة والجريمة (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).

5- اللاجئون السوريون: مأساة العصر ومخاطر المستقبل" (قطر: قياس أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية، 2017).

6- الرشيدي أحمد، "الحماية الدولية للاجئين"(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997).

7- الشيشني عزت حمد، "المعاهدات والصكوك الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2020).

8- العطار حسن، "المنظمات الدولية" (العراق: مطبعة الشفيق، 1970).

9- الهلسة أيمن اديب سلامة، "الحماية الدولية لطالب اللجوء" (مصر: دار النهضة العربية، 2002).

10- بوستي توفيق، "أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي "(تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2021).

11- اتجاهات متداخلة: فرص وتحديات دمج اللاجئين السوريين في الاقتصاديات المحلية"(أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2016).

12- بوستي توفيق،" مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية"(تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019).

13- دراجي ابراهيم ، "مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها"(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2011).

14- دان تيم ، وآخرون، "نظريات العلاقات الدولية بين التنوع والتخصص"، تر. ديما خضرا (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016).

15- وهبان أحمد محمد، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانتو إلى ميرشايمر :دراسة تقويمية"(مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، 2016).

16- حسين إياد ياسين، اللجوء في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة، (لبنان، منشورات زين الحقوقية،2017).

17- طوزان أحمد محمد ، "ظاهرة اللجوء السوري بين الحاجات والسياسات" (سوريا: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

18- ياسين عبد الله، "حلول دائمة للاجئين السوريين في اقليم كردستان العراق"(العراق: مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث،2019).

19- كالبرتسون شيلي ولؤي كونستانت، "تعليم اطفال اللاجئين السوريين إدارة الازمة في تركيا ولبنان والأردن"(كاليفورنيا: مؤسسة راند RAND، 2015).

20- منظمة العفو الدولية، "التصدي للازمة العالمية للاجئين: من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها "(لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2016).

21- منظمة العفو الدولية، "المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سجن صيدنايا بسوريا "(لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية،2017).

22- ناصيف يوسف حتى، "النظرية في العلاقات الدولية"(لبنان: دار الكتاب العربي، 1985).

23- سالم أحمد علي ، "الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية"(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

24- ستايف سفني ايريك وسلويف هيليسون، "آثار تدفق اللاجئين السوريين الى سوق العمل الأردني" (بيروت: منظمة العمل الدولية،2015).

25- سلامة مصطفى حسين، "تسييس المنظمات الدولية المتخصصة "(بيروت: الدار الجامعية، 1991).

26- عبد الحميد رجب، "المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق" (مصر: دار الكتاب الحديث، 2009).

27- عبد الحميد محمد سامي، "قانون المنظمات الدولية الأمم المتحدة" (لبنان: دار المطبوعات الجامعية،1997).

28- عبد الملك عبود، مترجما، "النهج مجتمعي المنحى في العمليات التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (جنيف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،2009).

29- علي سالم أحمد، "الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية" (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016).

30- شوقي أحمد ،" أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا: قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي" (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016).

31- شوقي كامل ممدوح ، "الأمن القومي والأمن الاجتماعي للدول" (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).

32- تونسي بن عامر، "قانون المجتمع الدولي المعاصر"(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994).

33- خضراوي عقبة ومنير بسكري، "المنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين" (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015).

34- تركيا والاتحاد الأوروبي: عودة التعاون من بوابو مكافحة الهجرة غير الشرعية "(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

35- خليل مروة محمد مصطفى، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: دراسة تقويمية" (مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والسياسية، 2021).

36- غريفيش مارتن و تري أوكالاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، تر. مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ، 2008).

مقالات في دوريات

1- أبو دوح خالد كاظم ، "التغير المناخي واللاجئون البيئيون في مصر"، أفاق استراتيجية، العدد 02، (2021).

2- أبو ليلة سعاد محمود ، "عدم التماثل: الأطر النظرية المفسرة لدور الفواعل العابرين للقومية: ملحق اتجاهات نظرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 192(2013).

3- الدغمي قدر نايل سليمان ، "تداعيات اللجوء السوري على الأردن"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 05 (2018).

4- الدليمي ماهر فيصل صالح ذياب ، "المسؤولية الادارية والامنية للمنظمات الدولية داخل مخيمات اللاجئين"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 03(2018).

5- السلطاني يسري، "اللاجئين: قراءة بين الواقع والقانون"، مجلة القانون والأعمال الدولية (2021).

6- العكلة وسام الدين، "الحماية الدولية للاجئين زمن النزاعات المسلحة وآليات تفعيلها: دراسة تطبيقية على واقع اللاجئين السوريين في تركيا"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 03(2018).

7- المصري خالد ، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02(2014).

8- برق فريد، برق سميحة،" دور الهيئة الاممية في حماية حقوق اللاجئ السوري"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد03 (2018).

9- برين دنكان ، "إساءات على حدود أوروبا"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 51 (2016)، ص 21.

10- بلعربي علي ، "أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02(2019).

11- بلعربي علي ، "سياسات الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة المهاجرين في المتوسط بعد 2011 بين الاعتبارات الأمنية والإنسانية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 05، العدد 02 (2021).

12- بن صغير عبد العظيم ، "الأمن الإنساني والحرب على البيئة"، مجلة المفكر، المجلد01، العدد 05 (2010).

13- بن صويلح أمال بنت أحمد ، "اللاجئون في العالم بين تفاقم الأوضاع ومساعي المنظمات الدولية،" مجلة العلوم السياسية، العدد 59 (2020)،

14- بن طلال الحسين ، "أوروبا ومستقبل سياسة اللاجئين الدولية، نشرة الهجرة القسرية"، العدد51(2016).

15- بوجمعة حنطاوي، حمحاوي مختار، "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولية الحماية في ظل المتغيرات الدولية،" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 02(2017).

16- بولشفار عبد المالك وناريمان نحال، "تداعيات الأمن السوري على الأمن الإقليمي: الأردن دراسة حالة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 01، العدد 02 (2017).

17- بيتس أليكساند، "إعادة التوطين: أين الدليل وما الاستراتيجية؟"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 54 (2017).

18- بيدكان نور الدين، "الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 12(2018).

19- جبر اياد ، "مراحل تطور الأزمة السورية"، مجلة البيان، العدد 342 (2015).

20- جمال الدين يسرية موسى أحمد ،" تعليم اللاجئين السوريين: الصعوبات والمشاكل"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 03(2018).

21- دخالة مسعود وليلى مسالي، "تداعيات ازمة اللاجئين السوريين على دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن)"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 03، العدد 01 (2019).

22- دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 02، العدد 05 (2014).

23- هيمينا ديل وآخرون، "إدماج اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 58 (2018).

24- زغوني رابح ، "الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سوسيو ثقافية"، المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 421 (2014).

25- حساوي نجوى مصطفى ، حقوق اللاجئين الفلسطينيين: بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).

26- حسن جوني، "المنظمات غير الحكومية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان"، مجلة صادرة عن كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان، العدد 89 (2014).

27- حميداني سليم، فلكاوي مريم معطيات الفقر واحتياجات الأمن في تجمعات الهجرة واللجوء، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 30 (2021).

28- حشود نور الدين ، "جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، دفاتر السياسة والقانون، العدد16(2017).

29- حكيمي توفيق ، "البعد الاجتماعي لتباين السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين والمهاجرين (2016/2015): بين وحدة الموقف وتعارض الاستجابات"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد 02(2020).

30- طاهر أحمد ، "اختبار شنجن: سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوروبية"، السياسة الدولية، العدد 185.(2011)

31- طاهر أميرة، بونيف سامي محمد، "ظاهرة الهجرة في المنطقة الأور ومغاربية: الحركيات والتداعيات–دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07، العدد 02(2020).

32- طه جاسم محمد ، "أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية"، مجلة تكريب للعلوم السياسية، العدد 14(2018).

33- يحياوي هادية ، "ألمانيا وأزمة اللجوء السوري: أمننه البعد الهوياتي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، العدد 02، (2020).

34- يونسي وليد ، "تداعيات أزمة اللاجئين على أمن الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية"، المجلد 10، العدد01(2019).

35- لطالي مراد ، "الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 02، العدد 05(2017).

36- لعناني حسام ، "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ودورها في تسيير أزمة الهجرة واللجوء نحو الجزائر"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 06، العدد 01 (2022).

37- ليندساي آنيليزا ، "الطفرة والاختيار: القوة في نظام إعادة توطين اللاجئين"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 54(2017).

38- محمد أنيس زياد، "التطور التاريخي للمنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 16، ع 03 (2019).

39- محمد مطاوع،" الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات"، المستقبل العربي، العدد 431(2015).

40- مرعب رولان ، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها"، مجلة الدفاع الوطني، العدد 98 (2016).

41- مرعى مثنى فائق ومحمد شطب عيدان ،" سياسة تركيا ازاء ملف اللاجئين السوريين...الطبيعة والتفاعلات"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد03 (2018).

42- مكموردو آنا ماري بيلانغير ، "الأسباب والتبعات لإعادة التوطين الكندي للاجئين السوريين"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 52 (2016).

43- موريلو جوليو ،" إعادة اللاجئين والحلول المطروحة في سياقات الاستقرار"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 52(2016).

44- ميهوب يزيد ، "تقاسم الأعباء كآلية لتعزيز الحماية الدولية للاجئين"، المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، المجلد 06، العدد 02 (2016).

45- ناصري سميرة ،" دور المنظمات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية: دراسة حول الأسباب والتداعيات،" مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 06(2019).

46- عبد السامرائي ابراهيم احمد ، "مجلس الامن الدولي والقضية السورية، "مجلة جامعة جيهان–اربيل العلمية، العدد 01 (2017).

47- عبو عبد الله علي، "الحماية الدولية للنازحين داخليا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم سياسية، المجلد 01، العدد 02 (2015).

48- عشاشة كنزة، رابح زغوني، "جهود المفوضية الأممية في إدماج اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة: المعايير القانونية والقيود التطبيقية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد06، عدد 01(2021).

49- عطية ادريس ، "قضايا اللاجئين في الاستراتيجية الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي: دراسة حالة السوريين"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسة والعلاقات الدولية، المجلد 12، العدد 16(2021).

50- عقيل وصفي محمد ، "التحولات المعرفية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة،" مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 01 (2015).

51- علي ثاني بن سهلة وكامل أيمن عليوة، "حقوق اللاجئ الإنساني وواجباته تجاه الدولة المضيفة"، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد 27 (2018).

52- عمرو محمد،" تبعات أزمة لاجئين جديدة على تركيا إثر القصف الروسي على حلب"، جريدة الرياض، العدد 17400(2016).

53- فادي شامية ، "أثر الأزمة السورية على دول الجوار ومشكلة اللاجئين"، مجلة رؤية تركية، المجلد 04، العدد 02(2015).

54- فاصلة عبد اللطيف، "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 02، عدد 01(2008).

55- فلكاوي مريم، حميداني سليم ، الهجرة واللجوء ضمن الاحتياج الإنساني للأمن: أي اهتمام؟"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد02 (2021).

56- صالحي أسماء ، "دور المؤسسات الدولية غير الحكومية في حماية اللاجئين بعد2011: سوريا- السودان، فلسطين، الجزائر أنموذجا،" مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 12(2018).

57- قاسم حسين،" نظريات العلاقات الدولية :التخصص والتنوع"، مجلة السياسات العربية، العدد20 (2016).

58- قصراوي حنان، "آليات الحماية الدولية للاجئين،" مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 03، العدد 05 (2018).

59- قويدر ابتسام ، " اللاجئون: فرصة أم عبئ على اقتصاديات الدول المضيفة: دراسة حالة اللاجئين السوريين في الأردن"، مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية، العدد 20(2018).

60- رضوان ربيعة ، "حقوق والتزامات الدول المضيفة"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الادارية، العدد 01 (2018).

61- شكري علي يوسف، التنظيم الدستوري لحق اللجوء السياسي، دراسة مقارنة في الدساتير العربية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 18 (2010).

62- تريمة صورية ، "توظيف التهديد بسلاح اللاجئين .. أبعاد متداخلة لأزمة الهجرة على الحدود البيلاروسية- البولندية"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد 01(2022).

63- ذهبي عبد الحكيم ، إسماعيل دبش، "خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والارتباطات الأطلسية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02 (2020).

64- ظلام زكرياء ، "تعليم السوريين في دول الجوار: المعوقات والحلول"، مجلة المسار التعليمي والعلوم الاجتماعية، المجلد 05، العدد 03(2018).

رسائل الماجيستر والدكتوراه

1- أبو الحلا كرم ، "سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وأفاق المستقبل 2011-2016: دراسة حالة ألمانيا" (رسالة ماجيستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزنت، فلسطين، 2018).

2- العمري وفاء ، "الأمن القومي وحقوق الانسان بعد احداث 11 سبتمبر 2001: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016/2015).

3- العيدي جمال فورار ، "اللجوء السياسي في القانون الدولي"(أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، 2012/2011).

4- الغصين فاطمة حرب سليمان ، "السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين: دراسة مقارنة بين اليونان وألمانيا"(رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2018).

5- القريناوي معروق سليم ، "حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة الدولية" (رسالة ماجيستير في العلوم القانونية، جامعة باتنة1، 2009).

6- آيت قاسي حورية ، "تطور الحماية الدولية للاجئين " (أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة تيزي وزو، 2014).

7- بديوي بلال حميد حسن، "دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجا"، رسالة ماجيستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2016).

8- لكمين خيرة ، "استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ: العراق 2016/2003 نموذجا" (أطروحة دكتوراه في الإدارة الدولية، جامعة قالمة، 2018/2017).

9- مرابط زهرة، "الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة"(رسالة ماجيستير في العلوم القانونية، جامعة تيزي وزو، 2011).

10- سعيد هبة ، "منظومة حماية اللاجئين في الأردن: السوريون كحالة دراسية"(رسالة ماجيستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2015).

11- سي ناصر إلياس، "دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي"(رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2012).

12- عبد الرحمان صابرين ، "دول الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى احداث 11 سبتمبر 2001، ومن أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى عام 2007"(رسالة ماجيستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008).

ملتقيات وورش أعمال

01- البيضاني إبراهيم سعد ، ناهد علي، "موقف الولايات المتحدة من مسألة اللاجئين السوريين" (ورقة بحث قدمت للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديامان، تركيا، 13-14-15 ماي ،2016).

02- الغنجة هشام داوود وأمال خالي، "أزمة اللاجئين في أوروبا: بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للأزمة" (ورقة بحثية للمؤتمر العلمي الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديامان، تركيا، 13-14 ماي،2016).

03- أودينة فاطمة، "أزمة اللاجئين السوريين: بين المأساة الانسانية وفشل الحلول الدولية"(ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي الثاني حول اللاجئون في الشرق الأوسط: الأمن الانساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، جامعة اليرموك، الأردن، 20-22 أكتوبر ،2017).

04- بلغربي عبد المالك ، "استجابة أوروبا لازمة اللاجئين السوريين" (ورقة بحث قدمت للملتقى العلمي الدولي الأول حول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة اديامان تركيا، 13-14 ماي، 2016).

05- بوكريطة علي، "الحماية القانونية للاجئين في المواثيق الدولية: سوريا نموذجا"(ورقة بحث قدمت للملتقى العلمي الدولي الأول حول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديمان تركيا، 13-14 ماي، 2016).

06- بوستي توفيق، "المنظمات الدولية: دراسة في الإطار المفاهيمي والسياق التاريخي" (ورقة بحث قدمت للملتقى الوطني حول المنظمات الدولية في الواقع العالمي: دراسة في المأسسة والأداء، قالمة، هيليوبوليس، 10أفريل، 2017).

07- جاسم أسحار سعد عبد اللطيف ، "ضمان حقوق اللاجئين ضمانة لمفهوم الأمن الإنساني"(ورقة بحث قدمت للملقى الدولي الثاني حول اللاجئون في الشرق الأوسط: الأمن الإنساني، التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة، جامعة اليرموك، الأردن، 2017) .

08- دحية عبد اللطيف، "متطلبات مواجهة مشكلة اللاجئين في إفريقيا"(ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي الثاني حول اللاجئون في الشرق الاوسط، الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي"، جامعة اليرموك، الأردن،20-22 أكتوبر، 2017).

09- وزني غازي، "لبنان والنزوح السوري: التحديات الإقتصادية" (ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي حول لبنان والنزوح السوري: الاعباء وأولوية العودة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، لبنان، 10 أكتوبر، 2017).

10- زغوني رابح ، "المنظمات الدولية والتغير في السياسة العالمية: صناعة للتغيير أم خضوع له" (ورقة بحث قدمت للملتقى الوطني حول المنظمات الدولية في الواقع العالمي: دراسة في المأسسة والاداء، جامعة قالمة،10هيليوبوليس، 10 أفريل، 2017).

11- ناصري سميرة وانصاف بن عمران، اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول للدول المستقبلة،(ورقة بحث قدمت للملتقى الدولي الأول حول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديمان تركيا، 13-14 ماي، 2016).

12- شليغم عبير، "تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأمن التركي" (ورقة بحث قدمت للملتقى العلمي الدولي الأول حول اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول، جامعة أديامان، تركيا، 13-14 ماي، 2016).

13- عبد المجيد أحمد أبكر علي، معاذ علي فضل المولى خير الله، "أثار النزاعات المسلحة على الأوضاع الانسانية للاجئين في الشرق الأوسط: دراسة نظرية تحليلية وصفية من منظور القانون الدولي الإنساني" (ورقة بحث قدمت للمؤتمر الدولي الثالث حول اللاجئون في الشرق الأوسط: المجتمع الدولي: الفرص والتحديات، جامعة الأردن،14-15 مارس، 2018).

المواقع الالكترونية:

1- المفوضية السامية للأمم المتحدة الشؤون اللاجئين، مفوضية اللاجئين تلقى الضوء على أوضاع اللاجئين حول العالم بسبب نقص التمويل"، https://www.elbalad.news/3522205

2- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، "إعادة التوطين"، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27641.html

3- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئ" ، https://www.unhcr.org/ar/4f449ed56.html

4- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوضية: الأمن وحماية اللاجئين أمران متكاملان"، https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2017/4/58eb49734.html

5- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "المفوضية: الأمن وحماية اللاجئين أمران متكاملان. https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2017/4/58eb49734.html

6- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الميثاق العالمي بشأن اللاجئين"، https://www.unhcr.org/ar/5938f7224.html

7- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "تاريخ الشراكة ين المفوضية والمنظمات غير الحكومية"، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2640.html

8- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "حماية اللاجئين والهجرة المختلطة "تطبيق خطة العمل المكونة من 10 نقاط"، https://bit.ly/3hxojau

9- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "رصد وحماية حقوق الانسان الخاصة بالعائدين والمشردين داخليا"، https://bit.ly/3VfjEb0

10 -المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "مستجدات الحلول الدائمة للاجئين السوريين"، https://www.unhcr.org/ar/5b9f47344.pdf

11- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الأمم المتحدة والشركاء يعلنون عن خطتين رئيسيتين للمعونة لفائدة سوريا والمنطقة"، https://www.unhcr.org/ar/news/press/2014/12/5492a62f6.html

12- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،" الاندماج المحلي" ، https://bit.ly/2m8FiCT

13- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، "الإطار الشامل للاستجابة للاجئين"، https://www.unhcr.org/ar/5a85408f4.html

14- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، "الإطار الشامل للاستجابة للاجئين"، https://www.unhcr.org/ar/5a85408f4.html

15- "الإتحاد الأوروبي يعزز استجابته للازمة السورية من خلال تمويل إضافي لليونيسيف(2017)" ، https://bit.ly/3j6KxAF

16- "الأمم المتحدة عن اللاجئين عام 2015: مليون لاجئ نصفهم سوريون وصلوا الى أوروبا في 2015"، تقرير مقدم من طرف مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، (2015). https://bit.ly/3HO7jr1

17- "اللاجئ السوري ما بين الفرار من الموت والسقوط على مراكب الموت"، تقرير مشترك بين المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء والفدرالية السورية لحقوق الإنسان، دمشق، https://bit.ly/3j4QXQE

18- "الدنمارك تصوت على قانون مصادرة أصول اللاجئين الثمينة"، BBCعربي، (2016)، https://bbc.in/3V7gcPC

19- "اللجوء إلى أوروبا يحفزه انعدام الامل بحل الازمة في سوريا" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2015) ، https://www.alaraby.co.uk

20- "المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية"، https://math37.yoo7.com/t4821-topic

21- "اليونان تهدد أوروبا بالجهاديين واللاجئين"، https://www.noonpost.com/content/5794

23- "اليونيسف: الأطفال السوريون أول وأكثر من يعاني من الأزمة السورية وأعداد المحتاجين منهم تبلغ أرقاما قياسية"، https://news.un.org/ar/story/2022/05/1101222

24- " اليمين الأوروبي المتطرف يقطف السلطة من أكتاف المهاجرين"، https://bit.ly/3WAHGOv

25- المبيض حسين ، "مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الراهنة، الدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات :الشرق الأوسط وافريقيا"، (2022)، https://bit.ly/3iTXYUc

26- السعدني علي حسن ، "أنواع المنظمات الدولية"، الحوار المتمدن، العدد 4110 .(2013) https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361996

27- الديب الراجية ، "ألمانيا حلم اللاجئ السوري"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2017)، https://acpss.ahram.org.eg/News/15243.aspx

28- السيوفي قحطان ، "قضية اللاجئين... أسبابها... وتداعياتها على أوروبا العجوز"، https://alwatan.sy/archives/21401

29- الفضلي خليفة ، "اللاجئون وسؤال الهوية"، https://a3wadqash.com/?p=350

30- الصرابي يحي علي ، "حق الهجرة واللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، صحيفة 1496 (2010)، http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=49129

31- الطاهر محمد ، "ما سر احتضان ميركل للاجئين السوريين، https://bit.ly/3G9GBYW

32- العازمي يوسف عوض ، "الليبرالية في العلاقات الدولية"، https://bit.ly/3HEDzNd

33- المرصد الأور ومتوسطي لحقوق الإنسان، "الأور ومتوسطي يرحب بقرار محكمة العدل الأوروبية ويؤكد ضرورة التضامن المشترك بين دول الإتحاد لاستقبال طالبي اللجوء(2017) "، https://euromedmonitor.org/ar/article/2040

34- المرصد السوري لحقوق الأنسان، "تنظيم لدولة الإسلامية يعدم أكثر من 4600 شخصاً خلال 32 شهراً من "خلافته" في سوريا"، https://www.syriahr.com

35- "إسبانيا تبدأ بإجراءات إعادة توطين اللاجئين السوريين"، https://sada.pro/News/Detail/1577

36- "أسباب وراء لجوء السوريين إلى أوروبا"، عربية news (2016) ، https://bit.ly/2vAC3IE

37- "انقسام بين الدول الأوروبية بسبب أزمة اللاجئين"، https://bit.ly/3PsItPm

38-"أوروبا تدخل على خط برنامج الغذاء العالمي لتخفيف الهجرة" ، https://bit.ly/3G6XinC

39"- أوروبا تعيد اكتشاف مسيحيتها"، جريدة البشائر، العدد 10069(2017) ، https://bit.ly/3j3RFh3

40- " برنامج إعادة التوطين: هولندا استقبلت عدد كبير من السوريين القادمون من تركيا"، https://www.ukinarabic.co.uk

41-"بعد سياسي: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (2015)، https://rawabetcenter.com/archives/12475

42-"تركيا تكشف أعداد السوريين العائدين الى المناطق التي وفرت الامن فيها"، https://bit.ly/3v5EPS9

43-"ثلاثة أنواع من الإقامات المشروطة للاجئين السوريين في تركيا ."
https://www.turkpress.co/node/1596

44-"حال اللاجئين السوريين في أوروبا،" النهار(2014)، https://bit.ly/3USE9tO

45-"دعم الاتحاد الاوروبي لمواجهة الازمة السورية"، https://bit.ly/3Yr4m5w

46-"سيناريو ترحيل السوريين من أوروبا يصطدم بالقانون"، "مأساة اللجوء في الحسابات الأوروبية الباردة"، جريدة الأخبار السورية، العدد 2685.(2015)
https://www.enabbaladi.net/archives/471572

47- "مبادرات إعادة اللاجئين ماذا حققت في 9 أشهر"، https://bit.ly/3VfbGP8

48-"مسؤول أممي: الدول فشلت في التزاماتها بتعهداتها حيال سوريا"،
https://euromedmonitor.org/ar/article/2040

49- إبراهيم سلمى على سالم ،" اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة: دراسة مقارنة بين الأفارقة والسوريين في المجتمع المصري"، https://democraticac.de/?p=47637

50-أبو الخير كان ، "ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام،" مجلة السياسة الدولية(2011) ، http://www.siyassa.org.eg/News/1663.aspx

51-أبو عمار معن ، هل احتضان ألمانيا للاجئين السوريين ذو أهداف استراتيجية أم إنسانية؟
https://bit.ly/3hvYWWm

52-أبو نجم ميشال، "الربيع العربي يطيح بأسس اتفاقية شنغن للتنقل الحر"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11854(2011)، https://bit.ly/3YnIhF6

53-اتجاهات متداخلة: فرص وتحديات دمج اللاجئين السوريين في الاقتصاديات المحلية"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد112 (2016)، https://bit.ly/3VdaueY

54-أحمد صافيناز محمد ، "غياب المسؤولية الدولية: تأثيرات أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية(2014) ، http://www.siyassa.org.eg/News/3613.aspx

55- 'اقليم كردستان العراق اصلاح الاقتصاد من اجل تقاسم ثمار الرخاء والازدهار وحماية الضعفاء والمحرومين"، https://bit.ly/3FK0Rid

56- آل زيارة كمال عبد حامد ، "محاضرات مادة المنظمات الدولية للعام الدراسي 2019"، جامعة أهل البيت، كلية القانون https://abu.edu.iq/law/courses/4/international-organizations/1

57-أمال السنوار، "هل ينجح الاتفاق الاوروبي التركي حول اللاجئين"، الجزيرة نت، (2016)،
https://bit.ly/3hslg3e

58-بخيت شريف نسيم قلته ، "أزمة اللاجئين وصعود اليمين المتطرف في أوروبا"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات(2018) ، https://bit.ly/3uOKUSQ

59-بن عنتر عبد النور ، "اللاجئ من الى المهدد"، مجلة العربي الجديد(2016) ، https://bit.ly/3YoLJiZ

60- تيشو جان ، "هل كانت اوروبا مستعدة لمثل هذا التطور "جذور أزمة اللاجئين في أوروبا"،" مركز كارينغي للشرق الأوسط، (2015)، https://carnegie-mec.org/2015/10/01/ar-pub-61585

61-جابر إياد ، "أزمة اللاجئين السوريين تحدد مسار العلاقات التركية الأوروبية، " https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=5509

62-جصاص لبنى ، "المتغير الأمني وأثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة"، الحوار المتمدن، العدد 3827(2012)، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=320931

63-حسام محمد، "ترحيل اللاجئين السوريين من بعض الدول الأوروبية "ورقة سياسية للأحزاب المتشددة ومخالفة قانونية"، القدس العربي(2021) ، https://bit.ly/3j8B3F0

64- حسين محمود ،" الديمغرافيا السورية في حسابات التسوية"، الدنمارك.... سياسة لجوء متشددة لا تستثني حتى السوريين من الترحيل، https://bit.ly/3v7LKuc

65-راجح لمى ، "صعود اليمين المتطرف ومسألة اللاجئين: تحليلات"، https://bit.ly/2uxi1vk

66-ريوح عبد الأمير ، "حادثة كولونيا .... اتهامات مبررة أم فشل سياسة الباب المفتوح" ، https://annabaa.org/arabic/rights/4889

67- زعيتر هيفاء ، "كيف فشلت المنظمات الدولية في مساعدة اللاجئين السوريين"، https://raseef22.net/article/11394-international-organizations-fail-to-aid-refugees

68-سارة فايزة ، "مستقبل السوريين في تركيا،" جريدة الشرق الأوسط، العدد 13736(2016)، https://bit.ly/3HM1xq2

69-سعد كرم ،" احتواء أم صدام؟ خيارات أوروبية لمواجهة التوظيف التركي لورقة اللاجئين"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة(2019) ، https://bit.ly/3W4svNX

70-سيناريوهات متشابكة: تأثيرات أزمة اللاجئين والهجرة على منطقة الـ"شنجن""، http://www.fekr-online.com/article…html

71-شمت خالد،" تصاعد الجدل بشأن تعديل شنغن"، الجزيرة،2011، https://bit.ly/3HL8ck2

72-صعب سميح ، أزمة اللاجئين السوريين...السياسة تتفوق على البعد الإنساني، https://bit.ly/3YuSjUX

73-صعود اليمين المتطرف وتداعياته على مستقبل الإتحاد الأوروبي"،
https://bit.ly/3Vg5er3

74-صلاح مصطفى ، "توظيف اللاجئين...تركيا ومساحة الضغط على الاتحاد الأوروبي"، المركز العربي للبحوث والدراسات(2019) ، http://www.acrseg.org/41348

75-ضاحي عمر ، "اللاجئون السوريون والأزمة الإقليمية"، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط (2014). https://carnegie-mec.org/2014/12/30/ar-pub-60232

76-عبد العزيز حسين ، "هجمات باريس...هل تغير سياسة أوروبا تجاه اللاجئين؟"،
https://bit.ly/3Wk6KcB

77-عرفات الشيماء ، "الخيار الثاني للجميع...الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء"، المركز المصري للفكر والدراسات والأبحاث، (2020)، https://marsad.ecsstudies.com/41463

78-عمر السعدي، "اللاجئون في أوروبا وصعود الشعبوية(2019) "، https://bit.ly/3BAY5L5

79-غصن زياد ، "إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم: مشروع سياسي ينقصه كل شيء"،
https://www.almayadeen.net/articles

80-فرانسيس ألكساندرا، "أزمة اللاجئين في الأردن"، مركز مالكوم كارينغي للشرق الأوسط، (2015)،
https://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-pub-61296

81-قومان مناف محمود،" استقبال ألمانيا للاجئين دافع إنساني أم مصلحة قومية؟"، الجزيرة: (2015)، https://www.noonpost.com/content/8694

82-كوش عمر ، "اللعب باللاجئين السوريين واستغلالهم"، العربي الجديد)2020)،
https://bit.ly/3hDgU9r

83-لخنش فريد ، "الهجرة إلى أوروبا تتحول إلى ورقة سياسية، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات(2021) "، https://bit.ly/3HEMKx9

84- لطفي منال ، "الموجة الثانية... أوروبا بلا حيلة أمام أزمة لاجئين جديدة،" مجلة الأهرام ، العدد 48674(2020)، https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/754693.aspx

85-مارتيني نور ، "اللاجئون السوريون في تركيا من رمضاء الموت إلى نار المفوضية"،
https://orient-news.net/ar/news_show/6140

86-ماركس جيسي ، "الضغط على اللاجئين السوريين للعودة الى ديارهم"،
https://carnegieendowment.org/sada/75685

87-مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، "ردود الفعل على تقرير الامم المتحدة بخصوص استخدام الكيماوي في سوريا https://bit.ly/3WCpt3n

88-المركز الكردي، "الصراع المسلح في سوريا: نظرة عامة استجابة الولايات المتحدة، " http://www.nlka.net/news/details/350

89-مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "تحديات كثيفة: إشكاليات عمل مفوضية اللاجئين في بؤر الصراعات بالإقليم"، (2020)، https://bit.ly/3Wm0LUL

90-مصطفى محمد منى ، "الادماج الصعب: تحديات ازمة اللاجئين السوريين في تركيا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة(2014)، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/657/

91-مصطفى محمد، "عربي21 ترصد أرقام عودة اللاجئين الطوعية الى سوريا." https://bit.ly/3VfuSfF

92-منتصر مروة صبحي ، "معضلات الاستقبال: تقييم الاستجابة الأوروبية لأزمة تدفق اللاجئين السوريين(2016)"، https://bit.ly/3UVcQ1X

93- مهى يحيى، مروان معشر، أزمات اللاجئين في العالم العربي، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط(2014) ، https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78167

94- مهي يحيى ، "اللاجئون وصناعة الفوضى الإقليمية العربية"، مركز مالكوم كار ينغي للشرق الأوسط(2015) ، https://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393

95- موفة ليز ، "تراجع التمويل الدولي يهدد اللاجئين السوريين إلى الأردن بفقدان أساسيات الحياة"، https://bit.ly/3PvNVB3

96-نبيل أيمن ، "أوروبا واللاجئون.. هواجس الاندماج وإشكالات الهوية"، الجزيرة نت(2015) ، https://bit.ly/3uPjvAn

97-نوغايريد ناتالي وحفصة جودة،" ليست مشكلة في اللاجئين لكنها في أزمة الهوية الأوروبية (2016) https://www.noonpost.com/content/14838

98-هاني سليمان، "السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الامن، الهوية، والقيم الإنسانية"، المركز العربي للبحوث والدراسات(2016) ، http://www.acrseg.org/40345

99-هيومن رايتس واتش، "الإتحاد الأوروبي- قصور في معالجة ازمة اللاجئين https://www.hrw.org/ar/news/2016/01/27/286002

100- هيومن رايتس ووتش، "لبنان: سياسة اللجوء الجديدة خطوة إلى الأمام"، https://www.hrw.org/ar/news/2017/02/14/300020

التقارير والاتفاقيات

1- اتفاقية 1951 الخاصة بوضع للاجئين " أسئلة وأجوبة "، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005.

2- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة بالقرار رقم 429(د-5) المؤرخ في 14 ديسمبر 1950، تاريخ بدء النفاذ 22 أفريل 1954.

3- اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا عام1969، اعتمدتها الجمعية العامة لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء لمنظمة الوحدة الافريقية في 10 سبتمبر 1969ودخلت حيز التنفيذ في 20 جوان 1974، صادقت عليها الجزائر بموجب الأمر رقم 34-73 المؤرخ في 25 جويلية 1973 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 67 في 24 أوت 1973.

4- الاستجابة الإقليمية المشتركة بين الوكالات للاجئين السوريين: مصر، العراق، لبنان، تركيا،الأردن"، تقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 20 مارس 2013.

5- خشانة رشيد ،"هجمات باريس الخلفيات والتداعيات"، تقارير صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر (2015).

6- طلاع معن ، "تقرير حول مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الازمة والتسوية في سوريا"، تقرير مقدم من طرف مركز الجزيرة للدراسات، .(2022)

7-قضية اللاجئين السوريين في لبنان: التوصيف والآثار"، تقرير تحليلي صادر عن مركز جسور للدراسات، تركيا، جويلية 2019.

8-غزالي ناصر، "تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر" (سوريا: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2012).

Foreign Resources and References

Books in English

1- Andreas Krieg , The motivation for humanitarian intervention: Theoretical and empirical considerations (London: Springer Press, 2013).

2- Angelo J.Golia and Anne Peters, "the concept of international organization"(Cambridge: max Planck institute,2020).

3- Beth Simmons and Lisa Martin," International Organizations and Institutions", Handbook of International Relations (California: Sage Publications ,2002) .

4- Charles Webel and Johan Galtung," Handbook of Peace and Conflict Studies" (London and New York: Routledge ,2007).

content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:L:2018:236:FULL&from=EN

5- Elizabeth Ferris and Kemal Kirişci, "Not Likely to Go Home: Syrian Refugees and the Challenges to Turkey and the International Community", (Washington: The brookings institution, 2015).

6- Giulia Barnhisel, "The effects of political framing: who is refuges?" (Undergraduate Thesis, Department of International Affairs, University of Colorado Boulder,2016).

7- Graham Butler and Martin Ratcovich, "Operation Sophia in Uncharted Waters: European and International Law Challenges for the eu Naval Mission in the Mediterranean Sea," Nordic Journal of International Law 85 (2016).

8- Guiding Principles on Internal Displacement, annexed to United Nations Commission on Human Rights Report of the Representative of the SecretaryGeneral, February 1998
https://eur-lex.europa.eu/legal-

9- Joanna Parkin, "The Difficult Road to the Schengen Information System II : The legacy of 'laboratories' and the cost for fundamental rights and the rule of law",(CEPS paper in liberty and security in Europe,2011),

10- John.w.barton , **world society**(London: Cambridge university press,1972.

11- OECD, "How will the refugee surge affect the European economy? Migration Policy Debates", n° 8 (2015).

12- Paul Adams, "Migration surge hits EU as thousands flock to Italy", BBC news(2014),January 03,2020,

RÈGLEMENT (UE) 2017/2226 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 30 novembre 2017", Journal officiel de l'Union européenne, L 327/20, 2017,

13- Remi Maier-Rigaud,"International Organizations as Corporate Actors: Agency and Emergence in Theories of International Relations" **(**Bonn :Max Planck Institute for Research on Collective Goods,2008) .

14- Richard Devetak and Others, Marxism and Critical Theory, in:"Richard Devetak and Others, An Introduction to International Relations" (Cambridge University Press, 2012).

15- Robert Gorman, "Refugee Repatriation in Africa, The World Today, vol 40, No 10 (1984).

16- Sergio Carrera and others, "The EU's Response to the Refugee Crisis Taking Stock and Setting Policy Priorities", Centre for European Policy Studies (2015).

17- Susi Dennison a2nd Josef Janning," Bear any burden: How EU governments can manage the refugee crisis" (London: European council on foreign , 2016).

18- Tim Dunne and others," International Relations theories: Discipline and Diversity" (Oxford: University of Oxford Press,2017

19- Tuna A.van Dijk, "Discourse and Manipulation" , Discourse &society, (London: SAGE publication, 2006).

20- UNHCR, "Countries hosting Syrian refugees: solidarity and burden sharing,"(Geneva: UNHCR Headquarters, 2013)

21- UNHCR," refugee integration and the use of indicators: evidence from central Europe", (United Nations High Commissioner for Refugees, 2013.)

Books in French

1- Charles Philippe David et Jean Jacques Roche, "Théories de la Sécurité: Définitions, approches et concepts de la sécurité internationale" (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 3ème édition, 2016)

2- Haut commissariat des nation unies pour les réfugiés, " les réfugiés dans le monde de: Enquête de solution " (paris :édition la découverte,1995.
http://www.latribune.fr/economie/union-europeenne/allemagne-pourquoi-angela-merkel-est-elle-si-genereuse-envers-les-refugies-503128.html.

3- Michel rapoport, "les réfugiés :porion ou citoyen ",(France :édition le monde, 1998).

4- Philippe Bernard, "l'immigration: le défi mondial (Bruxelles : le monde Éditions Bibliothèque Marabout, 1993).

5- Romaric Godin, "Allemagne: pourquoi Angela Merkel est-elle si généreuse envers les réfugiés ?," 12 janvier,2021,

Articles in English

1- Diana Ivanova, "Hungarian Security Policy and the Migrant Crisis (2015–2017)", International conference KNOWLEDGE-BASED ORGANIZATION, vol 23, No 01(2017).
2- European Commission, "Report From the Commission to the E.P, The European Council,
3- Fabrice Balanche, "Latest Battle for Idlib Could Send Another Wave of Refugees to Europe", the watchington institute for near east policy,N 3259,2020.
4- Feyzi Baban and Suzan Ilcan, "Syrian refugees in Turkey: pathways to precarity, differential inclusion, and negotiated citizenship rights" ,Journal of Ethnic and Migration Studies N43(2017),.
5- FULYA SÖNMEZ, " Reform at united natios: reconciling theory and practice"(stanbul: information university).
6- Sergio Carrera and others, "The EU's Response to the Refugee Crisis Taking Stock and Setting Policy Priorities" , Centre for European Policy Studies, No 20(2015).
7- Sophia Kalantzakos, "Greece's Response to the Syrian Refugee Crisis", political magazine of the university of the Peloponnes ,No15 (2017).
Thirteenth report on relocation and resettlement", (2017).
8- Walt Stephen M,9- "International Relations: One World, Many Theories", Foreign Policy,N110(1998).
9- World Development Report,"The Impact of refugees on neighboring countries, a development hallenges," Background Note (2010).

Master's and PhD theses

1- Elisabeth Brennen, National Identity and Refugee Policy: The Divide Between Sweden and Denmark) Thesis submitted to the Faculty of the College of Literature, Science, & Arts. University of Michigan,2017.
2- Melissa Cuozzo, " La migration vers l'Europe: un enjeu sécuritaire Causes et conséquences Des politiques migratoires européennes sur les migrants"(Mémoire présenté pour l'obtention du; Master en études européennes, L'Université de GENÈVE, 2015).

Electronic Articles

1- Adrian Edwards, "Needs soar as number of Syrian refugees tops 3 million", https://bit.ly/3FBsji8

2- Amath Nora ,"Australian Muslim Civil Society Organizations: Pathways To Social Inclusion," Journal of Social Inclusion, N 6 (2015).
https://www.academia.edu/52912407/Australian_Muslim_civil_society_organisations_Pathways_to_social_inclusion
3- Christelle Petrongari, " trafic de Migrants : les passeurs ont engrangé 3 à 6 milliards d'euros en 2015 "(2016),
https://www.sudouest.fr/international/europe/migrants-les-passeurs-ont-engrange-3-a-6-milliards-d-euros-en-2015-3682193.php
4- crise des migrants: ce qu'a fait l'europe, un an après la mort d'aylan Kurdi, Journal le monde, France, 14 fevrier,2021, www.lemonde.fr/international/article/2016/06/02/crise-de-migrantsce-qu-a-fait-l-europeun-an-après-la-mort-d-aylan-kurdi_4991868_3210.html
5- European Commission, "Schengen Information System", https://bit.ly/3v4jsjZ
6- European commission, EU support in response to the Syrian crisis, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/MEMO_16_222
7- EUROPEAN COMMISSION, Seventh Report on the Progress made in the implementation of the EU-Turkey Statemen, Report from the commission to the European parliament, the European council and the council, Brussels,2017. https://bit.ly/3hEaoPO

8- Humanitarian response IDP and Spontaneous Returnee Movements ", July 18,2020, http://bit.ly/2QhfTTH
9- ilham younes,la jordonie face a la crise syrienne", 24 Juillet 2020,
https://www.lesclesdumoyenorient.com/La-Jordanie-face-a-la-crise-syrienne
10- Maria Kiagia and others , "Social Integration of Refugees and Asylum Applicants in Greece". Hellenic Journal of Psychology N 7 (2010). https://bit.ly/3WzREzI
11- NHCR, "the Labour Market Integration of Resettled Refugees" (2013), https://goo.gl/9h1Vqm
12- Richard wike and others," European Fears Wave of Refugees will Mean More terrorism, Fewer jobs", Washington, Pew Research Center, (2016),
https://www.jihadwatch.org/2016/07/europeans-fear-wave-of-refugees-will-mean-more-terrorism-fewer-jobs

13- Sound Hamadan, "Turkey's policy toward Syrian refugee's domestic repercussions and the need for nternational support, (The German institute for international and security affairs, 2014

https://www.academia.edu/en/63343091/Turkeys_policy_toward_Syrian_refuges_domestic_repercussions_and_the_need_for_international_support

14- Stefan lehne, "How the refugee crisis will reshape the EU" , Carnegie Europe(2016) ,

https://carnegieeurope.eu/2016/02/04/how-refugee-crisis-will-reshape-eu-pub-62650

15- Syrian refugees in Turkey: The limits of an open door policy",

https://www.brookings.edu/blog/up-front/2013/06/27/syrian-refugees-in-turkey-the-limits-of-an-open-door-policy/

16- Syrie: Les deux plus grand hôpitaux d'Alep Bombardé", 20 Juillet,2020, https://bit.ly/3Vce7BN

17- The Rising Costs of Turkey's Syrian Quagmire, International Crisis Group" , Europe Report N°230, Istanbul (April 2014). https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/rising-costs-turkey-s-syrian-quagmire

18- UNHCR," Rights of Refugees in the Context of Integration: Legal Standards and Recommendations" (2006),September 10,2020, https://goo.gl/6x3Jqa.

19- Wimmen, Heiko, "Syria's Path From Civic Uprising to Civil War", Carnegie Endowment for International Peace (2016), July 15, 2020, https://goo.gl/DoKx7k

الفهرس

فهرس المحتويات

	الصفحة
مقدمة	12
الفصل الأول: ظاهرة اللجوء في سياق المنظمات الدولية الضامنة: ضبط مفهومي ونظري	23
المبحث الأول: البناء المفاهيمي لظاهرة اللجوء في المجال الدولي	24
المطلب الاول: ضبط مفهوم اللجوء والمفاهيم المشابهة له	24
المطلب الثاني: معايير تصنيف حقوق وواجبات اللاجئين	34
الفرع الأول: معايير تصنيف حقوق اللاجئ	34
الفرع الثاني: التزامات اللاجئين اتجاه الدول المضيفة لهم	38
المطلب الثالث: بروز ظاهرة اللجوء بوصفها تهديدا أمنيا جديدا، وتَحوُّل اللاجئ من مُهَدَّد إلى مُهَدِّد	40
الفرع الأول: اللجوء بوصفه انعكاسا لغياب الأمن الإنساني	41
الفرع الثاني: التداعيات الأمنية لأزمة اللاجئين على الدول المضيفة: تحول اللاجئ من مهدَّد إلى مُهدِّد	45
المبحث الثاني: المنظمات الدولية والاقليمية كفاعل في إدارة قضايا اللجوء	50
المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية لدراسة المنظمات الدولية	50
الفرع الأول: ظروف نشأة المنظمات الدولية	50
الفرع الثاني: تعريف المنظمات الدولية وتصنيفاتها	54
المطلب الثاني: علاقة المنظمات الدولية والاقليمية بقضايا اللجوء	60
المطلب الثالث: التدابير التنظيمية والأمنية للمنظمات الدولية في إدارة اللجوء	64
الفرع الأول: الإجراءات التنظيمية للمنظمات الدولية	64
الفرع الثاني: التدابير الأمنية للمنظمات الدولية	67
المبحث الثالث: المقاربات النظرية التفسيرية للإدارة الدولية واللجوء	72
المطلب الأول: المقاربة الواقعية	73

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية المؤسساتية	79
المطلب الثالث: المقاربة البنائية الاجتماعية	85
الفصل الثاني: إدارة قضية اللاجئين السوريين في إطار المنظمات الدولية: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	91
المبحث الأول: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بوصفها فاعلا في إدارة قضايا اللاجئين	92
المطلب الاول: الظروف الدولية لنشأة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	92
المطلب الثاني: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين: طبيعة عملها، وسائل وأساليب تمويلها	97
المطلب الثالث: تكاثف الجهود بين المفوضية السامية والهيئات الدولية الأخرى	100
الفرع الأول: شراكة المفوضية السامية مع الدول والمنظمات الدولية الحكومية	101
الفرع الثاني: شراكة المفوضية السامية مع المنظمات غير الحكومية (ONG)	102
المبحث الثاني: بروز قضية اللاجئين السوريين	104
المطلب الأول: كرونولوجيا ظاهرة اللاجئين السوريين	105
المطلب الثاني: عوامل تفاقم أزمة اللاجئين السوريين	111
المطلب الثالث: أثار اللجوء السوري إقليميا ودوليا	118
الفرع الأول: آثار اللجوء السوري على البلدان الإقليمية المضيفة	119
الفرع الثاني: آثار اللجوء السوري دوليا	131
المبحث الثالث: جهود المفوضية العليا للأمم المتحدة في إدارة قضية اللاجئين السوريين: البرامج، الاستراتيجيات، المساعدات	134
المطلب الأول: جهود المفوضية الأممية بمشاركة الدول المضيفة: سياسات إدماج اللاجئين السوريين	134
الفرع الأول: مفهوم وأبعاد دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة	134

الفرع الثاني: جهود مفوضية اللاّجئين الأمميّة في الإدماج المحلي للاّجئين السّوريين	137
المطلب الثاني: جهود المفوضة الأممية بمشاركة المجتمع الدولي: دور مفوضية الأمم المتحدة في إعادة توطين اللاجئين السوريين في بلد ثالث	150
الفرع الأول: مفهوم إعادة التوطين	150
الفرع الثاني: دور المفوضية الأممية في إعادة توطين اللاجئين السوريين في بلد ثالث	153
المطلب الثالث: جهود المفوضة الأممية بمشاركة دولة المنشأ: دور مفوضية الأمم المتحدة في إعادة اللاجئين السوريين لأوطانهم	159
الفرع الأول: في مفهوم العودة الطوعية للوطن	159
الفرع الثاني: دور المفوضية الأممية في اعادة اللاجئين السورين لأوطانهم.	164
الفصل الثالث: إدارة قضية اللاجئين في إطار الإتحاد الأوروبي، بين الجهود المؤسسية والقيود الوطنية	175
المبحث الأول: اشكالية تعدد المواقف الأوروبية على قضية إدارة اللاجئين السوريين في أوروبا	176
المطلب الأول: المنظورات الأوروبية المتعددة في مقاربة قضايا الهجرة	176
المطلب الثاني: المواقف الأوروبية المتعددة في إدارة الأزمة: القبول والرفض والتحفظ	181
المطلب الثالث: أسباب وظروف تصاعد موجة اللاجئين السوريين نحو أوروبا	187
الفرع الأول: أسباب تصاعد موجة اللاجئين السوريين نحو أوروبا	188
الفرع الثاني: ظروف وأوضاع اللاجئين السوريين في أوروبا	191
المطلب الرابع: الآليات التنظيمية والأمنية لإدارة قضية اللاجئين	193
الفرع الأول: الآليات التنظيمية	193
الفرع الثاني: الآليات الأمنية	199

المبحث الثاني: تداعيات تصاعد الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على الإتحاد الأوروبي	205
المطلب الأول: التداعيات على المستوى السياسي والأمني	205
الفرع الأول: استغلال الهجرات واللجوء لصعود الأحزاب اليمينية المتطرفة	205
الفرع الثاني: الانقسام الأوروبي	209
الفرع الثالث: التفجيرات الأمنية	210
المطلب الثاني: التداعيات على المستوى الاقتصادي	212
المطلب الثالث: التداعيات على المستوى المجتمعي: الاختلاف الثقافي والديني وإشكالات الهوية.	217
المبحث الثالث: إدارة الإتحاد الأوروبي لأزمة اللاجئين السوريين: السياسات والاستراتيجيات والبرامج	221
المطلب الأول: برنامج إعادة التوطين والقبول الإنساني للاجئين السوريين.	222
المطلب الثاني: توظيف الأدوات الاقتصادية كآلية لإدارة الأزمة: الدعم المادي كآلية استجابة لأزمة اللاجئين السوريين	227
الفرع الأول: سياسة الدعم المادي والمساعدات الإنسانية للدول المجاورة لسوريا: الصندوق الاستئماني الاقليمي للاتحاد الاوروبي استجابة للأزمة السورية	227
الفرع الثاني: الدعم المادي للدول الاعضاء في الإتحاد الأوروبي	231
المطلب الثالث: سياسة تصدير اللاجئين ال سوريين نحو تركيا: قمة بروكسل للاتفاق الأوروبي التركي	232
الفصل الرابع: مؤشرات تقييم دور الإدارة الدولية والإقليمية إزاء أزمة اللاجئين السوريين	237
المبحث الأول: مؤشرات تقييم دور المفوضية الأممية في إدارة أزمة اللاجئين السوريين	238

المطلب الأول: مؤشر التعارض بين التزامات حماية اللاجئين وطغيان المصالح القومية للدول	238
المطلب الثاني: مؤشر فجوة التمويل: نقص المخصصات التمويلية قياسا بالمطالب المتزايدة	245
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم دور الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة اللاجئين السوريين	249
المطلب الأول: مؤشر غياب مبدأ التضامن والتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي إزاء أزمة اللاجئين السوريين	250
المطلب الثاني: مؤشر التأثير التركي على الإتحاد الأوروبي في إدارة أزمة اللاجئين السوريين	255
المطلب الثالث: مؤشر التوظيف السياسي لدول الإتحاد الأوروبي لملف اللاجئين السوريين	259
خاتمـــة	265
قائمـة المصادر والمراجع	259
فهـــرس	294

فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: تصنيف أنواع المنظمات الدولية	59
الجدول رقم 02: يوضح توزيع اللاجئين في دول الجوار حسب احصائيات سنة 2019	107
الجدول رقم 03: يوضح وضعية الميزان التجاري الأردني والإنفاق الحكومي ومعدل البطالة (في الفترة 2011– 2016).	124
الجدول رقم04: يوضح التحديات الاقتصادية للاجئين السوريين على لبنان في الفترة بين 2010–2016	128
الجدول رقم05: توضح الدراسة الإحصائية لأعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس وغير الملتحقين مع ذكر الجهات الداعمة في الفترة ما بين 2015–2017	142
الجدول رقم06: يوضح حصاد أحزاب أقصى اليمين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في الدول الأوروبية.	208
الجدول رقم 07: يوضح نسبة العجز التجاري في الدول الرافضة لنظام حصص اللاجئين لسنة 2015	214
الجدول رقم 08: يوضح نسبة البطالة في كل من: ألمانيا، المجر، جمهورية التشيك، سلوفاكيا حسب احصائيات سنة 2015	215

فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: يوضح توزيع النازحين السوريين داخل سوريا سنة 2019	106
الشكل رقم 02: يوضح توزيع اللاجئين السوريين في دول الجوار سنة 2019	108
الشكل رقم 03: يوضح توزع اللاجئين السوريين في بعض دول أوروبا والعالم حسب احصائيات سنة 2019	110
الشكل رقم 04: يوضح أعداد اللاجئين السوريين العائدين لبنان والأردن حسب احصائيات سنة 2019 حسب احصائيات كل من الحكومة اللبنانية والأردنية، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية.	166

فهرس الخرائط:

الخرائط	الصفحة
خريطة رقم 01: مخاطر الحدود البرية والبحرية التي تواجه اللاجئ أو المهاجر الى أوروبا	109